اليهود الأمريكيون و اللوبي الصهيوني

موسوعة الامبراطورية الامريكية

د. صالح زهر الدين



المركز الثقافي اللبناني


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

موسوعة
الامبراطورية الأميركية

الدكتور صالح زهر الدين

اليهود الأميركيون واللوبي الصهيوني

المركز الثقافي اللبناني

الطبعة الأولى

1424 هـ 2004 م

المركز الثقافي اللبناني

للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع

Lebanese Cultural Center

For Printing, Publishing, Translation & Distribution

الإدارة العامة:

بيروت ـ الحدث، هاتف: ٤٦١٨٨٨ ـ ٥ ـ ٩٦١

فاكس: ٤٦١٧٧٧ . ٥ . ٩٦١ . خليوي: ٧٥٣٦٦٣ . ٣ . ٩٦١

Web site: www.lccpublishers.tk

General Management:

Beirut - Hadath, Tel: 961-5-461888

Fax: 961-5-461777, Mobile: 961-3-753663

E-mail: lcc_ pub @ yahoo.com

مقدّمة

إذا كانت الديانةُ اليهودية قد سبقت الديانتين المسيحية والإسلام، فليس معنى ذلك أنها مفضّلةٌ عليهما، وليس الله عزّ وجلّ قد اصطفاها لهذا الغرض، لأن الله واحدٌ لا شريك له، ولأن الإنسانية واحدةٌ أيضاً في كل زمان ومكان، وعبادةُ الخالقِ فرضٌ وواجب على كل مخلوق.

وانطلاقاً من احترامنا لجميع الأديان، ولجميع الأنبياء والرسل، إلا أننا لا نُقرّ بمقولة «شعب الله المختار»، لأن الله ذاته لا يقرّ بها ولا يعترف بمصداقيتها، ذلك لأنه لا يقرّ بالعنصرية والتفرقة والتمييز بين عبيده كافة، إلا بقدر التزامهم بالحق والإيمان والواجب تجاه الخالق أولاً، وتجاه بني البشر أنفسهم ثانياً.

فأين تتجلّى هذه المسألة؟

وأين موقع اليهود الأميركيين فيها؟

وماذا يحمل يهود أميركا من اليهودية؟ ومن الإيمان بالله والإنسان؟ وما هي الجذور التاريخية لوجودهم على الأرض الأميركية؟

أسئلة كثيرة ومتنوعة تثيرها قضية اليهود الأميركيين في عالم الغرب والشرق معاً، سنحاول توضيح جوانبها بدءاً من قضية توافد اليهود إلى أميركا بعد اكتشافها، عبر الهجرات المتعدّدة إليها، وصولاً

إلى وضعهم الحالي كجالية من أكبر الجاليات اليهودية في العالم.

هذا وتؤكد بعض المراجع أن اليهود بدأوا حياتهم في أميركا عام 1654، عندما أبحر (23) منهم هرباً من البرازيل، وحطّوا رحالهم في ميناء نيو أمستردام (نيويورك حالياً) ـ مستعمرة هولندية ـ بينما تؤكد مراجع أخرى أن تاريخ اليهود في أميركا بدأ مع كولومبوس، وخصوصاً اليهود الإسبان...

إضافة إلى نشاط اليهود في البلاط الإسباني وتحريضهم للملك فرديناند وللملكة إيزابيللا على تمويل رحلة كولومبوس، تشير بعض المصادر أن هؤلاء اليهود، وفي مقدمتهم غانشيز، اقترحوا على كولومبوس أن يستولي على 500 من الهنود الحمر، لبيعهم كعبيد في إشبيلية. ولقد تمّ تنفيذ هذه الفكرة، وإن كان كولومبوس نفسه لم يَجْنِ منها أية نقود لكن اليهود جنوا منها، ودشنوا بذلك بداية تجارة الرقيق في العالم الجديد...

كان ح. ليفي ون.لو من أوائل اليهود الذين بدأوا «التجارة» مع الهنود الحمر، حيث بنيا مصنعاً للكحول في نيو بورت، وبدآ إسكان الهنود الحمر. ولم يمض وقت قصير حتى بني في منطقة نيو بورت 22 مصنعاً آخراً لإنتاج الكحول، وكانت كلها تخص اليهود. وبفضل «الماء الناري» والقتل المباشر/ تدمير دساكر بكاملها/ تمت تصفية سكان أميركا الأصليين من الهنود الحمر ضمن دائرة يزيد نصف قطرها عن المئة كلم حول نيو بورت. استمرت تجارة اليهود بـ «الماء الناري» بالتوسع. ومع نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر كان القسم الأكبر من طاقة مصانع الكحول اليهودية مكرساً لتجارة الرقيق. وليس من باب المصادفة أن تصبح نيو بورت المركز الأساسي لهذه التجارة. حتى أن المعاصرين كانوا يطلقون عليها اسم «نيو بورت

اليهودية ـ المركز الدولي لتجارة الرقيق».

الجدير بالذكر أنه في نيو بورت كان اليهود يملكون 300 سفينة لنقل العبيد. ومن يعد إلى أرشيف معهد كارينغا، يكتشف أن ثلاثة أرباع تجار الرقيق في واشنطن كانوا من اليهود، الذين يقطنون نيوبورت في الغالب.

وكان «هارون لوبيتس» من أكثر تجار الرقيق شهرة، حيث مارس هذه المهنة الإجرامية حوالي نصف قرن / 1726 ـ 1774/ وكان يشرف باسمه فقط على نصف تجارة الرقيق.

أما المركز الآخر لتجارة الرقيق اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية فكانت مدينة شارلستون في كارولينا الجنوبية. وهنا أيضاً شيّد رجال الأعمال اليهود عدداً كبيراً من مصانع الكحول، الذي كان يرسل إلى أفريقيا ليبادل بالعبيد. وبشكل عام فإن العبيد نتيجة هذا التبادل كانوا يرسلون، ليس إلى الولايات المتحدة الأميركية فقط، بل وإلى مزارع تجار الرقيق اليهود في الهند الغربية. حيث أسس هناك رجلا الأعمال اليهوديان آيرغير وسيللير، ذوي الارتباط الوثيق بآل روتشيلد، وكالة الإتجار بالرقيق «آسينتو».

يبلغ عدد اليهود في أميركا اليوم حوالي 6 ملايين نسمة، وهذه الجالية هي من أكبر الجاليات اليهودية على الإطلاق، إذ تكاد تمثل لوحدها 40% من يهود العالم... وقد نتجت عن هجرات متعدّدة.

* الهجرة الأولى من 1654 حتى 1790 بلغت 3000 شخص.

* الهجرة الثانية بين عامي 1825 و 1880 بلغت 250,000 شخص.

* الهجرة الثالثة بين عامي 1881 و 1910 بلغت مليون ونصف مليون مهاجر.

* الهجرة الرابعة بين الحربين العالميتين حتى 1945 بلغت 5 ملايين مهاجر.

وهذا الجدول التوضيحي يبين تفصيلياً مراحل هذه الهجرات اليهودية إلى أميركا.

هجرات اليهود إلى أميركا(*)

السنة	عدد اليهود
1790	3,000
1820	4,000
1826	6,000
1840	15,000
1850	50,000
1860	150,000
1880	250,000
1928	3,000,000
1941	4,200,000
1945	5,000,000

(*) **المرجع**: ـ قيس مراد قدري «الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية». مركز الأبحاث. بيروت. الطبعة الأولى 1982. ص9.

ـ وفيصل أبو خضرا «تاريخ النفوذ اليهودي في أميركا». إصدار خاص. 1992. ص73 ـ 74.

ـ بدأ أول اتصال رسمي بين الجالية اليهودية والحكومة الأميركية عام 1790 بعد سنة واحدة من تنصيب جورج واشنطن كأول رئيس للجمهورية الجديدة. وقد جاء نص رسالة واشنطن إلى أعضاء الكنيس المحلي في نيو بورت كما يلي:

«إن حكومة الولايات المتحدة الأميركية التي لا تسمح بالتعصّب ولا تساعد الاضطهاد تطلب فقط من الذين يعيشون في كنف حمايتها أن يتصرفوا كأنهم مواطنون صالحون بإعطاء الحكومة في جميع الأحوال دعمهم المؤثر».

ـ الجدير بالذكر، أن يهود أميركا لم يكن لهم موقف واحد تجاه ما يجري فيها، وإنما تحددت ولاءاتهم بحسب موقعهم الجغرافي، إذ كان يوجد سبعة آلاف جندي يهودي في جيوش الشمال وثلاثة آلاف جندي يهودي في جيوش الجنوب. . .

ـ بعد الحرب الأهلية، استفاد التجار اليهود من النشاط الاقتصادي والتوسع الصناعي، بعد أن قامت أعداد كبيرة من المتعهدين العسكريين اليهود بتزويد الجيوش المتحاربة بالأزياء العسكرية التي تطلبها فحققت أرباحاً طائلة. . . وقد بلغ المهاجرون اليهود الألمان ذروة مكانتهم في هذه المرحلة. . .

ـ في نهاية القرن التاسع عشر تمكن اليهود من بسط نفوذهم على الفروع الرئيسية للاقتصاد الأميركي (صناعة صهر الفولاذ/ آل غوغينهيم/ التبغ، التلغراف والإسفلت). كما تمكن اليهود من السيطرة على عدد كبير من الشركات المصرفية العملاقة التي كانت تشرف على القسم الأكبر من الاقتصاد الأميركي، و «نظام غاريمان» الذي كان يهدف إلى توحيد كل شبكات الخطوط الحديدية الأميركية، كان يتلقى

الدعم والتشجيع بشكل أساسي من الدار المصرفية النيويوركية ليوب كون وشركاه. وقد احتل كثير من اليهود المواقع السياسية في الغرب، في كاليفورنيا بالدرجة الأولى (لدى تأسيس هذه الولاية برز اليهود كقضاة ونواب ومحافظين ورؤوساء بلديات الخ...). وفي مجال الصناعة أيضاً (الأخوان زيليغمان، وبل هنري، جيسي، جيمس في سان فرانسيسكو/ ولوي سلوس، لويس بيرستل في سكرامينتور، غيلمان ونيومارك في لوس أنجلوس). وكانت أكبر الصفقات المالية في تلك الفترة تعقد من قبل أرباب العمل اليهود (أمثال بن دافيد سون/ وكيل روتشيلد/ ألبرت بريسيت من روو آيلاند، ألبرت دايو من بالتيمور، الإخوان لازار الثلاثة الذين أسسوا الدار المصرفية الدولية «لازار برازرس» في لندن وباريس وسان فرانسيسكو/ وآل زيليغمان، غليزيه، فورمسير وموريس فريليندر الذي كان واحداً من أكبر ملوك القمح، وأدولف سوترو الذي قام باستثمار أقنية كومستوك)...

- ومع بداية القرن العشرين ظهرت في الولايات المتحدة الأميركية أقوى مجموعة مالية يهودية برئاسة أبرز الماليين اليهود: كون، ليوب بيلمان، سلمون لايندينبورغ، تالمان شبير، ياشيف، زيليغمان وغوغنهيم.

- وفي عام 1913 تمكن هؤلاء المصرفيون اليهود بالرشاوى والابتزاز من السيطرة على المالية الأميركية. فلقاء الدعم المالي أثناء حملته الانتخابية، قام الرئيس وودرو ويلسون بالتوقيع على قانون نظام الاحتياطي الفيدرالي، الذي ينص على انتقال إدارة موارد البلاد المالية وإصدار النقد القومي إلى أيدي المصرفيين اليهود الدوليين. وفي وضع هذا القانون شارك بشكل فعّال «بول فاربورغ» و «ف. وانديوليب»

الشخصيتان البارزتان في مجموعة كون ـ ليوب المالية/ ، وكذلك «غ. دافيدسون»، و «ش. نورثون»، و «ب. سترونغ» ممثلو إمبراطورية ج.ب. مورغان المالية ذات الارتباط الوثيق بآل روتشيلد. . . ومن خلال ذلك تحولت الدولة والمجتمع الأميركيان إلى محمية يهودية. . .

ـ كانت بداية النفوذ السياسي اليهودي في أميركا في زمن «نيوديل» في العهد الأول لفرانكلين روزفلت، مع بداية خروج أميركا من الأزمة الاقتصادية الكبرى التي هزّت العالم بين عامي 1929 و 1933. وقد وصل روزفلت إلى سدّة الرئاسة عام 1932، وكان أول رئيس يتوافر بين مستشاريه ذلك القدر من اليهود (هنري مورغنتو، فيليكس فرانكفورتر)، لكن عهد الرئيس هاري ترومان كان العهد الذهبي لليهود والصهيونية في أميركا.

ـ بعد ذلك، استمر النفوذ اليهودي في أميركا حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم من التحكّم بمختلف القرارات الأميركية في الكونغرس ومجلس الشيوخ والبيت الأبيض، ومن خلاله بمختلف دول العالم. وذلك من خلال شخصيات يهودية وجمعيات ومنظمات صهيونية يهودية هناك خصوصاً في المدن الرئيسية للولايات المتحدة حيث يتم تمركز الأغلبية اليهودية هناك.

وهذه جداول توضيحية بالجمعيات والمنظمات اليهودية الأميركية وتمركز اليهود في المدن الرئيسية الأميركية، وبعض العائلات اليهودية الأكثر غنى فيها:

توزيع اليهود في بعض الولايات الأميركية(*)

الولاية	عدد اليهود	نسبة اليهود بين السكان	نسبة اليهود الناخبين
نيويورك	2,500,000	%9	%18,3
كاليفورنيا	1,000,000	%3	%5,8
بنسلفانيا	443,595	%2,7	%4,9
نيوجرسي	387,220	%5,5	%9,9
إيللينوي	283,000	%2,3	%3,9
مساشوستس	259,000	%4,5	%8,3
فلوريدا	189,000	%4,7	%8,2
ماريلاند	177,000	%4,3	%8,1
أوهايو	160,000		
كونكتكوت	103,000	%3	%6,2
متشيغان	98,000		
تكساس	65,000		
لوس أنجلوس	500,000		
شيكاغو	250,000		

(*) **المراجع**: ـ قيس مراد قدري «الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية». ص24 ـ 25.
ـ فيصل أبو خضرا «تاريخ النفوذ اليهودي في أميركا». إصدار خاص 1992. ص95.
ـ ج.ج. غولد برغ «قوة اليهود في الولايات المتحدة». ترجمة د. نبيل صبحي الطويل. دار لبنان للطباعة والنشر. بيروت 1997. ص65.

جدول بالجمعيات والمنظمات اليهودية الأميركية(*)

	اسم الجمعية (أو المنظمة)	تاريخ التأسيس
1	النداء الفلسطيني الموحّد	
2	الصندوق القومي اليهودي	1901
3	هداسا	1912
4	لجنة التوزيع المشتركة	1914
5	اللجنة الصهيونية المؤقتة	1914 ـ 1918
6	مؤسسة دعم إحياء فلسطين	1918 ـ 1921
7	هداسا (للفتيان)	1920
8	الصندوق التأسيسي الفلسطيني	1921
9	لجنة العمال الوطنيين لفلسطين	1923
10	الطلائع النسائية	1925
11	الأصدقاء الأميركيون للجامعة العبرية	1925
12	شركة فلسطين الاقتصادية	1925
13	الدعم الطارىء لفلسطين	1929
14	مؤسسة الدعم الأميركي للمؤسسات الفلسطينية	1939
15	جمعية التقنيين الأميركيين	1940
16	المجلس المعتمد للمؤسسات الفلسطينية	1940
17	الصليب الأحمر الفلسطيني	1941

18	شركة التبادل الأميركية ـ الفلسطينية	1942
19	اللجنة الأميركية لمؤسسة وايزمان	1945
20	مؤسسة توراة عيزرا للدعم	ـ

جدول ببعض العائلات اليهودية الأميركية الأكثر غنى(*)

	اسم العائلة	المؤسس	المهنة والمركز والشركة
1	آل برونغمان	صامويل (1891 ـ 1971) ولداه: إدغار وتشارلز	شركة سيجرام وشركاه. ثروتهما أكثر من 4 مليارات دولار. (إدغار هو رئيس المجلس اليهودي العالمي في أميركا. وتشارلز في كندا).
2	آل بريتزكر	نيكولاس (1871 ـ 1957) ولداه: أبرام وجاك	صيدلة ومحاماة. ثروة العائلة 5 مليارات دولار. الممتلكات سلسلة فنادق ومنتجعات (هايات) ومجموعة «مارمون» التجارية.
3	آل نيو هاوس	صامويل إيرفنج ولداه: صامويل الابن ودونالد	صحافة وإعلام. ثروة العائلة أكثر من 12 مليار دولار.
4	آل أتنبرج	والتر	صحافة وتلفزيون. سفير الولايات المتحدة في لندن عام 1972.

5	آل كراون	ليستر (آريه/ المؤسس)	شركة، «جنرال داينامكس». ثروة العائلة حوالي ملياري دولار.
6	آل هاس	والتر هاس	ليفي شتراوس (أو ليفايز). الثروة بين 400 و 600 مليون دولار، (وتضاعفت الآن طبعاً).
7	آل بلوشتين	لويس (1879 ـ 1937)	الصناعة النفطية. الثروة 1,4 مليار دولار
8	آل روزنوالد	جوليوس (1862 ـ 1932)	شركة «سيرز روباك». وإعلام وبنوك. الثروة أكثر من نصف مليار دولار.
9	آل تيش	لورانس و بريستون	شركة «لوز» للفنادق (فنادق ريجنسي وأميريكانا) وحصة من شبكة سي. بي. أس. الإعلامية. الثروة 2,2 مليار دولار
10	آل لودر	ليونارد و رونالد	شركة «إيستيه لودر». الثروة أكثر من 5 مليارات دولار تولى رونالد مناصب دبلوماسية وحكومية في عهد الرئيس رونالد ريغان.

(*) **مراجع الجدولين**: ـ فيصل أبو خضرا «تاريخ النفوذ اليهودي في أميركا» ص97 ـ 101.
ـ جريدة «الشرق الأوسط» (اللندنية). عدد 20/ 11/ 1991.

ـ قال بنجامين فرانكلين في المؤتمر الدستوري لعام 1789 عن خطر اليهود على أميركا ما يلي: «يوجد خطر عظيم على الولايات المتحدة الأميركية، وهذا الخطر الخطير هم اليهود... وفي أي أرض يحل فيها اليهود ويستقرون فيها، يكبحون جماح المستوى الأخلاقي كما يخفضون تجارة الشرف.. وإذا لم يطرد اليهود من الولايات المتحدة خلال مئتي سنة فإن أبناءنا سيكونون في الحقول يعملون كي يطعموا اليهود، بينما يعيشون هم وأبناؤهم في مكاتب المحاسبة وعقد الصفقات منتشين طرباً ويفركون بأيديهم مرحاً... إنني أحذركم إذا لم تطردوا اليهود إلى الأبد فإن أبناءكم وأبناء أبنائكم سيلعنونكم في قبوركم»..

ـ كذلك قال الرئيس الأميركي أبراهام لنكولن مهاجماً المرابين العالميين من أنصار روتشيلد (أيكهايمر، ومورتون، وفاندر غولد) قائلاً: «إنني أرى في الأفق نذر أزمة تقترب شيئاً فشيئاً... وهي أزمة تثيرني وتجعلني أرتجف خشية على سلامة بلادي، فقد أصبحت الرشوة المنهج السائد وسوف يتبعها وصول الفساد إلى أعلى المناصب. كما ستصبح ثروة البلاد بأكملها تحت سيطرة فئة قليلة لن تتورع عن ابتلاع وعن تحطيم الجمهورية بالتالي». وعلى هذا الأثر قتل أبراهام لنكولن في المسرح من قبل شخص يهودي يُدعى «جون ديكليز بوث».

ـ أما الرئيس الأميركي ثيودور روزفلت فقال في خطابه الموجّه إلى اليهود عام 1905، بمناسبة مرور 250 عاماً على الاستيطان في الولايات المتحدة: «لقد ساعد اليهود في بناء البلاد».

ـ وبدوره قال الرئيس الأميركي الذي سبقه، غروفير كليفليند، بالمناسبة نفسها: «قلّة من القوميات، التي تشكل الشعب الأميركي، لا

بل أن منها إجمالاً، لم يكن لها من التأثير الكبير، المباشر وغير المباشر، على تطور الأمركة المعاصرة، ما كان للأمة اليهودية».

ـ أما في كتاب «بشر أميركا وشعوبها» للعقيد ت. غاملتون، فقد جاء عن اليهود ما يلي: «المامونا ـ صنمهم، وهم لا يتعبدونه بأفواههم فقط، بل وبكل قوى جسدهم وروحهم. والأرض كلها بنظرهم ليست سوى بورصة، وهم على يقين بأن رسالتهم الوحيدة في الحياة هي كيف يصبحون أكثر ثراء من جيرانهم. لقد سيطرت الروح التجارية على كل أفكارهم، وأصبح تتابع مواضيع التجارة وحلول أحدها محل الآخر مصدر راحتهم الوحيد».

ـ أما «زومبارت» فقد أشار بدوره قائلاً بأن «الولايات المتحدة إجمالاً مدينة لليهود بوجودها... لأن ما نطلق عليه اسم الأميركي ليس في ملامحه الأساسية سوى تبلور الروح اليهودية»...

ـ ومن هذا المنطلق قال حاخام كنيس واشنطن أدات إزرائيل:

«إننا نشعر في أميركا اليوم بأننا لسنا مشرّدين، بل في وطننا الأم. فالحكومة في الولايات المتحدة الأميركية اليوم ليست حكومة غرباء، بل حكومة يشكل فيها اليهود حلفاء كاملي الحقوق في اتخاذ القرارات، على شتّى مستويات السلطة» (قال ذلك أثناء ولاية الرئيس بيل كلينتون 1992 ـ 2000).

ـ وفي الإطار نفسه، تكلم جاكوب بلوشتاين (رئيس اللجنة اليهودية الأميركية) إلى دافيد بن غوريون عام 1950 قائلاً له: «إن اليهود الأميركيين يرفضون بشدة أية إشارة أو تلميح إلى أنهم يعيشون في المنفى... إنهم متعلقون بأميركا، ويشعرون فيها أنهم في وطنهم وجذورهم فيها راسخة». (وهذا ما شكّل انقلاباً في تفكير وسياسة بن

غوريون تجاه أميركا ويهودها فيما بعد)...

إنها شهادات واضحة، تعبّر تعبيراً صريحاً عن وضع اليهود ونفوذهم ومكانتهم التي وصلوها في الولايات المتحدة. وهذا ما يقودنا إلى التوسع في هذه المسألة من خلال مقالات ودراسات متنوعة لكتّاب وباحثين من مختلف الآراء والاتجاهات، ومن ذوي وجهات النظر المختلفة، وذلك إغناءً للبحث وتعميماً للفائدة التي لا يجدها القارىء بهذا المقدار كما هي متوفرة في هذا المرجع.

وباختصار، فقد حمل المهاجرون اليهود إلى أميركا تعاليم المدرستين الأرثوذكسية والإصلاحية. إلا أن طبيعة الحياة الجديدة أدت إلى بروز تيارات جديدة مثل: المدرسة المحافظة والمدرسة التجددية أو الإنشائية، وقد لعبت هذه التيارات الدينية دوراً بارزاً في الحياة السياسية اليهودية في أميركا، كما عكست بوضوح، حقيقة الصراع بين الجيل القديم وارتباطه بالمجتمع الأم، وبين الجيل الجديد الذي لم يكن يحمل المشاعر نفسها. تلك الصراعات، أصبحت فيما بعد جزءاً لا يتجزأ من الصراع السياسي والأيديولوجي حتى هذا اليوم.

ـ أما على صعيد الصهيونية الأميركية، فقد برزت شخصيتان مؤسستان: مردخاي مانويل نوح (1785 ـ 1851) والشاعرة إيما لازاروس (1849 ـ 1887).

ـ بذور الفكر الصهيوني، انتقلت إلى أميركا مع موجة الهجرة الثالثة، التي جاءت من دول أوروبا الشرقية، خاصة من روسيا...

ـ بعد مؤتمر بال 1897 تأسس ما يسمى بـ «إتحاد صهيونيّي نيويورك)، ثم في عام 1898 تأسس «إتحاد الصهيونيين الأميركيين».

ـ برزت منظمات صهيونية في مطلع القرن العشرين:

* منظمة مزراحي الأميركية عام 1903.

* منظمة عمال صهيون عام 1905.

* منظمة هداسا النسائية عام 1912.

ولم تكن هذه المنظمات تحظى بتأييد يهود الولايات المتحدة.

ـ عام 1914 تأسست اللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية بزعامة لويس براندیس، استقال منها عام 1916 بعد تعيينه قاضياً في المحكمة العليا (كان بمثابة الإبرة المغناطيسية في دماغ ويلسون)...

ـ ازداد نشاطهم في مرحلتي الثلاثينات والأربعينات...

على ضوء ذلك، يجدر بنا التأكيد، أننا لسنا ضد اليهود كيهود، ولا ضد اليهود الأميركيين كأميركيين، بل نحن ضد ممارسات اليهود وأساليبهم الإجرامية... وضد عنصرية اليهود وأباطيلهم ومزاعمهم في أي زمان ومكان.

وإذا كان اليهود الأميركيون هم العنصر الفاعل والمؤثّر في بناء الكيان الصهيوني واستمرارية وجوده وتفوّقه، فإن الدولة الصهيونية هذه ليست إلا مجرّد كيان موضوع في «غرفة العناية الفائقة» الأميركية، وفي ذلك تكمن قوتها وضعفها في آن... باعتبارها من أكثر دول العالم (وأكثر دولة في التاريخ) ارتباطاً بالدعم الخارجي واتكالاً عليه، خصوصاً في الربع الأخير من القرن العشرين.

وتؤكد هذه الظاهرة الطابع الاصطناعي للكيان الصهيوني، والطابع الشاذ لوجوده... وإذا كان اليهود الأميركيون قد تنفّذوا بقوة في الولايات المتحدة، وحكموها من خلال بعض رؤسائها وقراراتها،

إلا أنهم يتحكّمون من خلالها بكثير من دول العالم وشعوبه ومقدّراته... كما يبرهن هذا الواقع أن النسبة العددية لأيّ شعب، ليست كفيلة بتكريس وجوده وفعاليته في مجرى الحياة والعالم... لكن ذلك كله ليس مؤبّداً... ولا يمكن أن يكون...

مراجع

1 ـ أَلِغ بلاتونوف «لهذا كله ستنقرض أميركا» (الحكومة العالمية الخفية). ترجمة نائلة موسى ـ إيرينا بونتشينسكايا. دار الحصاد. دمشق. الطبعة الأولى 2002. ص11 ـ 24 و39 ـ 40.

2 ـ فيصل أبو خضرا «تاريخ النفوذ اليهودي في أميركا». إصدار خاص. 1992. ص71 ـ 101.

3 ـ ج.ج. غولدبرغ «قوة اليهود في الولايات المتحدة الأميركية». ترجمة د. نبيل صبحي الطويل. دار لبنان للطباعة والنشر. آب/ أغسطس 1997. ص65.

4 ـ قيس مراد قدري «الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية» (1939 ـ 1948). مركز الأبحاث. بيروت. الطبعة الأولى 1982. ص7 ـ 25 وص134 ـ 146.

5 ـ مصطفى عبد العزيز «الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة». مركز الأبحاث. بيروت. الطبعة الأولى 1968.

6 ـ إيزاكس ستيفن «اليهود والسياسة الأميركية» (مترجم). دار الاتحاد. بيروت. الطبعة الأولى 1976.

7 ـ مجلة «الشاهد». العدد 205. شهر أيلول/ سبتمبر 2002.

ص37. (دراسة «أحمد أبو هدبة» حول «تهويد القدس، عنوان لتهويد فلسطين»).

8 ـ د. صالح زهر الدين «موسوعة أسرار من التاريخ». الجزء الأول. مؤسسة الرحاب الحديثة. بيروت. الطبعة الأولى 1994 (الفصل الخاص بالرئيس أبراهام لنكولن) ص33 ـ 39. والجزء الثاني. بيروت 1995. ص101 ـ 102.

9 ـ زومبارت ف. «اليهود والحياة الاقتصادية». الجزء الأول. سانت بطرسبرج 1912. ص41.

10 ـ إيبرسون ر. «اليد الخفية». سانت بطرسبرج 1996. ص241.

11 ـ جريدة «الشرق الأوسط» (اللندنية). عد 20/ 11/ 1991.

12 ـ إدوارد تيفنن «اللوبي» (اليهود وسياسة أميركا الخارجية). شركة المطبوعات. بيروت 1988. ص31 و124.

آراء وشهادات ووثائق

الولايات المتحدة الأميركية
وتبلور الروح اليهودية الماسونية(*)

كانت الولايات المتحدة الأميركية طليعة ومركز الحضارة اليهودية ـ الماسونية. فقد أُرسِيَ تنظيمها السياسي على مبدأ اليهودية القديمة. فبعد عودة اليهود من مصر إلى فلسطين قاموا بتقسيم أراضيها إلى اثني عشر قسماً، تمّ توزيعها بالقرعة على أسباط بني إسرائيل الإثني عشر. وكان كل جزء يدار من قبل النخبة المحلية حسب القوانين والتقاليد الخاصة به، لكنه كان يخضع للسينيدريون العام. وهذا هو الأسلوب الذي استخدمه «الآباء المؤسسون» للولايات المتحدة. إذ كانوا جميعهم ـ تقريباً ـ أعضاء في المحافل الماسونية، التي كان اليهود يشكلون الأغلبية الساحقة فيها. وجرى توحيد 13 ولاية، لكل منها قوانينها وتقاليدها، ولكنها تخضع كلها للمركز الفيدرالي، الذي شكله الماسونيون منذ الأيام الأولى لقيام الولايات المتحدة، وكان تحت إشرافهم التام.

وعملياً ففي جميع المحافل الماسونية الأميركية تطالعنا اللوحات

(*) **المرجع**: أَلِغ بلاتونوف «لهذا كله ستنقرض أميركا ـ الحكومة العالمية الخفية». ترجمة نائلة موسى وإيرينا بونتشينسكايا. دار الحصاد. دمشق 2002. ص26 ـ 43.

التي تمثل «الآباء المؤسسين» في الزي الماسوني، وبخاصة صورة جورج واشنطن، أول رئيس أميركي، مسربلة بالأوسمة الماسونية، الدالة على أعلى درجات السيادة.

«النقود هي الحرية المسكوكة»:

فأول مشروع لتأسيس الولايات المتحدة الأميركية وضع في عام 1748 على يد بنيامين فرانكلين، مؤسس الماسونية الأميركية وزعيمها. وقد كان هذا الماسوني الرفيع على امتداد حياته على ارتباط بالأوساط اليهودية، ويعتبر نفسه «وكيل» رأس المال اليهودي. وهو صاحب القول المأثور «**النقود هي الحرية المسكوكة**»، الذي أصبح نوعاً من الرمز للفهم الأميركي، أي الماسوني ـ اليهودي لـ «الحرية» على أنها تملك المال بأي ثمن.

إن الجشع المعلن للمال لدى بنيامين فرانكلين وغيره من «الآباء المؤسسين» للولايات المتحدة الأميركية، لدليل مباشر على أن هذه الدولة أرسيت منذ البداية على المبادىء التلمودية ـ اليهودية لا على المبادىء المسيحية.

وبيان الاستقلال، الذي وضع بداية تأسيس الولايات المتحدة الأميركية، يحمل تواقيع عدد كبير من الماسونيين، بمن فيهم البنَّاء الحر الأميركي الأول بنيامين فرانكلين.

وقد جاء الدستور الأميركي أيضاً، وليد الإيديولوجيا الماسونية ـ اليهودية وهو من أكثر الوثائق القانونية رياء ونفاقاً في تاريخ البشرية. ففي الوقت، الذي ينادي بالحرية والديمقراطية، سمح للأميركيين بحرمان الهنود «سكان البلاد الأصليين» من المواطنة الشرعية (لم يحصل الهنود على المواطنة إلا في القرن العشرين)، وعلى مدى قرابة

قرن ظل هذا الدستور يشجع نظام العبودية، وتجارة الرقيق، ويحرم أغلبية سكان البلاد (الزنوج والهنود) من حق الانتخاب، ويغذي ممارسات الأغنياء التنكيلية وغير القانونية ضد الفقراء. ففي عام 1875 اتخذت المحكمة العليا الأميركية قراراً يعتبر تجارة الرقيق دستورية: «إن حق ملكية العبيد يحددها الدستور اليوم بكل وضوح. كما إن حقوق الاتجار بالعبيد، كما يتاجر بالسلع العادية أو الأملاك، كانت مضمونة للمواطنين في كل ولاية. والصلاحية الوحيدة التي كانت معطاة للكونغرس كانت مشروطة بحماية حقوق الملكية».

جميع قادة الكونفينت وحوالي ثلث المشاركين فيه، ممن وضعوا هذا «الدستور» وأقروه كانوا ماسونيين.

وفي صياغة وثائق الدولة الأساسية والإيديولوجيا الأميركية لعبت دوراً حاسماً أخوية العالمين الماسونية المتعصبة، التي عرفت في أميركا باسم «في ـ بيتا ـ كابّا»، حسب الأحرف الأولى من الكلمات اليونانية «الفلسفة، لتكن موصِّل الحياة أو مبدأها». وقد ظهرت هذه الأخوية على الأرض الأميركية في عام 1776، وينسب إلى توماس جيفرسون، رئيس الولايات المتحدة فيما بعد، الفضل في تأسيسها على الأرض الأميركية.

وكما يشير أحد الباحثين، المختصين بشؤون «في ـ بيتا ـ كابّا» الذي عاش في القرن التاسع عشر، فإن هذه «المنظمة الشيطانية السرية تشكل خطراً كبيراً على المجتمع وعلى هيئاته المدنية والدينية».

ثم إن أفكار جورج واشنطن، الرئيس الأميركي الأول، كانت مشبعة بإيديولوجية العالمين. فهو يعترف في إحدى رسائله إلى صديقه الكاهن غ.ف. سنايدر: «لم تكن في نيتي أبداً أن أشك بأن عقيدة

العالمين ومبادىء اليعاقبة لم تنتشر في الولايات المتحدة الأميركية. على العكس إن أحداً لا يمكن أن يكون مرتاحاً لهذه الحقيقة أكثر مني». (رسائل جورج واشنطن. إصدار عام 1941).

ويشير المؤرخ الماسوني **(موراماركو)** إلى أن الماسونية الأميركية لا تزال حتى اليوم تفتخر بـ «آبائها المؤسسين» ولا يزال عديد من البنَّائين الأحرار يؤكد المضمون الماسوني للمبادىء الأساسية **لبيان عام 1776.**

وكما يشير الماسوني (موراماركو) الأميركي الرفيع (33ْ) غ. كلاوسن، **فإن الماسونيين هم الذين شكلوا الأمة الأميركية.** ولقد كان مصيباً في هذا الرأي دون شك. حيث أن كل المنظومة السياسية والاجتماعية للولايات المتحدة قد ظهرت على أساس الإيديولوجية التلمودية ـ اليهودية للمحافل الماسونية، فأشبعتها بروح الوحشية والجشع والرياء والنفاق والإيمان بالرسالة الخاصة والاختيار الإلهي والتكبر على الآخرين، الذين لا يعترفون بهذه المنظومة المتعصبة.

ومنذ بداية بناء آلة الدوائر الأميركية استعان **جورج واشنطن وبنيامين فرانكلين**، ماسونِيَّا أميركا الأكبر، بأخوتهما في المحافل وبرجال الأعمال اليهود (غالباً ما كان يتم ذلك بشكل إفرادي).

كان أول من تبوأ منصب وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية، روبرت ليفينغستون، المعلم الأكبر للمحفل الماسوني في ولاية نيويورك.

وقد أرست هذه الشخصية الأساس الماسوني المتين للخارجية الأميركية، من خلال تركيز مفاصلها الحساسة في أيدي البنَّائين الأحرار حصراً.

أما الماسونيان البارزان، روبرت موريس وألكسندر غاملتون، فأقاما على الأسس نفسها منظومة المالية والضرائب، من خلال تحويلها إلى وسيلة للإثراء الشخصي. وقد عين موريس، الذي كان واشنطن نفسه قبله في المحفل الماسوني، أول وزير للمالية في الولايات المتحدة الأميركية، وجورج واشنطن هو من عينه في هذا المنصب.

وفي عام 1782 تأسس أول بنك أميركي تابع للدول، بمبادرة واشنطن وموريس، وقد أصبحت الشخصيات الماسونية البارزة أمثال فرانكلين، جيفرسون، غاملتون مونرو وجيه من كبار المساهمين فيه.

أول قاض أعلى أميركي جون مارشال:

أما أول قاض أعلى في الولايات المتحدة الأميركية فكان «الأخ» جون مارشال، الذي شغل هذا المنصب حتى وفاته عام 1835. وخلال عشرات السنين من وجوده في هذا المنصب أرسى مارشال أساس التشريع الماسوني الأميركي، من خلال تحويله إلى مصدر لتحقير العدالة والفكر السليم. فالقوانين الأميركية، **التي سنت بموافقته والتي رفعت لواء الحرية والديمقراطية، حولت من الناحية القانونية جزءاً من سكان الولايات المتحدة الأميركية إلى أشياء (الزنوج)، بينما حولت الجزء الآخر إلى أجانب (الهنود الحمر). وقد تجاهلت العدالة الماسونية تماماً شكاوى الهنود الحمر والزنوج من المجازر الجماعية والمعاملة الذليلة.** وفي عهد «الأخ» **جون مارشال** تمت تصفية عدة ملايين من الهنود، أما أراضيهم وأملاكهم فاستولى عليها المحتلون البيض.

وحسب المصادر الماسونية فإن **مدينة واشنطن الاتحادية**، التي

أصبحت عاصمة الولايات المتحدة الأميركية فيما بعد، **بُنيت بأيدي المعماريين الماسونيين، وعلى رأسهم جيمس هوبان (المعلم الأول للمحفل الماسوني رقم واحد)** والذي كان جورج واشنطن نفسه قد عينه في عام 1792 كبير المهندسين المعماريين.

ولما كانت المدينة قد بنيت في مكان فارغ عملياً فقد كانت لدى المعماريين الماسونيين إمكانات هائلة. ولدى وضع المخطط استخدموا فيه أشكال وعلامات الشعائر الماسونية.

بناء «البيت الأبيض»: بناء ماسوني

ومن بين أهم الصروح المعمارية للعاصمة القادمة للحضارة اليهودية ـ الماسونية القصر الرئاسي (الذي عرف فيما بعد **باسم «البيت الأبيض»**، والذي بناه **«الأخ» هوبان نفسه**) والتيمبل الماسوني (الذي خُطط في البداية على شكل هيكل سليمان) ونصب الماسونيّين التذكاري (فيما بعد نصب الماسوني تيودور جيفرسون). وإذا ما نظرنا إلى مخطط واشنطن بدت لنا بوضوح أشكال الشعار الماسوني. فمن البيت الأبيض والنصب التذكاري ينطلق خطان يتقاطعان لدى التيمبل الماسوني على شكل فرجار، ومن على علو شاهق تبدو بوضوح العلامات الأساسية للبنائين الأحرار ـ الزوايا، الراجل، المساطر، والمخمسات. وفي القسم العلوي من البيت الأبيض وضع هوبان خمسة مخمسات كتعبير عن رمز السلطة الماسونية.

والماسونيون الأميركيون كانوا أكثر اهتماماً من «أخوتهم» الأوروبيّين الغربيين بالشعار المأخوذ عن الكابالا اليهودية، إذ كانوا يرون فيه مصدر قوتهم. وهذا يعود إلى حد كبير إلى أن اليهود في المحافل الماسونية الأميركية كانوا أكثر بكثير مما كانوا عليه في

أوروبا، لا بل أن بعض المحافل كانت حصراً على اليهود وحدهم.

إن الشعار الماسوني موجود على كثير من وثائق الدولة في الولايات المتحدة الأميركية، وعلى النقود بالدرجة الأولى.

لنأخذ الدولار الأميركي على سبيل المثال. ففي الجزء الأيسر منه يطالعنا هرم ناقص، ومن فوقه العين المثلثة «بناء الكون العظيم»، كما درجت العادة على تصويرها في وثائق المحافل الماسونية، و «بناء الكون العظيم» عند البنائين الأحرار موضوع غيبي للتعبد. ولذا فإن عبارة «إننا نؤمن بالله»، الموجودة إلى جانب الهرم، تبدو تجديفاً فظيعاً، المقصود هنا إله الماسونيين لا الإله الحقيقي.

والهرم مكوَّن من ثلاث عشرة درجة، ترمز كل آجرة منها إلى مرتبة كل شعب وكل شخص بالنسبة إلى القمة، وينتهي شعار القمة الحاكمة العين المثلثة لـ «الكون العظيم»، بنقش لاتيني من 13 حرفاً، كما لو أنه يؤكد حق الشعب «المختار» في السيطرة العالمية. إن شعار الرقم «13»، الذي يشكل في الطقوس الغيبية واحداً من علامات الشيطان، يطالعنا في عديد من رسوم البنكنوت من فئة الدولار الواحد. ومن الناحية الرسمية فإن ذلك يعني عدد الولايات التي اتحدت في البداية. لكن الواقع، وكما ذكر لي أحد الروزنيكريتسر(*) من لوس أنجلوس، بصراحة، أن الرقم ثلاثة عشر يحمل، عدا المعنى الغيبي العادي، شعار الشعب اليهودي ـ المكون من ثلاثة عشر جزءاً ـ أسباط بني إسرائيل الإثني عشر والسبط الثالث عشر، الذي انضم إلى

(*) مركبة من الوردة والصليب، وكانت هذه التسمية تطلق على عضو الجمعية الدينية الصوفية السرية في القرنين السابع عشر والثامن عشر في ألمانيا وهولندا وبعض البلدان الأخرى ـ المترجم.

إسرائيل، وهم الخزر، الذين اعتنقوا اليهودية (ويشكلون اليوم أغلبية اليهود) واليهود الماسونيون «الروحيون».

وتحت الهرم الرمزي للسيطرة العالمية للشعب «المختار» خطت الكلمات، التي تعكس الهدف الرئيسي للحضارة الماسونية ـ اليهودية ـ «النظام الجديد إلى أبد الآبدين».

وفي الجزء اليميني من البنكنوت يطالعنا نسر يحمل ترساً عليه 13 شريطاً، وفي رجله اليمنى غصن من الأكاسيا، عليه 13 ورقة و 13 برعماً. والأكاسيا في الشعار الماسوني هي شجرة الحكمة والمعرفة المقدسة. ويرمز غصن الأكاسيا هنا إلى «التثقيف» الماسوني للعالم، أما من لا يرغب بالتثقيف الماسوني فإن النسر يحمل له في رجله اليسرى 13 سهماً تهدد كلاً من طبقات البشرية المستعبدة الثلاث عشرة.

ولكي لا يخامر أحداً الشك في المغزى الحقيقي لـ «النظام الجديد إلى أبد الآبدين» يمسك النسر بمنقاره شريطة كتب عليها باللاتينية شعار من 13 حرفاً، وفحواه «من الكثرة واحد» أي أن تجمع الشعوب الكثيرة في قطيع كوزموبوليتي وحيد، تحت حكم الشعب «المختار» كما يعتبر الماسونيون أنفسهم.

وفوق النسر تحلق عالياً نجمة داود (شعار اليهودية في إسرائيل)، الرمز المعروف جيداً للشعب «المختار»، وتتكون من 13 نجمة ماسونية خماسية. وفي هذه الحالة فإنها ترمز تماماً إلى أسباط بني إسرائيل الثلاثة عشر.

كان تطور الماسونية في الولايات المتحدة الأميركية يتميز بالطابع الوحشي. فعدا عن انتشار طائفة العالمين الإجرامية ـ «في ـ

بيتا ـ كابًا» يحافظ البناؤون الأحرار الأميركيون على تقليد عبادة الشيطان على صورة بافوميت. ففي كتاب الكابالا «أوهاق توهو العظيم» يطالعنا بافوميت في صورة تيس ذي قرنين، له صدر امرأة يتربع فوق الكرة الأرضية وقد طوى حوافره. وفوق جبين بافوميت شكل خماسي. وقد وضع تمثال بافوميت في ما يعرف باسم «مجلس العالم الأعلى»، الذي تأسس في *31* أيار/ مايو *1801*، على يد اليهودي إسحاق لونغ في مدينة شارلستون (ولاية كارولينا الجنوبية). وكان المجلس يشرف على نشاط عدد من المحافل الماسونية، التي كانت تنظم «القداديس السوداء»، والتي كان يشارك فيها الماسون حتى من المستوى الأدنى من الاطلاع. وكان المجلس يتبوأ المركز الرئيسي بين الجمعيات والمنظمات الشيطانية. ولقد انتشر فرع الماسونية الأميركية هذا في عدد من البلدان الأخرى، بما فيها بولونيا وروسيا ما قبل الثورة، حيث كان ممثله المعتمد تشيسلاف تشينسكي، الذي لم يخجل من أن يطلق على نفسه صفة الشيطاني.

وباستمرار كان «مجلس العالم الأعلى» يختار البابوات الدجالين السود، الذين برز بينهم خاصة ألبرت بايك، الذي كان يقيم «القداديس السوداء» بانتظام. وفي عام 1871 أصدر بايك كتاب «الأخلاق والعقيدة الجامدة»، الذي أطلق عليه بين البنائين الأحرار اسم «كتاب الماسون المقدس».

كان «مجلس العالم الأعلى» على ارتباط مباشر بالمنظمة الشيطانية، التابعة له ـ «معسكر» فرسان المعبد. (تأسس عام *1805*)، والذي تابع التقاليد الكافرة في شتم المسيح كما تابع شعائر عبادة المسيح الدجال.

وفي عام 1850 ظهرت الأخوية الماسونية («نجم الشرق» عام 1871)، التي كانت النساء بدورهن يشاركن في حفلاتها التهتكية الشيطانية. وإلى جانب هذه المنظمات كانت تقف «الأخوية العربية القديمة للمعبد السري»، التي أعادت الحياة إلى تقاليد القتلة السريين «الحشاشين».

وفي عام 1832 ظهرت جمعية سرية أخرى من النوع الوحشي الأكثر رقة ـ «الجمجمة والعظام». وقد أصبحت جامعة يال (yale) «أمها المرضع»، أما مؤسسها فهو الشاب الباطني وليام راسل، الذي تلقى السيامة الماسونية في ألمانيا، على يد العالمين على ما يبدو.

ومنذ عام 1856 (وحتى يومنا هذا)، وهذه الجمعية، التي أصبحت نوعاً من الطائفة النخبوية، تضم عديداً من الشخصيات الأميركية البارزة بمن فيهم الرؤساء الذين يجتمعون أسبوعياً في مبنى يطلق عليه اسم «الضريح»، ضمن حرم مدينة نيوبورت ـ هيفين الجامعية، حيث يؤدون شعائرهم الشيطانية، من نوع الاستلقاء في التابوت مع الجمجمة والعظام. (إن من بين أعضاء هذه الطائفة، على سبيل المثال الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون ومن قبله الرئيس جورج بوش الأب).

وقد انتهت محاولات بعض أعضاء المحافل الماسونية، الذين انتسبوا إليها بالخطأ، فضح الطابع الإجرامي الوحشي للماسونية، بشكل مأساوي، ففي عام **1826 عثر الماسون على أثر وليام مورغان، أحد الماسون السابقين، وقتلوه، بعد أن هدد بفضح التنظيم**. في البداية حاولوا تخويفه عن طريق نشر مقالات التهديد. وحين أدركوا أن ذلك لن يساعدهم عمدوا إلى استئجار القتلة. وقد

فتحت تصفية مورغان بهذا الشكل الوحشي عيون كثير من الأميركيين على الماسونية، فاجتاحت البلاد بأسرها موجة من الاستنكار. وفي عديدٍ من الأماكن تعرض الماسون للطرد من العمل، ومنعوا من دخول المدارس والطوائف الدينية. واستمر هذا الموقف من الماسون 12 عاماً (1826 ـ 1838)، لكن الماسون تمكنوا من استمالة عدد من خصومهم بالرشاوى، وتصفية كثيرين بشكل سري. وفي أربعينات القرن التاسع عشر استرد البناؤون الأحرار المواقع الضائعة، وقووا من نشاطهم التخريبي ضد المسيحية.

منذ ولادة المجتمع الأميركي تلاقى في أعماقه وبشكل وثيق اليهود والماسون وأرباب العمل، الذين غالباً ما كانوا يظهرون في هيئة واحدة. فالتيمبلات «المعابد» الماسونية كانت تشيد على شكل قصور فخمة. وكان كثير من الصفقات الاقتصادية والمالية يناقش مع الأخوان، قبل أن يصاغ بشكل نهائي. وكانت روح الجشع اليهودية وعبادة الدولار تعتبران في التيمبلات الماسونية نمطاً عادياً للحياة. كانت التيمبلات الماسونية، ومن ثم المنظمات الماسونية القريبة منها، مثل «روتاري» أو «لايونز» تعمل على تربية ذلك النمط الخاص للإنسان، البعيد عن المثل المسيحية، الذي يعيش حسب مبادىء التلمود.

وكما ورد في كتاب **«بشر أميركا وشعوبها» للعقيد ت. غاملتون**. فإن «المامونا ـ صنمهم، وهم لا يتعبدونه بأفواههم فقط، بل وكل قوى جسدهم وروحهم. **والأرض كلها بنظرهم ليست سوى بورصة،** وهم على يقين بأن رسالتهم الوحيدة في الحياة هي كيف يصبحون أكثر ثراء من جيرانهم. لقد سيطرت الروح التجارية على كل أفكارهم، وأصبح تتابع مواضيع التجارة وحلول أحدها محل الآخر مصدر راحتهم الوحيد».

وإنه لمن نافلة القول أن العدد الأكبر من أرباب العمل الأميركيين كان من اليهود، الذين كانوا المحرك الرئيسي لمجمل النشاط الاقتصادي المالي الأميركي.

ومنذ ولادة الولايات المتحدة الأميركية كانت المسيحية فيها تعاني من القمع من جانب روح الجشع وعبادة المال اليهودية. وكما كتب كارل ماركس، فإن «السيطرة العملية لليهود على العالم المسيحي بلغت في أميركا الشمالية تعبيرها المحدد والدقيق بحيث تتحول الدعوة إلى الإنجيل، أساس الدعوة المسيحية، إلى سلعة، ويبدأ التاجر المفلس يفكر إنجيلياً، أما الداعية إلى الإنجيل الذي اغتنى فيمارس المكائد التجارية».

حتى أرباب العمل، الذين كانوا يعتبرون أنفسهم مسيحيين، كانوا على الأغلب، بعيدين جداً عن وصايا العهد الجديد، بعد أن حولوا المسيح إلى رمز لنجاحهم المادي الشخصي.

يقول أ. زيغفريد: «**إن دين أميركا الحقيقي هو صوفية النجاح (المادي ـ أو. ب)**، حتى التصور عن المسيح يجب أن يأتي متلائماً مع هذا المخطط. إن المسيح الأميركي هو المنتج الفعّال، أو رب العمل الناجح، **لكن البيزنس (التجارة) هو السلطة الفعلية في أميركا**».

فالكنائس الأميركية، التي تدعي أنها مسيحية لم يسبق أن كانت كذلك في أغلب الحالات، لأنها قامت منذ البداية بتفريغ الأهم من وصايا المسيح ـ حب القريب.

لقد تحولت الكنائس المسيحية إلى مؤسسات تجارية عملاقة تدار في أغلب الحالات من قبل يهود معمدين، ما زالوا يحتفظون بروح اليهودية، ويتعاملون مع الكنيسة على أنها تجارة رابحة. إن

القسم الأكبر من المجالس الكنسية في أيدي أصحاب المصارف والتجار وغيرهم من أرباب العمل. ولقد وجدت روح الجشع اليهودية في هذه الكنائس التبرير الأخلاقي، وأصبح أغلب الكنائس المسيحية الأميركية في خدمة رأس المال اليهودي بشكل سافر. فإلى جانب الكنائس البروتستانتية والكاثوليكية شيدت قصور التيمبلات الماسونية، التي يتردد عليها الزوار أنفسهم.

بكل ثقة كانت روح الجشع والمنفعة اليهودية تحل محل بقايا الحضارة المسيحية، وتستبدل بها السيكولوجيا الفاسدة الفاجرة لأرباب العمل اليهود.

وكما كتب المؤرخ الأميركي د. أدامس، فإن «هذه البلاد، إذ تحول طبقة أرباب العمل إلى الطبقة السائدة والوحيدة في أميركا، تقوم بإجراء تجربة - فهي ترسي حضارتها على أفكار أرباب العمل. وبسرعة تقوم الطبقات الأخرى، الواقعة تحت سيطرة طبقة أرباب العمل، بتكييف فلسفتها في الحياة مع هذه الأفكار. فهل بالإمكان بناء الحضارة العظيمة، أو الحفاظ عليها، على أساس مكتب الصرافة والفكرة الأساسية الوحيدة - الربح؟».

القرن التاسع عشر:

وبعد أن جنوا الثروات من نظام الرق والاتجار بالعبيد ومن الرياء وخداع الهنود في التجارة، بدأ أرباب العمل اليهود يتحكمون بالتطور الاقتصادي الأميركي. وكما أشار **زومبارت بحق فإن: «الولايات المتحدة إجمالاً مدينة لليهود بوجودها... فهي بفضل توفر العنصر اليهودي فقط، بالصفة التي نعرفها فيه - أي أميركية بالتحديد. لأن ما نطلق عليه اسم الأميركي ليس في ملامحه الأساسية سوى تبلور الروح اليهودية»**. ففي نهاية القرن التاسع عشر تمكن اليهود من

بسط نفوذهم على الفروع الرئيسية للاقتصاد الأميركي ـ صناعة صهر الفولاذ (آل غوغينهيم) التبغ، التلغراف والإسفلت. كما تمكن اليهود من السيطرة على عدد كبير من الشركات المصرفية العملاقة، التي كانت تشرف على القسم الأكبر من الاقتصاد الأميركي، و «نظام غاريمان»، الذي كان يهدف إلى توحيد كل شبكات الخطوط الحديدية الأميركية، كان يتلقى الدعم والتشجيع، بشكل أساسي من الدار المصرفية النيويوركية ليوب كون وشركاه. وقد احتل كثير من اليهود المواقع السياسية في الغرب، **في كاليفورنيا** بالدرجة الأولى. **فلدى تأسيس هذه الولاية برز اليهود كقضاة ونواب ومحافظين ورؤوساء بلديات** الخ، **وفي مجال الصناعة** أيضاً: الأخوة زيليغمان، وبل هنري، جيسي، جيمس في **سان فرانسيسكو**، لوي سلوس، لويس بيرستل في **سكرامينتور**، غيلمان ونيومارك في **لوس أنجلوس**. وكانت أكبر الصفقات المالية في تلك الفترة تعقد من قبل أرباب العمل اليهود أمثال **بن دافيدسون** (وكيل روتشيلد)، **ألبرت بريسيت** من روو آيلاند، ألبرت **دايو** من بالتيمور، الأخوان **لازار** الثلاثة، (الذين أسسوا الدار المصرفية الدولية «لازار برازرس» في لندن وباريس وسان فرانسيسكو) وآل زيليغمان، غليزيه، فورمسير، وموريس فريليندر، الذي كان واحداً من أكبر ملوك القمح. وأدولف سوترو، الذي قام باستثمار أقنية كومستوك.

القرن العشرين:

ومع بداية القرن العشرين ظهرت في الولايات المتحدة الأميركية أقوى مجموعة مالية يهودية، برئاسة أبرز الماليين اليهود ـ **كون، ليوب، بيلمان، لازار، سلمون لاندينبورغ، تالمان شبير، ياشيف، زيليغمان وغوغينهيم.**

وفي عام **1913** تمكن هؤلاء المصرفيون اليهود، بالرشاوى والابتزاز، من الحصول على الحق الشرعي **بالسيطرة على المالية الأميركية**. فلقاء الدعم المالي، أثناء حملته الانتخابية، قام الرئيس **الماسوني وودرو ولسون** بالتوقيع على قانون نظام الاحتياطي الفيدرالي، الذي ينص على انتقال إدارة موارد البلاد المالية، وإصدار النقد القومي إلى أيدي المصرفيين اليهود الدوليين. وفي وضع هذا القانون شارك بشكل فعّال بور فاربورغ وف. وانديوليب (الشخصيتان البارزتان في مجموعة لون ـ ليوب المالية)، وكذلك غ. دافيدسون. ش. نورثون وب. سترونغ ممثلو إمبراطورية ج.ب. مورغان المالية ذات الارتباط الوثيق بآل روتشيلد.

وكما أشار ليندبيرغ، عضو الكونغرس الأميركي، فإن قانون النظام الاحتياطي الفيدرالي «أسس التريست الأكبر في العالم، وحين يوقع الرئيس هذا القانون فإن الحكومة الخفية بسلطة المال... ستكتسب الشرعية». وفيما بعد أعطى عضو آخر في الكونغرس، هو ل. ماك فيدين تقييماً أعمق لأداة السلطة المالية اليهودية هذه بقوله:

«حين سن قانون نظام الاحتياطي الفيدرالي لم يدرك شعبنا أن النظام المصرفي العالمي يقام في الولايات المتحدة الأميركية.

إنها ما فوق الدولة، التي يديرها المصرفيون والصناعيون الدوليون، الذين يسعون من أجل إخضاع العالم لإرادتهم. إن النظام الاحتياطي الفيدرالي يبذل قصارى جهده من أجل التستر على إمكانياته، لكن الحقيقة الجلية هي أن هذا النظام استولى على الحكومة. فهو يدير كل ما يجري في بلادنا، ويشرف على كل علاقاتنا الخارجية، إنه يشكل ويحل الحكومات بشكل تعسفي».

وبعد عام 1848 أصبحت الولايات المتحدة تطل على المحيط الهادىء على طول الساحل الممتد بين كندا والمكسيك. **ومنذ عام 1776 تضاعف حجم مساحة الولايات المتحدة الأميركية ثماني مرات.**

الولايات المتحدة تجسيد شر
الحضارة اليهودية ــ الماسونية(*)

استطاع الشعب الروسي بنضاله البطولي ضد الفاشية الحيلولة دون تسلل الحضارة الماسونية ـ اليهودية إلى أراضي روسيا، لكنه لم يستطع وقف عمليات تعمق وتجذر هذه الحضارة في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية. فقد مرت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية برمتها تحت شعار النمو السرطاني للقوى المعادية للمسيحية، وقضى الورم الخبيث لليهودية والماسونية على كل المراكز الحيوية الهامة للعالم المسيحي السابق.

ولقد جسدت الولايات المتحدة الأميركية ذلك الشر العالمي، الذي جرته الحضارة الماسونية ـ اليهودية على العالم.

فبعد ما يقرب من ألفي عام من المسيرة الظافرة للمسيحية والقيم الروحية للعهد الجديد أصبحت هذه البلاد ثقباً ممزقاً في جسم العالم المسيحي يجسد كل الموبقات والجرائم، التي أدانها عيسى المسيح باعتبارها خطايا قاتلة ـ عبادة المامون والثروة، الفسق والسادومية

(*) **المرجع**: أَلِغ بلاتونوف «لهذا كله ستنقرض أميركا ـ الحكومة العالمية الخفية». ترجمة نائلة موسى وإيرينا بونتشينسكايا. دار الحصاد. دمشق 2002. ص46 ـ 61.

كمعيار للعلاقات الجنسية وعبادة السلطة المطلقة للقوة والنقود.

وتشكل المجتمع، نسيج وحدة، حيث لا وجود فيه عملياً لآلية الاختيار الروحي الحر، إذ لا يحق للأميركي أن يختار إلا ما يقع ضمن إطار قيم الحضارة الماسونية ـ اليهودية. وإن أية «خطوة إلى اليمين»، أو أية «خطوة إلى اليسار» تعني بالنسبة له خسارة الوضع الاجتماعي والنقود والمنصب والطرد الاجتماعي. لقد راحت تتشكل منظومة العبودية المتأنفة، التي تكبل الغالبية الساحقة من سكان الولايات المتحدة الأميركية.

إن المنظومة الاجتماعية ـ السياسية للولايات المتحدة الأميركية ليست إلا شكلاً متطرفاً من التوليتاريزم (النظام الشمولي) المطلق والخطير بما يفوق توليتاريزم ألمانيا الفاشية، على سبيل المثال. **فعلى مدى مئتي عام يختار الأميركيون رؤساءهم من بين مرشحين اثنين، تم إعدادهما مسبقاً خلف الكواليس الماسونية ـ اليهودية. وبسبب روح الجشع السائدة فإن تاريخ أميركا كله لا يعرف رئيساً نزيهاً واحداً، لم يسرق من خزينة الدولة. وهذا شيء عادي في الولايات المتحدة. حيث يتفهم الناخبون نقاط ضعف رؤسائهم ويتعاطفون معها.**

إن الشخصيات اللاأخلاقية هي التي تحكم الولايات المتحدة. فاليوم تعرف أميركا من أقصاها إلى أقصاها **أن الرئيس كلينتون فاسق ورخيص وبعيد عن النزاهة.** ومع هذا فإنها تؤيده وتدعمه. وبانتظام تظهر الفضائح المتعلقة بسرقة مال الدولة والفساد وغيرها من الجرائم، التي يرتكبها «الأقوياء والأغنياء» لكنها كلها ـ عادة ما «تلفلف» بفضل المحامين الذين يتقاضون أجوراً باهظة. **إن القضاء في أميركا، ككل شيء آخر، يباع ويشرى.**

أذكر أنني كنت في عام 1995 شاهداً على مهزلة أميركية عامة، حيث جرت محاكمة أحد الأشخاص بتهمة قتل شخصين بشكل وحشي، وكان المتهم مليونيراً رياضياً. وعلى مدى ما يقرب من ثلاثة أشهر ظلت أميركا كلها من الصباح إلى المساء تتلذذ بمتابعة تفاصيل هذه الجريمة الفظيعة، على شاشة التلفزيون. كان من الواضح بالنسبة لجميع الأميركيين أن المليونير الرياضي هو القاتل. لكن المجرم استخدم ملايينه للتهرب من القصاص، وكان له ذلك. فقد برأته المحكمة. ولم يعرب أي أميركي عن استيائه. لقد تحدثوا عن الموضوع ثم نسوه.

حقاً إن الشعب الأميركي جديرٌ بعبوديته النادرة، وبحالة التلذذ، التي ينعم بها، كما يجتر القطيع علفاً لذيذاً في زريبة دافئة.

لكل شعب آماله وأبطاله، الذين ينحني لهم إجلالاً وإكباراً. ففي روسيا القديمة كان الأبطال هم أولئك الذين «تعبدوا الروح القدس» ـ القديسين والشهداء، المحاربين والقادة الذين ذادوا عن حياض الوطن ـ أما الأمل فكان تحقيق عظمة البلاد وازدهارها، ورفعة الدولة وتوطيد أركان الكنيسة الروسية. ولم تكن مصالح الإنسان الروسي الشخصية تقارن بمصالح الكنيسة والوطن والدولة. كان ذلك نموذج الحياة القائمة على أساس القيم الروحية للعهد الجديد.

أما في الولايات المتحدة الأميركية فقد بنيت الحياة بشكل مغاير تماماً، حيث أرسيت سيكولوجيا سكان هذه البلاد **على المبادىء التلمودية، القائمة على عبادة المال و «الحق» في نهب وقتل جميع «الغرباء» بهدف الاستيلاء على أراضيهم وأملاكهم.**

وهكذا أصبح القراصنة وقطاع الطرق وغيرهم من المجرمين

المحظوظين، الأبطال بالنسبة للأغلبية الأميركية الساحقة، وحين قمت لأغراض دراسية، بزيارة إحدى أهم مدن «سادوم وعمورة» **- لاس فيغاس - المركز العالمي لصناعة القمار والفسق والعهر**، رأيت بأم عيني أن جدران بعض دور القمار مزدانة بصور القراصنة وقطاع الطرق (أمثال **آل - كابوني**) ضمن إطارات ذهبية.

ومن أجل جذب الزبائن كانت تجري بالقرب من إحدى دور القمار، معركة بحرية بين القراصنة والسفن الحربية البريطانية. وعلى إيقاع صيحات التشجيع والهتافات الأميركية كان النصر دائماً حليف القراصنة بالطبع.

دور القمار:

تستقبل لاس فيغاس، وأطلنطيك سيتي، المركز الإجرامي الآخر في أميركا عشرات الآلاف من الأميركيين يومياً. وعلى امتداد عدة كيلومترات من الشارع الرئيسي تقوم دور القمار على الجانبين، مختلطة بالفنادق، متعددة الطوابق، التي تعمل فيها باستمرار آلاف المومسات والفاسقين.

وفي دور القمار هذه بالذات تدرك الهوس الرئيسي للأميركيين، وتفهم طبيعة الآمال، التي تراودهم - الرغبة في كسب النقود، والإثراء بأي ثمن. وحين ترى آلاف الوجوه التي شوهتها الحماسة والجشع، والعيون المتوهجة من فرط الإثارة، تفهم الطبيعة الإجرامية لأميركا ومدى خطرها على العالم.

إن الأهم في الوعي العام الأميركي هو النقود، الأشياء والسلع. والحياة كلها مكرسة للسباق المحموم وراء الأنواع الجديدة والجديدة من البضائع والخدمات. **إن سباق الاستهلاك، وتحويل الإنسان إلى**

«آلة» لكسب النقود هما قانون المجتمع الأميركي.

لقد تجمع في أميركا الناس المحرومين من الوعي القومي، أو حتى أولئك الذين يكنون العداء والكراهية لبلدهم الأصلي. وحين يصلون إلى هنا، يشعرون بأنهم شبيهون بالباحثين عن الذهب في كاليفورنيا.

إن النظام الأميركي يجذب إلى سباق الاستهلاك، بأي ثمن، عشرات الملايين من الناس، ويجعلهم عبيد النظام الفاسد والحقير، الذي يتناقض مع الطبيعة الروحية للإنسان، ويحوله إلى كائن بدائي، ضحل المضمون، ويتحول انحلال الشخصية وفسادها إلى معيار لتطور المجتمع الأميركي.

فالنقود والأشياء تملأ، بالنسبة للكثير من الأميركيين، الفراغ الروحي وحقارة نواياهم ورغباتهم الإجرامية. إن الأميركيين يعيشون في تطلع دائم نحو اقتناء الأشياء، ويقومون، بما يشبه الهوس، برمي الأشياء التي لا تزال جيدة، أو يبيعونها بأسعار بخسة، بهدف اقتناء الجديدة وما يعرف باسم «غاراج سيل» (بيع الأملاك الشخصية في المرائب) وهي ظاهرة عادية تطالعك أيام الآحاد في كل مدينة أو مكان من الولايات المتحدة الأميركية.

ويعتبر «الشوبينغ» (التسوق) أحد أهم أنواع الاستجمام والمتعة على النطاق القومي، حيث غالباً ما تقوم الأسر بكاملها بالذهاب إلى المخازن من أجل شراء حاجات لا حاجة لها إجمالاً، ومن ثم تناقش المشتريات طويلاً مع الأسر المجاورة والمعارف.

وقد أصبح **الفولاغ الأميركي، أي عشرات الملايين من الهنود والزنوج، الذين قتلوا وعذبوا، أساس الثقافة الأميركية القائمة في**

90% من نماذجها على عبادة الثروة والدولار، وتمجيد العنف، وتمتع القوي والغني بالحرية في القيام بكل ما يحلو له، كل ذلك تحت ستار النقاشات المرائية حول الديمقراطية والعدالة.

والأميركيون في أغلبهم شعب يجمع بينهم قاسم مشترك غريب. فكل قيم حياتهم تتركز على كسب النقود وسباق الاستهلاك. وحوالي 60% من الأميركيين لا يقرأون الكتب، وإذا ما قرأوها فهي في معظمها كتب بوليسية أو خلاعية. وأغلبهم يقضي كل أوقات فراغه أمام التلفزيون، حيث يشاهد الأفلام البوليسية وبرامج التسلية الرخيصة والخالية من أي مضمون. **إن الأميركيين من الناحية الثقافية هم الشعب الأقل أهمية في العالم**. فالثقافة بالنسبة لهم ليست جواً روحياً، ولا حاجة داخلية، بل هي نوع من الكماليات، التي يمكن برأيهم الحصول عليها لقاء النقود.

إن القسم الأكبر من **الموروث الأميركي في مجال الثقافة** قد ظهر على الرغم من أنف النظام الأميركي، وكإجراء مضاد له. فبدءاً من ادغار بّو، مارك توين، أولت ويتمان، مروراً بجاك لندن، تيودور درايزر، أو. هنري، س. ليوس، وانتهاء بهمنغواي، سيلينجر، وفولكنر، كان كل هذا الأدب رفضاً للنظام الأميركي، وجدلاً حامياً مع القيم العامة الأميركية.

ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر قام الكتاب والمفكرون الأميركيون ر. أو. إميرسون، تورو، و ن. غوتورن بفضح النظام الأميركي، الذي يحول الإنسان إلى «آلة لكسب النقود».

وكبديل عن الثقافة الحقيقية في المجتمع الأميركي حَلَّ البيزنس السينمائي والتلفزيوني، الذي يقوم على الشخصيات المنحلة من نوع

شوارزنيغر أو س. ستالوني، التي تجسد كل تفاهة السينما الأميركية ورخصها وبدائيتها. ومن البدهي أن غياب المشاعر الإنسانية الحية والهزال الروحي وبؤس الأفلام الأميركية لا تعوض عنها الحيل المختلفة والألوان الصاخبة والمغامرات العنيفة ومشاهد العنف والجنس المثيرة. إن الأفلام التي تحظى بأرفع الجوائز في أميركا (اليوم)، هي تعبير عن التراجع في الثقافة العالية، لأنها تحول الإنسان إلى كائن مبسط يتعامل بمفاهيم بدائية وبقوالب منتقاة من المفردات والابتسامات والعبارات.

هوليوود والسينما الأميركية وسياسة تشويه وعي البشر:

إن المؤسسات السينمائية الأميركية، المعروفة تحت اسم «هوليوود»، ليست بمفهوم الثقافة المسيحية العالمية سوى كمية سلبية واستثناء من مخزون التراث الروحي للبشرية.

فمنذ البداية كان رجال الأعمال اليهود هم الذين أسسوا هوليوود بهدف إفساد الثقافة المسيحية وتحويل الشعوب المسيحية إلى دمى، إلى كائنات سهلة القيادة.

وعلى خلفية ثقافة الألفي عام من عمر المسيحية تبدو الشخصيات والأبطال البدائية المقولبة، التي صنعتها هوليوود إهانة لقيم العهد الجديد الروحية الرفيعة.

لقد أدت النقود والفجور والتصورات البائسة عن الثروة وجمال الحياة **إلى تشويه وعي الكثير من أجيال البشر في مختلف أرجاء المعمورة.**

إن هوليوود، التي كانت دائماً تحت الإرادة المباشرة لأساطين

العالم اليهودي تخلق نماذج وشخصيات حياتية مزيفة، وتدفع الأرواح الضعيفة نحو عبادة العجل الذهبي، والجري وراء الثروة والنجاح الشكلي.

وليس **ممثلو هوليوود**، ومن يعرفون **بالنجوم على الأغلب** إلاّ أناس خاوون أخلاقياً وروحياً، وخلف جمالهم تتستر تفاهتهم الروحية وخواؤهم. فجميع من يعرفون باسم **نجوم هوليوود هم في الواقع أناس عاجزون**، ليس فقط عن تقديم المشاعر النبيلة للمشاهدين، بل وحتى عن إدراك كنه حياتهم هم أنفسهم. فهم في أغلبهم **فاسقون، مدمنو مخدرات، لا أخلاقيون ومنحلون.**

المغنية اليهودية «مادونا»: (أو مريم العذراء!!!)

لقد **شكل** «إبداع» **المغنية اليهودية مادونا** إساءة إلى مشاعر عشرات الملايين من المسيحيين. فبأموال المصرفيين اليهود صنعت فقاعة صابون عملاقة، وعمد «الشومين» اليهود الغربيون إلى منحها الاسم المقدس لدى المسيحيين ـ **مادونا/ العذراء**، **مريم العذراء/ وذلك بهدف الإساءة إليهم**. وقد قامت هذه المومس، الضالة (حسب اللغة المسيحية) الفاجرة الفاسقة، بالهزء من الصليب المقدس، حين راحت تردد أغانيها الرخيصة المبتذلة وهي عارية، وتحرك الصليب بين ساقيها.

مصممو وعروض الأزياء اليهودية: اليهودية «دونا كاران»

إن أعراف اليهود الأميركيين التي تنتقص من قدر الثقافة المسيحية تتجلى في كل شيء، وبالدرجة الأولى في الموضة، التي يفرضها **مصممو الأزياء اليهود على المجتمع**. فما يسمى بعالم

«الموضة الرفيعة» الذي يموله المصرفيون اليهود والذي يعتبر خلاعياً، مناهضاً للمسيحية، وتحدياً وقحاً لقيم العهد الجديد، هو على الأغلب من صنع أناس فاسدين ـ فاسقين، مدمني مخدرات ومومسات. إن هدف مصممي الأزياء الغربيين ليس تسامي الإنسان، بل مخاطبة طبيعته البيولوجية البدائية، بعيداً عن اللباقة والأدب. فلم تعد تعرية الجسد، بما يفوق حدود الاحتشام المسيحي، تناسب هؤلاء المصممين، وأصبحت الموضة الغربية في العقد الماضي حلبة للكفر بالمقدسات المسيحية. فقد قامت **اليهودية الأميركية المشهورة**، والتي تتستر مثلها مثل مادونا، تحت اسم مسيحي ـ **دونا كاران**، بإحداث «اتجاه جديد» في الموضة الأميركية، حيث تستخدم الثياب المسيحية التقليدية وصور الصليب، وحيث ترتدي عارضات الأزياء الثياب الشبيهة بثياب الراهبات، بينما يعلق الصليب لا على الصدر، بل أسفل البطن، بين الساقين.

موسيقى الروك الأميركية: رائدها يهودي اسمه «ألفيس بريسلي»:

وقد شكلت **موسيقى الروك** عنصراً متميزاً في الثقافة الجماهيرية الأميركية المناهضة للمسيحية. وكان رائدها **ألفيس بريسلي، المغني اليهودي المعادي للمسيحية** بشكل سافر، وقد أصبح هذا اليهودي الفاسق في جوهره، **المدمن على المخدرات** والذي وضع حداً لحياته الفضائحية بجرعة مخدرات زائدة، معبود الشبيبة الغربية المعادية للمسيحية. وبعد موته، وهو أحد عبدة الشيطان بشكل سافر، أقيمت له الكثير من التماثيل في الولايات المتحدة وإسرائيل بما فيها ذلك الذي أقيم في تل أبيب عام 1996، والذي أصبح مكاناً تحج إليه

الشبيبة اليهودية بأعداد كبيرة. ويروي شهود عيان أن الأدلاء السياحيين يروون للحجاج أن بريسلي كان يؤكد باستمرار إنه ليس مغنياً عادياً. بل هو مغن يهودي بالدرجة الأولى. حتى أن **أحد الحاخامات أكد** في حديثه مع الشبيبة اليهودية **أن بريسلي ساهم في تفسخ الوعي المسيحي الرجعي أكثر من جيش بكامله من الدعاة.**

«وولت ديزني» وتشويه وعي الأطفال:

يبدأ تشكل الثقافة الأميركية المعادية للمسيحية منذ الطفولة، بإدخال، «إيديولوجيا وولت ديزني» إلى وعي الأطفال. فقد وضع ديزني، وهو واحد من أشهر الماسون الأميركيين، طريقة خاصة لتشويه وعي الطفل، من خلال تركيز اهتمامه على تفاصيل الحياة غير الجوهرية، والدعاية للفسق والعهر والكفر وغيرها، بدلاً من القيم والتصورات المسيحية التقليدية. فعن طريق خلق «حس اللعب» واللامبالاة المصطنعة يفقد الأطفال التربة لترسيخ قيم الوعي المسيحي الطيبة، الوجدان، والتسامح. حيث تبدو الحياة للطفل كلعبة أو تسلية، عنصراها الرئيسيان هما المال والصراع على السلطة. فمسلسلات الكرتون العديدة الغنية بالحروب الكونية والأبطال الخارقين، تدمر لدى الطفل شعوره الفطري بالطيبة. بينما تقوم أفلام الكرتون وألعاب الكمبيوتر بتسميم وعيه بالعنف والرغبة في تقليد الأبطال الخارقين، الذين يتمكنون من أعدائهم بكل سهولة، عن طريق قتلهم بأساليب مختلفة بالرصاص، بالتفجير، بتمزيقهم أشلاء، بحرقهم في النار، بإغراقهم في الماء.

وكلما نما الطفل الأميركي، الذي دخل عالم ألعاب العنف والقتل، اعتاد على العنف كما يعتاد المرء على المخدّر، واكتسب

الحاجة إلى رؤية وتناول وجبات جديدة من العنف والقتل. ومع بلوغ سن الفتوّة يصبح هذا الطفل غير قادر على مشاهدة الأفلام العادية ومطالعة الكتب الجيدة، التي تبدو له مملة، وحين يبلغ سن النضج نراه يفضل أفلام القتل والرعب.

ويتابع الشاب الأميركي ثقافته «الأخلاقية» اللاحقة من خلال الإعلانات التي يتشبع بمشاهدتها مع حليب أمه. فخلف الإعلانات، التي تبدو للوهلة الأولى بريئة، يختفي المكبس، الذي يعطي أرواح الناس قالباً واحداً، ويجبرهم باللاشعور وشكل غير إرادي على الابتسام بطريقة واحدة، والقيام بنفس الحركات والتصفيرات. ويبدو العالم للطفل قبل كل شيء عملية استهلاك للسلع والأشياء.

وغالباً ما يكون الطفل، الذي تربى على إيديولوجيا وولت ديزني والإعلانات، عاجزاً عن تقبل الثقافة المسيحية الطبيعية، ويصبح من أتباع ما يسمى الثقافة الجماهيرية أو ثقافة البوب.

وهذه «الظاهرة الشاذة» المعادية للمسيحية لا تمت للثقافة الحقة بصلة. إذ أن الثقافة الحقة تسمو بالذات، وتجعلها أغنى روحياً، بينما تؤدي ثقافة البوب إلى تحويل الإنسان إلى دابة، إذ تجعله عبداً للموبقات والشهوات الرخيصة. وهكذا تخص روح الإنسان، ويصبح غير قادر على الإحساس بالمشاعر والأحاسيس الإنسانية الطبيعية.

إن أغلب الأميركيين يربون أبناءهم على الإلحاد والأنانية والتقاعس عن العمل والانصراف إلى التسلية. ففي عام 1997 أجرت مجلة «الأبوان» الأميركية استفتاء بين 7700 أباً وأماً من الولايات المتحدة وكندا حول القيم الحياتية للأسرة الأميركية.

وعلى نتائج هذا الاستفتاء وضعت جداول القيم الحياتية والعائلية الأساسية حسب ترتيب أهميتها في عيون الأميركيين.

حيث يرى الأميركيون أن (القيمة) الأهم بالنسبة للأسرة هي تعليم أبنائها فهم ما هو جيد بالنسبة لهم وما هو سيء، وتربيتهم براغماتيين قادرين على العثور على منفعتهم في كل شيء، حيث تحتل هذه الصفة المرتبة الأولى على سلم القيم الحياتية للأسرة الأميركية، تليها في المرتبة الثانية فهم أهمية الدراسة للنجاح الحياتي والمنصب لاحقاً، أما النسبة للتصورات التقليدية حول سلوك الجنسين فتأتي في نظر الوالدين في سوية التسامح مع الأقليات الجنسية (اللواطيين) إذ تشغل المرتبتين الثالثة والرابعة على سلم القيم.

وبعد التسامح مع اللواطيين يأتي تقدير الوالدين للزواج والأسرة (المرتبة الخمسة) تليه قيم الصداقة (بالمفهوم البراغماتي) وتربية السلوك الجيد والقدرة على الظهور.

فقط في المرتبة التاسعة(!) يأتي الإيمان بالله، يليه حب العمل والقدرة على القناعة بما تم كسبه.

وفي المراتب الدنيا من سلم القيم، بالنسبة للأسرة الأميركية، يأتي **الشعور الوطني** وفهم الأعمال الأدبية والفنية.

وقد بين هذا الاستفتاء أن رفض الطفل إنهاء الدراسة الثانوية يثير قلق الوالدين من الأنانية «أو العلاقات الجنسية الشاذة» أو الزنى أو زواج التجربة (الزواج غير المسجل) أو الطلاق.

وليس بغريب أن ينجب نظام التربية والتعليم الأميركي أغبياء روحيين. فلا يمكن أن تعثر في أية دولة من دول العالم على مثل ذلك **العدد من الحمقى والأغبياء**، الذي نجده في الولايات المتحدة. أما

الإنسان الذي تمكن في هذه الظروف من الحفاظ على مشاعر الطيبة والوجدان، فهو في أفضل الحالات طفالي وغير قادر عند الضرورة، على حماية مشاعره الخيرة. إن الأميركيين محدثون في منتهى السأم والملل. فاهتماماتهم تتركز بشكل يكاد يكون تاماً، حول أشياء أربعة: المال، المشتريات، السيارات، والجنس. ثم أن ما يقرب من نصف الأميركيين ممن أنهوا الدراسة الثانوية، أميون، أي لا يتقنون القراءة والكتابة بشكل طبيعي. وقد بين الاستفتاء، الذي جرى على مجموعة كبيرة من طلاب الجامعة الذين كانوا على أبواب التخرج، أن ربعهم لا يعرف متى تم اكتشاف أميركا بدقة تصل إلى نصف قرن، كما أن ربعهم لا يميز بين مؤلفات كارل ماركس ودستور الولايات المتحدة. أما نسبة العاجزين عن معرفة العَام الذي اندلعت فيه الحرب بين الشمال والجنوب، فقد وصلت إلى الأربعين.

الهيبيز:

وعلى هذا النوع من التربية ظهرت في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية في ستينات القرن الماضي الحركة الشبيبية المعادية للمسيحية: **الهيبيز** وعلى رأسها الزعيمان اليهوديان **هيربيرت ماركوزي وجيري رابين**، وكلاهما ماسونيان، حتى إن الأخير كان يزين صدره بالشارات الماسونية بشكل استعراضي. وقد أعلن في كتابه «اعلم!» ما يلي: «**لقد خلطنا الفتوة والموسيقى والجنس والمخدرات وروح التمرد مع الخيانة ومن الصعب تحطيم هذا المزيج**».

وتحت شعار رفض أخلاقيات العالم البورجوازية «البالية» حاول ماركوزي ورابين وأتباعهما تدمير آخر بقايا العقيدة المسيحية في المجتمع الغربي المعاصر. ولقد سعت روح التمرد والإلحاد، المعادية

للمسيحية لحركة الهيبيز إلى استبدال وجهات النظر المانية(*)، حول المساواة بين الخير والشر والنور والظلمة، بالتصورات المسيحية عن الخير والشر.

ملايين الشباب في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، ومن ثم في روسيا، تشبعوا بالروح الفاسدة للزعيمين اليهوديين، ورفضوا معايير الأخلاق «البالية» والدولة والكنيسة المسيحية، وغادروا منازلهم. وفي كل مكان ظهرت **آلاف الحشود الشبيبية**، المعادية للحضارة المسيحية، والتي **تقضي الوقت في المخدرات وممارسة الجنس** على الطريقة الحيوانية. فبحركة **الهيبيز** بالذات يرتبط تطور «**الثورة الجنسية**»، التي رفضت معايير العهد الجديد، وقربت **الحب الجنسي** من المثل الأعلى لـ «كأس الماء»، فقد كانت **العلاقات الجنسية بين الهيبيين ذات طابع حيواني أو جماعي**، وكان يمكن أن تتم في أي مكان، وأعطت **الحرية التامة للواط والدعارة. وكان الهيبيون، وهم يمارسون الجنس الحيواني واللواط، يعتبرون أنفسهم أتباع «دين الحب»**.

وقد أصبح فيلم «الشعر» لـ م. فورمان، الرمز السينمائي لـ «الهيبيز» وفي هذا الفيلم تحتل المسخرة في الكنيسة المسيحية مركز الصدارة.

كلمة رايت:

إن قلة قليلة من الأميركيين تجرؤ اليوم على التصدي للطابع الإجرامي الشيطاني للحضارة الماسونية اليهودية. إن أشخاصاً معدودين فقط يسمحون لأنفسهم بتحدي **العالم الفاسد**، **عالم الجشع**

(*) نسبة إلى المبشر الفارسي ماني أو مانيخيوس (القرن الثالث) ـ المترجم.

واللواطة، الذي يسود المجتمع الأميركي. ولذا فإن **كلمة الحق**، التي نطق بها الكاهن **المسمى د. رايت في المجلس** التشريعي في ولاية كانساس، **هزت أميركا وأصابتها في الصميم**، وأثارت تعليقات الاستنكار من جانب المنظمات اليهودية والماسونية. وكان هذا الكاهن قد دعي إلى المجلس لأداء صلاة عادية، لكن رايتْ قام، بدلاً من أداء الصلاة الشكلية العادية، بالتوسل إلى الله، بقلب مفجوع:

«يا إلهي، ارحمنا. إننا نتعبد آلهة كاذبة، ونعتبر ذلك تنوعاً ثقافياً. ولقد شرَّعنا اللواطة، واعتبرنا ذلك تسامحاً. ونحن نقتل الأطفال في رحم أمهاتهم، ونعتبر ذلك حقاً في الإجهاض، ونحن نربي الشباب على الفسق والفجور، نعتبر ذلك تربية تقدمية. ولقد غرقنا حتى آذاننا في الصور الخلاعية والعبارات الفاجرة، ونعتبر ذلك حرية في التعبير. إننا نسخر من تراث أسلافنا الروحي، ونعتبر ذلك ثقافة. عاقبنا يا إلهي، طهرنا من كل هذه الأدران».

كان لصلاة هذا الكاهن الشريف من المجلس التشريعي مفعول انفجار قنبلة، فقد اندفع المشرعون، وهم في أغلبهم يهود وماسون، يغادرون قاعة الجلسات غاضبين، فهل دخلوا بعد ذلك قطيع الخنازير؟ وهل ألقوا بأنفسهم على الجرف من البحر؟ هذا ما لم تأت الصحف على ذكره.

من أين جاء اليهود إلى نيويورك؟(*)

لا أحد يعرف بالدقة متى وصل أول يهودي إلى أميركا الشمالية، ولكن «المارانوس»، اليهود الذين أكرهوا على اعتناق المسيحية في إسبانيا، كانوا من أوائل من قدموا مع الإسبان الذين وصلوا إلى المكسيك عام 1519، عندما وصلت السفينة سانت كاترين إلى ميناء «نيو أمستردام»، التي أصبح اسمها فيما بعد «نيويورك». وكان على ظهر هذه السفينة ثلاثة وعشرون يهودياً، هم أربعة أزواج وأرملتان وثلاثة عشر طفلاً. وكانت الوجهة الأصلية لهؤلاء اليهود هي جزر البحر الكاريبي، ولكنهم عندما حاولوا النزول في جامايكا ثم في كوبا لم يسمح لهم الإسبان بذلك. وخلال تجوالهم في المحيط الأطلسي وصلوا إلى ميناء «نيو أمستردام» على الساحل الشرقي لأميركا الشمالية. ولكن ما هي الظروف التي دفعت باليهود إلى البرازيل في أميركا الجنوبية، ثم جاءت بهم من هناك إلى «نيو أمستردام» في أميركا الشمالية؟

استوطن اليهود إسبانيا في القرن الميلادي الأول إبان حكم الرومان. ولم يسبب لهم انتماؤهم الديني أية مضايقة في البداية.

(*) المرجع: محمد جلال عناية «القوة اليهودية في أميركا». طباعة خاصة. القاهرة. الطبعة الأولى 2001. ص8 ـ 21.

ولكن في أواخر القرن السادس الميلادي بدأ الملك ريكارد يضغط على اليهود ليعتنقوا المسيحية. ثم حكم إسبانيا عام 612م الملك «سايسبط» الذي كان أكثر تشدداً تجاه اليهود من ريكارد، حيث أصدر عام 616م مرسوماً يفرض على اليهود الذين لم يتعمّدوا إبان حكم ريكارد بأن يعتنقوا المسيحية وإلاّ تعرضوا لمصادرة ممتلكاتهم والطرد من البلاد.

مع الفتح العربي لإسبانيا عام 711م توقف إكراه اليهود على اعتناق المسيحية. وإبان الحكم العربي أصبحت إسبانيا أرقى أقطار العالم الغربي وأكثرها تحضّراً. وفي ظل هذا الحكم عاش اليهود عصراً ذهبياً، حيث ازداد ثراؤهم، وتولوا أرفع المناصب في الدولة، وتبّحروا في العلم والمعرفة، وتوفّر لهم من أسباب القوة ما لم يحوزوا على مثلها إلاّ في زمننا الحاضر.

وخلال الحكم العربي في إسبانيا عاد بعض اليهود الذين أكرهوا في السابق على اعتناق المسيحية إلى اليهودية من جديد، إلاّ أن بعضهم كان منهمكاً في نشاطه الدنيوي، فلم تكن له رغبة لا في اليهودية ولا في المسيحية.

في عام 1250 اكتملت السيطرة المسيحية على إسبانيا. وفي بداية الحكم المسيحي بقي اليهود في إسبانيا على ما هم فيه من رخاء وازدهار. ولكن هذا التسامح لم يدم طويلاً، فسرعان ما ثارت عليهم حفيظة المسيحيين الإسبان. وفي عام 1350 بدأ الإسبان حملتهم لتحويل اليهود جميعاً في إسبانيا إلى اعتناق المسيحية. فما كان من اليهود إلاّ أن اندفعوا بأعداد هائلة ودون مقاومة تذكر للتحوّل إلى المسيحية، بل إن اليهود كانوا يذهبون بأنفسهم إلى الكنائس في

مملكتي أراغون وقشتالة طالبين الانضمام إليها قبل أن يهاجم المسيحيون الإسبان.

كان السبب وراء اندفاع اليهود إلى اعتناق المسيحية هو خوفهم من التشرّد بعد أن سدت في وجههم السبل في أوروبا، حيث سبق لهم أن طردوا من إنكلترا وفرنسا وألمانيا. ويعلق الكاتب اليهودي سيسيل روث على اندفاع اليهود للتحول إلى المسيحية قائلاً: «لم يكن من الصعب على اليهودي المنافق أن يتحول إلى مسيحي منافق». ويقدر عدد اليهود في إسبانيا في القرن الخامس عشر بحوالى نصف مليون نسمة، تحوّل بعضهم إلى اعتناق المسيحية وبقي البعض الآخر على يهوديته. ويقول الكاتب الأميركي ماكس ديمونت: «إنه لمن المضحك أن عدداً كبيراً من اليهود الذين أجبروا على اعتناق المسيحية تحولوا (في نظر السلطات الإسبانية) من كفار خارج الكنيسة إلى هراطقة داخلها».

كانت «مارانوس» هي التسمية الشائعة لليهود الذين اعتنقوا الديانة المسيحية في إسبانيا، و «مارانوس» كلمة إسبانية تعني خنازير. ولم يكن الإسبان هم الذين أطلقوا هذه التسمية على اليهود الذين اعتنقوا المسيحية، بل كان الإسبان يطلقون عليهم صفة «المسيحيين الجدد». أما الذين أطلقوا عليهم اسم «مارانوس» أي خنازير (باللغة الإسبانية) فهم إخوانهم اليهود الذين احتفظوا بدياناتهم اليهودية. ولقد أطلقوا عليهم هذه التسمية بدافع من الكراهية والاحتقار لأنهم تحولوا عن دينهم. أما التسمية التي تطلق على المارانوس في التأريخ اليهودي فهي «أنوسيم»، أي المكرهين على التحوّل عن دينهم.

يقول ديمونت: «إن كثيرين من بين الأجيال الأولى (من اليهود

الذين تحولوا إلى المسيحية) كانوا من المخلصين، وإن كثيرين غيرهم كانوا من المنافقين». ولكن هؤلاء وأولئك مارسوا الطقوس المسيحية، فعمدوا أبناءهم، واصطحبوهم إلى الكنائس، وتزاوجوا على أيدي القساوسة. كما تمتعوا بكل المميزات المباحة للإسبان، مثل الالتحاق بالجامعات والانخراط في الجيش وتولّي القضاء، بعد أن تحرروا من القيود التي فرضت عليهم كيهود.

تقول المصادر اليهودية أنه عندما نمت قوة المارانوس، وأصبحوا يسيطرون على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الإسباني، أخذ الاستياء يتزايد بين المسيحيين القدامى الإسبان ضد هؤلاء «اليهود في ثياب مسيحية»، واتهموا المارانوس بأنهم غير مخلصين للكنيسة وأنهم يعملون على تحويلها إلى مؤسسة يهودية. وطالب الإسبان بأن يكون «نقاء الدم» هو المؤهل لتولي المناصب وليس المقدرة الشخصية.

عندما ارتقى الملك فرديناند والملكة إيزابيلا عرش قشتالة عام 1474 تعرضا لضغط شديد من رجال الكنيسة المتشددين لوضع حل جذري لذوي الميول اليهودية. وفي عام 1477 تقدم فرديناند وإيزابيلا بالتماس إلى الباباسكستوس الرابع ليخولهما بإنشاء محاكم التفتيش، وفي عام 1478 منحهما البابا سلطة تعيين محقّقين للتفتيش في قشتالة.

وفي آب/ أغسطس 1483 تم تعيين توماس دي توركمادا، المقرب من الملك فرديناند والملكة إيزابيلا، كبيراً للمفتشين في قشتالة ثم امتد نفوذه فيما بعد إلى أنحاء أخرى من إسبانيا. ولقد أصبح اسم توركمادا رديفاً للرعب والتعصب والقسوة التي ارتبطت بمحاكم التفتيش. كان توركمادا في حياته الخاصة تقياً ومتقشفاً. ويعتقد بأن

كراهيته المضمرة لليهود قد ساهمت في التأثير على فرديناند وإيزابيلا لإصدار مرسوم عام 1492 لطرد جميع اليهود الذين لم يعتنقوا المسيحية إلى خارج إسبانيا.

إن اليهود الذين طردوا من إسبانيا رحلوا في كل اتجاه. فقد وصلوا إلى شمال إفريقيا وهولندا وأميركا الجنوبية والإمبراطورية العثمانية، ولكن معظم اليهود الإسبان انتقلوا إلى البرتغال. وفي البرتغال لم يستمر التسامح الديني طويلاً، ففي أواخر القرن الخامس عشر بدأت البرتغال تضغط على اليهود لاعتناق المسيحية. ولكن نشاط البرتغال الاستعماري الذي امتد إلى البرازيل في أميركا الجنوبية جعلها في حاجة إلى اليهود من رجال المال والأعمال الذين لديهم الخبرة لاستغلال البرازيل اقتصادياً. فأصدرت البرتغال مرسوماً عام 1507 يسمح لليهود والمارانوس بمغادرة البرتغال إلى أي مكان يشاؤون للتجارة وحيازة الأملاك. ونتيجة لمعيشتهم طيلة خمسة قرون في ظل الحكم العربي في إسبانيا، لم يكن اليهود والمارانوس الذين غادروا إسبانيا والبرتغال من الطبقات الفقيرة والدنيا في المجتمع، بل كانوا نخبة من الأثرياء والمبرزين في ميادين العلم والعمل. وفي الواقع، كان يهود البرتغال والمارانوس قد وصلوا إلى البرازيل عام 1507، أي قبل سنوات من صدور المرسوم الذي سمح لهم بالهجرة من البرتغال.

نمت المستوطنات اليهودية في العالم الجديد وتكاثرت بسرعة. وفي خلال قرن ونصف القرن انتشر اليهود في البرازيل، وفي جزر الهند الغربية وجزر البحر الكاريبي، وتوسعوا في زراعة التبغ وقصب السكر، وأدخلوا زراعة البن والشاي في تلك المناطق، وظهرت من بينهم طبقة من كبار التجار وأصحاب المال.

كانت «ريسيف» من أهم المستوطنات في البرازيل، وكانت تقع في الساحل الشرقي للبرازيل على المحيط الأطلسي. وكان المارانوس يسيطرون على إنتاج السكر في «ريسيف»، ولكن ما فرّ منه المارانوس تبعهم إلى أميركا الجنوبية. ففي عام 1593 أقيم مركز لمحاكم التفتيش في «ريسيف»، وكانت بين الحين والآخر ترسل جماعات من المارانوس ليحرقوا في البرتغال بعد إدانتهم من قبل محكمة التفتيش في البرازيل. ولكن استيلاء شركة الهند الشرقية الهولندية عام 1630 على «ريسيف» لم يخلص المارانوس من رعب محاكم التفتيش فقط بل أدى إلى وصول جماعات كبيرة من اليهود السفارديم والمارانوس من أمستردام (هولندا) إلى «ريسيف»، وكان معظم هؤلاء من التجار المستوردين والمصدرين ومن مالكي المزارع الكبيرة. ولكن هذا الانتعاش لم يستمر طويلاً، ففي عام 1654 أعادت البرتغال سيطرتها على «ريسيف». وقبل أن تستأنف محاكم التفتيش عملها رحل المارانوس واليهود إلى أمستردام في هولندا، وشاءت الظروف أن تأتي جماعة منهم إلى نيو أمستردام (نيويورك فيما بعد) في أميركا الشمالية.

لم يكن القادمون الجدد موضع ترحيب عند وصولهم إلى «نيو أمستردام». فقد بعث حاكم المستعمرة بيتر ستيفسنت رسالة إلى شركة الهند الغربية الهولندية يعبر فيها عن رغبة المستعمرين الهولنديين في طرد القادمين الجدد. ولكن المهاجرين المارانوس استبقوا الأمور مخافة أن يطردوا وطلبوا من أبناء جلدتهم الموجودين في أمستردام في هولندا أن يتدخلوا في الأمر لدى شركة الهند الغربية التي يعمل الحاكم موظفاً لديها، فرضخت الشركة لضغوطهم وكان بعضهم من كبار المساهمين فيها، وبعثت برسالة إلى بيتر ستيفسنت بتاريخ 22 أيلول/ سبتمبر 1654 تأمره فيها بالسماح لليهود بالإقامة في منهاتن.

ورغم أن أعضاء الشركة كانوا من المتعصبين ضد اليهود، لكن اهتمامهم كان محصوراً في شؤون الربح والخسارة.

عندما استولى الإنكليز على نيو أمستردام عام 1664 وأطلقوا عليها اسم «نيويورك» لم يباشروا على الفور برفع القيود التي فرضها الهولنديون على اليهود. وكانت الولايات الثلاث عشرة الأصلية في أميركا الشمالية تنكر على اليهود كثيراً من حقوقهم. وفي بداية القرن الثامن عشر سمح لليهود بممارسة عباداتهم علناً، والعمل في التجارة والحرف الأخرى، ولكن لم يكن مسموحاً لهم بتولي المناصب المرموقة، وإذا تولى يهودي وظيفة ما فإن ذلك يكون بسبب اعتناقه المسيحية. والوظيفة الوحيدة التي سمح لهم بالالتحاق بها هي الشرطة لأنها ثقيلة الأعباء. وفي عام 1777 منح اليهود حق المساواة في ولاية نيويورك، وتبعتها باقي الولايات ببطء وعلى غير رضى، وكان عدد اليهود في أميركا الشمالية قد بلغ في ذلك الوقت ألفين وخمسمائة نسمة.

إن موجة المهاجرين اليهود الألمان التي وصلت إلى الولايات المتحدة الأميركية في منتصف القرن التاسع عشر تعتبر أولى الهجرات اليهودية الكثيفة إلى أميركا. فبينما لم يكن في هذه البلاد عام 1826 سوى ستة آلاف يهودي قفز هذا العدد إلى خمسين ألفاً في عام 1850 ثم وصل إلى مائة وخمسين ألفاً بعد عقد من الزمن. وإن نصف هؤلاء اليهود الألمان جاء من بڤاريا. وقد يتبادر إلى الذهن أن جميع «اليهود الألمان» جاءوا من ألمانيا، ولكن الواقع أنهم جاءوا من مناطق أخرى في وسط أوروبا، مثل بوهيميا ومورافيا وغرب بولندا.

كان غرب أوروبا ووسطها في العقد الخامس من القرن التاسع

عشر مسرحاً لاضطرابات سياسية عنيفة إثر محاولات الانقلاب، التي فشل معظمها، ضد الأسر المالكة. وإن بعض من نجوا بأنفسهم من القتل أو السجن، ممن شاركوا في هذه الانقلابات، فروا إلى الولايات المتحدة الأميركية، وفر معهم سكان القرى الفقراء الذين لم يستطيعوا الانتقال من مناطق الريف المضطربة إلى مدن مثل برلين وفيينا التي كانت أكثر استقراراً.

لقد كان المهاجرون اليهود الألمان فقراء مثلهم مثل ملايين الألمان من غير اليهود، ولكن هناك بعض الاختلاف بين اليهود وغير اليهود من الألمان. فقد كان معظم الألمان غير اليهود من المزارعين، أما اليهود فكانوا من الباعة المتجولين وأصحاب الحوانيت. وعندما جاء اليهود من أوروبا الوسطى كانوا مزودين بخبرتهم في عمليات البيع والشراء. وقد بدأ كثيرون منهم البيع على عربات متنقلة يدفعونها من مكان إلى آخر، وعندما تتحسن أحوال أحدهم كان يستقر في حانوت. كان اليهود يتاجرون في الملابس القديمة (المستعملة) التي كانت أكثر رواجاً من الملابس الجديدة.

ووصل قليل من الرأسماليين اليهود قبل الحرب الأهلية الأميركية، ومن هؤلاء، كان فيليب وغوستاف سباير من فرانكفورت، وأدولف لادنبرغ من مانهايم، الذين كانوا ينتمون إلى عائلات من أصحاب الثراء.

كانت أكبر موجات الهجرة اليهودية إلى الولايات المتحدة تلك التي جاءت باليهود من شرق أوروبا بين عامي 1881 إلى 1924. فخلال هذه السنوات هاجر إلى الخارج ثلث اليهود من سكان أوروبا الشرقية بسبب الأحوال السياسية والاقتصادية المتقلبة. فإن اغتيال

الإسكندر الثاني قيصر روسيا عام 1881 قد أدى إلى بدء مرحلة جديدة من العنف والمشاعر المعادية لليهود. ومع أن المذابح التي قام بها السلافيون ضد اليهود قد بدأت منذ منتصف القرن السابع عشر، إلا أن المذابح التي حدثت في عامي 1881 ـ 1882 كانت أكبر وأكثر تكراراً، بحيث أنه ذهب ضحيتها مئات اليهود. كما أن التصنيع قد جعل الحياة أكثر صعوبة، على أصحاب الحوانيت والباعة المتجولين والحرفيين اليهود، في توفير متطلباتها.

ونتيجة لهذه الظروف اتجهت جماهير غفيرة من اليهود إلى الهجرة من شرق أوروبا إلى الولايات المتحدة الأميركية. وكان هناك من يقول بأن السبب وراء هذه الهجرة اليهودية الواسعة هو المذابح والعداء للساميّة في روسيا. ولكن الكاتب اليهودي آرثر هيرتزبيرغ يقول: «إن السبب الرئيسي للهجرة هو الفقر». ويدلل هيرتزبيرغ على ذلك بقوله: «إن أفراد الطبقة الوسطى اتجهوا إلى تدبير أمورهم في أماكن أخرى في روسيا، وإن الباعة المتجولين والخياطين هم الذين هاجروا إلى أميركا». ويرى هذا الكاتب أن فكرة هجرة اليهود الروس بسبب الاضطهاد الديني تبدو أكثر ملاءمة لأحفادهم في أميركا، ويقول:

«إن هذه الأسطورة تفترض ضمناً أن الذين وصلوا (من روسيا) هم أهل الذكر من ذوي المعرفة الواسعة ومن المحافظين على ثقافتهم وتقاليدهم، ولكن الحقيقة هي أن اليهود الذين وصلوا إلى أميركا قادمين من روسيا كانوا من المعدمين والجهلة حتى لقواعد الدين اليهودي».

كانت هجرة اليهود من أوروبا الشرقية تتزايد في العقود التي

سبقت العام 1880، وبلغ عدد اليهود الذين غادروا روسيا وبولندا في تلك الفترة خمسة وستين ألفاً اتجه معظمهم إلى الولايات المتحدة الأميركية.

ومنذ العام 1881 حذر اثنان من كبار الأثرياء اليهود في روسيا هما هوراس دي غونز بيرغ وصمويل بولياكوف أبناء شعبهما من اليهود من مخاطر التهوّر في الهجرة إلى الغرب حتى لا تعتبر الحكومة الروسية هذا الهرب نوعاً من الخيانة الوطنية. وكذلك خشي المثقفون والقادة الروحيون اليهود عواقب الهجرة الجماعية. وبالنسبة للساسة كانت هذه الهجرة خيانة للثورة الاشتراكية المرتقبة، وللصهاينة كانت نكوصاً عن الهجرة إلى فلسطين.

إن كل هذه التحذيرات لم تثن اليهود الروس عن الهجرة إلى أميركا. فإن الكتب والمقالات التي كانت تتحدث عن الولايات المتحدة كانت توزع بطريقة سرية في جميع أنحاء الإمبراطورية الروسية. وكانت الرسائل التي تصل من الأقارب الذين سبقوا في الهجرة إلى أميركا تغري من بقي بالهجرة إلى تلك الديار. ولقد كتبت ماري أنتين تقول:

«إن الحديث عن أميركا كان يدور على كل لسان. فإن رجال الأعمال كانوا يتحدثون عنها أكثر مما يهتمون بحساباتهم. وإن النساء البائعات في السوق تركن المشاجرات التي تسببها المنافسة بينهن، وأخذن ينتقلن بين أكشاك البيع ليتبادلن الأحاديث عن أميركا. وإن من كان لهم أقارب في أميركا حملوا رسائلهم التي يبعثون بها من هناك وأخذوا يدورون على الناس لقراءتها على عاثري الحظ منهم».

جاء الكاتب البريطاني هـ.ج. ويلز لزيارة الولايات المتحدة عام

1907، ولاحظ ويلز خلال زيارته أن الأمة الأميركية غير مترابطة وإنها عبارة عن مزق من أمم شتى بسبب موجات الهجرة الهائلة.

وفي الواقع كان المهاجرون يصلون إلى أميركا في تلك الفترة بأعداد هائلة، وبمعدل مليون مهاجر في السنة.

إن اليهود الأصوليين في روسيا نادراً ما قرروا المجازفة والرحيل إلى أميركا. فلقد وصلتهم تحذيرات كثيرة عبر رسائل الأقرباء وتقارير مراسلي الصحف الناطقة باليديش التي تؤكد بأن التقوى لا مكان لها للحياة في أميركا. ففي تقرير لإحدى الصحف نشر عام 1913، كشفت فيه تلك الصحيفة أن 60% من حوانيت وعربات البيع ومصانع الملابس تمارس عملها المعتاد في يوم السبت في الأحياء اليهودية، وأن مسارح اليديش تقدم عروضها مساء الجمعة وصباح السبت كذلك.

وإن هجرة مليونين ونصف المليون يهودي من روسيا وأوروبا الشرقية قد أوصلت عدد اليهود في الولايات المتحدة، من حوالي 250 ألفاً عام 1881 إلى أربعة ملايين ونصف المليون مع حلول عام 1924.

إن قانون الهجرة الذي صدر في الولايات المتحدة عام 1924، استهدف الحد من الهجرة وتقليصها. وبالنسبة لأثر هذا القانون على هجرة اليهود السنوية إلى أميركا فإنه نزل بالعدد السنوي للمهاجرين منهم من مائة ألف إلى عشرة آلاف مهاجر. وظلت سياسة تحديد الهجرة إلى أميركا سارية المفعول حتى خلال الحرب العالمية الثانية، عندما كانت هجرة اليهود من ألمانيا مسألة حياة أو موت بالنسبة لهم. إن أحدث موجات الهجرة اليهودية إلى أميركا جاءت من روسيا في

الثمانينات من القرن العشرين، وقد بلغ العدد السنوي لليهود المسموح لهم بالهجرة من الاتحاد السوفياتي إلى الولايات المتحدة أربعين ألفاً.

أقام اليهود السفارديم (من إسبانيا والبرتغال) الذين استوطنوا ولايات أميركا الشمالية في المدن الواقعة على الساحل الشرقي. ومنذ منتصف القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر أقام معظم هؤلاء اليهود في نيويورك (نيو أمستردام سابقاً) ونيوبورت وسافانا وفيلادلفيا وتشارلستون. وكان يوجد كنس (جمع كنيس) في هذه المدن في تلك الفترة. وكان رجال الأعمال اليهود في هذه المدن يتمتعون بدعم رجال الأعمال ذوي النفوذ من اليهود السفارديم المتمركزين في لندن وأمستردام.

إن تدفق اليهود الألمان على الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر أدى إلى التوسع في الاستيطان اليهودي باتجاه الغرب الأميركي. وفي منتصف القرن التاسع عشر كان لليهود مائة وستون موقعاً استيطانياً تنتشر من نيويورك في الشرق إلى كاليفورنيا في الغرب، مع وجود تجمعات سكنية لليهود على الطريق التجاري من الشرق إلى الغرب. وإن مدناً مثل كليفلاند وشيكاغو وسنسناتي وسانت لويس أصبحت مراكز للنشاط اليهودي التجاري والثقافي والديني. أما اليهود من الباعة المتجولين والباعة بالتجزئة فإن بعضهم ذهب إلى الجنوب عندما ازدهرت هناك صناعة القطن، واجتذب الغرب الأميركي بعضهم الآخر بعد اكتشاف الذهب.

أما يهود أوروبا الشرقية الذين قدموا إلى الولايات المتحدة مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فقد اتجهوا إلى الاستيطان في المدن الكبيرة في الشرق والغرب الأوسط. وبحلول عام 1920 أصبحت أكبر مراكز الاستيطان اليهودية تقع في مدن نيويورك

ونيو آرك وكليفلاند وفيلادلفيا وبوسطن وبلتيمور وبتسبرغ وشيكاغو وسانت لويس وديترويت. وفي هذه المدن حافظ يهود أوروبا الشرقية على هويتهم وخصائصهم الثقافية بعكس اليهود الألمان الذين كانوا يتطلعون بشغف للذوبان في المجتمع الأميركي.

كان اليهود الألمان يؤكدون على هويتهم الأميركية، وكانوا فخورين بانتعاش أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية. لذلك أصبحوا يشعرون بالقلق من تزايد أعداد يهود أوروبا الشرقية بين ظهرانيهم. وكان اليهود الألمان يشعرون بالضيق لأن القادمين الجدد من اليهود لا يجيدون اللغة الإنكليزية، وأنهم لم يستوعبوا القيم والمفاهيم الثقافية في المجتمع الجديد، وأن هذا الجهل سوف يهدد المكانة التي بناها اليهود الألمان لأنفسهم في هذا المجتمع. لذلك أخذ اليهود الألمان يحثون المهاجرين الجدد القادمين من أوروبا الشرقية على نبذ عاداتهم وتصرفاتهم وأساليبهم السلوكية التي تبدو شاذة في المجتمع الأميركي، سواء كان هذا السلوك يتعلق بالمواقف السياسية المتطرفة أو بالممارسات الدينية التي تعود إلى القرون الوسطى. ولقد نظر اليهود الروس (المهاجرون الجدد) إلى هذا التدخل من قبل اليهود الألمان على أنه غطرسة ومحاولة للتسلط من يهود لم يعودوا يختلفون عن المسيحيين في دينهم وثقافتهم إلا قليلاً. وظلت الصدامات والاستياء المتبادل يهيمنان على العلاقة القائمة بين اليهود الأميركيين من أصل ألماني وبين اليهود القادمين من روسيا.

إن الانتشار الاستيطاني لليهود في الولايات المتحدة بدأ ينحسر في القرن العشرين عن الغرب الأوسط، وأخذ يزداد في مدن مثل لوس أنجلوس في كاليفورنيا في الغرب وميامي في فلوريدا في الجنوب الشرقي.

وأقام اليهود الألمان الذين فروا من النازية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين في منهاتن (نيويورك) وواشنطن هايتس، وفي شيكاغو وسان فرنسيسكو. وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تناقص عدد اليهود الأميركيين في مدن الغرب الأوسط مثل: شيكاغو وديترويت وكليفلاند، وازداد عددهم في لوس أنجلوس وميامي وفي العاصمة واشنطن. وفي كل مدينة أميركية يقيم بها عدد من اليهود المرموقين ظهر فيها اتجاه، بعد الحرب العالمية الثانية، للنزوح إلى الضواحي. وقد قاد هذه الحركة المهنيون متوسطو العمر، بينما ظلت الطبقة العاملة والمتدينون والمسنون يقيمون في الأحياء القديمة قريباً من مركز المدينة.

ومع نهاية القرن العشرين كانت أكبر الجاليات اليهودية عدداً تقطن في نيويورك التي يبلغ عدد اليهود فيها مليون ونصف المليون نسمة، ثم لوس أنجلوس وفيها نصف مليون يهودي، ثم شيكاغو وفيلادلفيا وبوسطن ويقطن كلاً منها حوالي ربع مليون. ويبلغ عدد اليهود في الولايات المتحدة حوالي خمسة ملايين ونصف المليون نسمة، أي ما نسبته 43% من عدد اليهود في العالم، وبما يزيد عن عدد اليهود في إسرائيل بمليون وثلاثمائة ألف نسمة تقريباً. أما عدد اليهود في العالم كله فلا يتجاوز ثلاثة عشر مليون نسمة.

حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت لدى المستوطنين اليهود رغبة في الاندماج في المجتمع الأميركي، وقد تم لهم هذا الأمر بسهولة. وقد قاوم اليهود العداء للسامية والصور النمطية السالبة «لليهودي القذر» كما تقول موسوعة غيل. وبالإضافة إلى الازدهار الاقتصادي فإن الدستور ضمن الحرية الدينية لليهود كما ضمنها لغيرهم من الأميركيين. وإن اليهود الألمان تمتعوا بقبول واسع في المجتمع الأميركي.

ومنذ العام 1881 قاوم اليهود القادمون من أوروبا الشرقية الاندماج في المجتمع الأميركي. وكانت غالبية هؤلاء من الفقراء ولكنهم ترابطوا بعلاقات قوية فيما بينهم مما باعد بينهم وبين الأميركيين الآخرين.

كان المنزل هو المدرسة الأولى التي يتم فيها نقل التقاليد اليهودية من جيل إلى آخر، ولكن الأجيال اللاحقة تلقت هذه التقاليد في المدارس الدينية. وقد وفرت هذه المدارس الفرصة للآباء اليهود ليتعرف أبناؤهم على التقاليد اليهودية في الوقت الذي يتلقون فيها العلوم الأخرى. كما أن كثيراً من الأطفال اليهود يلتحقون بمدارس في دور العبادة لتعلم اللغة العبرية وللتعرف على العادات والتقاليد اليهودية.

مثل كل المهاجرين الذين يبدأون حياة جديدة في أميركا، اصطدمت قواعد دينهم وتقاليدهم اليهودية بالقيم والممارسات الأميركية. ولقد أجبرتهم ظروف كسب العيش في الوطن الجديد إلى التوفيق والبحث عن حلول وسط عندما تصطدم ممارسة الشعائر اليهودية بمتطلبات الحياة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال كان من المستحيل على المهاجرين اليهود أن يجعلوا من يوم السبت يوماً للعبادة والراحة الأسبوعية لأنه كان يوم عمل في أميركا. أما الآن، فإن يومي السبت والأحد هما يوما الراحة الأسبوعية في المجتمع الأميركي. وإن المؤسسات اليهودية، والحوانيت اليهودية الصغيرة، قد جعلت من مساء الجمعة ويوم السبت عطلة أسبوعية، وجعلت من يوم الأحد أول يوم عمل في الأسبوع.

إن اليهود اليوم يعيشون وتزدهر أحوالهم في مجتمع مفتوح في الولايات المتحدة التي تبقى بالنسبة لهم أرض الفرص الوفيرة.

اليهود الأميركيون
وتزايد أثر إسرائيل(*)

يوجد في الولايات المتحدة الأميركية حالياً ما يقرب من 5,5 ملايين يهودي، يؤلفون 2% تقريباً من مجموع السكان. وإذا عدنا إلى سنة 1825، وجدنا أنه لم يكن في البلد كله إلا نحو 10,000 يهودي. لكن، لم تحل سنة 1880 حتى كان المهاجرون من اليهود الألمان قد رفعوا هذا العدد إلى 250,000 تقريباً. وحدث التدفق الهائل خلال السنوات 1881 ـ 1941، عندما هرب نحو 4 ملايين يهودي من الفظائع، والغيتو، والفقر، والأزمات السياسية، في أوروبا الوسطى والشرقية(1). ولا يزال اليهود الأميركيون يحتشدون، في معظمهم، في المدن الشمالية الشرقية الكبرى(**)، حيث استوطن أجدادهم في الأصل. على أن أعداداً متزايدة منهم أخذت تنتقل إلى

(*) **المرجع**: لي أوبريَن «المنظمات اليهودية الأميركية ونشاطاتها في دعم إسرائيل». ترجمة مجموعة من المؤلفين بإشراف د. محمود زايد. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت 1986. ص9 ـ 14.

(1) Marshall Sklare, ed., «The Jewish Community in America». New York: Behrman House, 1974: 232. Jewish Week, 9 May 1982.

(**) يعيش في نيويورك 1,1 مليون يهودي. وفي مانهاتن وحدها 22,4% من البيوت يهودية.

بلدات أصغر في سائر أنحاء البلد. وقد أدى معدل الولادة المتدني - مع تزايد الزواج المختلط - إلى تناقص اليهود باطراد في الثمانينات من القرن العشرين(*).

لقد نجح اليهود أكثر من أية جماعة أخرى من مهاجري القرن العشرين، في الاندماج في المجتمع الأميركي. وكتب عالم الاجتماع ستيفن م. كوهن، الأستاذ المشارك في علم الاجتماع بكلية كوينز في جامعة نيويورك الحكومية ومركز الدراسات اليهودية الحديثة بجامعة برانديس، في دراسة له عام 1983 بعنوان «الحداثة الأميركية والانتماء إلى اليهودية»:

إن السرعة العجيبة التي استطاع بها معظم اليهود الأميركيين بلوغ مكانة اجتماعية، توازي مكانة الطبقة الوسطى - إن لم نقل العليا - خلال السنوات المئة الأخيرة، قد جرى توثيقها بصورة مدققة. وفي تقدير المراقبين أن جميع اليهود ممن هم في سن التعليم الجامعي ملتحقون بالجامعات، وأنهم أخذوا منذ سنة 1920 - هذا إذا لم يكن قبل ذلك - ينتمون إلى المهن بأعداد تفوق كثيراً نسبتهم السكانية، وأن الرخاء الذي ينعمون به يعادل إن لم يفق نظيره عند الأسقفيين الذين يعتبرون أكثر الطوائف الدينية ثراء، ويفوق نظائره عند الفئات العرقية الأميركية الأخرى. وعلى الرغم من كثرة أعداد يهود المدن الفقراء،

(*) نقص السكان اليهود في الشمال الشرقي من 68% سنة 1930 إلى 54% سنة 1984. ومنذ سنة 1972، تناقص مجموع السكان اليهود بين 5 و 10% (مع أن عدم توافر إحصاء دقيق يترك أمر العدد الحقيقي - لا الاتجاه إلى التناقص - موضع مناقشة). ويبلغ معدل الولادة 1,5 طفل تقريباً للشخص خلال حياته، أي ثلثي معدلها عند غيرهم في أميركا. ويقدر عدد الزيجات المختلطة بواحدة من كل أربع.
Wall Street Journal, 13 April 1984.

فإن المركز الإجمالي المرتفع لمعدل ما حققه اليهود بحسب المقاييس العامة للمكانة الاجتماعية، ليس موضوع جدل. والحقيقة أن آخر الأبحاث ذكرت أنهم خلال السنوات العشر الأخيرة واصلوا تقدمهم، وحصلوا على أرفع المراكز في المجتمع فصاروا أعضاء في مجلس الشيوخ، ورؤوساء شركات، ورؤساء جامعات تنتمي إلى رابطة آيفي (Ivy League) [وتضم عدداً من أقدم الجامعات شرق الولايات المتحدة - المحرر] وكليات مهنية»[1].

وتعكس حركة اليهود الأميركيين الصاعدة عملية اندماجهم بنجاح في المجتمع الأميركي ونتائجه. على أنه يجب عدم الخلط بين الاندماج والانصهار. فمع أن الشعائر الدينية التقليدية للجيل الأول من المهاجرين لم تعد تشكل أساس الهوية اليهودية، فقد ظهرت أشكال أخرى للهوية العرقية والدينية. فاليهودية بالنسبة إلى بعضهم ديانة، وبالنسبة إلى البعض الآخر مظهر علماني لتراثهم العرقي أو الثقافي. وإن مفهوم الشعب اليهودي أخذ يجتذب أتباعاً في أثر ظهور الصهيونية السياسية في الشطر الثاني من القرن التاسع عشر، ومنذ تأسيس إسرائيل. وهكذا، أصبحت اليهودية أساساً لقومية حديثة. فاليهودية عند كثرة منهم لا يتحتم أو يقتصر التعبير عنها من خلال الشعائر الدينية، وذلك لأن عناصرها العلمانية والعرقية لا تقل عن هذه الشعائر قوة.

ومنذ أواسط القرن العشرين صارت إسرائيل تشكل، بصورة متزايدة، أساساً لانتماء عاطفي لدى اليهود الأميركيين، سواء كانوا

---

(1) Steven M. «Cohen, American Modernity & Jewish Identity». New York and London: Tavistock Publications, 1983: 76.

علمانيين أو متدينين، أرثوذكس أو محافظين، أغنياء أو فقراء، ديموقراطيين أو جمهوريين. وعزز انتصار إسرائيل في حرب سنة 1967 هذه المشاعر؛ ففي عدد آب/ أغسطس 1967 من مجلة «كومنتري» لاحظ الحاخام آرثر هيرتسبرغ أن حرب حزيران/ يونيو أوجدت «شبكة مطالب» جديدة لا صلة مباشرة لها بالمأثور الديني لليهودية:

«إن الشعور بالانتماء إلى شعب يهودي، منتشر في العالم ومركزه إسرائيل، هو شعور ديني، لكنه لا يزال باقياً حتى بين اليهود الذين يعتبرون أنفسهم علمانيين أو ملحدين. ولا يمكننا تفسير هذا الواقع بتعابير لاهوتية تقليدية»[1]. . .

إن التطور الذي انتهى بالمؤسسة اليهودية الأميركية وعدد هائل من اليهود الأميركيين إلى إجماع حول تأييد إسرائيل، قد استغرق عشرات السنين. فالصهيونية السياسية، في شكلها السابق لسنة 1948، لم تكن ذات جاذبية خاصة بالنسبة إلى سكان مهاجرين كانوا يحاولون الاندماج في عالم جديد. وفي أكثر الأحيان، جوبه طلب الصهيونيين من اليهود أن يتركوا بلاد الشتات وأن يستوطنوا فلسطين بعدم الاكتراث، أو حتى بالاحتقار من قبل أولئك الذين كانوا يتطلعون إلى السلامة والرخاء - على الأقل لأطفالهم - في أميركا. وكان القلق يساور أصحاب المكانة من الزعماء اليهود من جراء النتائج السلبية الممكنة لوصول ملايين المهاجرين من أوروبا الشرقية إلى الولايات المتحدة. وعليه، فإن الصهيونية في نظرهم كانت «تهدد الاندماج

(1) Arthur Hertzberg, «Israel and American Jewry», Commentary 44/2 (August 1967).

الناجح في المجتمع الأوسع. إذ اعتقدوا أنه إذا تصرف اليهود كصهيونيين، أي بوصفهم أصحاب هوية قومية منفصلة، فإن ذلك سوف يهدد ولاءهم للولايات المتحدة»[1]. والحقيقة هي أن الأيديولوجية السياسية التي استهوت اليهود الأميركيين في تلك الفترة، أكثر من غيرها، هي الليبرالية. ويربط ستيفن كوهن هذا التطور بـ «سياسات الاندماج الجماعي»[*][2].

وبحلول الأربعينات من هذا القرن، لم يعد الاندماج هدفاً بعيداً بل حقيقة واقعة بالنسبة إلى كثرة من أبناء الجيلين الثاني والثالث من اليهود الأميركيين الذين تزايد اهتمامهم بقضايا البقاء الجماعي، بعد أن كُشف النقاب بجلاء عن مدى الإبادة أو المحرقة الجماعية وفظائعها. وتحولت أكثرية اليهود الأميركيين عن تعاليم الصهيونية الكلاسيكية إلى ولاء أكثر تعاطفاً مع إسرائيل، بوصفها رمزاً لبقاء اليهود وانتصارهم، ومحوراً للهوية اليهودية والسلطة اليهودية. ويذكر العالم السياسي تشارلز ليبمان أن «. . . تأييد إسرائيل أصبح تأييداً لا لدولة. . . أو لسكانها ـ بل لإسرائيل بوصفها رمزاً لهوية الشخص اليهودية. . .»[3].

---

(1) Cohen: 154.

(*) وباختصار، فإن الاهتمامات التقدمية الليبرالية ـ مثل تسامح الجماعات بعضها مع بعض، والحريات المدنية والدينية، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ـ أدت إلى حماية اليهود من العداء للسامية، وسهلت اندماجهم في المجتمع الأميركي، وإن وضعتهم إلى يسار أغلبية الأميركيين. ويعلل كوهن استمرار اتّسام اليهود بالليبرالية بأن الاتجاه الذي أخذه الحزب الديمقراطي والليبرالية الأميركية، توافق مع نمو مصالح يهود أميركا: «فالحقيقة هي أن تغير طبقية اليهود لم يُضعف التزاماتهم الليبرالية، بل انسجم مع أسلوب ومحتوى الليبرالية المتغيرين في السنوات الأخيرة». Ibid.: 137.

(2) Ibid.: 134.

ويشار إلى ظاهرة انتماء يهود أميركا العاطفي إلى إسرائيل بكلمة Pro-Israelism (تأييد إسرائيل) لتمييزها من كلمة Zionism.

تأييد إسرائيل والمؤسسة اليهودية الأميركية

يحتوي الكتاب السنوي اليهودي الأميركي على قائمة بمئتي منظمة قومية يهودية، مما يجعل اليهود أكثر الأقليات الأميركية تنظيماً على صعيد المؤسسات. فلديهم كُنس، ومراكز للشبان، ووكالات للعلاقات الطائفية، واتحادات، ومنظمات تمويل، ومجموعات ثقافية وتعليمية، ومحافل أخوية، وتنظيمات تهتم بقضايا خاصة مثل: إسرائيل، واليهود السوفيات. ومنها منظمات كثيرة تقوم بنشاطات اجتماعية وثقافية وخيرية، تخدم المجتمع الأوسع غير اليهودي بطرائق مفيدة. وأغلبية المنظمات علمانية في الأساس، وتستند عضويتها ونشاطاتها إلى تحديد اجتماعي وعرقي لليهودية[*].

ومن الواضح أن تزايد اصطباغ المهاجرين اليهود بالصبغة الأميركية لم يؤد إلى تخليهم عن هويتهم اليهودية، بل أدى إلى

---

(1) Charles Liebman, quoted in Gary S. Schiff, «American Jews and Israel: A Study in Political and Organizational Priorities», in M.L. Raphael, ed., Understanding American Jewish Philanthropy. New York: KTAV Publishers, 1979: 167.

(*) ورد في «المسح العام القومي للسكان اليهود ـ 1972» أن نسبة العضوية في الكنس بلغت 46,9%، وأن عضوية المنظمات كانت 41,8%. وجعل «المسح العام القومي لليهود الأميركيين ـ 1983» هاتين النسبتين 59%، و 44%. وفي حين أن نسبة عضوية الكنس تظهر زيادة، فإن هذه الزيادة ليست معياراً نهائياً للشعور بالانتماء الديني في مقابل الانتماء العرقي. ذلك بأن نسبة عالية من اليهود لا تحضر الصلوات إلا في الأعياد الكبرى. وأهم من ذلك، إن الكنس الأميركية تكيفت مع الاتجاه العلماني. وعندما كان جوهر الهوية اليهودية هو الشعائر الدينية، كانت الكنس تقدم =

تأكيدهم إياها على نحو أكثر انسجاماً مع المجتمع الأميركي. وكانت النتيجة البنيوية لهذا تكاثر المؤسسات والمنظمات اليهودية التي أنشئت في النصف الأول من هذا القرن، وهو تطور لخصه عالم الاجتماع هارولد وايزبرغ بعبارة سائرة، هي: «... أن تكون يهودياً هو أن تنضم إلى منظمة [يهودية]»[1]. وقال عالم السياسة دانيال إلعازر: «خلال عملية التحديث... اختفت الروابط العضوية لدى اليهود كما اختفت عند غيرهم من الشعوب التي مرت بالعملية ذاتها... وصار النشاط المنظم... أكثر مظاهر اليهودية شيوعاً، فحل محل العبادة والدراسة والتواصل العادي الفردي بين الأقارب كوسيلة تجعل المرء يهودياً»[2].

إن عبارة «المؤسسة اليهودية الأميركية»، في هذه الدراسة، تشير إلى المنظمات وقياداتها. وفي أغلب الأحيان، توصف الهيكلية الكلية للمنظمات المنبثقة من الجماعة اليهودية بأنها كونفدرالية؛ فعضوية الفرد ودرجة مشاركته فيها طوعيتان، وتعتمدان على ميله والتزامه وتمتعه بترف الفراغ. وعلى الرغم من أن هذه الهيكلية ديمقراطية من

= خدمات دينية، وتكوّن مراكز للثقافة والسلطة الروحية. أما اليوم، فالكنس تقدم لأتباعها ما هو أكثر كثيراً من الخدمات الدينية، إذ أصبحت في الواقع مؤسسات اجتماعية ترعى سلسلة واسعة من البرامج الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، التي تمتد من العناية بالأطفال في النهار ونوادي العازبين إلى الحملات لتجنيد أتباع الكنس من أجل العمل لتأييد إسرائيل أو التظاهر بمناصرة اليهود السوفيات.

(1) Harold Weisberg, «Idieologies of the American Jews», quoted in Will Maslow, The Structure and Functioning of the American Jewish Community. New York: published jointly by the American Jewish Congress and the American Section of the World Jewish Congress, 1974: 5.

(2) Daniel Elazar, Community and Policy: The Organizational Dynamics of American Jewry, quoted in Cohen: 44.

الناحية الشكلية، فإنها منذ البدء شجعت على ظهور عناصر قيادية صغيرة العدد نسبياً، ومتشابكة فيما بينها، وقادرة على الاستمرار الذاتي. وتنتسب هذه العناصر عادة إلى الأسر ذات الثراء التقليدي، أو إلى النخب اليهودية ذات المكانة الاجتماعية العالية. وتذكر دراسة جرى إعدادها بعد الحرب العالمية الثانية، «أن في ثماني منظمات يهودية كبرى... ثمانية وعشرين شخصاً يتولون 108 من مناصب الإدارة...»[1] ولم يقو الزمن على إضعاف هذه الظاهرة إلا بقدر ضئيل؛ ووجد ملفن يوروفسكي، في دراسة أعدها سنة 1981 للقيادة اليهودية الأميركية، أن «ثلثيها ينتميان إلى خَمس منظمات يهودية أو أكثر، باستثناء الارتباطات الكُنسية أو المحلية. هذا، في حين أن نسبة مئوية مماثلة تنتمي إلى خَمس أو أقل من المنظمات غير اليهودية. وما يقرب من 7 إلى 10% يحتلون أيضاً مناصب في أكثر من جماعة [يهودية] قومية»[2]. (وشذّ لاحقاً عن هذا الاتجاه ظهور البيروقراطي اليهودي المهني أو المدير، ويقوم منصبه ـ المُعيَّن لا المُنتَخب ـ على خبرات معينة أو مهارات تنظيمية).

ولم يسبق أن كان المجتمع اليهودي في أميركا يؤلف كياناً كلياً موحداً. فمؤسساته تتّسم بعدم وجود سلطة مركزية، وبازدواجية الوظائف، وبالاختلافات الأيديولوجية والسياسية والدينية. واستناداً إلى هذه الخلفية يصف المؤرخ يوروفسكي أعمق تأثير لتأييد إسرائيل، بقوله:

(1) Arthur Liebman, Jews and the Left. New York: Wiley, 1979: 396.

(2) Melvin I. Urofsky, «American Jewish Leadership», American Jewish History 70/ 4 (June 1981): 405.

«. . .إن السمة البارزة لليهود الأميركيين هي التنوع. فكون المرء يهودياً لا يسبغ عليه آلياً مجموعة من القيم والأفكار، يشاركه فيها غيره ممن يُعرفون باليهود. . . فالجماعة لا تتوحد إلا بمقدار وجود اهتمامات مشتركة بين جميع أفرادها؛ ولدى يهود أميركا قضية أساسية واحدة هي إسرائيل. . . وكل جهد بُذل لتنسيق النشاطات اليهودية في المجالات الأخرى كان نصيبه الفشل الذريع»[1]. . .

إن تنظيمات المؤسسةلليهودية هي التي تهيىء الآن الإطار الهيكلي للتعبير عن الهوية العرقية، ولتعزيز مصالح (أو بقاء) الجماعة اليهودية. ويمكننا أن نضيف: إن تأييد إسرائيل قد أصبح الشعار الأيديولوجي السائد؛ وترتب على هذا أن صار مختلف أشكال العمل لمناصرة إسرائيل جزءاً من جداول أعمال جميع منظمات المؤسسة اليهودية، سواء كانت اجتماعية أو خيرية أو دينية أو تعليمية.

(1) Ibid: 414.

اليهود الأميركيون(*)

إذا كانت الحركة الصهيونية نجحت في جعل إسرائيل «محور الحياة اليهودية» في العالم، فهناك في الواقع محوران أساسيان لليهودية المعاصرة: يهود الولايات المتحدة الأميركية، ويهود الدولة العبرية. وهاتان الدولتان تضمان لوحدهما أقل قليلاً من 10 ملايين يهودي، أي ما نسبته 71 بالمئة من مجموع يهود العالم المقدّر عددهم بـ 14 مليون نسمة.

أما اليهود الأميركيون البالغ عددهم 6 ملايين نسمة فهم يكادون يناهزون لوحدهم ضعفي يهود إسرائيل البالغ عددهم حوالي الـ 3 ملايين و 653 ألف نسمة. ويشكل اليهود الأميركيون وحدهم حوالي الـ 43 بالمئة من مجموع يهود العالم، و 60 بالمئة من مجموع اليهود المقيمين خارج إسرائيل.

وفضلاً عن هذه الأهمية العددية التي تجعل من المجتمع اليهودي الأميركي أكبر المجتمعات اليهودية، فهناك اعتبارات أخرى بارزة تجعل من اليهودية الأميركية محوراً رئيسياً للغاية في الحياة

---

(1) المرجع: فيصل أبو خضرا «تاريخ النفوذ اليهودي في أميركا» (إصدار خاص) 1992. ص71 ـ 101.

اليهودية في العالم. ومن هذه الاعتبارات: الوضعية الاقتصادية المزدهرة والثقافية المميزة للجالية اليهودية في أميركا، تمركز الأكثرية العظمى من اليهود الأميركيين في المدن الكبرى مما يعزز نفوذهم وقدرتهم على التأثير، موقع اليهود الهام في قطاعات الإعلام والنشر والتعليم الجامعي والصناعة السينمائية، درجة التسييس البارزة التي لديهم خصوصاً بالقياس إلى عامة الأميركيين، البعد التوراتي في التراث البروتستانتي الأميركي، وأخيراً أهمية الولايات المتحدة كدولة عظمى ونفوذها البالغ في مجمل أنحاء العالم، خصوصاً في المرحلة الراهنة وبعد انهيار النظام الشيوعي السوفياتي وكتلته.

والمجتمع اليهودي الأميركي هو الركيزة الكبرى للوبي الإسرائيلي في واشنطن، وهو قاعدة العلاقة الأميركية ـ الصهيونية التي قام ويقوم عليها اقتصاد إسرائيل ومجمل استراتيجياتها. وعندما يذكر ريشار ماريا نستراس أن «... القدرة على الحياة لدى دولة إسرائيل تتوقف إلى حد بعيد على وجود الدياسبورا»، فلا شك بأنه يفكّر بالدرجة الأولى بـ «الدياسبورا» اليهودية في الولايات المتحدة.

وبالرغم من أهمية نفوذ اليهود الأميركيين في المجتمع الأميركي، فهذا النفوذ حديث العهد، وهو برز وتطور في نصف القرن الأخير، خصوصاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويعيد ارتور هرتزبرغ بداية تكون النفوذ السياسي اليهودي في أميركا إلى «زمن الـ «نيو ديل» في العهد الأول لفرانكلين روزفلت، مع بداية خروج أميركا من الأزمة الاقتصادية الكبرى التي هزّت العالم بين عامي 1929 و1933. وقد وصل روزفلت إلى سدّة الرئاسة عام 1932. وخلال الـ «نيو ديل»، كان روزفلت هو أول رئيس للولايات المتحدة يتوافر بين مستشاريه ذلك القدر من اليهود، من هنري مورغينتو إلى

فيليكس فرانكفورتر، وقد فتح روزفلت أمامهم باب الإدارة الرسمية والقطاع العام، بتعميمه نظام المباراة. صحيح أن وزارة الخارجية ووزارة الحربية، وهما قلعتا الجهاز المحافظ الحاكم، ظلتا في منأى عن هذه الحركة... لكن الجالية اليهودية كانت هي المستفيد الأكبر من الإجراءات الليبيرالية تلك». ويستمر هرتزبرغ في تحليل بروز النفوذ اليهودي في أميركا على الوجه التالي: «أما العالم الثاني للاندماج، فكان الحرب (العالمية الثانية) التي أدت إلى تعبئة كل الطاقات البشرية. عندئذ سقطت تقاليد النبذ التي كانت تتناول اليهود في الجامعات والمعاهد». ويضيف المؤرخ اليهودي الأميركي أنه «في العام 1960، ادى انتخاب جون كنيدي كرئيس للولايات المتحدة إلى استكمال هذه الثورة، ما دام تمّ انتخابه بفضل «الأقليات» الثلاث: السود، والكاثوليك، واليهود».

والواقع أن النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة، على أهميته، ظل في حدود «المعقول» إذا جاز التعبير، في عهود فرانكلين روزفلت وهاري ترومان ودوايت أيزنهاور وجون كنيدي، قبل أن يتصاعد على نحو بارز ابتداء من عهد جونسون في منتصف الستينات ويستمر في تصاعده طيلة ربع القرن الأخير واصلاً إلى ذروته في عهد رونالد ريغان.

الهجرة اليهودية إلى أميركا

وإذا كان النفوذ السياسي اليهودي في الولايات المتحدة حديث العهد، فوجود جالية يهودية كبيرة وقوية في الولايات المتحدة هو

---

(1) - Arthur HERTZBERG, «The Jews in America», Simon and Schuster, New York, 1989. p.24.

ظاهرة حديثة أيضاً لا تتجاوز آخر الربع الأول من القرن العشرين. واليهود الأميركيون لم يصل عددهم إلى حوالي الـ 4 ملايين نسمة إلا في حدود 1924.

في خطاب ألقاه بنيامين فرانكلين عام 1789، يقول الرجل البالغ الأهمية في تاريخ تكوين الولايات المتحدة وتحقيق استقلالها، ما يلي: «... أينما حلّ اليهود هبط المستوى الأخلاقي والشرف التجاري، فقد ظلوا دائماً في عزلة لا يندمجون في أي أمة، يدفعهم الشعور بأنهم مضطهدون إلى خنق الأمة الاقتصادية، كما حدث في إسبانيا والبرتغال... فإذا لم تقصهم الولايات المتحدة عن دستورها فسنراهم في أقل من مئة عام يقتحمون هذه البلاد لكي يسيطروا عليها ويدمروها ويغيروا نظام الحكم الذي سالت من أجله دماؤنا». (انظر كتاب «السياسة الأميركية والعرب»، مجموعة من الباحثين، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1985، الصفحة 276).

اليهود وإعلان الاستقلال:

يصف أحد البحاثة، مجتمع اليهود الأميركيين في تلك المرحلة على النحو التالي: «عند إعلان استقلال الولايات المتحدة لم يكن عدد اليهود يزيد على ألفين أو ثلاثة آلاف وصل عددهم إلى أربعة آلاف عام 1820. واتبعوا في مواقفهم الجماعة غير اليهودية التي كانوا يعيشون بين ظهرانيها أو الطبقة التي ينتمون إليها. ولما كانت غالبيتهم من التجار الذين لا تربطهم علاقة كبيرة بالوطن الأم، إنكلترا، لذا كانوا من مؤيدي إعلان الاستقلال. ومع ذلك، كانت هناك أقلية ضمن الحزب الموالي لإنكلترا. وأكد إعلان استقلال أميركا ودستورها

المساواة الكاملة بين الأفراد فألغى كل ما تبقى من تفرقة مثل ضرورة إجراء امتحان يتطلب القسم المسيحي لأي طالب وظيفة. ولم يعتبر اليهود جماعة من الناس يتم التسامح معهم أو استبعادهم كما كان الحال في أوروبا، وإنما كانوا مواطنين لهم كافة الحقوق وعليهم كافة الواجبات. ونص التعديل الأول للدستور الأميركي على فصل الدين عن الدولة مباشرة. ولكن يلاحظ أن بعض الولايات الأميركية لم يطبق الدستور مما كان يعني التفاوت في وضع أعضاء الجامعة اليهودية من ولاية إلى أخرى، ولكن الوضع العام كان يتسم بالمساواة وبتطبيق مثل الاستنارة والانعتاق.

وأدى التوسع في زراعة القطن إلى أن بعض أعضاء الجماعة أصبح من أصحاب الأراضي وكبار التجار واتجه بعضهم إلى العمل في مجال النشاطات المالية والعقارية فأنشأوا شركات تأمين وعملوا في أسواق الأسهم والسندات وقطاع الصناعة وفتحوا المصارف، كما مارس بعض أعضاء الجماعة عام 1820 مهناً جديدة مثل القانون والطب والهندسة والتربية والصحافة. وكان اليهود موزعين على معظم مدن الولايات المتحدة.

أما من ناحية تنظيم الجماعة اليهودية فيلاحظ أن الهيمنة كانت ولا تزال للعناصر غير الدينية ولم يكن المعبد اليهودي والحاخام سوى جزء من كل يدار حسب قيم المجتمع الأميركي العامة وليس حسب القيم الدينية أو التقليدية اليهودية الخاصة. ومن الناحية الثقافية لم يكن لإسهام اليهود الثقافي في الحضارة الأميركية أي شأن. وعلى كل كانت التقاليد الثقافية الأميركية ذاتها آنذاك لا تزال مقلدة لأوروبا ولم يكن هناك بعد إبداع أميركي مستقل.

كان اليهود بشكل عام مندمجين في مجتمعهم الأميركي، ليست لهم ثقافة مستقلة، وكان انتماؤهم إلى ثقافتهم اليهودية الدينية أو الدنيوية مسألة شكلية وحسب، وفي هذه الفترة أصبح العنصر الاشكينازي الألماني هو الغالب تماماً».

ويضيف الكاتب: «لعل التطور الأساسي الذي طرأ على أعضاء الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة هو زيادة عددها وتحولها من أقلية صغيرة إلى واحدة من أكبر الجماعات اليهودية خارج شرق أوروبا. في بداية هذه المرحلة لم يتجاوز عدد أعضاء الجماعة الأربعة آلاف زاد إلى ستة آلاف عام 1826 ثم إلى 15 ألفاً عام 1840. وقدر عدد اليهود بمئة وخمسين ألفاً عام 1860، ويقال إنه وصل إلى مئتين وثمانين ألفاً مع نهاية عام 1880. وكان المهاجرون أساساً من أصل ألماني وخصوصاً من منطقة بافاريا وبوزنان، بعد ضمها (من بولندا) أو يهود ألمان من بوهيميا والمجر جاؤوا مع موجة الهجرة الألمانية، إذ هاجر خمسة ملايين ألماني من بينهم مئتا ألف يهودي (1825 ـ 1980). وكانت غالبية المهاجرين من الفلاحين الألمان الذين اضطروا إلى الهجرة، فهاجر معهم صغار التجار اليهود الذين ارتبطوا بهم اقتصادياً واستوطنوا على مقربة منهم في الولايات المتحدة. ووصلت الهجرة إلى ذروتها بعد إخفاق ثورات 1848 ـ 1849 في أوروبا وبعد الكساد الاقتصادي. وكان يهود ألمانيا ألمانيين تماماً مثلما كان السفارد إسبانيين وبرتغاليين.

واستقر أكبر عدد من اليهود في نيويورك، فبلغوا أربعين ألفاً عام 1860، يليها مدن أخرى مثل فيلادلفيا وبلتيمور. كما تمركزوا في المراكز التجارية في الداخل على الأنهار وعلى ضفاف البحيرات الكبيرة، واتجهوا نحو الغرب في سيراكوز وبفالو وكليفلاند وشيكاغو

وديترويت وفي سينسيناتي ومينيا پوليس وسانت لويس ونيو أورليانز. وتدافعت أعداد كبيرة من أعضاء الجماعة إلى كاليفورنيا في الفترة بين 1849 إلى 1852، مع حمى الاندفاع نحو الذهب، إذ بلغ عدد اليهود الذين استوطنوا في سان فرانسيسكو وحدها عشرة آلاف.

مجالات عمل اليهود:

وعمل اليهود مموّنين لحاجات الباحثين عن الذهب في كاليفورنيا، ولم يعمل في الزراعة منهم سوى قلة. وكانت نسبة العاملين في المهن مثل الطب والقانون صغيرة، إذ أن الغالبية العظمى كانت تعمل في التجارة، وعلى رغم أن كثيراً من المهاجرين عملوا حرفيين في أوروبا فإنهم فضلوا أن يعملوا تجاراً متجولين بسبب ارتفاع الأرباح التي كان بوسعهم تحقيقها. وقد يكون من الأدق القول أنهم كانوا حرفيين يعملون تجاراً متجولين أيضاً إذ أن بعض السلع التي كان يسوقها هؤلاء مثل الملابس والأحذية كانت من صنعهم.

وبدأ التجار اليهود في عملية التسويق سيراً على الأقدام، فتحولوا إلى تجار يتجولون بعرباتهم التي تجرّها الخيول، ثم إلى تجار كبار. واستمر هذا الاتجاه حتى العصر الحديث إذ نجد أن تجارة القضاعي ومحلات القطاعي الكبار يمتلكها يهود، وكذلك البيع من خلال الكتالوغ [الدليل]، وهو البديل الحديث للبائع المتجول بل إن الصناعات التي تركز فيها اليهود هي الصناعات الخفيفة التي يلتقي فيها التجار بالصانع. ومن أهم الباعة الجائلين الذين تحولوا إلى كبار التجار، أبراهام شتراوس وجميل، وهما من أصحاب المحلات التجارية الشهيرة.

وحقق أعضاء الجماعة اليهودية معدلات عالية من الاندماج في

معظم مناطق الولايات المتحدة، لكن من الملاحظ أن اندماجهم في مجتمع الجنوب كان أعلى بكثير منه في الشمال وهذا عائد إلى أن معيار التضامن في الجنوب كان اللون وحسب. ومن هذا المنظور كان اليهود يشكلون جزءاً لا يتجزأ من الجماعة البيضاء المهيمنة، على عكس الشمال حيث كان الدين واللون هما الأساس ومن ثم النخبة من المسيحيين البروتستانت البيض من أصل انغلو ـ ساكسوني.

وتبنى أعضاء الجماعة اليهودية أزياء أعضاء النخبة الجنوبية البيضاء ولغتهم وعاداتهم ومهنهم وامتلكوا العبيد، وتاجروا فيها. وكان هناك عدد من كبار التجار اليهود من العبيد. ومع هذا يجب الإشارة إلى أن اليهود لم يلعبوا دوراً أساسياً في تأسيس مؤسسة الرقيق أو تسييرها، وهي أهم مؤسسة اقتصادية واجتماعية في الجنوب. وهذا الوضع لا يختلف عنه في الولايات المتحدة (حتى الوقت الحاضر)، وهو أنهم قد يوجدون في أهم المؤسسات وأكثرها حيوية مثل المصارف ولكن دورهم يظل تابعاً مهما زاد عددهم ونفوذهم».

7000 جندي يهودي في جيش الشمال و 3000 في جيش الجنوب:

ويضيف الكاتب قائلاً: «شهدت هذه الفترة اندلاع الحرب الأهلية (1861 ـ 1865). ومن المعروف أن أعضاء الجماعة اليهودية ظلوا بمنأى عن الحوار الذي دار في شأن مؤسسة الرقيق باستثناء حالات فردية، مما أثار الأوساط الليبرالية ضدهم. ويلاحظ أن أهم شخصية يهودية آنذاك، الحاخام إسحق وايز، لزم الصمت تماماً بخصوص هذه القضية. وربما كان في موقفه هذا لا يختلف كثيراً عن

موقف بقية المواطنين في مدينة سينسيناتي، وهي مدينة تقع على الحدود بين الفريقين المتصارعين في الشمال والجنوب. ويمكن القول إنه لم يكن لليهود ككل، موقف واحد مستقل وإنما تحددت ولاءاتهم بحسب موقعهم الجغرافي. إذ كان يوجد سبعة آلاف جندي يهودي في جيوش الشمال وثلاثة آلاف في جيوش الجنوب، وهذا يعكس اندماجهم في المجتمع وتقبلهم المواقف السياسية السائدة فيه.

المتعهدون العسكريون اليهود:

بعد الحرب الأهلية، وإلغاء الرقيق، فتح الجنوب الأميركي للاستثمارات التجارية والصناعية، واستفاد كثيرٌ من التجار اليهود الألمان من النشاط الاقتصادي والتوسع الصناعي وحققوا ثروات كبيرة في مجال التجارة والمصارف وصنع الملابس. كذلك قامت أعداد كبيرة من المتعهدين العسكريين اليهود بتزويد الجيوش المتحاربة بالأزياء العسكرية التي تطلبها وحققوا أرباحاً طائلة. كما استفادوا من وصول يهود اليديشية، فاستغلوا هذه العمالة اليهودية الرخيصة في مؤسساتهم التجارية والصناعية مما دعم مكانتهم وأكد قيادتهم للجماعة اليهودية. وبلغ المهاجرون اليهود الألمان ذروة مكانتهم في هذه المرحلة.

تأسيس الجمعيات والمنظمات:

حاول أعضاء الجماعة أن يضعوا إطاراً تنظيمياً لوجودهم في الولايات المتحدة فتألفت هيئة المفوضين للإسرائيليين الأميركيين. ويلاحظ عدم استخدام مصطلح «يهودي» لأنه يحمل إيحاءات سلبية في تصورهم. وتأسست كذلك البناي بريث عام 1843 وجمعية الشباب

العبريين عام 1874 وهي مؤسسات تقع خارج نطاق أي تحكم حاخامي أو أي إطار ديني، بل إن المؤسسات الدينية كانت تعتمد عليها لبقائها واستمرارها. وعبرت الهوية اليهودية الدينية خصوصاً بين الألمان، عن نفسها من خلال اليهودية الإصلاحية وهي صيغة دينية تسمح لليهودي بالتكيف مع وطنه الجديد في الولايات المتحدة. وأعلنت اليهودية الإصلاحية مبادئها الدينية في مؤتمر بطرسبرغ الإصلاحي عام 1885 وتم تأسيس اتحاد الأبرشيات العبرية الأميركية عام 1873 وكلية الاتحاد العبري عام 1875 وهي أهم المؤسسات اليهودية الإصلاحية التعليمية. ومع ذلك لم تكن هناك سلطة دينية مركزية نظراً إلى تنوع اليهود الإثني، وبسبب الطبيعة الفيديرالية للمجتمع الأميركي. فالمهاجر الألماني لم يكن يجد أن ثمة علاقة كبيرة مع البولندي، ولذا كان كل يحتفظ بشعائره الدينية ويؤسس معابد يهودية مختلفة باختلاف أصوله الإثنية اليهودية. وكان معظم يهود شرق أوروبا يتبعون اليهودية الأرثوذكسية، وشهدت تلك الفترة حركة بناء للمعابد اليهودية الضخمة التي تشبه الكاتدرائيات»[1].

---

(1) من بين المراجع العديدة حول تاريخ اليهود الأميركيين نذكر:

- Arthur HERTZBERG, «The Jews in America», Simon and Schuster, New York, 1989.

- Henri L. FEINGOLD, «Zion in America, The Jewish Experience from Colonial Tims to the Present», Twayne, New York, 1974.

- Stephan THERNSTORM (Ed.), «The Harward Encyclopedia of American Ethnic Groups», Harward University Press, Cambridge, 1980.

- Nathan GLAZAR, «Les Juifs Américains. Du XVIIIe siècle à nos jours», Calman-Lévy, Paris, 1972.

الهجرات اليهودية إلى أميركا:

يمكن تبين المراحل التالية في تاريخ الهجرة اليهودية إلى الولايات المتحدة:

1 ـ الهجرة اليهودية الأولى، التي يمكن حصرها بين عام 1654 وعام 1825، والتي لم تحمل إلى «العالم الجديد» على مدى قرنين من الزمن تقريباً إلا أقلية ضئيلة من اليهود كانت تقارب الألفي نسمة فقط أواخر القرن الثامن عشر. والمجموعة الأولى من المهاجرين اليهود وصلت إلى شمال الولايات المتحدة عام 1654، وكانت مؤلفة من 23 شخصاً من اليهود السيفاراد الذين هم من أصل إسباني وبرتغالي، وكانوا آتين من البرازيل. وقد استقرت تلك الجالية الصغيرة في نيويورك حين كانت لا تزال في أيدي الهولنديين واسمها نيو أمستردام، وقبل سنوات قليلة من وقوعها في أيدي الإنكليز.

ومن أواخر القرن السابع عشر إلى مطلع القرن التاسع عشر توالى وصول أعداد قليلة من اليهود السيفاراد، ومن اليهود الأشكيناز الآتين من إنكلترا وهولندا وألمانيا وفرنسا. وتوزعت الجاليات اليهودية، إضافة لنيويورك، في أنحاء نيوبورت، وسافانا، وفيلادلفيا، وتشارلستون.

2 ـ هجرة اليهود الألمان على مدى القرن التاسع عشر، خصوصاً بين عامي 1825 و1894، التي ارتفع معها عدد اليهود الأميركيين خلال قرن (من آخر الثامن عشر إلى آخر التاسع عشر) من ألفين إلى 250 ألف نسمة. وكانت موجات اليهود الألمان (واليهود الناطقين بالألمانية أيضاً من النمسا وهنغاريا وبولونيا الغربية) قد توالى وصولها إلى أميركا، رافعة عدد اليهود الأميركيين بصورة مطردة من

15 ألف نسمة عام 1840، إلى 50 ألفاً عام 1850، إلى 150 ألفاً عام 1860، إلى 250 ألفاً عام 1880. ومن دواعي تلك الهجرة حالات الفقر و «سوء المعاملة» التي كان يعاني منها اليهود في أنحاء أوروبا الجرمانية. وكان اليهود الألمان، أو الناطقون بالألمانية، وكلهم من اليهود الأشكيناز، قد هيمنوا آخر القرن التاسع عشر على الحياة اليهودية في أميركا. وقد حمل اليهود الألمان إلى «العالم الجديد» الحركة الإصلاحية اليهودية المطالبة بتحديث الدين اليهودي *والناشئة في ألمانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ومع أن* الموجات الأولى من المهاجرين الألمان كانت تتألف في مجملها من الفقراء، قبل أن تجذب الهجرة فئات يهودية ألمانية أيسر حالاً، فقد بقي «الطابع الشعبي» هو الطاغي على المهاجرين الألمان وكانت أكثريتهم العظمى مؤلفة من الحرفيين وأصحاب الحوانيت والبائعين المتجولين وغيرهم. لكن شيئاً فشيئاً تحسّنت أوضاعهم الاقتصادية تحسناً كبيراً، وفي آخر القرن التاسع عشر أصبح حوالي 15 بالمئة منهم من المصرفيين وتجار الجملة، و 35 بالمئة من تجار المفرّق، و 17 بالمئة من المحاسبين والموظفين، و5 بالمئة من أصحاب المهن الحرّة.

3 ـ هجرة يهود أوروبا الشرقية التي تمّت بين عامي 1881 و1921 وهي أضخم الهجرات اليهودية إلى أميركا، وأكثرها تأثيراً في تكوّن المجتمع اليهودي فيها. إذ أنه وخلال أربعين عاماً، وصل إلى الولايات المتحدة حوالي الـ 2,5 مليون يهودي من أنحاء أوروبا الشرقية. وأدى هذا الدفق البشري، المؤلف هنا أيضاً من اليهود الأشكيناز، إلى تحوّلات ديموغرافية هامة، ارتفع معها عدد اليهود الأميركيين من 250 ألف نسمة عام 1880، إلى 4 ملايين و 200

ألف نسمة عام 1924. وكانت أنظمة الـ «كوتا» التي فرضتها الولايات المتحدة على الهجرة، في السنوات العشرين، قد حدّت من هذا الدفق.

ما الذي دفع ملايين اليهود الأوروبيين الشرقيين إلى سلوك طريق الولايات المتحدة على هذا النحو بين أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين؟

إضافة إلى «الحلم الأميركي» الذي كان يراود الكثير من الناس في العالم الأوروبي والمتوسطي في تلك المرحلة، كانت وضعية اليهود قد ساءت في أرجاء الإمبراطورية الروسية بعد اغتيال القيصر ألكسندر الثاني ووصول ألكسندر الثالث إلى سدّة الحكم عام 1881، في ظل المخاوف التي باتت تخيّم على النظام القيصري الروسي. كذلك، لم تكن وضعية اليهود أفضل حالاً في رومانيا وفي الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية. ولعبت أعمال الاضطهاد وإجراءات التمييز التي تناولت اليهود الروس بين عامي 1881 و1905 دورها في تعميق فكرة «الهجرة النهائية» لدى يهود أوروبا الشرقية، خصوصاً الجماهير الفقيرة منهم. وهكذا بدأ تدفق المهاجرين اليهود، من روسيا وبولونيا وأوكرانيا وليتوانيا وغاليسيا وترانسيلفانيا ومولدافيا وغيرها، في اتجاه «العالم الجديد»، وبصورة متصاعدة. على سبيل المثال، وصل 50 ألف مهاجر يهودي إلى أميركا عام 1890، ثم 75 ألفاً عام 1891، وهكذا على التوالي حتى بلغ عدد المهاجرين اليهود 152 ألفاً لعام 1906 وحده. ويقدّر عدد اليهود الواصلين إلى أميركا في السنوات السبع التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى بـ 100 ألف مهاجر في العام.

وأكثر من سائر الهجرات الوافدة إلى أميركا، كانت هجرة اليهود الروس والبولونيين وسواهم من يهود أوروبا الشرقية، «هجرة نهائية» تماماً، فهي كانت تتناول العائلات بكاملها دون رغبة في العودة. وبينما كانت تبلغ نسبة العائدين بعد حين إلى أوطانهم 33 بالمئة من مجموع المهاجرين إلى أميركا، كانت تبلغ نسبة العودة لدى يهود أوروبا الشرقية 5 بالمئة فقط.

ماذا كان رد فعل اليهود الأميركيين «القدامى» على هذه الهجرة اليهودية الكثيفة؟

لقد فوجىء اليهود الأميركيون (الألمان الأصل في غالبيتهم العظمى) بوصول تلك الجحافل اليهودية الآتية من أوروبا الشرقية على حين غرّة. وبينما كانت الجالية اليهودية الأميركية قد وصلت إلى مركز اقتصادي واجتماعي مرموق أواخر القرن التاسع عشر، ولم يكن يتجاوز عددها الـ 250 ألف نسمة، وجدت نفسها محاطة بمئات الآلاف، ثم بالملايين، من المهاجرين اليهود الجدد، الفقراء، غير المثقفين، والبعيدين كل البعد، بملابسهم وعاداتهم ومظاهر سلوكهم، عن نمط الحياة الأميركية. بالإضافة إلى ذلك، كانت الفوارق الفكرية والدينية كبيرة، بين اليهود الأميركيين الألمانيّي الأصل الآخذين باليهودية الإصلاحية الجديدة والمنفتحة من جهة، ومهاجري أوروبا الشرقية المتشددين دينياً والناظرين بحذر إلى كل إصلاح، من جهة أخرى. كما أن الجالية اليهودية الأميركية «القديمة»، والمندمجة في المجتمع الأميركي، لم تكن مرتاحة للأفكار الاشتراكية المتفاعلة في بعض أوساط الوافدين اليهود الجدد، وللدعوة الصهيونية السياسية المتسربة إلى بعضها الآخر، والتي كانت تتناقض بشدة مع النزعة الاندماجية ومع الانتماء النهائي إلى الشعب الأميركي.

وسرعان ما تجمعت جماهير اليهود الجدد في المدن الكبرى، وانطوت على نفسها في أحياء خاصة بها، حيث كانت تتكلم الـ «ياديش» وتحافظ على تقاليدها الدينية والاجتماعية، في ظل أوضاع سكانية ومعيشية صعبة، حيث كان يقيم في الغرفة الواحدة أحياناً أكثر من خمسة أشخاص. وتحول يهود أوروبا الشرقية إلى بروليتاريا رخيصة في محترفات الخياطة ومصانعها التي غالباً ما كان يملكها اليهود الألمانيّي الأصل، حيث كان يتم استغلالهم وتشغيلهم 70 ساعة في الأسبوع برواتب بخسة.

وكان لا بد من انتظار سنوات طويلة قبل أن يخرج اليهود الأوروبيون الشرقيون من الـ «غيتو» الذين هم فيه، فيندمجون شيئاً فشيئاً في المجتمع الأميركي، ويحسنون أوضاعهم الاقتصادية والثقافية فيطغى طابعهم في نهاية المطاف على الجالية اليهودية في الولايات المتحدة.

4 ـ الهجرة اليهودية في ظل قانون الـ «كوتا» بين مطلع السنوات العشرين وآخر السنوات الأربعين. فقد عمدت الولايات المتحدة عام 1921 ثم عام 1924 إلى إصدار قوانين الحد من الهجرة التي عرفت بالـ «كوتا أكت»، والتي كان لها تأثيرها الحاسم على هجرة اليهود إلى «العالم الجديد». ولا بد من الإشارة إلى أن الـ «كوتا أكت» لم يكن موجهاً ضد اليهود بصورة خاصة، بل كان ينص على «كوتا» معينة من المهاجرين لكل دولة، مما أدى إلى خفض حركة الهجرة إلى أميركا بشكل عام. وكانت السلطات الأميركية تبغي من وراء ذلك تنظيم الهجرة على نحو يتيح للمجتمع الأميركي استيعاب المهاجرين الجدد دون إحداث أزمات واهتزازات داخله.

ومن الملفت أن المراجع اليهودية في أميركا لم تعارض قانون الـ «كوتا» مع علمها اليقين أنه سيؤدي، في ما سيؤدي إليه، إلى إغلاق باب الولايات المتحدة أمام أعداد كبرى من يهود أوروبا الشرقية التائقين إلى الهجرة. ويغلب الاعتقاد بأن هذا الموقف المهادن كان يرتكز إلى مصالح الجالية اليهودية الأميركية، لا سيما خوف اليهود الأميركيين من وصول المزيد من يهود أوروبا الشرقية التعساء وغير المؤهلين علمياً ومهنياً، في ظروف اقتصادية أميركية أكثر صعوبة، لم تلبث أن أدت بعد سنوات قليلة، إلى أزمة 1929 الاقتصادية الكبرى، وهي أخطر أزمة عرفتها أميركا وعرفها العالم الرأسمالي في تاريخهما.

وفي السنوات الثلاثين، وبينما كانت تتفاعل الأزمة الاقتصادية الأميركية والعالمية من جهة، ويبدأ صعود النازية الألمانية من جهة أخرى مع ما تنطوي عليه من عداء لليهود، لم توسّع الولايات المتحدة الـ «كوتا» الممنوحة لبلدان الهجرة اليهودية، ولم يغيّر الزعماء اليهود الأميركيون موقفهم المهادن بالرغم من الإحراج الذي وجدوا أنفسهم فيه تجاه يهود ألمانيا وأوروبا الوسطى والشرقية. فقد فشّل زعماء الطائفة اليهودية الأميركية التغاضي عن وضع اليهود في تلك الأنحاء، وعدم المغامرة بإدخال المزيد منهم إلى أميركا، في جو كانت تخيم فيه البطالة بصورة مأساوية على الاقتصاد الأميركي المهدد بالانهيار، مما كان يشجع على بروز الحركات المناوئة للسامية هنا أيضاً.

تلازم الموقف الأميركي مع الموقف الصهيوني إزاء يهود أوروبا الشرقية:

وقد استمرت أميركا في الحد الصارم من الهجرة اليهودية إليها بين عامي 1935 و1948، بالرغم من الاضطهاد الجماعي الهائل

الذي تعرّض له اليهود الألمان والبولونيون وسواهم في الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من معرفة أوساط الحلفاء بما كان يتسرب ويتأكد أكثر فأكثر من أخبار الـ «هولوكوست». كذلك لم يتحرك اليهود الأميركيون بصورة ملموسة لفتح أبواب أميركا أمام اليهود الأوروبيين (انظر مقولات ديفيد وايمن حول هذه المسألة في كتابه المعروف «التخلي عن اليهود»).

وكان هذا الموقف الأميركي الرسمي ملائماً تماماً للدعوة الصهيونية، وكان موضع رضى من قبل القادة الصهيونيين الذين لم يكن يهمهم إنقاذ اليهود بقدر ما كان يهمهم دفعهم بكل الوسائل في اتجاه فلسطين. وكان إغلاق الباب الأميركي في وجه اليهود المضطهدين يصب في هذه الغاية. وقد سعى الصهيونيون جهدهم لإفشال «مؤتمر إفيان» في فرنسا الذي عقد في تموز/ يوليو 1938 بحضور ممثلين عن 31 دولة من أجل نقل اليهود الهاربين من الاضطهاد إلى بلدان آمنة أخرى. كما سعوا إلى عرقلة كل الحلول المماثلة فيما بعد، بالرغم من الثمن البشري الباهظ الذي أدت إليه تلك المواقف. ونستعيد هنا كلمة بن غوريون الشهيرة في كانون الأول/ ديسمبر 1938: «لو علمت أنه يمكن إنقاذ كل الأطفال اليهود الألمان بنقلهم إلى إنكلترا، أو إنقاذ نصفهم فقط بنقلهم إلى أرض إسرائيل، لفضّلت الحل الثاني على الأول وأخذت به...».

ومهما يكن من أمر، تشير الإحصاءات إلى أنه من بين المليونين و 562 ألف يهودي أوروبي لجأوا إلى خارج بلدانهم بين عامي 1935 و1943 هرباً من الاضطهاد النازي، لم تستقبل الولايات المتحدة منهم في تلك المرحلة العصيبة إلا حوالي الـ 170 ألفاً ليس أكثر، بينما استقبل الاتحاد السوفياتي على سبيل المثال، في الفترة

نفسها، حوالي المليوني لاجىء يهودي! وعلى سبيل المثال أيضاً، وبعد أن انكشفت حقيقة الـ «هولوكوست»، لم تسمح الولايات المتحدة لأكثر من 25 ألف يهودي بالدخول إلى أراضيها بين عامي 1945 و1948، مستمرة هكذا في تطبيق أحكام الـ «كوتا أكت» وكأن شيئاً لم يكن.

تعثر الدعوة الصهيونية

إن المجتمع اليهودي الأميركي المؤلف في أكثريته العظمى من اليهود الأشكيناز، الآتين من أوروبا الشرقية والجرمانية، قد شهد الكثير من التحولات الفكرية والسياسية والسيكولوجية بين أواخر القرن التاسع عشر وأواخر القرن العشرين. هذا القرن من الزمن الذي عبر، انطوى على أحداث بالغة الأهمية والخطورة على المستوى الدولي ليس أقلها على التوالي، الحرب العالمية الأولى، زوال الإمبراطورية العثمانية، سقوط روسيا القيصرية على يد الثورة البولشفية، أزمة 1929 الاقتصادية الكبرى، ظهور النازية الألمانية، الحرب العالمية الثانية، بدء العصر النووي، انحسار نفوذي فرنسا وبريطانيا في العالم وزوال الاستعمار الأوروبي، صعود نجمي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وهيمنتهما على مقدّرات العالم، ثم أخيراً انهيار النظام الماركسي ـ اللينيني في موسكو وزوال المعسكر الاشتراكي. وكانت هذه الأحداث الجسام تطال في كل مرة بصورة مباشرة «المسألة اليهودية» المطروحة في العالم الأوروبي من زمان، وتترك انعكاساتها على الـ «دياسبورا» اليهودية في كل مكان، وعلى المجتمع اليهودي الأميركي.

لكن كما يذكر ناتان غلازار «إن حلقات التاريخ اليهودي ليست

هي نفسها حلقات التاريخ العام، كما أن حلقات تاريخ اليهود الأميركيين ليست هي نفسها حلقات التاريخ الأميركي»[1]. ومع أن هذه العبارة تدل على رغبة التمايز المعهودة لدى اليهود في نظرتهم إلى أنفسهم وإلى محيطهم، فهي تعني أيضاً أن الأحداث التي يتوقف عندها اليهود الأميركيون بصورة بارزة وتطبعهم بطابعها، ليست هي نفسها التي يتوقف عندها الأميركيون عامة.

وإذا كان من مسألة محورية تدور حولها أحداث التاريخ اليهودي الأميركي، وغير الأميركي، منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى اليوم، فهي التالية: هل حلّ «المسألة اليهودية» هو في «اندماج اليهود في مجتمعاتهم وأوطانهم، أم في تجمعهم في مكان واحد وفي دولة واحدة تكون هي دولتهم»؟

إن التيارات الثلاثة الكبرى التي أثّرت بصورة حاسمة في «المسألة اليهودية» ومصيرها في هذا القرن، أي الاندماجية اليهودية، والصهيونية السياسية، والنازية الألمانية (وما سبقها من نزعات معادية للسامية في روسيا وأوروبا الشرقية والوسطى)، قد طرحت كلها موضوع الاندماج اليهودي وعدمه، ووجد كل منها له الحل الذي يلائمه.

وتنقسم هذه التيارات الثلاثة في نظرة أولى إلى تيارين: التيار الرافض الاندماج الذي تلتقي ضمنه الصهيونية السياسية والنازية الألمانية قبل أن يفترقا، والتيار الاندماجي.

وكل تاريخ اليهود، منذ نهاية القرن التاسع عشر، إنما يقوم على

(1) ناتان غلازار، المرجع المذكور سابقاً، صفحة 217.

التجاذب الدائم التالي: رغبة اليهود الطبيعية في العيش في أوطانهم والاندماج فيها مثلهم مثل سائر أتباع الأديان الأخرى من ضمن روحية «الأزمنة الحديثة»، تقابلها النزعات الصهيونية والنازية واللاسامية العاملة، بالعنف والميكيافيلية، على سلخ اليهود عن أوطانهم. ومن المسلّم به أن المشروع الصهيوني لم يكن قابلاً للتنفيذ، بالرغم من تبني الاستعمار البريطاني له، لولا النازية وما أقدمت عليه من اضطهاد جماعي لليهود.

وعندما ظهرت الصهيونية السياسية أواخر القرن التاسع عشر، ودعت إلى فصل اليهود عن مجتمعاتهم في «دولة يهودية»، لم تكن تعبّر هذه الدعوة عن أماني يهود العالم في شيء، بل عن اتجاه أقلية ضئيلة منهم محصورة ضمن يهود روسيا وأوروبا الشرقية، والأكثرية العظمى من يهود العالم، خصوصاً في أوروبا الغربية وأميركا، وقفت بشدة ضد تلك الدعوة. ولعل المجتمع اليهودي الأميركي هو الذي أبدى لمدة طويلة من الزمن أكبر قدر من الرفض للمشروع الصهيوني ودعاته. لماذا؟

عندما ظهرت الدعوة الصهيونية، كان المجتمع اليهودي الأميركي مؤلفاً بصورة أساسية من اليهود الألمانيِّي الأصل الذين أعادوا بناء حياتهم في «العالم الجديد» وحققوا الكثير من النجاح الاقتصادي والاجتماعي خلال فترة محدودة من الزمن وسعوا إلى الاندماج الواضح في المجتمع الأميركي والحياة الأميركية. إضافة إليه، كان اليهود الأميركيون الألمانيِّي الأصل قد حملوا معهم «اليهودية الإصلاحية» الداعية إلى التجديد الديني والتحديث والانفتاح، وزرعوها في الأرض الأميركية. وكانت رغبتهم الدفينة هي نسيان «القارة القديمة» وخلافاتها ورواسب تاريخها. وكان من الطبيعي

أن ينظر اليهود الأميركيون، آخر القرن التاسع عشر، باستغراب واستهجان إلى الصهيونية السياسية الداعية إلى تهجير يهود العالم وتجميعهم في فلسطين أو في أوغندا أو الأرجنتين أو أي مكان آخر لخلق «الدولة اليهودية».

ويمكن الرجوع إلى بيان «بيتسبرغ» الصادر عام 1885 عن رجال الدين اليهود الأميركيين الإصلاحيين، لإدراك الجو الذي كان سائداً في حينه في المجتمع اليهودي الأميركي، إذ ينص البيان في بنده الخامس على ما يلي: «إننا نرى في العصر الحديث الذي هو عصر الثقافة العالمية بمضمونها الشعوري والعقلي، بدء العهد الكبير، عهد المسيح الموعود لشعب إسرائيل، الهادف إلى بسط سلطان الحق والعدل والسلام بين البشر أجمعين. فنحن لم نعد نعتبر أننا أمة بل جماعة دينية، وبالتالي ليس من توق لدينا للعودة إلى فلسطين، أو لتقديم الذبائح والقرابين المتعلقة ببناء الدولة اليهودية»[1].

وعندما بدأت تتوافد إلى أميركا جماهير المهاجرين اليهود الآتين من روسيا وبولونيا ورومانيا وسائر أوروبا الشرقية، لم يتغير الموقف الرافض للفكرة الصهيونية لدى يهود أميركا. فالملايين من اليهود الفقراء، الحالّين في الأرض الأميركية، كان حلمهم الأقصى هو الوصول إلى «العالم الجديد» والاستقرار «النهائي» فيه والاندماج في دورة حياته. ولم يكن وارداً لديهم مغادرة أميركا للتجمع مع يهود آخرين في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر. فضلاً عن ذلك، كان الاتجاه الديني اليهودي الأورثوذكسي المتشدد، بالغ النفوذ لدى

(1) «Yearbook of the Central Conference of American Rabbis», XLV, 1935, pp.198-200.

مهاجري أوروبا الشرقية. وكانت اليهودية الأورثوذكسية ترفض الصهيونية السياسية رفضاً مطلقاً، كونها تحلّ السياسي محل الروحي، والبشري محل الإلهي، وتشكل تحريفاً خطيراً لجوهر العقيدة اليهودية، إذ تقيم الحوار الأساسي «بين اليهود وسائر الأمم وليس بين اليهود والله». والخلاص هو في انتظار «مجيء المسيح» وليس في «الطموحات السياسية».

وهكذا، قبيل الحرب العالمية الأولى، لم تكن الحركة الصهيونية قادرة على التأثير إلا على أقلية ضئيلة (حوالي الـ 20 ألفاً) من أصل المليونين ونصف المليون يهودي أميركي. وكانت «اللجنة اليهودية الأميركية» التي تألفت عام 1906 مناوئة تماماً للدعوة الصهيونية.

ولم يتمكن الصهيونيون من البدء بمد نفوذهم في المجتمع اليهودي الأميركي، إلا مع صعود النازية الألمانية، وظهور الخطر الذي تشكله على اليهود الأوروبيين.

في ضوء ذلك، اتخذ «المؤتمر المركزي للحاخاميين الأميركيين»، المنعقد عام 1935 (والممثل لليهودية الإصلاحية) موقفاً حيادياً من الصهيونية، ثم وافق عام 1937 على الدعوة إلى بناء كيان يهودي في فلسطين كملجأ لليهود المضطهدين وكمركز ثقافي وروحي.

ولكن تلك الموافقة كانت جد مختلفة عن مشروع الصهيونية السياسية، خصوصاً في أمرين: الأول، أنها كانت تسعى إلى «حل إنساني» لمشكلة اليهود الأوروبيين المهددين من النازية، ولم يكن وارداً لديها إطلاقاً «تجمع يهود العالم» في مكان واحد ما، ولم تكن

تشمل في هذه النظرة، بأي حال، اليهود الأميركيين. أما الأمر الثاني، فإن فكرة المركز الثقافي والروحي هي المقصودة (على غرار فكرة آحاد عام مؤسس «الصهيونية الثقافية»)، وليس «الدولة اليهودية» بالمفهوم الصهيوني، السياسي والقومي.

وحتى زعماء الصهيونية الأميركية، من أمثال الحاخام ستيفن وايز، صديق الرئيس روزفلت، كان يهمهم «إنقاذ يهود أوروبا» عشية الحرب العالمية الثانية بنقلهم إلى أي مكان (إلى مستعمرة بريطانية مثل كينيا أو أوغندا) وليس بالضرورة إلى فلسطين، مما يتنافى تماماً مع المخطط الصهيوني الهادف إلى سد المنافذ أمام اليهود باستثناء المنفذ الفلسطيني، ولو اقتضى ذلك تعريضهم لمخاطر الإبادات.

وفي عزّ الحرب العالمية الثانية بقيت «اللجنة الأميركية اليهودية»، التي كانت لا تزال هي أهم المنظمات اليهودية وأوسعها نفوذاً في الولايات المتحدة، بقيت خارج إطار الدعوة الصهيونية، وفشل بن غوريون عشية «مؤتمر بلتيمور» الصهيوني المنعقد عام 1942، في استمالتها إلى هذه الدعوة. ولم يقف جوزف بروسكور، رئيس «اللجنة الأميركية اليهودية» إلى جانب الصهيونيين إلا قبيل إعلان دولة إسرائيل عام 1948[1].

وهكذا لم تستطع الحركة الصهيونية مدّ نفوذها داخل المجتمع اليهودي الأميركي إلا بعد نصف قرن من قيامها. ولم يكن تحقيق ذلك ممكناً لو لم يمر التاريخ اليهودي بفصل الـ «هولوكوست». وفي 14 أيار/ مايو 1948، وبعد دقائق معدودات من إعلان بن غوريون «قيام

(1) - Nahum GOLDMAN, «the Jewish Paradox», Grosset and Dunlop, New York, 1978, p.27.

الدولة اليهودية في فلسطين ويكون اسمها إسرائيل»، كان الرئيس الأميركي هاري ترومان أول المعترفين بها.

مفترق 1967

لقد أدى الـ «هولو كوست» وقيام دولة إسرائيل في ظل الحرب العربية ـ الصهيونية الأولى إلى تطوير الدور الصهيوني في المجتمع اليهودي الأميركي تطويراً بارزاً.

لكن، بالرغم من ذلك، لم يأخذ اليهود الأميركيون بالفكرة الصهيونية ولم يطبّقوها على أنفسهم، إذ كان (ولا يزال) موضوع «الدولة اليهودية» والهجرة إليها، يهدف في نظرهم إلى حل مشكلة «اليهود الآخرين»، يهود «العالم القديم»، وهو في أي حال «لا يخصهم» مباشرة ولا يشملهم. وبالرغم من «الحرم الذي أطلقه بن غوريون وسواه من بناة إسرائيل، على اليهود الذين يرفضون الهجرة إلى «الدولة اليهودية» والقول إنه «لا إله لهم»، فقد بقي الستة ملايين يهودي أميركي متمسكين بعمق بالأرض الأميركية وغير وارد لديهم أمر الهجرة، «إن اليهود الأميركيين يرفضون العقيدة الصهيونية القديمة القائلة ـ «إلغاء المنفى»، وهم يرفضون حتى إدخال أميركا في مفهوم المنفى هذا. فهم يقولون: «أميركا هي شيء مختلف»، ويذكرون بالثنائية اليهودية القديمة بين المركزين، الروحي والوطني، بين بابل وأورشليم»[1].

ومع أن الدعم الذي قدّمته الولايات المتحدة وقدّمته الجالية

---

(1) - Elie BERNAVI. «Une Histoire Moderne d'Israël», Flammarion, Paris, 1988. P.163.

اليهودية لإسرائيل كان كبيراً وحاسماً في العشرين سنة الأولى التي انقضت على قيام «الدولة العبرية»، بين 1947 و 1967، ولولا هذا الدعم لما ظهرت إسرائيل إلى الوجود ولما استطاعت الاستمرار، مع ذلك لم تكن «قضية إسرائيل» عميقة الحضور في وعي اليهود الأميركيين، ولا ماثلة بقوة في سلوكهم اليومي طيلة تلك المرحلة. وقبل عام 1967 كان يتصرّف اليهود الأميركيون على أساس أن الحرب العالمية الثانية قد انتهت، وأن فصل الـ «هولوكوست» قد انطوى وحُلت مشكلة يهود «العالم القديم» بخلق دولة إسرائيل، ودخل التاريخ من جديد في مساره الطبيعي. ويشهد ناتان غلازار على تلك المرحلة على النحو التالي «عندما كنت أكتب في منتصف حقبة 1950 ـ 1960، لم يكن بإمكاني أن أرى في حياة اليهود الأميركيين أي أثر هام لوجود دولة إسرائيل، ولا أية انعكاسات بارزة لأعمال الإبادة التي مارستها النازية (. . .) أما بعد عام 1967، فقد تغيّر الأمر تماماً»[1].

إن عام 1967 هو المفترق الحاسم في وعي اليهود الأميركيين الحاد لـ «قضية إسرائيل»، كما أن لهذا العام أيضاً آثاره السيكولوجية والفكرية والسياسية العميقة عليهم. لماذا؟

ليست حرب حزيران/ يونيو 1967 العربية ـ الإسرائيلية الخاطفة هي التي خلقت في حد ذاتها هذا التحول، بل الفترة القصيرة التي سبقت تلك الحرب، خصوصاً التمهيد الإعلامي الإسرائيلي للحرب الذي وصل إلى ذروته في الأسابيع الثلاثة الواقعة بين إغلاق مضيق تيران في 16 أيار/ مايو وبدء الحرب في 5 حزيران/ يونيو.

فقد انطلقت الأجهزة الصهيونية، عشية «حرب الأيام الستة»، من

(1) ناتان غلازار، المرجع المذكور سابقاً، صفحة 243.

التصريحات الهوجاء التي أقدم عليها بعض المسؤولين العرب والفلسطينيين، ومن جو الحماس والانفعال الذي خيّم على الرأي العام العربي في حينه، لتخلق ما يمكن اعتباره أكبر وأخطر عملية تزوير إعلامية في النصف الثاني من القرن العشرين.

وبينما كانت إسرائيل (كما تبين لاحقاً وأصبح من الحقائق التاريخية) تعد العدة لحرب 1967 الخاطفة وتمهّد لها على كل المستويات منذ سنين طويلة، وذلك استكمالاً للمخطط الصهيوني القاضي بضم مجمل أراضي فلسطين، أظهرت الأجهزة الصهيونية الأمر، في إسرائيل وفي العالم أجمع، وكأن العرب المدعومين من الاتحاد السوفياتي سيشنون «حرب إبادة» على إسرائيل بين ليلة وضحاها، وأن يهود إسرائيل مهددون بـ «هولوكوست» جديد لن ينجو منه أحد. وفي الوقت الذي كانت الحركة الصهيونية تجنّد فيه الوسائل الإعلامية الضخمة التي لديها في الغرب لإحداث ما يشبه الهيستيريا الجماعية لدى يهود العالم والقوى المتعاطفة معهم، كان يعلم الاستراتيجيون الإسرائيليون والأميركيون علم اليقين كم ميزان القوى العسكري في الشرق الأوسط هو لصالح الدولة العبرية، وكم هي أطروحة «الخطر العربي الداهم» مفتقرة لكل أساس ولكل مصداقية.

وكان للضجة الإعلامية الإسرائيلية أثرها العميق في نفوس اليهود الأميركيين، إذ وضعتهم فجأة أمام «ذاكرتهم الجماعية» وأحدثت لديهم «إعادة نظر مأساوية» في رؤيتهم «للمصير اليهودي»، وأثارت عندهم، إذا جاز التعبير، «عقد الاضطهاد» و «عقدة الذنب» في آن معاً، فقد برزت فجأة صورة الـ «هولوكوست» الذي نفّذته النازية الألمانية بحق اليهود «وسط لا مبالاة الشعوب»، على حد التعبير اليهودي، والذي «قصّر» خلاله اليهود الأميركيون عن حماية اليهود الأوروبيين، أو أقلّه

عن فتح أبواب الهجرة إلى الولايات المتحدة أمامهم. وها هو الـ «هولوكوست» الثاني، العربي المصدر هذه المرّة، «يهدد اليهود الإسرائيليين»، فهل «يقصّر» يهود أميركا هذه المرة أيضاً؟

كان ربيع 1967 بمثابة الزلزال في الذات اليهودية الأميركية. ولم يبقَ شيء في هذه الذات بعده كما كان عليه قبله.

ويذكر أرتور هرتزبرغ في هذا المجال «أن رد الفعل المباشر الذي أقدم عليه اليهود الأميركيون على الأزمة كان أكثر حدة بكثير وأوسع مدى بكثير مما كان يستطيع المرء توقّعه. فالعديد من اليهود لم يكن بإمكانهم الاعتقاد أبداً قبل ذلك، بأن الخطر البالغ الذي يهدد إسرائيل سيحتل كل هذه المكانة في أفكارهم ومشاعرهم، وسيصرفهم عن كل اهتمام آخر»[1].

ويذكر ناتان غلازار أن الشبيبة اليسارية من يهود أميركا «قد فوجئت ودُهشت من حدة الشعور الذي انتابها» إزاء «خطر الإبادة الرهيب» الذي «ترزح تحته إسرائيل»[2].

ويجدر التساؤل لماذا لم تثر حرب 1956 العربية ـ الإسرائيلية كل ردود الفعل هذه التي أثارتها حرب 1967 في المجتمع اليهودي الأميركي؟

ثمة إجابات متعددة على هذا التساؤل:

فالأجهزة الصهيونية، أولاً، لم تكن وحدها في ميدان «الهجوم

---

(1) أرتور هرتزبرغ، وارد لدى ناتان غلازار، المرجع المذكور سابقاً، صفحة 241 ـ 242.

(2) ناتان غلازار، المرجع المذكور سابقاً، صفحة 241.

الثلاثي» على مصر الذي شاركت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. كذلك لم يكن بمقدور هذه الأجهزة شنّ حملة التزوير الإعلامي التي شنتها عشية حرب 1967، فصورة «إسرائيل المهددة بالإبادة»، وصورة «إسرائيل المتروكة لوحدها في مواجهة مصيرها»، اللتان أقام عليهما الإعلام الصهيوني حملة 1967، لم يكن بالإمكان التركيز عليهما على هذا النحو في حرب 1956. فتلك الحرب كانت ترمي إلى «تأديب» مصر الناصرية التي كانت هي المستهدفة، وكان إلى جانب إسرائيل في حربها أكبر قوتين استعماريتين في عصرهما، بريطانيا وفرنسا.

ثم، ثانياً، مرّ اليهود الأميركيون بين عامي 1956 و1967 بتحولات عدة، مهّدت الأجواء لديهم للتفاعل الحاد مع هزّة 1967.

ومن هذه التحولات، أن اليهود الأميركيين بدأوا يدركون بصورة أوضح منذ مطلع الستينات، ملابسات الاضطهاد النازي لليهود بين عامي 1939 و1945. وقد ساهمت عملية اختطاف إيخمان من قبل الأجهزة الإسرائيلية عام 1961، وفصول محاكمته وإعدامه، والضجة الإعلامية والفكرية التي رافقتها، ومشاركة كبار المثقفين اليهود في النقاش التاريخي الذي دار حولها مثل آنا أرنيت وإيلي فيزيل، في إثارة الاهتمام والتساؤل لدى اليهود الأميركيين حول مرحلة الـ «هولوكوست».

ثم إن الفئات الليبيرالية داخل اليهود الأميركيين، تلك الفئات التي عملت من أجل الحقوق المدنية للأقليات خصوصاً الأقلية السوداء في المجتمع الأميركي، والتي كانت مناهضة للتدخل الأميركي في فيتنام، والتي كانت تشدّ الطائفة اليهودية باستمرار نحو التصويت للديمقراطيين، بدأت تعاني من تأزم علاقتها بالمناضلين السود وبشبيبة

«اليسار الجديد» في مطلع الستينات.

فالليبيراليون اليهود كانوا يضعون دولة إسرائيل، بصورة أو بأخرى، خارج الصراع العالمي الذي كان دائراً بين حركات التحرر الوطني والاستعمار، إذ كانت إسرائيل في نظرهم «حالة خاصة» و«حلاً إنسانياً» لليهود المضطهدين في «العالم القديم». وعندما بدأت الحركات الأميركية السوداء تأخذ منحى نضالياً وراديكالياً في النصف الأول من الستينات، برز لدى العديد من قيادييها ومثقفيها اتجاه التعاطف مع القضية العربية والنظر إلى إسرائيل «كأداة من أدوات الإمبريالية الأميركية» في العالم. كذلك ظهرت هذه النظرة نفسها لإسرائيل لدى مثقفي «اليسار الجديد» الأبيض. ولم يتحمل الليبراليون و «اليساريون» اليهود هذا المنحى السياسي فوضعوه في خانة «العداء للسامية»، ودفعهم نحو المزيد من الاهتمام بـ «المسألة اليهودية» وبـ «قضية إسرائيل».

على صعيد آخر، أخذ اليهود الأميركيون ينظرون بمرارة متزايدة إلى الدعم الذي كان يقدّمه الاتحاد السوفياتي للعرب، ويضعونه هو أيضاً في خانة «العداء للسامية في المجتمع السوفياتي» الذي تقيم فيه جالية يهودية، هي الثانية من حيث أهميتها العددية بعد الجالية اليهودية الأميركية (علماً بأن الاتحاد السوفياتي فتح أبوابه على مصراعيه أمام اليهود الهاربين من الاضطهاد النازي في أوروبا، بينما كانت أبواب أميركا مغلقة في وجههم في ظل أحكام الـ «كوتا أكت»).

وهكذا كان الجو الفكري والسيكولوجي لدى اليهود الأميركيين عام 1967 ملائماً لتقبل الحملة الإعلامية الصهيونية الممهدة لـ «حرب الأيام الستة».

تململات كثيرة ومصبٌ واحد

إذاً، لقد شكلت سنة 1967 تحولاً تاريخياً في ربط المجتمع اليهودي الأميركي بـ «القضية الإسرائيلية».

لكن هذا الربط الوثيق الذي قام على الخوف من «خطر الإبادة» المتعرض له «شعب إسرائيل» من قبل العرب، وفقاً للحملة الإعلامية الصهيونية، قد تحول في ما بعد إلى علاقة تعاطف قوية وثابتة، لكن معقّدة وملتبسة في الوقت نفسه، عرفت إسرائيل كيف «تديرها» وتجيّرها في كل مرّة لصالح مخططاتها التوسعية والاستيطانية المرتكزة إلى القوة الحربية، والمستندة بدورها إلى الدعم الاقتصادي والعسكري الأميركي.

وهذا الطابع المعقد والملتبس في علاقة اليهود الأميركيين بإسرائيل بدأ يتكون عام 1967 أيضاً.

فـ «حرب الأيام الستة» التي صوّرتها الصهيونية كأنها حرب دفاعية ضد «خطر الإبادة» العربي، قد فضحت قوة إسرائيل وضعف العرب، وكانت نتائجها معاكسة تماماً للحملة الإعلامية الصهيونية التي سبقتها. فقد أظهرت تلك الحرب الخاطفة أن إسرائيل، المدعومة من أميركا، متفوقة عسكرياً وإلى حد بعيد على مجموع الدول العربية المحيطة بها (وهذا ما كان يدركه تماماً الاستراتيجيون الإسرائيليون والأميركيون). وأظهرت تلك الحرب أيضاً، التي انتهت بالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان في «لمح البصر»، أمام العالم، الطبيعة الحربية لدولة إسرائيل. وأدى تمسّك إسرائيل بهذه الأراضي بعد انتهاء الحرب، إلى تأكيد الطبيعة التوسعية للدولة العبرية. وهكذا بين ليلة وضحاها عام 1967، انتقلت إسرائيل

في نظر العالم الخارجي من دور «الضحية» إلى دور «الجلاد»، ومن دور داود إلى دور جوليات. وتأكد لدى الرأي العام الدولي أن الخطر العربي الذي يهدد إسرائيل هو خطر لفظي وخطابي لا طائل تحته، بينما الخطر الإسرائيلي هو الخطر العسكري الحقيقي.

صحيح أن الـ «دياسبورا» اليهودية في الولايات المتحدة وسائر العالم قد تنفست الصعداء بعد «حرب الأيام الستة»، وانتقلت فجأة من لوعة الخوف إلى نشوة النصر، وهللت بكل قواها للتفوق الحربي الإسرائيلي، لكن كان على هذه الـ «دياسبورا» أن تواجه بعد حين النظرة الجديدة التي بدأ يلقيها العالم على إسرائيل كدولة بالغة القوة وتوسعية الأهداف، لا علاقة لها بصورة «الضحية» المرسومة عنها. كما بدأ ينعكس هذا الواقع الجديد على صورة الـ «دياسبورا» نفسها التي أخذت تبدو أكثر من أي وقت مضى كجماعة «مزدوجة الولاء» يفوق ولاؤها لإسرائيل ما تكنّه من ولاء لأية سلطة أخرى، مع ما ينطوي عليه ذلك من تعقيدات وملابسات وشكوك متبادلة في علاقة الـ «دياسبورا» اليهودية بأوطانها.

لقد بدأ إذاً الزمن الذي أخذ يصف فيه رجل مثل الجنرال ديغول في مؤتمره الصحافي المنعقد في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، شعب إسرائيل بـ «الشعب الواثق من نفسه والتائق إلى الهيمنة»، مع ما تلى ذلك من ردود فعل إسرائيلية ويهودية ضد الجنرال وصلت إلى حد نعته ـ «العداء للسامية»، هو الذي أوقف حياته على محاربة النازيين والفاشيين. وينقل ليو هامون، وهو وزير فرنسي سابق وشخصية يهودية فرنسية، عن شارل ديغول قوله له، في معرض تبريره لذلك الوصف الذي أطلقه على اليهود بعد خمسة أشهر فقط من حرب حزيران/ يونيو 1967، ما يلي: «إن هذه المسألة (يقصد «المسألة اليهودية»)

مطروحة منذ 19 قرناً، والآن أصبح هناك دولة إسرائيل. لهذه الدولة مشكلاتها ولديها إرادة التوسّع، وقد قلت وأكرر أننا نعتبر أن لهذه الدولة حقها في الوجود، لكنني قلت لهم وكررت القول (يقصد للمسؤولين الإسرائيليين) بأن لا يبادروا إلى بدء العمليات الحربية (في حرب 1967) وذلك لمصلحتهم ولمصلحة السلام. لكنهم لم يأخذوا برأيي(. . .)». ويضيف ديغول: «بالنسبة للضفة الغربية، تتوجب العودة إلى مواقع ما قبل حرب حزيران/ يونيو»، وأنه في أي حال «لن يحلّ انتصار إسرائيل العسكري المشكلات في المستقبل، وسوف يخلق مشكلات أخرى»[1].

وهكذا «انتقلت إسرائيل من موقع الضحية إلى موقع مضطهد الشعب العربي»[2]. وقد تعزز هذا الشعور في الخارج، بعد رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بعد انتهاء الحرب واتضاح مدى هزيمة العرب ومدى ضعفهم العسكري، وبعد أن برزت آنذاك حركة المقاومة الفلسطينية. و «على المستوى السياسي، منذ ذلك الحين بدأ الرأي العام اهتمامه بمصير الفلسطينيين. كما أن تردد المسؤولين الإسرائيليين في توضيح مستقبل الأراضي المحتلة، بدأ يثير التساؤلات، التي تحولت مع توالي السنين إلى حالة انزعاج، ثم حالة شك، ثم أخيراً إلى موقف من الإدانة الشاملة»[3].

---

(1) من مقال ليو هامون في العدد الخاص في مجلة «لو نوفيل أوبسيرفاتور» الباريسية، وكان موضوعه «ديغول»، الصادر في حزيران (يونيو) 1990 بمناسبة مرور عشرين عاماً على غياب الجنرال.

(2) نيكول برنهايم، «اليهود الأميركيون، إسرائيل والهولوكوست»، في مجلة «هيرودوت»، العدد 53 عام 1989، صفحة 28.

(3) ريجين أزريا، «إسرائيل والدياسبورا»، مساهمة في الكتاب الجماعي «وضع الأديان في العالم»، صفحة 35.

إن حرب 1967 لم تربط فقط اليهود الأميركيين بإسرائيل أكثر من أي وقت مضى، بل أدخلتهم أيضاً مع الدولة العبرية ومع الرأي العام الأميركي والدولي ومع الدولة الأميركية واستراتيجياتها ومع أنفسهم أيضاً، في علاقة معقّدة انعكست عليها في ما بعد تطورات النزاع العربي ـ الإسرائيلي، من حرب 1973 إلى حرب الخليج 1991، مروراً بوصول اليمين الإسرائيلي المتشدد إلى الحكم عام 1977، ومروراً بالإجتياح الإسرائيلي على لبنان وعلى الفلسطينيين عام 1982، وبظهور الانتفاضة الفلسطينية المستمرة في الأراضي المحتلة والقمع الإسرائيلي لـ «أطفال الحجارة» الذين هم رموزها.

ويمكن اختصار «العلاقة المعقدة» التي وجد اليهود الأميركيون أنفسهم فيها في ربع القرن المنصرم، على الوجه التالي: التجاذب بين التعاطف القوي مع إسرائيل، وصعوبة تبرير السياسات التوسعية والقمعية التي تمارسها إسرائيل على الفلسطينيين والعرب، وسط تزايد الإدانة الخارجية للمواقف الإسرائيلية، ووسط انعدام الحلول وتوقع المفاجآت الحربية.

كان يمكن أن يؤدي هذا التجاذب مثلاً إلى تمايز اليهود الأميركيين عن المواقف الإسرائيلية ـ خصوصاً مواقف الليكود الحاكم ـ بصورة ثابتة، وإلى تحوّل المجتمع اليهودي الأميركي، كما كان يأمل البعض، إلى قوة ضاغطة على إسرائيل من أجل الانسحاب من الأراضي المحتلة وتحقيق السلام. لكن هذا التجاذب كان يُحسم في كل مرة لصالح إسرائيل ولصالح حكامها وموقفهم، بصرف النظر عن نوعية الحكّام وطبيعة المصالح. ويعود ذلك لأسباب عديدة، من بينها: أن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة قد اشتد نفوذه على نحو بالغ ابتداء من عهد الرئيس الأميركي ليندن جونسون في منتصف

الستينات وأصبحت له القدرة على تسيير اليهود الأميركيين، بمختلف الوسائل، في الاتجاه الملائم للسياسات الإسرائيلية أياً كانت هذه السياسات. كذلك التوافق بين الاستراتيجية الأميركية والاستراتيجية الإسرائيلية في الشرق الأوسط تطور بشدة منذ عهد جونسون حتى الفترة الأخيرة، وارتفع معه الدعم المالي والاقتصادي والعسكري الأميركي لإسرائيل ارتفاعاً مذهلاً. كما أن حسم التناقض لدى اليهود الأميركيين لصالح إسرائيل يبقى أكثر ملاءمة وانسجاماً مع الاتجاه العاطفي الغالب عليهم. وعمدت تل أبيب واللوبي الإسرائيلي في واشنطن إلى استغلال «شعوري الذنب» لدى اليهود الأميركيين: الشعور بالتمسك بالأرض الأميركية وعدم الرغبة في الهجرة إلى إسرائيل والرغبة في «التعويض» عن ذلك، من جهة، والشعور، من جهة أخرى بـ «التقصير» تجاه الاضطهاد النازي لليهود في الحرب العالمية الثانية، والرغبة هنا أيضاً في «التعويض» عنه. وهكذا يتم الأمر كما لو أن إسرائيل توزّع شهادات «شرف وتسامح» على اليهود الأميركيين مقابل ما يقدّمونه لها من «دعم وعزاء»، على حد تعبير هرتزبرغ[1].

ومن المخاوف الكبرى عشية حرب حزيران/ يونيو 1967، إلى نشوة النصر التي تلت تلك الحرب، أدت حرب تشرين الأول/ اكتوبر 1973 إلى زعزعة الثقة بجيش إسرائيل لدى اليهود الأميركيين وبرزت التساؤلات من جديد حول مصير الدولة اليهودية في المستقبل. ولم يرتح المجتمع اليهودي الأميركي لوصول مناحيم بيغن وحزب الليكود إلى حكم إسرائيل للمرّة الأولى في تاريخ اليمين الإسرائيلي عام

(1) أرتور هرتزبرغ، وارد لدى إيلي برنافي، المرجع المذكور سابقاً، صفحة 162.

1977، نظراً للروابط التقليدية الوثيقة بين أركان حزب العمل والـ «دياسبورا» اليهودية في أميركا.

وتحوّل الحذر من بيغن إلى موقف سلبي أكثر حدة لدى العديد من زعماء الطائفة اليهودية في أميركا، عندما تمسّك رئيس الحكومة الإسرائيلية بسياسة الاستيطان في سيناء معرقلاً مبادرة الرئيس الأميركي جيمي كارتر وانفتاح الرئيس المصري أنور السادات، مما أثار العديد من المعلّقين السياسيين في الولايات المتحدة وفاجأ الرأي العام، فوجد اليهود الأميركيون أنفسهم في موقف كثير الإحراج. ولم يجد لورس تيسك (من كبار جامعي التبرعات اليهودية لإسرائيل) بداً من التصريح لصحيفة «ها آرتس» الإسرائيلية في حينه بما يلي: «لقد أتاح بيغن للإدارة الأميركية فرصة للنيل منه. فالشيء الوحيد الذي يمكن لإسرائيل أن تقدّمه هو اتباع الحق. ولا يمكن ليهود أميركا أن يكسبوا الرأي العام إلا إذا استطاعوا البرهنة على أنهم يكافحون من أجل ما هو حق. ومن الممكن أن نجادل في أمر الحدود والتوصل إلى سلام، ولكن عندما تقترف إسرائيل خطأ فإننا نفقد قوتنا. فإذا واصل بيغن الكلام عن المستوطنات فإنكم سوف تخسرون الحرب. وليس لديكم ما يبرر هذا الموقف... لقد أجهد زعماء اليهود الأميركيين أنفسهم خلال السنوات الثلاثين الماضية في خلق صورة لإسرائيل تظهرها بلداً محباً للسلام، فحطم بيغن هذه الصورة خلال ثلاثة أشهر»[1]. وفي

(1) YEAL MARCUS, «American Jewry: Between Power and Perplexity», in «Ha'artz», 24/02/1978.

وهي مذكورة في الطبعة العربية من كتاب إدوارد تيڤنن الذي عنوانه «اللوبي: اليهود وسياسة أميركا الخارجية» شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1988، صفحة 144.

تلك المرحلة نفسها، وصل الأمر بناحوم غولدمن الرئيس السابق «للمؤتمر اليهودي العالمي» أن يقترح على الرئيس كارتر أثناء اجتماعه به «تحطيم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة»، إذا رغبت الإدارة الأميركية تحقيق السلام في الشرق الأوسط[1].

وبعد ذلك بسنوات قليلة، أي في عام 1982، «أدى دخول القوات الإسرائيلية إلى لبنان إلى زلزال حقيقي في الطائفة (اليهودية الأميركية). ومثلما جرى بالنسبة لرهائن طهران، برع التلفزيون في إظهار الطابع المثير والدموي للأحداث: مساء بعد مساء، كان مشاهدو التلفزيون الأميركيون يرون القنابل (الإسرائيلية) وهي تدمّر أحياء بكاملها، ويشاهدون المستشفيات المكتظة بالجرحى ونواح الألم، والعائلات التائهة المذعورة والدموع متدفقة على وجوه أفرادها، والأطفال المقطّعة أوصالهم. كان الجمهور الواسع من الأميركيين تحت وقع الصدمة، وكان الشعور بالفظاعة مهيمناً على معظم أفراد الطائفة اليهودية في أميركا»[2]. وتضيف نيكول برنهايم: «إن مذبحة الفلسطينيين في مخيمات صبرا وشاتيلا والدور الغامض الذي لعبه الجنرال الإسرائيلي أرييل شارون في تلك القضية، كانا موضع نقاشات عاصفة داخل الجماعة (اليهودية الأميركية)، التي تحاشت مع ذلك نقل النقاش إلى المسرح العلني، لكن ذلك لم يمنع إيرفنغ هو، المعروف بمساندته للسياسة الإسرائيلية، من الكتابة في 23 أيلول/ سبتمبر في الـ «نيويورك تايمز»: «إن طائفة يهودية أميركية خاضعة تماماً للحكومة الإسرائيلية، حكومة اليوم أو الأمس أو الغد، هي طائفة بلا كرامة... وستكون ربما عاجزة عن الحفاظ على

---

(1) إدوارد تيفنن، المرجع نفسه، صفحة 141.

(2) نيكول برنهايم، المرجع المذكور سابقاً، صفحة 34.

مصداقيتها في نظر سائر الأميركيين»[1].

وبعد ذلك أيضاً، أدى ظهور الانتفاضة «هذه الثورة الفلسطينية التي بدأت عام 1988 قبل قليل من انتهاء عهد الرئيس الأميركي رونالد ريغان، الثاني، إلى انقلاب الرأي العام اليهودي الأميركي: فتلك الحرب القذرة التي يخوضها الجيش الإسرائيلي، «الجيش الأكثر ديمقراطية في العالم»، ضد الأولاد، وضد أولاد لا جريمة لهم إلا أنهم يريدون بلاداً لهم، قد بلبلت اليهود الأميركيين على اختلاف ميولهم»[2].

غير أن هذه الاهتزازات الهامة التي انتابت اليهود الأميركيين، إزاء سياسات مناحيم بيغن ثم إسحاق شامير، من زمن الهجوم الإسرائيلي على لبنان وما تخلله من مجازر إلى زمن الانتفاضة والقمع الوحشي الذي واجه أطفالها، لم تؤد إلى تحولات ثابتة أو تغيّرات ملموسة في علاقة الـ «دياسبورا» اليهودية الأميركية بإسرائيل. ففي كل مرّة كان يسهل على الأجهزة الإسرائيلية وعلى اللوبي الإسرائيلي في أميركا امتصاص النقمة بعد حين، إن بالتركيز على قضية كلاوس باربي (مجرم الحرب النازي الذي حاكمته السلطات الفرنسية في السنوات الأخيرة)، أو على صواريخ «سكود» العراقية التي تساقطت على إسرائيل أثناء حرب الخليج عام 1991، وغير ذلك من أمور. فتأتي ذكريات الاضطهاد النازي من هنا، وصور الجرحى الإسرائيليين من هناك، لتطمس كل أهوال الممارسات الإسرائيلية على الفلسطينيين والعرب... وتعود إسرائيل، وفقاً لتعبير هرتزبرغ إلى توزيع شهادات

(1) نيكول برنهايم، المرجع المذكور سابقاً، صفحة 34.

(2) المرجع نفسه. صفحة 36.

«الشرف والتسامح» على اليهود الأميركيين مقابل ما يقدّمونه لها من «دعم وعزاء».

مصدر قوة اليهود الأميركيين

ويأتي التساؤل: ما هي المعطيات التي ترتكز إليها قوّة اليهود في المجتمع الأميركي؟

صحيح أن الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة التي يناهز عددها الـ 6 ملايين نسمة [حتى عام 1992] هي أكبر تجمع يهودي في العالم، لكنها لا تشكّل إلاّ أقلية ضئيلة في المجتمع الأميركي حيث لا تتجاوز نسبتها الـ 2,5 بالمئة منه.

وهذه الأقلية الضئيلة، خلافاً للاعتقاد السائد هنا وهناك، لا تسيطر على المصارف الكبرى ولا على المؤسسات المالية الكبرى في الولايات المتحدة، كما أنها ضعيفة النفوذ داخل الصناعات الأميركية التقليدية الثقيلة، كالحديد والصلب والصناعات الكيميائية وصناعة الآليات وغيرها، وينحصر تواجدها في الصناعات الخفيفة (خصوصاً صناعة الألبسة) وقطاع الخدمات والمضاربات. ويذكر أندريه كاسبي في هذا المجال وإن بلهجة التظلم: أن «عالم المصارف (الأميركي) هو على العموم قليل الترحيب باليهود. كما أن الصناعات التقليدية لم تفتح أبوابها أمامهم، أقله في وظائفها العالية. وكان حظ اليهود أكبر في مجال الصناعات الجديدة، كالسينما، والإذاعة، والتلفزيون، والصحافة المكتوبة إلى حد معين، وفي قطاع الخدمات»[1].

لكن عدم سيطرة اليهود الأميركيين على عالم المصارف وعالم

(1) - KASPI André, «Les Juifs et la vie politique», Paris 1988, p.72.

الصناعات التقليدية الثقيلة في أميركا، لم يحل دون احتلالهم مكانة بارزة في المجتمع الأميركي. فهم يشكّلون أقلية غنية متعلمة، مسيَّسة، منظمة، مركّزة نفسها في المدن الكبرى، وبالغة النفوذ في المجالات الفكرية والإعلامية حيث «تصنع» الأفكار و «تسوّق». وهكذا ترتكز قوة اليهود الأميركيين إلى العوامل التالية:

لا شك بأن ظاهرة بروز النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة بين عامي 1952 و1992 تخضع لاعتبارات عديدة، ليس أقلها الدور الذي لعبته المنظمات الصهيونية في تحريك الطائفة اليهودية الأميركية وتوجيه قواها نحو أهداف محددة، وليس أقله أيضاً «التوافق الاستراتيجي» في الشرق الأوسط بين أميركا وإسرائيل في مواجهة احتمالات «الخطر الشيوعي» المفترض. فقد سعى بناة إسرائيل واستراتيجيوها على الدوام لتصوير الكيان اليهودي في فلسطين وكأنه قلعة الغرب الأمامية في الشرق الأوسط، لا بل في آسيا، وفقاً لمفهوم تيودور هرتزل نفسه. ومنذ قيام إسرائيل وتحولها إلى حقيقة ملموسة عام 1948، أدرك أربابها أن لا حياة لها ترجى من دون الدعم الأميركي، الدعم الرسمي ودعم الطائفة اليهودية الأميركية. وكان هذا الدعم بالنسبة إليهم «مسألة حياة أو موت»، وقد فعلوا كل ما في وسعهم لإرسائه على أسس ثابتة، جاهدين لتحقيق «وحدة المصالح» و «التوافق الاستراتيجي» بين الولايات المتحدة والدولة العبرية. وكان لكل هذا الإطار التاريخي والجيو ـ سياسي أثره على اليهود الأميركيين، ومساهمته في بلورة دورهم الداخلي والخارجي.

لكن العوامل الاستراتيجية لا تفسّر لوحدها صعود النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة، صعوداً ملفتاً، في نصف القرن الأخير. فهناك العوامل السوسيولوجية، لا سيما الوضعية الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية التي وصل إليها اليهود الأميركيون بين مطلع القرن العشرين، والسنوات الأربعين والخمسين منه.

فخلال النصف الأول من هذا القرن، انتقل اليهود الأميركيون، ضمن حركة التطور العامة في المجتمع الأميركي، من تلك الطائفة الفقيرة (التي غرقت أقليتها الألمانية الأصل في جموع اليهود الآتين من أوروبا الشرقية الذين باتوا يشكلون أكثريتها الكبرى)، إلى طائفة متعلمة، مزدهرة، ومندمجة في الحياة الأميركية.

كانت صورة اليهود الأميركيين عشية الحرب العالمية الأولى هي في معظم الأحيان، صورة المهاجرين البؤساء، الغرباء عن الثقافة وعن نمط الحياة الأميركيين، المتجمعين على أنفسهم في أحياء لهم أشبه بالـ «غيتو» في مجاهل المدن الكبرى. وكان وصول مهاجري أوروبا الشرقية آنذاك (بمعدل مئة ألف مهاجر يهودي في العام!) قد طغى إلى حد بعيد على صورة الجالية اليهودية الأميركية «القديمة» والصغيرة (250 ألف نسمة) الألمانية الأصل في معظمها والمرموقة المكانة، أواخر القرن التاسع عشر. فأي تأثير كان يرجى من مجتمعات يهودية هامشية مثل المجتمع اليهودي في حي «لوور ايست سايد» مثلاً، الذي كان يضم عام 1910 ما مجموعه 540 ألف شخص في مساحة تقل عن 4 كلم^2 من المنازل البائسة، حيث كان يقيم في الغرفة الواحدة في أحيان كثيرة أكثر من 5 أشخاص يجهلون لغة البلاد وثقافتها ويفتقرون إلى المؤهلات ويعملون 70 ساعة في الأسبوع برواتب ضئيلة كعمال في محترفات الخياطة، أو كبائعين متجولين؟

ولكن منذ عشية الحرب العالمية الأولى إلى غداة الحرب

العالمية الثانية، إلى الخمسينات والستينات، «تأمركت» الطائفة اليهودية وتغيّرت تماماً وضعيتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في «العالم الجديد»، فأصبحت إحدى الأقليات الأكثر ازدهاراً في المجتمع الأميركي. وتنتمي الأكثرية الكبرى من أفرادها إلى الطبقات الأميركية الوسطى وتحصل على رواتب ومداخيل مرتفعة، بالرغم بالطبع من الفوارق بين أثرياء اليهود ومتوسطي الحال بينهم. وبات بالإمكان التحدث عن «المال اليهودي» في أميركا، الذي يلوّح به اللوبي الصهيوني ويستعمله كسلاح سياسي وانتخابي من الدرجة الأولى. وللتدليل على وجود عدد مهم من الثروات اليهودية في أميركا، تجدر الإشارة إلى أن التصنيف الذي تمّ عام 1985 حول الـ «400 شخص الأكثر غنى في الولايات المتحدة» أظهر أن بينهم 114 يهودياً[1] أي أكثر من ربعهم، بينما لا تزيد نسبة اليهود عن 2,5 بالمئة من مجموع الشعب الأميركي.

تمركز اليهود في المدن الرئيسية:

ومما يولي لليهود الأميركيين قدرة على التأثير تفوق إلى حد بعيد عددهم، أنهم متواجدون بنسبة عالية جداً في المدن الكبرى، وفي الولايات النافذة سياسياً. ويؤدي هذا التركيز اليهودي التقليدي على المدن الكبرى (على حساب الأرياف)، إلى تقوية اليهودية في «المركز» حيث تتواجد دوائر التقرير في مختلف المجالات، وليس في «الأطراف» الثانوية الأهمية والمتأثرة عادة بما يرسم في «العواصم». وتجدر الإشارة إلى أن 4 ملايين (من أصل الـ 6 ملايين يهودي

(1) صحيفة «الحياة» اللندنية، عدد 29 أيلول (سبتمبر) 1991.

أميركي) يعيشون في 9 مدن أميركية وضواحيها فقط، أهمّها «نيويورك الكبرى» حيث يقيم ما يناهز الـ 2 مليون ونصف المليون يهودي (تضم مدينة نيويورك في حد ذاتها حوالي المليون وربع المليون يهودي، وهي بذلك أكبر «مدينة يهودية» في العالم)، و «لوس أنجلوس» حيث يقيم نصف مليون يهودي، و «شيكاغو الكبرى» حيث يقيم ربع مليون يهودي. إضافة إلى جاليات يهودية كبيرة في ميامي وبوسطن وواشنطن وبلتيمور. ويعيش أكثر من 68 بالمئة من اليهود الأميركيين في مدن يزيد سكانها عن المليون نسمة، بينما لا يعيش في هذه المدن سوى 30 بالمئة من الكاثوليك الأميركيين، و 10 بالمئة من البروتستانت الأميركيين. ولهذا التوزّع الديني بين المدن الكبرى وسائر المدن والأرياف دلالته. ويصل التمركز اليهودي في ولاية نيويورك إلى حد أن أكثر من ثلث يهود أميركا يقيمون فيها. وتضم ولايتا نيويورك وكاليفورنيا لوحدهما نصف يهود أميركا، بينما يتوزّع النصف الآخر على الـ 48 ولاية أخرى. وتواجد اليهود الفعّال في ولايات كبيرة ونافذ سياسياً مثل نيويورك وكاليفورنيا وفلوريدا ونيوجرسي وميتشيغان وبنسيلفانيا وماريلاند يضاعف من تأثيرهم وقدرتهم على الضغط على المستوى الوطني.

يضاف إلى ذلك، مستوى «الوعي السياسي» والاهتمام بالسياسة الداخلية والخارجية، والمشاركة في الحياة الانتخابية، التي تفوق لدى اليهود وإلى حد بعيد ما هي عليه لدى عامة الأميركيين. من هنا أهمية «الصوت اليهودي» الذي تلوّح به وتضخّم تأثيره الأجهزة الصهيونية في أميركا، من ضمن ضغطها الدائم على المرشحين. وبينما يُعرف عن الأميركيين «عزوفهم عن السياسة» وعدم اهتمامهم بمشكلاتها حيث لا يزيد عدد المشاركين منهم في التصويت في الانتخابات عن الـ 60

بالمئة من مجموعهم، تصل هذه النسبة لدى اليهود الأميركيين إلى 90 بالمئة. وإذا أخذنا وضعية نيويورك مثلاً، حيث الجالية اليهودية الأهم في الولايات المتحدة، يشكل اليهود 12 بالمئة من مجموع سكانها. لكن ارتفاع نسبة إقبالهم على التصويت في الانتخابات (مقابل النسبة الضعيفة لدى عموم السكان) تجعلهم يشكّلون ما نسبته 18 بالمئة أو حتى 20 بالمئة أحياناً من مجموع المقترعين النيويوركيين. إضافة إليه، يولي اليهود اهتماماً خاصاً بموضوع الشرق الأوسط وبكل ما يمتّ بصلة إلى النزاع العربي - الإسرائيلي، فيركّزون على هذا الأمر إنْ في حياتهم السياسية العامة، أو في سعيهم إلى الوظائف السياسية المتخصصة. وهكذا تضم اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية في الكونغرس الأميركي ما نسبته 25 بالمئة من اليهود من مجموع أعضائها، وتضم اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط ما نسبته 3 بالمئة من اليهود[1].

يبقى الأهم، وهو النفوذ البالغ الذي يتمتع به اليهود الأميركيون في كل ما يمت بصلة إلى «صنع» الأفكار و «تسويقها» في الولايات المتحدة، من الجامعات إلى مراكز الأبحاث إلى مجمل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. فميدانهم الأساسي هو التعليم الجامعي والصحافة ودور النشر والإذاعة والتلفزيون والصناعة السينمائية، حيث يشكلون أكثر من 20 بالمئة من الكادرات العاملة في هذه المجالات. وهكذا يحتل اليهود موقعاً محورياً بين السلطة والرأي العام في مجتمع يلعب فيه الإعلام دوراً رئيسياً في الحياة العامة. ويقر

(1) بن برادلي، «اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة»، في الـ «بوسطن غلوب» في مجلة «الدراسات الفلسطينية»، الطبعة الفرنسية، رقم 13، باريس، 1984، صفحة 79.

برنافي بأن اليهود الأميركيين يتمتعون بنفوذ بالغ في «الصحافة، والجامعات، والفنون والعلوم، في برودواي وفي هوليوود[1]. ويقرّ هرتزبرغ أن الصناعة السينمائية الأميركية «لا تزال إلى حد كبير تحت سيطرة اليهود»[2] في مجال تحليله لجذور العلاقة الوثيقة بين الرئيس الأميركي رونالد ريغان وإسرائيل. كما يذكر هرتزبرغ بأن «أكثر من نصف رؤساء الجامعات الأميركية الكبرى هم من اليهود: فريدمن في ديرتموث، شابيرو في برينستون، وقريباً على الأرجح روزوفسكي في هارفرد...»[3] كذلك الشركات التلفزيونية الأميركية الثلاث الكبرى قد أسسها يهود أميركيون، فضلاً عن الصحافة الكبرى، مثل الـ «نيويورك تايمز» والـ «واشنطن بوست» وغيرها، التي يملكها يهود أميركيون أيضاً.

وتندرج هذه العوامل الفاعلة الثلاثة، «الفكر» و«المال» و«الصوت» اليهودي، في إطار طائفة كثيرة التنظيم. فهناك مئات المنظمات والجمعيات اليهودية التي تغطي مختلف أوجه الحياة العامة في أميركا، والتي تحرّكها بصورة رئيسية الأجهزة الصهيونية. وهناك حوالي الـ 500 منظمة وجمعية يهودية المدرجة في الدليل السنوي لليهود الأميركّيين[4]، التي يرتكز إليها اللوبي الإسرائيلي في تحريكه للطائفة اليهودية الأميركية من جهة، وفي ضغوطه على الدولة والمجتمع الأميركيين من جهة أخرى.

---

(1) إيلي برنافي، المرجع المذكور سابقاً، صفحة 161.

(2) أرتور هرتزبرغ، مقابلة مع مجلة «لو نوفيل أوبسيرفاتور»، العدد المذكور سابقاً، صفحة 26.

(3) المرجع والصفحة نفسهما.

(4) «American Jewish Year Book».

جهة «المال اليهودي» في الولايات المتحدة، ونورد اللائحة التالية ـ على سبيل المثال وليس الحصر ـ التي نشرت حول العائلات اليهودية الأميركية الأكثر غنى[1]:

طليعة الأسماء التي تحتل أثرياء اليهود في الولايات المتحدة هي آل برونفمان وآل نيوهاوس وآل بريتزكروال كراون وآل هاس وآل تيش وآل انبرج وآل بلوشتين ومارفن ديفس وليونارد ستيرن ولبزلي وبكسنر. . . وتضم القائمة العشرات من العائلات والأفراد. أما في كندا فبين الأغنى آل برونفمان وآل رايخمان.

وفي ما يلي عرض لحال أشهر وأغنى هؤلاء:

آل برونغمان:

ولدت حكاية ثراء هذه العائلة مع صامويل برونغمان. (ولد عام 1891 وتوفي عام 1971). إذ بدأ صعوده في مدينة وينيبيج في وسط كندا، في مقصف ونزل صغير. . . واختتم المشوار كصاحب أكبر شركة للخمور في العالم هي شركة «سيجرام وشركاه».

إبنا صامويل: إدغار وتشارلز ورثا التركة مع شقيقتين، وهما يديران الدفة، إدغار (رئيس المجلس اليهودي العالمي) من الولايات المتحدة، وتشارلز من كندا.

العائلة تملك 37,6% من شركة «سيجرام» و 23,5% من شركة «دي بونت دي نومور» الضخمة للكيماويات والأنسجة والأسلحة و 50% من شركة «هوانج ودانجكاي» العقارية، والعديد من الممتلكات

---

(1) انظر صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، عدد 20/ 11/ 1991.

الأخرى. وتقدر ثروة الشقيقين والأسرة، بأكثر من 4 مليارات دولار.

آل بريتزكر:

مؤسس المكانة المالية لهذه الأسرة هو نيكولاس بريتزكر (1871 ـ 1957) وهو مهاجر يهودي أوكراني روسي جاء من كييف إلى شيكاغو وهو في سن التاسعة. وفي الولايات المتحدة عمل في حقل الصيدلة ثم المحاماة وانطلق اثنان من أولاده، أبرام وجاك، في عالم المحاماة بمكتب حمل اسميهما. إلا أن ثراء الأسرة اتسع كثيراً، أبعد من حدود مكتب المحاماة خاصة على أيدي الجيل الثالث من الأسرة، وهما جاي وروبرت إبنا أبرام.

وتقدر ثروة الأسرة اليوم بحوالي 5 مليارات دولار. وأبرز ممتلكاتها سلسلة فنادق ومنتجعات «هايات» ومجموعة «مارمون» التجارية.

آل نيوهاوس:

المؤسس صامويل إيرفنج نيوهاوس ابن أسرة مهاجرة روسية نمساوية، ولد في نيويورك عام 1896 وتربى في ضواحيها. عمل في سن السابعة عشرة في مكتب محام يتولى الإشراف على أوضاع جريدة تشرف على الإفلاس. المحامي كلف الفتى الطموح بتسيير الجريدة واسمها «بايون تايمز» على أساس اعتبار أرباحها مرتباً له، وهكذا بدأت حكاية النجاح... وبنى المدماك الأول في بناء إمبراطورية صحافة ونشر تملك عشرات الصحف على امتداد الولايات المتحدة، والعديد من محطات التلفزيون والراديو وأنظمة تلفزيون الكابلات بجانب بعض أشهر المجلات العالمية مثل «فوج» و«مدموزيل»

و«جلامور» و«فانيتي فير» وغيرها.

قطبا الأسرة لاحقاً هما إبنا المؤسس صامويل الإبن ودونالد. وتقدر ثروة العائلة بأكثر من 12 مليار دولار.

آل أننبرج:

والتر أننبرج تقدر ثروته بمفرده بأكثر من ملياري دولار. وقد بدأت قصة ثرائه مع أبيه موزز (موسى) الذي ولد عام 1878 وتوفي عام 1943 بعدما بنى ثروته في مطلع القرن الحالي عبر بيع الصحف والعقارات وجريدة «مورننج تلجراف» لسباق الخيل، في مدينتي مليووكي وشيكاغو.

عام 1936، اشترى موزز جريدة «فيلادلفيا اينكوايرر». وبعد 6 سنوات توفي في السجن بعد اعتقاله بتهمة التهرب من الضرائب. فتولى ابنه والتر وكان يومذاك في الرابعة والثلاثين من عمره إدارة مؤسسته الصحافية الضخمة «تريانجل بليكاشنز».. ووسع أعمالها لتشمل في ما بعد مجلة دليل التلفزيون الضخمة «تي.في.غايد» ومجلة «سفنتين» وجريدة «فيلادلفيا ديلي نيوز» وعشرات محطات التلفزيون والإذاعة وتلفزيونات والإذاعة وتلفزيونات الكابلات.

والتر انبرج فقد ابنه الوحيد روجر، الذي انتحر عام 1962. وعكف في السنوات الأخيرة على تصفية ثروته متبرعاً للجامعات والمعاهد بعشرات الملايين من الدولارات وموزعاً إياها بين بنات الأسرة الخمس.

انبرج من كبار المتبرعين للحزب الجمهوري مما أهله ليصبح سفيراً للولايات المتحدة في لندن عام 1972.

آل كراون:

تقدر ثروة ليستر كراون وعائلته بحوالي ملياري دولار. وهي أكبر مساهم في شركة «جنرال دايناميكس» للصناعات الحربية، خصوصاً صناعات الطيران، بجانب مساهمتها الواسعة في العديد من الشركات الفندقية والصناعية والعقارية والخطوط الحديدية.

أصل العائلة من ليتوانيا. وقد هاجر اريبه الجد المؤسس في الثمانينات من القرن التاسع عشر إلى مدينة شيكاغو حيث فتح محلاً تجارياً صغيراً تعلم فيه أولاده التجارة.

ولدا اريبه، شاوول (سول) وهنري نجحا ووسعا أعمالهما، وبعد وفاة شاوول عام 1921 بنى هنري (والد ليستر) ثروة الأسرة في مجال مواد البناء والتموين ثم المواصلات. وقد تولى ليستر لاحقاً المسؤولية في دفة القيادة.

آل هاس:

ثراء آل هاس مرتبط بسراويل «الجينز» وهم يملكون أكبر وأشهر شركة في العالم لهذا النوع من الثياب... «ليفي شتراوس»... أو «ليفايز».

جد الأسرة والتر هاس نجح في مجال التجارة في ولاية كاليفورنيا، خصوصاً البقالة والسمانة والخدمات.

وعام 1913 تعرف إلى إيلزي شتيرن ابنة أخت ليفي شتراوس مؤسس الشركة الشهيرة (الذي توفي عام 1902). وسرعان ما تزوجا. وهكذا أصبح هاس رئيساً لمجلس إدارة شركة «ليفي شتراوس». وبين عامي 1928 و 1970 نقل الشركة من مؤسسة مهددة بالإفلاس إلى

أكبر شركة في العالم بمجالها، وقدر حجم ثروة الأسرة عام 1980 بما يتراوح بين 400 و 600 مليون دولار.

آل بلوشتين:

مصدر ثراء هذه الأسرة الصناعة النفطية، خصوصاً الحفر والتكرير ثم التوزيع. والرجل المؤسس هو لويس بولشتين (1879 ـ 1937).

لويس بولشتين جاء إلى أميركا في سن المراهقة من ليتوانيا، واشتغل بائعاً جوالاً، وكان مما يبيعه الكاز (الكيروسين). ولكنه لاحظ أن البراميل الخشبية ليست أوعية صالحة لتخزين الكاز فصنع أول صهريج معدني يوضع على عربة... وهنا بدأت قصة النجاح والثروة.

وسع العمل من بعده ابنه جاكوب، وكان قد ساهم مع أبيه في إنشاء أول محطة خدمات ووقود للسيارات في مدينة بلتيمور، ثم ابتكرا المضخة (الطلمبة) التي تظهر للمشتري الكمية التي اشتراها. وكبر باع الأسرة في مضمار الصناعة النفطية، وصار أفرادها من كبار المساهمين في شركة «ستاندارد أويل ـ أنديانا». تقدر ثروة الأسرة بـ 1,4 مليار دولار.

آل روزنوالد:

ارتبط اسم هذه الأسرة بمؤسسة تجارية تعد من المؤسسات الأشهر والأكبر في العالم، وهي «سيرز روباك» التي تملك في مدينة شيكاغو أعلى مبنى تجاري في العالم.

جوليوس روزنوالد (1862 ـ 1932)، شق طريق الثراء عندما

اشترى عام 1895، 25% من أسهم «سيرز روباك» وحوَّلها من شركة صغيرة جداً للبيع البريدي إلى أكبر شركة مبيعات في العالم. وبعده امتد الثراء ليشمل الأجيال التالية من الأسرة وفي مجالات متعددة منها النشر والإعلام والبنوك وغيرها. وتقدر ثروة الأسرة بأكثر من نصف مليار دولار.

آل تيش:

هذه الأسرة حديثة الثراء نسبياً، بالمقارنة مع سابقاتها، لكنها ديناميكية وذات اهتمامات متنوعة، ويواصل الجيلان الثاني والثالث البناء على ما أسسه الجيل الأول.

الشقيقان لورانس وبريستون تيش ركبا مع أبيهما مركبة الثروة في مجال الفنادق وهما يملكان مع أسرتيهما اليوم نصيباً كبيراً في إحدى أشهر الامبراطوريات التجارية العالمية وهي:

شركة «لوز» التي تملك شبكة فنادق أهمها فندقا «ريجنسي» و «أميريكانا» في نيويورك. وشركة «لوريلارد» للتبغ، والعديد من المسارح ودور السينما وأماكن الترويج، وحصة كبيرة في شبكة «سي. بي. اس.» الإعلامية.

وتقدر ثروة الأسرة أكثر من 2,2 مليار دولار.

آل لودر:

عام 1986 اعتبرت شركة «إيستيه لودر» للعطور ومواد التجميل ثالث أكبر شركة في هذا المجال في الولايات المتحدة.

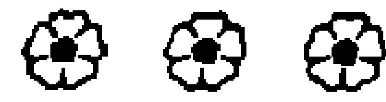
البداية كانت مع فتاة صغيرة اسمها جوزفين استير مينتزر عملت

مساعدة لخالها في تصنيع وبيع دهون تجميلية للوجه، أما الحصيلة فثروة ضخمة تقدر بأكثر من 5 مليارات دولار، تقوم على أساسها شركة تحمل اسم الفتاة بعدما أصبح الاسم «ايستيه لودر».

أسرة ايستيه لودر تملك كل أسهم الشركة التي يديرها ابنها الأكبر ليونارد. أما ابنها الأصغر رونالد الذي لديه شركته الاستثمارية الخاصة، فقد رغب بالسياسة وتولى مناصب دبلوماسية وحكومية في عهد الرئيس رونالد ريغان.

اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة

ـ مؤسساته ونفوذه ـ(*)



إذا كنا لا نستطيع أن نقنع بتفسير الدعم الأميركي الثابت لإسرائيل وغلبة فكرة الرصيد على سياسة الولايات المتحدة الشرق الأوسطية بالمرجعية الاستراتيجية النفعية، فإنه يلزم عن ذلك وجوب التوجه بالبحث نحو الواقع الداخلي الأميركي وخصوصيته. وأول عامل يتراءى لذهن المراقب على هذا الصعيد هو، في بديهة الحال، النفوذ الذي يتمتع به من جرت العادة على تسميتهم اللوبي اليهودي، أو اللوبي الموالي لإسرائيل، أو «اللوبي» على وجه الإطلاق.

وسننظر الآن، في هذا النفوذ أولاً. وسيفضي ذلك بنا إلى *ملاحظة أن هذا النفوذ الذي يتجاوز البعد «الطبيعي» للوبي تجاوزاً* شاسعاً، أمر يحتاج منا إلى تفسير وإلى البحث عنه في المجتمع الأميركي نفسه وفيما سنسميه المبدأ الأيديولوجي ـ الثقافي. وهذا

(*) **المرجع**: كميل منصور. الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل (العروة الأوثق). ترجمة نصير مروة. راجع الترجمة حسني زينة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. الطبعة الأولى 1996. ص290 ـ 327.

موضوع القسم الثاني من هذا الفصل.

أخيراً، وبما أنه لا يكفي أن نقول إن كلتا المرجعيتين (الاستراتيجية النفعية والأيديولوجية الثقافية) تشتمل على «شيء» من الصحة، أو أن إحداهما تكمل الأُخرى، فإننا سنخلص من هذا كله إلى محاولة تحديد المنزلة التي تحتلها كل من المرجعيتين في تفسير نفعي، ثم بربط إحداهما بالأُخرى.

أولاً: التفسير باللوبي الموالي لإسرائيل

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بات من المستحيل تحليل سياسة أميركا الشرق الأوسطية من دون أن يؤخذ دور الجالية اليهودية داخلها في الاعتبار. وفضلاً عن ذلك، فإن هذا الدور الذي يعترف به، وإنْ بدرجات مختلفة، جميع الفاعلين المعنيين (الأميركيون، واليهود الأميركيون، والإسرائيليون، والعرب) يتمتع بوضع علمي «مشرّف» بفضل أنماط التفسير التي أشاعها عدد من الأخصائيين الأميركيين في دراسات السياسة الخارجية. أفلا يشدد هؤلاء الأخصائيون على كون عملية صنع القرار لا تتحدد بنظر المقررين الموضوعي إلى مصالح بلدهم الاستراتيجية بقدر ما تتحدد بمرافعات الجماعات الضاغطة البيروقراطية أو القطاعية أو الإثنية؟ أفلم نلح نحن أنفسنا على حدود عقلانية المقررين وعلى اعتبار القرار محصلة لوجهات نظر كثيرة تتدخل فيها دوافع وبواعث مثل مؤشر الشعبية أو النجاح في الانتخابات اللاحقة؟ والصفحات التالية تهدف إلى تحديد مدى تأثر سياسة الدعم الأميركي لإسرائيل بعمل الجالية اليهودية الأميركية المنظم ومجهوداتها، إقناعاً وضغطاً، في تحفيز هذا الدعم، وفي أسباب ذلك.

(أ) التعريف باللوبي

إن التقديم السريع للوبي الموالي لإسرائيل يفرض نفسه منذ المنطلق. وسيكون استخدامنا لهذا التعبير موافقاً للمعنى الواسع لكلمة لوبي الإنكليزية(1): **إنه العمل السياسي المنظم لليهود الأميركيين، والموجَّه باتجاه صانعي القرار بهدف حملهم على المحافظة على السياسة الأميركية الموالية لإسرائيل وترقيتها**. وعلى هذا، فإنه لا الحياة الاجتماعية والتنظيمية اليهودية ولا حتى دعم اليهود الأميركيين المباشر لإسرائيل يمكن أن يندرجا تحت نشاط اللوبي، حتى لو كانا فيه عاملين مهمين في بديهة الحال. ومنذ الخمسينات، تتولى عمل اللوبي أساساً مؤسستان هما: **مؤتمر الرؤساء وإيباك**.

1 ـ إن مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية (والمعروف كذلك باسم **مؤتمر الرؤساء أو نادي الرؤساء**) هو تجمع ضعيف الهيكلية، وله هدف أساسي هو الاتفاق على تعبير مجمع عليه عن مطالب الجالية فيما عنى السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وتقديم هذه المطالب إلى السلطة التنفيذية الأميركية (البيت الأبيض ووزارة الخارجية). **وكان ناحوم غولدمان أول من بادر سنة 1954 إلى تأسيس مؤتمر الرؤساء** هذا في إثر ملاحظة سمعها من موظف كبير في وزارة الخارجية يشتكي فيها من اضطراره إلى مواجهة مطالب متناقضة تتقدم مختلف المجموعات اليهودية بها، **ويتمنى أن يسمعها تتكلم بصوت واحد**(2). **وفي سنة 1966 قرر المؤتمر أن يعتبر نفسه ممثلاً**

(1) «Legislators and the Lobbyists» (Washington, DC.: Congressional Quarterly Services, 1968), p.4.

(2) Edward Tivnan, «The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy» (New York: Simon and Schuster, 1987), pp.40-41; Bernard =

للمنظمات المنتمية إليه لا لرؤسائها فقط[1]. وهو (اليوم) يضم نحواً من أربعين منظمة أو أقل قليلاً.

وللمؤتمر مقر وميزانية، ويختار من بين أعضائه رئيساً، مرة واحدة كل عامين. ومعنى هذا أن الرئيس يكون دوماً شخصية مهمة من شخصيات الجالية، ويستطيع الوصول، مع نظرائه، إلى أعلى مسؤولي الإدارة، بمن فيهم رئيس الجمهورية. ومع أن المؤتمر لا يهدف إلا إلى التوصل إلى إجماع بين أعضائه بشأن المسائل المتعلقة بإسرائيل لا فرض خط ما عليها، فمن الثابت أنه يتمتع لدى المقررين بالوزن المرموق الذي تتمتع الجالية نفسها به، إذ إنه ضرب من ذراع الجالية الدبلوماسي لدى الحكومة الأميركية وكذلك لدى الحكومة الإسرائيلية، ويؤدي كلما دعت المناسبة دور الوسيط بينهما لتلطيف التناقضات التي قد تنشأ بين الحكومتين[2].

2 ـ أمّا إيباك، فهي اللوبي الموالي لإسرائيل بالمعنى الدقيق[3]، أي أنها مسجلة رسمياً بهذه الصفة لدى أمانتي مجلس الشيوخ ومجلس النواب، مع الحقوق والواجبات التي تنص عليها الأحكام الأميركية المتعلقة بـ «اللوبيز»، أي بالجماعات الضاغطة (مثل واجب تقديم تقرير مالي في كل فصل من فصول السنة؛ عدم إعفاء الهبات التي تتلقاها من ضريبة الدخل؛ حظر مساهمتها المالية في حملات

= Reich, «The United States and Israel: Influence in the Special Relations», (New York: Praeger, 1984), p.200.

(1) Lee O'Brien, «American Jewish Organizations and Israel», (Washington, DC.: Institute for Palestine Studies, 1986), p.191.

(2) Ibid., pp.192-193.

(3) Legislators and the Lobbyists, op.cit., p.4.

المرشحين الانتخابية..)[1]. وبما أن هذا اللوبي يعمل منذ سنة **1951** **وفق صيغة قانونية مطعون فيها**، فقد أعيد **تأسيسه رسمياً سنة 1954**، في محاولة لمراعاة القانون والتقيد به، تحت اسم **اللجنة الأميركية - الصهيونية للشؤون العامة** (الاسم الحالي يعود إلى سنة 1959). أمّا حقل عمل إيباك، بما هي لوبي بالمعنى الدقيق، **فهو الكونغرس**[2]. والصعوبة الرئيسية التي واجهتها إيباك منذ البداية هي البرهنة عن أنها ليست وكيلة لحكومة أجنبية، وهو وضع قانوني كان يتطلب منها تسجيل نفسها على أساسه، لكنه أيضاً وضع أقل مواتاة لأنشطتها، ولا سيما للصورة التي تريد أن تعبِّر فيها عن نفسها[3]. غير أننا سنرى أن **إيباك تنسق عملها مع الحكومة الإسرائيلية بصورة وثيقة جداً**.

وإيباك، خلافاً لمؤتمر الرؤساء، ليست تجمعاً رخواً، بل هي **هيئة مركزية ومتماسكة البنية**. فهي تشمل **مجلساً** يشرف على نشاطها مكوناً من قادة منظمات يهودية (يشاركون فيه بصفتهم الشخصية). أمّا «**محركها**» الحقيقي فهو **مديرها التنفيذي** الذي يختاره المجلس (ويدفع أجره)، على أساس مهنيته. وفي سنة 1989 كان مدير إيباك التنفيذي يرئس **أكثر من مئة موظف** (في مقابل عشرين موظفاً سنة 1981)[4].

---

(1) O'Brien, op.cit., pp.161-162.

(2) David Howard Goldberg, «Foreign Policy and Ethnic Interest Groups: American and Canadian Jews Lobby for Israel», (Westport, CT.: Greenwood Press, 1990), pp.16.

(3) I.L. Kenen, «Israel's Defense Line: Her Friends and Foes in Washington», (Buffalo, NY.: Prometheus Books, 1981), pp.66-69, 106-110.

(4) Mitchell Geoffrey Bard, «The Water's Edge and Beyond: Defining the Limits to Domestic Influence on United States Middle East Policy», (New Brunswick, NJ.: Transaction Publishers, 1991), p.12; Paul Findley, =

ونجد بين هؤلاء أخصائيين «يمثلون طيفاً واسعاً من الخبرة في العملية السياسية الأميركية ـ ولا سيما **طريقة عمل الكونغرس** ـ **والشؤون الخارجية، والاتصالات و [أنماط] عمل الجالية اليهودية الأميركية**»[1]. وبخلاف ذلك، فإن إيباك، التي بدأت تطمح إلى أن تكون «**حركة جماهيرية**» منذ نهاية سنة 1984، تضم أكثر من **خمسين ألف عضو منتسب** يشاركون في أنشطتها ويدفعون اشتراكات عضوية، بعد أن كان عددهم **أحد عشر ألفاً** فقط سنة **1980**[2]. أمّا ميزانيتها التي كانت تبلغ **250 ألف دولار سنة 1973**[3]، فإنها بلغت **11 مليون دولار سنة 1989**[4].

ومع مرور الأيام، تمكنت إيباك، نتيجة **عملها اليومي المنظم**

= «They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby», (Westport, CT.: Lawrence Hill and Co., 1985), p.32; Charles R. Babcock, «Why the Balance of Power Favors Israel?», International Herald Tribune, August 8, 1986; David K.Shipler, «Potent U.S. Lobby for Israel Bends Politicians and Generals», International Herald Tribune, July 7, 1987; «AIPAC Working to Shore Up Its Clout with Congress», Congressional Quarterly Weekly Report, February 18, 1989, Vol. 47, No.7, p.298.

(1) Leopold Yehuda Laufer, «U.S. Aid to Israel: Problems and Perspectives», in Gabriel Sheffer (ed.), Dynamics of Dependence: U.S. Israeli Relations (Boulder, Co.: Westview Press, The Leonard Davis Institute for International Relations; The Hebrew University of Jerusalem, 1987), p.147.

(2) Tivnan, op.cit., pp.202, 284; Jean Gabriel Fredet et Martine Gilson, «De Roosevelt à Bush: L'Amerique et les Juifs», Le Nouvel Observateur, 28 Mars - 3 Avril 1991, p.10.

(3) O'Brien, op.cit., p.162.

(4) Bard, op.cit., p.12.

لدى **مجلسي الشيوخ والنواب**، من أن تحل محل مؤتمر الرؤساء، وأن تصبح «الزعيم الفعلي للجالية اليهودية الأميركية»[1].

وبعد أن كانت إيباك تُعتبر في البداية خادمة الجالية لدى الكونغرس، فقد بات ينظر إليها كـ «رأس حربتها» على حساب المنظمات اليهودية الأميركية الأُخرى، ولا سيما اللجنة الأميركية اليهودية ومنظمة بناي بريت. ثم إن الغلبة التي باتت تتمتع إيباك بها داخل الجالية اليهودية صارت تنعكس كهالة مجد على مديرها؛ فهذه مثلاً حال **توماس داين**، بعد سنة 1981، الذي «لم يعمل قط لأية منظمة يهودية قبل ذلك»[2].

(ب) وسائل عمل اللوبي

كي يمارس اللوبي (بالمعنى الواسع للكلمة، ولا سيما عبر إيباك وشبكة «قاعدتها» من العاملين) تأثيره في السلطتين التنفيذية والتشريعية وحملهما على دعم إسرائيل دعماً غير مشروط، فإنه يستخدم وسائل وآليات نستطيع إيجازها كما يلي:

1 ـ يحافظ اللوبي، أولاً، على اتصالاته اليومية بأفراد الإدارة وبالشيوخ والنواب، وخصوصاً من كانوا أعضاء في لجان الشؤون الخارجية والقوات المسلحة والميزانية. وهكذا، فإن شخصيات ومجموعات يهودية حصلت على 350 اجتماعاً مع موظفين من مختلف المستويات في البيت الأبيض وفي وزارتي الخارجية والدفاع، بين آذار/ مارس 1981 ونيسان/أبريل 1983، أي بمعدل اجتماع

---

(1) Tivnan, op.cit., p.215; Goldberg, op.cit., p.19.

(2) Tivnan, Ibid., p.164.

واحد كل يومين[1]. أمّا إيباك على نحو خاص، فإنها من جهتها تحاول أن تظل مطلعة على المواقف التي يتخذها الشيوخ والنواب ووجهة تصويتهم، وترسل ممثليها لحضور جميع اجتماعات اللجان المعنية[2]. وهناك مبادلات وثيقة مع «المعاونين التشريعيين» الملحقين بأعضاء الكونغرس. ويجب أن نسجل هنا أن المعاونين هؤلاء يقومون بدور مركزي في وضع «جدول الأعمال» التشريعي والعملية التشريعية، لأن قوام مهمتهم هو تحضير خطابات النواب والشيوخ الذين يعملون لحسابهم، وتصريف مطالب الناخبين والدوائر الانتخابية والجماعات الضاغطة. «فهم الذين يحررون مشاريع النصوص التشريعية، ويقومون بإعداد التعديلات، وينظمون جلسات الاستماع، ويكتبون التقارير، ويساعدون في التخطيط للاستراتيجيا»[3].

إن محافظة اللوبي الموالي لإسرائيل على اتصالات متواصلة بأعضاء الإدارة ومجلسي الشيوخ والنواب ومساعديهم أمر مزدوج المنفعة. فالاتصالات تفيد أولاً في الإستعلام عن المشاريع التي ما زالت في قيد الإعداد قبل أي إعلان رسمي أو إعلامي بشأنها، «الأمر الذي يتيح لإيباك، بصورة خاصة، أن تحدد العناصر الرئيسية والموضوعات والشخصيات قبل أن تقوم بصوغ استراتيجيتها»[4]. وهكذا، ينفتح أمامها إمكانية التدخل بصورة مبكرة جداً، وفعالة

(1) O'Brien, op.cit., p.156.

(2) Ibid., p.170; Douglas M. Bloomfield, «Israel's Standing in the Congress: Will Foreign Aid be Spared?», in Nimrod Novik (ed.), Israel in U.S. Foreign and Security Policies (Tel-Aviv, Jaffee Center for Strategic Studies, 1983), p.19.

(3) Bloomfield, Ibid., p.22.

(4) *Laufer, op.cit., p.148.*

ومتكتمة، إمّا من أجل تقريب المواقف الأميركية من المواقف الإسرائيلية، وإمّا لتقديم النصح لإسرائيل بشأن ما يمكن وما يستحيل جعل واشنطن تقبل به. ثم إن الاتصالات اليومية تواتي، ثانياً، ممارسة الضغوط الأوفى والأنسب من أجل تعديل قرارات الإدارة، التي ترى إيباك أنها غير مواتية لإسرائيل، والحصول من مختلف محافل الكونغرس على تصويت مواتٍ في المجال السياسي الدبلوماسي وفي مجال زيادة المعونة الاقتصادية والعسكرية. فحين عزمت الإدارة الأميركية سنة 1985 مثلاً، على بيع الأسلحة للأردن والسعودية، «شنت إيباك الهجوم قبل أن تعرب الإدارة عن نيتها بيع تلك الأسلحة بزمن طويل. فقد استخدمت الصيغة التي ثبتت فعالياتها في كل زمان: الحصول على معلومات سرية بشأن المشاريع، وتقديمها للصحافة أو لأعضاء موالين لإسرائيل في الكونغرس، واستخدام الدعاية التي تنتج من ذلك لتوليد المعارضة»[1].

غير أنه يمكن لجمع المعلومات أن يبلغ حداً مفرطاً ومتاخماً للتجسس، ولا سيما حين يتعلق الأمر بالمجال التقني ـ العسكري. وهكذا، فإن بول فيندلي (Paul Findley)، الذي ظل عضواً في مجلس النواب مدة 22 عاماً، والذي تُفاخر إيباك بأنها منعت إعادة انتخابه سنة 1982[2]، يمضي إلى حد اتهام «مواطنين أميركيين» بالتغلغل في الدوائر الحكومية لمصلحة حكومة أجنبية. ويضيف: «إن المفعول العملي لذلك هو تزويد إسرائيل بشبكة مصادرنا التي تستطيع عبرها أن تعلم بكل ما تريد معرفته عن قرارات أو موارد الحكومة الأميركية.

(1) Babcock, op.cit.

(2) O'Brien, op.cit., p.186.

وإسرائيل تستطيع حين تتقدم بطلباتها للمعونة، أن تبدي معرفة بجردات وزارة الدفاع أفضل من معرفة البنتاغون بها[1]». غير أنه ينبغي القول إن الرأي السائد في الجالية اليهودية، كما أظهرت ردات فعله إزاء قضية بولارد بُعيد ذلك بقليل، ليس مستعداً للقبول بالتجسس كأداة مشروعة لتماهي أفراد الجالية مع إسرائيل[2].

2 ـ واللوبي إذ يقوم بعمله ليس مجرد مستودع للمعلومات، بل إنه مصدر من مصادرها أيضاً. وتعتبر دراسة صادرة عن دائرة الأبحاث في الكونغرس بشأن مصادر المعلومات السياسية الأجنبية الموضوعة في تصرف النواب والشيوخ «أنه إذا كانت إيباك والمجموعات الأُخرى التي تكوّن اللوبي الإسرائيلي على هذا القدر من الفعالية، فإن ذلك يعود جزئياً إلى الخدمات التي تقدمها لأعضاء الكونغرس وللعاملين معهم. وتشتمل هذه الخدمات على إنتاج معلومات مشذبة مهذبة ومعروضة بعناية ومعدّة لأن تكون ذات قيمة قصوى بالنسبة إلى مشرِّع مشغول»[3]. وتؤكد الدراسة ذاتها أن إيباك تستطيع، في حال نشوء أزمة، «أن تضع عرضاً مكتوباً لوجهة نظرها، مستنداً إلى بحث متأن وتوثيق جيد، على مكتب كل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس (النواب) ولدى كل عضو من الأعضاء العاملين في اللجنة المختصة، وذلك خلال أقل من أربع ساعات من اتخاذها القرار بذلك»[4].

---

(1) Findley, op.cit., pp.140-141.

(2) انظر مثلاً:

John M. Goshko, «U.S. Jewry Assails Israel in Spy Case», International Herald Tribune, March 14-15, 1987.

(3) مذكور في: Laufer, op.cit., p.149.

(4) Ibid.; Reich, op.cit., p.199.

ويساق شاهداً على ذلك نداء صادر عن إيباك قال السيناتور فرانك تشرش (Frank Church) فيه مرة: «كان من دواعي اطمئناني أن أعرف أنني كلما احتجت إلى معلومات بشأن الشرق الأوسط أستطيع الاعتماد على إيباك لتقدم لي معونة مهنية موثوق فيها»[1].

وكتب دوغلاس بلومفيلد (Douglas Bloomfield)، أحد مسؤولي إيباك، يقول: «من المألوف أن يلجأ أعضاء الكونغرس والعاملون معهم عندما يحتاجون إلى معلومات، إلى إيباك قبل لجوئهم إلى مكتبة الكونغرس، أو إلى دائرة الأبحاث فيه، أو إلى العاملين في اللجان، أو إلى خبراء الإدارة». ويمضي بلومفيلد، وهو لا يداري افتخاره، إلى القول: «كثيراً ما يلجأون إلينا لتحرير الصيغة الأولى لخطاب، أو للعمل على نص تشريعي، أو لإعطاء نصائح تكتية، أو للقيام ببحث أو للعثور على شيخ أو نائب يقبل بأن يشترك في تقديم مشروع قانون، أو من أجل التعبئة لاقتراع»[2].

تصدر إيباك نشرة أسبوعية تدعى The Near East Report (تطبع منها 60 ألف نسخة يتم توزيعها على أعضاء الكونغرس في جملة من توزع عليهم) تعنى بالأحداث الشرق الأوسطية ونشاط مجلسي الشيوخ والنواب التشريعي في شأن هذه الأحداث. وتساهم هذه النشرة، مع جملة منشورات المجموعات الأُخرى الموالية لإسرائيل وفي ظل غياب شبه كامل لمصادر إعلام أُخرى، في صوغ إدراك عام للأشياء موات لدعم إسرائيل دعماً غير مشروط. فهذه النشرات تظهر إسرائيل في صورة أنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والبلد الذي

---

(1) O'Brien, op.cit., p.170.

(2) Bloomfield, op.cit., pp.18-19.

يشاطر الأميركيين قيمهم، في حين أن صورة العرب والفلسطينيين فيها سلبية تماماً (توجه معاد للغرب، إقطاعية، شراء ذمم، إرهاب..).
وفي مطلع الثمانينات سارعت إيباك، التي استوعبت بسرعة دروس التوجه الاستراتيجي الريغاني المحافظ، إلى نشر سلسلة دراسات تمجد منزلة إسرائيل في الاستراتيجيا الأميركية والخدمات التي تستطيع تأديتها لواشنطن، وتشدِّد على عدم استقرار الأنظمة العربية الموالية لأميركا وعبث التعاون الاستراتيجي معها. ويكمل اللوبي مجهوده الهادف إلى ترقية صورة إسرائيل بتنظيم زيارات لأعضاء الكونغرس ومعاونيهم إلى الدولة اليهودية[1].

3 ـ ثم إن صوغ إدراك موات لإسرائيل يتضمن أيضاً قيام اللوبي بإطلاق أحكام قيمية على الأفراد والمجموعات الأميركية. وهكذا، فإن إطلاق ألقاب من نوع «صديق إسرائيل الكبير»، أو «عدو إسرائيل»، أو «أسوأ خصم لإسرائيل في الكونغرس» (وهو وصف أُلحق بالسيناتور تشارلز برسي)[2]، أو «الناطق باسم الدعاوى العربية»، أو حتى «معاد لليهود»[3]، إن إطلاق هذه الألقاب والصفات سلاح جبار يُسرف اللوبي في استعماله أحياناً[4]. بل إن استغلال الألقاب السلبية أصبح، مع نشر كتاب «حملة لتشويه سمعة إسرائيل»

(1) O'Brien, op.cit., p.167.

(2) Tivnan, op.cit., p.190.

(3) Ibid, P. 54.

(4) Cherly A. Rubenberg, «Israel and the American National Interest: A Critical Examination» (Chicago: University of Illinois Press, 1986), pp.336-338.

(The Campaign to Discredit Israel)[1]، عملاً منظماً يقوم به اللوبي الذي يشغله شاغل أساسي هو تقديم ضرب من «دليل الشخصيات» أو «لائحة سوداء» بالشخصيات والمنظمات الأميركية المعدودة معادية لإسرائيل، من أجل تمكين مناضلي القاعدة من معرفتها ومواجهتها بالحجج الملائمة في إبان النقاشات والمناظرات العامة[2]. ويمكن أن نصنّف في هذا الصنف ذاته كتاب إيباك: «دليل إيباك الجامعي: عرض للحملة المعادية لإسرائيل في الحرم الجامعي» (The AIPAC College Guide: Exposing the Anti-Israel Campaign on Campus)[3].

وما تنظر هذه المنشورات إليه وتعتبره موقفاً معادياً لإسرائيل فإنها تحدده بمعنى واسع جداً وبطريقة تذكّر كثيرين بالمكارثية[4]. فمؤلفو الكتاب الأول يعترفون بأن ترقية المصالح العربية «يصبح نشاطاً معادياً لإسرائيل بمجرد أن تؤدي السياسات الأساسية المقترحة إلى تحجيم أمن إسرائيل أو إضعاف الصلات بين الولايات المتحدة ودولة إسرائيل»[5].

4 ـ ثم إن هذا الوجه المنظم لممارسة الضغوط يشكل أيضاً أداةً

---

(1) Amy Kaufman Goott and Steven J. Rosen, «The Campaign to Discredit Israel». (Washington, DC.: AIPAC Papers on U.S. Israel Relations, 1983).

(2) Tivnan, op.cit., p.183.

(3) Jonathan S. Kessler and Jeff Schwaber (ed.), «The AIPAC College Guide: Exposing the Anti-Israel Campaign on Campus». (Washington, DC.: AIPAC Papers on U.S. Israel Relations, 1984).

(4) Anthony Lewis, «Protocols of Palestine», The New York Times, January 15, 1984; Findley, op.cit., p.35.

(5) مذكور في: O'Brien, op.cit., p.182.

مهماً للوبي الموالي لإسرائيل. إذ بمجرد أن يصوّت عضو في مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب ضد مصالح يعتبرها اللوبي مصالح إسرائيلية، أو بمجرد أن يظهر بعض التردد في دعمه للدولة العبرية، فعليه أن يتيقن من تلقي سيل «من رسائل وبرقيات أو زيارات ومكالمات هاتفية من ناخبين مهمين»، كما قال السيناتور تشارلز ماثياس (Charles Mathias)[1]. والواقع هو أن اللوبي يحتفظ لكل عضو من أعضاء المجلسين بلائحة مبرمجة في كمبيوتر تضم الأشخاص أو الشخصيات التي يمكن تعبئتها باستنفار طارىء خلال ساعات، أو حتى خلال دقائق، من أجل توبيخ العضو المقصود أو حمله على إعادة تأكيد دعمه الثابت الذي لا يتزحزح لتل أبيب، وباللهجة التي يتمناها اللوبي[2]. فمن ذلك أن مدير اللوبي المذكور توماس داين راح يقول في الخطاب الذي ألقاه في نيسان/ أبريل 1986 للمشاركين في مؤتمر إيباك السنوي: «إن إلغاء هذه الصفقة (صفقة مبيع سلاح للأردن) لم يأت مصادفة. وإذا كانت قد ألغيت فلأنكم أنتم وآلافاً آخرين سواكم في هذا البلد قد عملتم عملاً مضنياً. لقد تحدثتم وكتبتم وهاتفتم وزرتم نوابكم وشيوخكم.. وصغتم وجهات نظركم لممثليكم هؤلاء بصورة فعّالة. وهذا هو جوهر العملية الديمقراطية، وهو جوهر إيباك، كما هو جوهر أميركا»[3].

---

(1) Charles Mathias, «Ethnic Groups and Foreign Policy», Foreign Affairs, Summer 1981, p.993.

(2) Laufer, op.cit., 1987, p.150; O'Brien, op.cit., p.177; Findley, op.cit., 1985, p.35.

(3) Thomas A. Dine, «The Revolution in U.S. - Israel Relations», reproduced in Journal of Palestine Studies, No.60, Summer 1986, pp.136-137.

غير أن موضوع التعبئة التي يقوم اللوبي بها ليس دائماً الضغط ولا التعبير عن عدم الموافقة، بل ربما المكافأة الانتخابية للمواقف التي تعتبرها الجماعة الضاغطة مواتية. ويقول أحد قدامى المعاونين في مجلس الشيوخ: «إذا ما اقترعت لمصلحتهم أو أدليت بتصريح علني يرضيهم، فإنهم يشيعون ذلك سريعاً في منشوراتهم ولدى المحررين المتعاطفين مع قضيتهم، في البلد كله. وتلك مكافأة فورية مع عائد إيجابي مباشر»[1]. ويبيّن مؤتمر الرؤساء وإيباك من حيث المبدأ سياسة «الحزبين» ولا يتجندان لمرشح رئاسي أو تشريعي. غير أن اللوبي يوضح تماماً من هو المرشح الصديق لإسرائيل وذاك الذي ليس كذلك، إذا كان المرشحان المتنافسان ممن يتبارون في الحماسة لتأييد إسرائيل. أفيمكن أن نحسب قدرات اللوبي الانتخابية؟ سنحاول من أجل الرد على هذا السؤال البدء بالنظر في مجموعتين من المعطيات التي يمكن ترجمتها إلى كم محسوب: تمويل الحملات الانتخابية، وأصوات الناخبين اليهود.

(ج) تمويل الحملات الانتخابية

ليس من المرخص لإيباك، كجماعة ضاغطة معترف بها رسمياً، أن تجمع هبات أو تبرعات من أجل المساهمة في تمويل الحملات الانتخابية، شأنها في ذلك شأن جميع منظمات الإحسان المعفاة من الضريبة. أي أن حالها في هذا المجال كحال منظمات الجالية اليهودية. غير أن التمويل يمكن أن يتم ضمن الحدود التي يقدمها أشخاص ماديون أو مؤسسات تنشأ خصيصاً لهذا الغرض وتعرف باسم «لجنة العمل السياسي» (باك). وباك (Political Action Committee)

---

(1) مذكور في: O'Brien, op.cit., p.175.

(وهي غير إيباك طبعاً، إذ ليس للأخيرة الوضع القانوني الذي تتمتع الأولى به) لجنة ترعاها شركة أو منظمة نقابية أو جمعية أو أية مجموعة من الأشخاص تتلقى مساهمات وتقوم بالإنفاق في ميدان الانتخابات الاتحادية، بما يتجاوز ألف دولار أميركي سنوياً[1].

والثابت الذي لا جدال فيه هو أن اليهود الأميركيين يُظهرون، بسبب تقاليدهم (المساهمة في الأعمال الخيرية) وبواعثهم ومداخيلهم التي تتجاوز المتوسط الأميركي العام وكذلك بسبب مصادر هذه المداخيل ـ وهي مصادر ليبرالية أكثر منها أجرية (قياساً بالمتوسط الأميركي نفسه) ـ كرماً نموذجياً في تمويل حملات مرشحيهم المفضلين[2]. ففي سنة 1974 لاحظ ستيفن إسحق (Stephen Isaacs) «غلبة» المتبرعين اليهود في حملات الحزب الديمقراطي الانتخابية على الصعيد القومي. واعتبر أن ثلثي التبرعات الكبرى (أي أكثر من مئة ألف دولار للتبرع الواحد) في حملة سنة 1972 الرئاسية جاءا من شخصيات يهودية[3].

ووفقاً لما كتبه إيرل راب (Earl Raab) وسيمور ليبست (Seymour Lipset) سنة 1985، فإن «أكثر من أغلبية أموال الحزب الديمقراطي على الصعيد القومي وربع أموال الحزب الجمهوري يأتيان من مصادر يهودية»[4].

---

(1) Tivnan, op.cit., 1987, p.85.

(2) Stephen D. Isaacs, }Jews and American Politics». (Garden City, NY.: Doubleday and Co., 1974), pp.115-122.

(3) Ibid., pp.121-122.

(4) مذكور في:

= Micah L Sifry, «Jesse and the Jews: Palestine and the Struggle for the

ومنذ سنة 1974، أي منذ أن أصدر الكونغرس قانون «تمويل الحملات الانتخابية» ـ وهو قانون صدر في غمرة تدابير هدفت إلى إدخال معايير خُلُقية في الحياة العامة بعد فضيحة ووترغيت ـ فرضت حدود قاسية جداً على المساهمات التي يستطيع أن يتبرع شخص واحد بها لمصلحة أي مرشح (ألف دولار)[1]. وقد كان هذا إصلاحاً تشريعياً يدفع إلى الاعتقاد أن نتيجته ستكون وضع حد للتبرعات الضخمة التي يقدمها كبار المتبرعين اليهود، وبالتالي إضعاف نفوذ اللوبي. غير أن شيئاً من هذا لم يحدث، بل إن المراقبين كافة يرون أن ما حدث كان عكس ذلك تماماً.

وقد تبيّن بسرعة أن نظام باك، الذي وضعت المنظمات العمالية تصوره في الأربعينات لمراجحة نفوذ كبار المتبرعين بالذات، إنما يتيح الإفلات من كثير من القيود التي يفرضها القانون. فمع أن باك لا تستطيع أن تتبرع لمرشح ما إلا بمبلغ محدد (خمسة آلاف دولار)، فإن شيئاً لا يمنع من تأسيس العدد المرغوب فيه من هذه الهيئات، أو ما تتوافر القدرة على تأسيسه منها.

وعلى هذا، فإنه يمكن تمويل مرشح واحد من قِبل عدة لجان من باك (تكون في الغالب بعيدة عن ولايته)، كما يمكن للجنة واحدة من باك أن تموّل عدة مرشحين في آن واحد، والتمويل الذي ينتج من ذلك يسعه أن يفوق تمويل كبار متبرعي الماضي. وعلى هذا، فإن الأمر كله رهن بالقدرة على تنظيم وتعبئة المجموعات ذات المصلحة، ولا سيما أن المبلغ المرخص لكل فرد بالتبرع به ليس بالمبلغ الذي

= Democratic Party», Middle East Report, No.155, November-December 1988, p.8.

(1) Tivnan, op.cit., 85.

يستهان به كما قد يبدو لأول وهلة. فإذا كانت حدود الألف دولار للمرشح الواحد مفروضة عليه، فإن في وسعه مع ذلك أن يقدم حتى حدود 25 ألف دولار لجملة من المرشحين على الصعيد القومي كله، خلال عام واحد. وبخلاف ذلك، فإن في وسعه أن يتبرع لباك بخمسة آلاف دولار وأن يتبرع في الفترة ذاتها بعشرين ألف دولار لحزب سياسي. ثم إن في استطاعة كل فرد من أفراد الأسرة، أي بما في ذلك كل واحد من الأولاد، أن يقدم مساهمات مماثلة[1]. فبعض النفقات يصعب إخضاعه لحدود قانونية: كأن يمول فرد مثلاً حملة تبلغ تكلفتها مليون دولار ضد مرشح يعدُّ معادياً لإسرائيل، من دون أن يكون عليه أن يعتنق مواقف خصمه صراحة[2].

وعلى هذا، فلئن كان تنظيم الموارد الإنسانية وتعبئتها يشكلان الشرطين الضروريين لجعل باك أداة تمويل ملائمة، فإن اللوبي الموالي لإسرائيل يبدع في كلا الأمرين في بديهة الحال. ذلك بأن تأسيس باك يتيح من ثمَّ تعزيز درجة تنظيم وتعبئة مناضلي القاعدة في اللوبي، وزيادة عددهم زيادة ملموسة. فمع تنشيط باك، الذي لا يزال يشكل منذ مطلع الثمانينات أحد أنشطة اللوبي الرئيسية، أمكن للبعض أن يقول: «لم يكن للجالية اليهودية أداة نفوذ أفضل من لجان العمل السياسي»[3].

---

(1) Ibid.; Rubenberg, op.cit., p.430.

(2) كانت هذه حال الحملة على السيناتور تشارلز بيرسي. انظر:
Charles R. Babcock, «Pro-Israelis Force Congressmen to Remember the Percy Factor», International Herald Tribune, August 8, 1986; Tivnan, op.cit., p.191.

(3) Tivnan, op.cit., p.85.

في سنة 1982 ساعد اللوبي في إنشاء أكثر من 20 لجنة عمل سياسي؛ وفي سنة 1984 كان هناك 75 لجنة. غير أن عدد لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل هو، وفقاً للمراقبين، أكبر من ذلك كثيراً؛ ولئن لم ترد في التعداد السالف الذكر، فلأنه ليس في أسمائها إشارة إلى إسرائيل أو إلى الشرق الأوسط، ولأن عدداً من هذه اللجان شكل، من جهة أُخرى، تحالفات مع مجموعات أُخرى (مثل المسيحيين)[1]. والمبالغ التي تقدمها هذه اللجان إلى حملات المرشحين (للرئاسة أو لمجلسي الشيوخ والنواب) ازدادت زيادة تجاوزت الضعف خلال الفترة ذاتها: 1,87 مليون دولار سنة 1982 إلى 4 ملايين دولار سنة 1984. وفي سنة 1988 بلغت مساهمات باك الموالية لإسرائيل خمسة ملايين دولار[2]. وقد جمعت باك، الموالية لإسرائيل والأكثر أهمية (وتدعى ناتباك NATPAC)، مليون دولار تقريباً منذ العام الأول لإنشائها، ووزعت أكثر من 540 ألف دولار على 109 مرشحين[3]. وقد كانت هذه اللجنة تحتل المرتبة الأولى بين اللجان ذات المرجعية «الأيديولوجية» (أي اللجان غير المرتبطة

---

(1) هذه أسماء بعض منظمات باك التي تناصر إسرائيل، والتي ساهمت كل منها بأكثر من 100,000 دولار في حملات 1983 ـ 1984:

Americans for Good Government, Citizens Organized PAC, Delaware Valley PAC, Desert Caucus, Florida Congressional Committee, Hudson Valley PAC, Joint Action Committee for Political Affairs, National PAC (or NATPAC), Roundtable PAC, San Franciscans for Good Government, St. Louisans for Better Government, Washington PAC.

انظر: O'Brien, op.cit., pp.189-190.

(2) Bard, op.cit., p.9.

(3) O'Brien, op.cit., p.189.

بشركات أو نقابات أو جمعيات مصالح قطاعية)[1].

ومع أن المبالغ التي تدفعها لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل محدودة نسبياً، ولا تمثّل سوى أربعة في المئة من المبالغ التي صرفتها لجان العمل السياسي الثلاثة آلاف الموجودة على المسرح الأميركي في سنة 1984[2]، فإنه يبدو أن مجموع تبرعات اليهود الأميركيين في الانتخابات (التي تتم مباشرة وعبر لجان العمل السياسي) تتجاوز هذه النسبة. غير أن فعالية هذه التبرعات تعود - ربما - إلى طريقة وأشكال التبرعات بقدر ما تعود إلى مبالغها. فالتمويل، بدايةً، يصل في وقت مبكر في غالب الأحوال ولمصلحة مرشح يكون غير معروف بعدُ (ولا سيما في الانتخابات الرئاسية)، بينما يكون باقي الجماعات الضاغطة (الشركات النقابات) لا يزال متردداً.

وهذا يعني أن التمويل يصل في فترة يكون لأدنى المبالغ فيها أعظم القيمة. فإذا نجح المرشح بعد هذا، كان أشد ما يكون عرفاناً بالجميل[3]. بعد ذلك تقدم التبرعات بالأولوية إلى المقاعد «الحساسة» (الأعضاء المحتملون للجان الشؤون الخارجية والقوات المسلحة والميزانية)[4]. فضلاً عن ذلك، لما كان اللوبي يتمتع أصلاً بأغلبية في الكونغرس، فإن التمويل بات يستخدم في العقاب بأكثر مما يستخدم

---

(1) Nimrod Novik, }The United States and Israel: Domestic Determinants of a Changing U.S. Commitment». (Boulder, Co.: Westview Press, Jaffee Center for Strategic Studies, Tel-Aviv University, 1986), p.61.

(2) John Fialka, «Pro-Israel Lobby: Jewish PACs Emerge as a powerful Force in U.S. Election Races», Wall Street Journal, February 26, 1985.

(3) Tivnan, op.cit., pp.55, 188.

(4) Novik, «The United States and Israel», op.cit., p.62.

في الثواب. وهكذا، فإن اللوبي حمل جميع لجان عمله السياسي القائمة والموالية لإسرائيل سنة 1982 على جمع أكثر من مئة ألف دولار لمصلحة مرشح غير معروف بالكامل، وذلك لمجرد الحيلولة دون إعادة انتخاب بول فيندلي للمرة الحادية عشرة، لأنه اتُّهم بأنه التقى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات[1]. وفي المقابل، فإنه من غير المجدي تمويل حملات مرشحين أصدقاء ممن يُعدُّ انتصارهم مضموناً سلفاً[2].

واللوبي يستفيد، بالإضافة إلى هذا كله، من موقفه الموالي للحزبين (حتى لو كانت أغلبية اليهود الأميركيين تميل إلى الاقتراع لمصلحة الحزب الديمقراطي). وهكذا، فإن اللوبي، في نشاطه ضد إعادة انتخاب السيناتور الجمهوري تشارلز بيرسي سنة 1984، «ساهم في آن واحد، في تمويل خصم جمهوري له في الانتخابات الأولية ثم في تمويل حملة المرشح الديمقراطي في إبان الانتخابات العامة»[3]. ويخصص التمويل عمداً للدوائر الانتخابية التي لا يكاد يوجد فيها ناخبون يهود، بهدف الإشارة إلى أن الجزاء بالمال يمكنه أن يحل، وبصورة مفيدة، محل المجازاة بالاقتراع[4].

ومن جهة ثالثة، فإن تركيز اللوبي على هدف وحيد (دعم إسرائيل) لا علاقة له بالحياة اليومية للناخبين يتيح عدم التبرع إلا

---

(1) Serge Halimi, «Le Poids du lobby pro-Israelien aux Etats Unis», Le Monde diplomatique, Août 1989, p.14.

(2) O'Brien, op.cit., p.184.

(3) Halimi, op.cit., p.15.

(4) Findley, op.cit., p.44; Novik, «The United States and Israel», op.cit., p.62.

بمجموع مالي هامشي لترجيح كفة الميزان يوم الانتخابات(1). ويفسر تشارلز داين فعالية اللوبي حين يقول: «نحن كلاب حراسة لمسألة رئيسية واحدة وحيدة هي الشراكة الأميركية ـ الإسرائيلية»(2).

ولنقل أخيراً إن فعالية اللوبي الموالي لإسرائيل في الحملات الانتخابية يعود كذلك إلى أنه لا يثير معارضة المجموعات الأُخرى ذات النفوذ. إذ، كما كتب موريس أميتاي (Morris Amitay) سنة 1983، وهو مدير سابق لإيباك: «ليس هناك حتى الآن لجان عمل سياسي موالية للعرب. وعندما تقوم المصالح النفطية وسواها من المصالح المرتبطة بالشركات بالضغط، فإنها في 99% من الحالات تضغط من أجل ما ترى أنه مصلحتها الخاصة. فهم يضغطون في شأن القوانين المتعلقة بالرسوم. لكننا نادراً ما نراهم يمارسون الضغط فيما عنى مسائل السياسة الخارجية. وبمعنى ما، فإن الساحة خالية أمامنا، وأعتقد أن علينا الاستفادة من ذلك»(3). ويتوصل ريتشارد كورتيس (Richard Curtis)، إلى النتيجة ذاتها مع أنه كتب بعد أميتاي وناقضه في التفصيلات: «الجماعات العربية ـ الإسرائيلية، والمجموعات الإسلامية ـ الأميركية، والناشطون اليهود من أجل السلام، والمجموعات الأميركية المرتبطة بالأعمال الاقتصادية والساعية لتحفيز التجارة مع دول الشرق الأوسط، لم تنشىء سوى تسع لجان عمل سياسي في فترة اثني عشر عاماً. واللجنة الوحيدة التي قدمت تبرعات ذات شأن هي لجنة الجمعية القومية للعرب الأميركيين (NAAAPAC)، وقد بلغت تبرعاتها

---

(1) Findley, op.cit., p.45.

(2) Dine, op.cit., p.137.

(3) مذكور في: O'Brien, op.cit., p.184.

للمرشحين سنة 1984 مبلغ 17,350 دولاراً، وسنة 1986 مبلغ 49,225 دولاراً، وسنة 1988 مبلغ 25,000 دولار»[1].

(د) أصوات اليهود

إذا كان المال «عصب الحرب»، والمعيِّن إلى حد بعيد «الانتقاء المسبق» للمرشحين بأن يقلص عددهم فلا يبقي منهم لحرية اختيار الناخبين سوى أجدرهم بـ «الاحترام»، فإن الورقة التي تسقط في صندوق الاقتراع هي الاختبار الحاسم خلال المرحلة الأخيرة من المنافسة. فما هي منزلة «الاقتراع اليهودي» في قوة اللوبي؟ إن المراقبين يتفقون على القول إن حساب النسبة المئوية للسكان اليهود من مجموع السكان لا يسمح بتقويم الوزن الحقيقي للاقتراع اليهودي الأميركي. ولئن كان تعداد اليهود الأميركيين هو في حدود خمسة ملايين ونصف مليون نسمة، يمثلون أقل من 3% من مجموع السكان، فإن عوامل كثيرة تتدخل لتصحيح المستوى المتدني جداً لهذه النسبة:

1 ـ اليهود الأميركيون ليسوا موزعين بالسواء في مختلف الولايات الأميركية؛ فعددهم في بعض الولايات (مثل كاليفورنيا ونيويورك وبنسلفانيا) يتجاوز متوسط نسبتهم العام على الصعيد القومي الأميركي تجاوزاً ملحوظاً؛ الأمر الذي يزيد في نفوذهم الانتخابي. وهكذا، فإن 12% من سكان ولاية نيويورك الذي يملكون حق الاقتراع، هم يهود. والناخبون اليهود يزيدون عن نسبة 3% في كاليفورنيا وعن 6% في نيوجرسي[2]. وهم إلى ذلك يتركزون في

---

(1) Richard Curtiss, «Pro-Israel PACs: Still Unique», Washington Report on Middle East Affairs, July 1989, p.25.

(2) Novik, }The United States and Israel», op.cit., pp.59-60.

المناطق المدينية من هذه الولايات، أي في أهمها سياسياً. فمدينة نيويورك على سبيل المثال، تشتمل على ما يزيد عن تسعين في المئة من سكان الولاية اليهود، وتشتمل فيلادلفيا على ما يزيد عن 70% من يهود بنسلفانيا، وتشتمل بوسطن على أكثر من 68% من يهود ماساتشوستس[1]. وتشاء المصادفة فوق هذا أن يكون لهذه الولايات وزن ثقيل جداً، قياساً بولايات أُخرى كثيرة، في سياسة الولايات المتحدة، وذلك لأنها تتمتع بعدد كبير من الأصوات في الهيئة الانتخابية التي تتولى انتخاب رئيس الولايات المتحدة. وتشكل هذه المعطيات عوامل مضاعفة لتأثير الأصوات اليهودية، إنْ على المستوى المحلي أو على المستوى القومي الأميركي[2].

2 ـ عموماً، إن اليهود الأميركيين مسيسون جداً. فأكثر من 90% منهم يقترعون، في حين أن ما يزيد على نصف الأميركيين لا يحملون أنفسهم عناء الذهاب إلى صناديق الاقتراع[3]، الأمر الذي يرفع نسبة الناخبين اليهود ويزيدها 1% على الأقل، قياساً بمجموع الناخبين الأميركيين. وهذه الزيادة في طبيعة الحال أكبر كثيراً من واحد في المئة في الولايات ذات الكثافة العالية من اليهود. فهي على سبيل المثال تتراوح بين 2% و6% في ولاية نيويورك[4]. غير أن أهمية الأصوات اليهودية تبدو أسطع في المرحلة السابقة على العملية الانتخابية، عنينا

---

(1) Ibid.

(2) Lenni Brenner, «Jews in Amercia Today». (London: al Saqi Books, 1986), p.120.

(3) Tivnan, op.cit., p.54; Novik, «The United States and Israel», op.cit., p.59.

(4) Issacs, op.cit., p.6.

مرحلة انتقاء المرشحين أو المرحلة الأولية، تلك الطريقة غير الرسمية في انتقاء المرشحين. وهكذا، فإن اليهود يمثلون ربع الناخبين الذين يشاركون في انتخابات الحزب الديمقراطي الأولية في ولاية نيويورك، ونصف الناخبين في مدينة نيويورك[1]. ويعتبر الباحثان راب وليبست أنه ينبغي عملياً «أن يُطبق على الناخبين اليهود عامل ثلاثة على الأقل لنجد نسبة الناخبين اليهود في الانتخابات الأولية للحزب الديمقراطي»[2]. وهكذا، فإن اختيار الناخبين اليهود في الانتخابات الأولية لتعيين المرشح الرئاسي يحدد في الغالب اسم المرشح الديمقراطي، الذي سيواجه منفرداً مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة.

3 - وعلى الرغم من تدني مستوى التصويت اليهودي الإجمالي، فإنه يستمد نفوذه وتأثيره من موقعه، أي من حيث كونه يقع في حيز استراتيجي على رقعة الشطرنج الانتخابية؛ فهو يحتل وسطها لا أطرافها. والناخبون اليهود ينتمون إلى الوسط (أو إلى يسار الوسط، بتعبير أدق)، وذلك لأسباب ترتبط بتاريخ استقرارهم في الولايات المتحدة واندماجهم فيها، ثم بسبب طبيعة النظام الأميركي نفسه من حيث أنه غير مستقطب بين اليسار واليمين إلا بمقدار ضئيل. ولو أنهم كانوا أكثر عدداً، لكن في موقع طرفي (كما كانت حال السود حتى فترة قريبة)، لكان وزنهم الانتخابي أقل مما هو عليه الآن. ذلك بأن كون اليهود الأميركيون يحتلون موقعاً مركزياً من رقعة الشطرنج الانتخابية الضعيفة الاستقطاب بين يسار ويمين، وكونهم بأغلبيتهم يواصلون الاقتراع للحزب الديمقراطي (وإن أظهروا علامات تردد مؤخراً) يعطيهم الإمكان، أو بالأحرى يدفعهم إلى الانحياز إلى مرشح

---

(1) Ibid.

(2) مذكور في: Sifry, op.cit., p.8.

ضد آخر، ولهذا الانحياز أهمية حاسمة كما هو معروف، حين تكون المنافسة حامية: إذ تكفي نسبة مئوية متدنية من الأصوات لتأمين الانتصار وبالتالي لضمان إسراع المرشحين مسبقاً إلى اجتذاب أصوات «الوسط» الثمينة هذه.

وبما أن اليهود الأميركيين شديدو التعبئة لمصلحة إسرائيل، فإن ذلك يحملهم على التصويت غالباً، وفي كتلة واحدة، للمرشحين الذي يعتبرونهم موالين لإسرائيل، وهو ما يعطي بالتالي كثيراً من الصدقية لاحتمال انحيازهم. فاستطلاعات الرأي العام تظهر أن أكثر من 70% منهم يعتبرون «أن على اليهود ألا يصوتوا للمرشحين الذين يتبنون موقفاً غير ودي إزاء إسرائيل»[1]. فمن ذلك أن كارتر، الذي كان قد حصل سنة 1976 على 70% من أصوات اليهود، حصل في معركة إعادة انتخابه سنة 1980 على أقل من 50% منها (وهو رقم «سلبي» قياسي لمرشح ديمقراطي منذ 56 عاماً)، وذلك بسبب سياسته التي كان قسم من الناخبين اليهود يرى أنها معادية لإسرائيل[2].

وعلى هذا، فإن كل شيء يحمل على الاعتقاد أنه حتى في الحالات التي يبدو فيها أن للمرشحين المتنافسين الموقف ذاته إزاء إسرائيل، فإن أغلبية من أصوات اليهود تظهر بحيث يمكنها، بالنظر إلى عوامل المضاعفة التي تحدثنا عنها، أن تكون حاسمة في نتيجة الاقتراع العام. غير أنه لا بد من إضافة أنه يمكن أن يكون هناك حالات لا يكون للناخبين اليهود فيها الإدراك ذاته لموقف المرشح إزاء إسرائيل (كما في مثال جيمي كارتر الذي أشرنا إليه أعلاه، حيث

---

(1) Novik, «The United States and Israel», op.cit., p.64.

(2) Ibid.

كان جانب من الناخبين اليهود يؤيده بسبب نجاحه في كامب ديفيد، ويرفضه جانب آخر بسبب موقفه من المسألة الفلسطينية). وينبغي أن نضيف كذلك أنه يمكن أن يبدي الناخبون اليهود شيئاً من الملل إزاء مزايدات المرشحين في الولاء لإسرائيل[1]، وهو أمر تشاء المفارقة أن يكون له تأثير عكسي، ألا وهو تحييد فعالية التصويت اليهودي. ولا بد أن نقول أخيراً إنه قياساً بتمويل الحملات الانتخابية، وهو تمويل يزداد تنظيمه تحسناً، فإن الأصوات اليهودية ليس لها (وستبقى هكذا في المستقبل) إلاّ فعالية نسبية. فالتمويل يمكن أن ينسقه اللوبي بدقة بالغة نظراً إلى أن عدد المتبرعين هو في نهاية الأمر عدد محدود، ولأنه لا يشغله سوى شاغل وحيد هو مسألة موقف المرشح من إسرائيل. أمّا التصويت فيتعلق بملايين الناخبين اليهود الذين لا تتركز شواغلهم على إسرائيل وحدها، كما أنهم ليسوا بشراً آليين لا عمل لهم إلا تنفيذ أوامر اللوبي. إذ كما يقول ميكاح سيفري: فإن «المال اليهودي أكثر محافظة من الناخبين اليهود ولا يعكس النقاش الذي يدور داخل الجالية اليهودية»[2].

ولا نستطيع أن نختم هذه الملاحظات بشأن «أصوات اليهود» من دون الإشارة إلى التغيرات التي يمكن أن تنال منها في المدى الطويل. فعدد اليهود الأميركيين لا يني يتناقص باطراد نتيجة تدني معدلات الولادة وتدني الزيجات المختلطة والانصهار في المجتمع[3]. فكونهم

(1) Tivnan, op.cit., p.197.

(2) Sifry, op.cit., p.8.

(3) O'Brien, op.cit., p.7; Gabriel Sheffer, «The United States-Israeli Relationship», Jerusalem Journal of International Relations, Vol.9, No.4, December 1987, p.40.

يغادرون ولايات مهمة سياسياً ويهجرون أحياءً ذات كثافة يهودية مرتفعة، ويتبعثرون في ولايات ومدن ذات كثافة يهودية ضعيفة (الهجرة من الساحل الشرقي نحو «حزام الشمس» مثلاً) يمكن أن ينتزع منهم وزنهم الانتخابي المحلي والقومي، وأن يخفض مستوى تماسكهم الاجتماعي[1]. ومن شأن مرور الزمن أن يعمل على المطابقة بين قيمهم (التي جعلتهم ينحازون، تاريخياً، إلى الحزب الديمقراطي) وبين مصالحهم المادية (التي ستدفعهم إلى التصويت للجمهوريين)، الأمر الذي سيبعثر جانباً من أصواتهم في العملية الانتخابية[2]. ويصعب ألا يكون لهذا كله، في المدى الطويل، مفاعيل من الكبح تؤثر في تعبئتهم من أجل إسرائيل وفي فعالية تصويتهم.

(هـ) فعالية اللوبي الانتخابية وتأثيره السياسي

(1) فعالية اللوبي الانتخابية:

إذا أخذنا فكرة الفعالية الانتخابية بالمعنى الضيق للكلمة، أي بمعنى أن تمويل اليهود وأصواتهم يغيران النتيجة مباشرة في انتخابات ما، فإن المؤشرات الوحيدة التي يمكننا العثور عليها هي تلك المتعلقة بنتائج المعارك التي يقرر اللوبي خوضها صراحة. وهذه بعض الأمثلة. فمن مجموع 31 مرشحاً لمجلس الشيوخ أرادت ناتباك (وهي أهم لجنة عمل سياسي موالية لإسرائيل) مساعدتهم سنة 1982، فاز 28 مرشحاً. أمّا في مجلس النواب، فإنها نجحت في 57 حالة من مجموع 73 حالة[3]. وفي

---

(1) Novik, «The United States and Israel», op.cit., p.78.

(2) Ibid., pp.65-67.

(3) Findley, op.cit., p.43.

السنة ذاتها ساهم «اللوبي» على نحو خاص في الحيلولة دون إعادة انتخاب النائبين بول فيندلي وبول مكْلوسكي (Paul McCloskey)[1]. وفي سنة 1984 خاض حملة ناجحة ضد إعادة انتخاب «الشيخين» تشارلز بيرسي وروجر جبسن (Roger Jepsen) المتهمين بالتصويت لمصلحة بيع طائرات أواكس إلى العربية السعودية (في خريف سنة 1981)[2]. لكن لا بد من القول إن جهود اللوبي لم تكف لإسقاط ثلاثة شيوخ آخرين: جيسي هلمز (Jesse Helms) وتاد كوشران (Thad Cochran) وغوردن همفري (Gordon Humphrey)، الذين كان يؤخذ عليهم المأخذ ذاته[3]. كما لم يتمكن اللوبي من ضمان إعادة انتخاب النائب كلارنس لونغ (Clarence Long) عن ولاية مريلاند، على الرغم من التبرعات الاستثنائية التي قدمتها لجان العمل السياسي له والتي بلغت 155 ألف دولار[4].

يبقى أن هذه المؤشرات، الإيجابية أو السلبية، على فعالية اللوبي الانتخابية يمكن أن تحمل على الخطأ، وذلك لأنه لا يمكن اختزال هذه الفعالية إلى مجرد الحالات التي تقرر فيها خوض معارك لمصلحة هذا المرشح أو ضد ذاك. فالذين يسعى اللوبي ـ أولاً ـ لمعاقبتهم، لا يكون جرمهم في غالب الأحيان سوى «زلل» في إطار موقف يظل في الإجمال موالياً لإسرائيل. ولذلك، يكون غرض جهود اللوبي ردع الشيوخ والنواب الآخرين عن الوقوع في زلل مماثل. وليس من الضروري أن ينجح اللوبي في جميع الحالات كي يكون لهذا الردع تأثيره، بل يكفي

---

(1) O'Brien, op.cit., p.186; Findley, op.cit., pp.55-56.

(2) Fialka, op.cit.; Tivnan, op.cit., pp.188-192.

(3) Fialka, op.cit.

(4) Findley, op.cit., p.39.

أن ينجح في حالة واحدة يختارها بدقة وعناية؛ أي يكفي أن ينجح في حالة يكون لها طابع الأمثولة ـ كحالة السيناتور تشارلز بيرسي سنة 1984، التي قال مدير إيباك، توماس داين، عنها: «جميع يهود أميركا من الساحل الشرقي إلى الشاطىء الغربي تجمعوا لإزاحة بيرسي. والسياسيون الأميركيون.. فهموا هذه الرسالة»[1].

وعلى هذا، فإن فعالية اللوبي تتجاوز حالات الأمثلة التي ذكرناها بحيث أنه ينبغي فهمها بالمعنى الواسع للفعالية، أي بحيث تشمل حالات النواب والشيوخ والمرشحين، الذين يسعون حين تقترب المواعيد الانتخابية أو حين تكون لا تزال بعيدة، للحصول على رضى ممثلي الجالية اليهودية أو يمتثلون لرأي اللوبي خشية أو احتراماً. أفيمكن قياس هذه الفعالية بالمعنى الواسع، بأن نفحص الترابط بين درجة دعم نائب أو شيخ لإسرائيل (درجة تتمثل في مؤشر يُحسب انطلاقاً من عدد المرات التي اقترع فيها على قرارات تتعلق بإسرائيل) وبين حجم السكان اليهود في دائرته الانتخابية أو أهمية المساهمات المالية اليهودية في حملته؟ لقد حاول كثير من المؤلفين اعتماد هذا المنهج.

لم يجد روبرت ترايس (Robert Trice)، حين درس تصويت الشيوخ بين سنتي 1970 و 1973، سوى صلة معتدلة بين مؤشر دعم إسرائيل وحجم الناخبين اليهود في الولاية. ووجد أن الصلة أضعف بين هذا المؤشر وبين الدعم المالي اليهودي[2]. أمّا ديفيد غارنهام (David Garnham)، فإنه تناول اجتماع مجلسي الكونغرس (أي الشيوخ

(1) Tivnan, opt.cit., p.191.

(2) Robert H. Trice, «Congress and the Arab-Israeli Conflict: Support for Israel in the U.S. Senate, 1970-1973», Political Science Quarterly, Vol.92, No.3, Fall 1977, p.461.

والنواب) الثالث والتسعين (1973 ـ 1974)، ولاحظ أن الصلة بين دعم إسرائيل وحجم الناخبين اليهود تتحقق بالنسبة إلى النواب، لكن ليس بالنسبة إلى الشيوخ. ويعتقد غارنهام أن ذلك مرده إلى أن حظوظ دائرة الشيخ الانتخابية، وهي ولاية من الولايات الخمسين بكاملها، في احتواء ناخبين يهود تفوق حظوظ دائرة النائب التي هي واحدة من مجموع 435 دائرة. ووجد غارنهام أن ثمة خمسين دائرة انتخابية نيابية لا تضم ناخبين يهوداً: والنتيجة هي أن مؤشر دعم النواب لإسرائيل أدنى من المتوسط العام. أمّا في حالة الشيوخ، فإن حجم الناخبين اليهود أضعف تعلقاً، وذلك لأن الناخبين اليهود يمارسون نفوذهم وتأثيرهم بخاصة عبر توسط شخصيات معروفة تشغل حياتهم الاجتماعية، ولأن الشيوخ أميل إلى السياسة القومية والخارجية منهم إلى السياسة المحلية، ولأن بينهم نسبة كبيرة من الطامحين إلى رئاسة الولايات المتحدة. أمّا النواب، الذين ينتخبون جميعاً مدة عامين، فيصبون اهتمامهم على المصالح الملموسة (والضيقة) لدائرتهم[1].

وتجد دراسةً أحدث وضعها أ.ف.ك. أورغانسكي (A.F.K. Organski) أن حجم الناخبين اليهود (للفترة الواقعة بين سنتي 1969 و1982)، وكذلك نصيب المساهمات المالية ذات المصدر اليهودي (للفترة الواقعة بين سنتي 1977 و1982) «تبدو شديدة الارتباط» بمؤشر دعم الشيوخ لإسرائيل[2]. غير أن أورغانسكي يلاحظ، شأنه

(1) David Garnham, «Factors Influencing Congressional Support for Israel During the 93rd Congress», Jerusalem Journal of International Relations, Vol.2, No.3, Spring 1977, pp.32-35.

(2) A.F.K. Organski, «The $36 Billion Bargain: Strategy and Politics in U.S. Assistence to Israel». (New York: Columbia University Press, 1990), p.74.

في ذلك شأن المؤلفين السابقين، وجود فريق لا يستهان به من الشيوخ يدعم إسرائيل دعماً شديداً على الرغم من أنه لا يتلقى سوى دعم يهودي ضئيل. فـ «النزعة الدولية» الليبرالية عند بعض الشيوخ والنواب (وهي أمر مختلف عن «شواغلهم الأمنية») أقرب إلى تفسير دعمهم لإسرائيل من أصوات اليهود وأموالهم[1]. فهل يعني هذا أنه ينبغي التقليل من أهمية نفوذ اللوبي وتأثيره تقليلاً شديداً؟ يبدو أن أورغانسكي يميل إلى ذلك. أمّا نحن فلا نعتقد أن في الإمكان اختزال هذا النفوذ إلى مجرد التقلبات الكمية للناخبين اليهود أو للتبرعات اليهودية: فاللوبي يمارس نفوذه كذلك بفضل قوته المنظمة كـ «جهاز»، وهذه قوة لا يمكن تحويلها إلى كمٍ محسوب.

(2) تأثير اللوبي في عمل النواب والشيوخ:

للوبي، كجهاز، قوة تبدو هائلة في الظاهر. والأمثلة التي يمكن أن نسوقها لذلك كثيرة، وإنْ وضعنا جانباً أولئك الذين لا يبدون خضوعاً مباشراً وصريحاً للوبي. وفيما يلي بعض الأمثلة الحديثة.

- في ربيع سنة 1983، نسّقت إيباك اعتماد قرار في مجلس الشيوخ ورسالة موجهة من أعضاء في مجلس النواب إلى الرئيس الأميركي بهدف معارضة مبيع أسلحة للأردن. ونجد تعبيراً عن مدى هذا التنسيق، أو بالأحرى هذا الاضطلاع الكامل بالقضية، في رسالة موجهة من اللوبي المذكور إلى أعضائه المولجين بالضغط على الشيوخ والنواب تقول: «إن الرسالة والقرار مؤجّلان إلى ما بعد مؤتمر إيباك، بهدف الحصول على أكبر عدد من التواقيع. وسترسل رسالة مجلس

(1) Organski, op.cit., p.75ss; Anita Vitullo, «Congressional Voting Behavior on Middle East Issues, 1973-1978 Interviews and Roll-Call Analysis», Unpublished M.A. Thesis, American University of Beirut, 1980.

النواب إلى الرئيس في نهاية الأسبوع. كما سيطرح مشروع قرار مجلس الشيوخ في اللحظة ذاتها»[1].

- في أيلول/ سبتمبر 1983، اقترح النائب كلارنس لونغ تعديلاً يدعو إلى وقف تمويل مهمة مشاة البحرية الأميركية في لبنان خلال ستين يوماً، الأمر الذي كان سيؤدي إلى انسحابها. وحين سأله صحافي أدهشته هذه المبادرة عما إذا كان تعديله المقترح لن يستجرَّ له المتاعب، أجاب فيما رُوي: «لقد ضمنت قبل ذلك عدم اعتراض إيباك»[2].

- في آذار/ مارس 1984، فاوض مساعد وزير الخارجية الأميركية في الشؤون السياسية، لورانس إيغلبرغر (Lawrance Eagleburger)، مدير إيباك توماس داين بشأن تسوية حل وسط تنص على سحب الإدارة لمشروع مبيع صواريخ ستنغر للأردن في مقابل تراجع الكونغرس عن قراره بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس[3]. ومعنى هذا أن اللوبي كان يتفاوض عملياً باسم الكونغرس، وأنه كان يلزمه بقبول أية صيغة للتسوية يتوصل إليها. ومع أن مثل هذه العلاقة المباشرة بين الإدارة واللوبي أثار بعض التوتر وسط أعضاء الكونغرس، فإن هؤلاء لم يعربوا عن استيائهم علناً[4].

- في تموز/ يوليو 1987، أي قبل الانتخابات الرئاسية بستة

---

(1) مذكور في: O'Brien, op.cit., p.178.

(2) Findley, op.cit., p.39.

(3) Tivnan, op.cit., pp.198-199.

(4) «AIPAC Working to Shore Up...», op.cit., p.299.

عشر شهراً، راح توماس داين يفاخر بأن جميع المرشحين تقريباً (نحو 13 مرشحاً بين ديمقراطي وجمهوري) التقوا حتى الآن شخصياً مع مسؤولي إيباك لعرض موقف كل منهم بشأن الشرق الأوسط[1]. وأضاف داين أن المرشح «ربما طلب منا»، قبل إلقاء خطابه، «رأينا بشأن الكيفية التي ستستقبل الجالية اليهودية بها هذا الخطاب». ويروي مدير إيباك هذا أن مرشحاً طلب رأي اللوبي في تعيين شخص أراد أن يعينه في منصب مسؤولية رئيسية لتدبير حملته الانتخابية[2].

ـ أخيراً، في آذار/ مارس 1991، شعر خمسون شيخاً ومئة نائب بالحاجة إلى إثبات حضورهم في إحدى جلسات مؤتمر إيباك الثاني والثلاثين[3].

(3) تأثير اللوبي في السياسة الخارجية:

هل نستطيع أن نمضي إلى ما وراء فكرة فعالية اللوبي في العملية الانتخابية وداخل السلطة التشريعية الأميركية، وأن نقوِّم المدى الذي يصل نفوذه إليه في تحديد السياسة الأميركية العامة إزاء الشرق الأوسط وإسرائيل؟ إن هذه المسألة تطرح مشكلة عامة هي مشكلة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ودرجة مشاركة الأولى في تحديد السياسة الخارجية الأميركية. غير أننا في طبيعة الحال، لن نعالج هنا هذه المشكلة العامة بل سنكتفي بتسجيل أن السلطة التنفيذية هي التي تتولى المبادرة عادة في السياستين الخارجية والدفاعية، وأن الكونغرس يشارك فيها على صورة ردة فعل أساساً، وذلك بأن يستخدم

(1) Shipler, op.cit.; Halimi, op.cit., p.15.

(2) Shipler, op.cit.

(3) Fredet, op.cit., p.11.

صلاحياته (وأحياناً بأن يزيدها، كما فعل في السبعينات) في مجالات عقد المعاهدات، ومبيعات الأسلحة، والقيام بالعمليات السرية، ودخول الحرب، والموافقة على الميزانية (ولا سيما ميزانية الدفاع والمعونة الخارجية)(1). والكونغرس يستطيع أيضاً ممارسة رقابته عبر جلسات الاستماع إلى موضوعات السياسة الخارجية بأن يطلب إلى السلطة التنفيذية أن تقدم له تقارير - دورية أحياناً - بشأن هذه الموضوعات، وبتشكيل رأي عام مؤيد لأطروحاته(2). غير أننا سنقتصر في ما يلي على معالجة ما يبدو أنه ناتج من تأثير اللوبي في سياسة أميركا الشرق الأوسطية إمّا من خلال السلطة التشريعية وإمّا من خلال السلطة التنفيذية مباشرة.

يشارك الكونغرس في تحديد السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، بصورة خاصة، عبر الميزانية وعبر تصويته على اعتمادات المعونة الخارجية تحت تأثير اللوبي المباشر. فالكونغرس يوافق

---

(1) Barry Blechman, «The Politics of National Security: Congress and U.S. Defencse Policy», (New York: Oxford University Press, 1990); Thomas M. Franck and Edward Weisbank, «Foreign Policy by Congress», (New York: Oxford University Press, 1979); Charles W. Kegley Jr. and Eugene R. Wittkopf, «American Foreing Policy: Pattern and Process», (New York: St. Martin's Press, 1979), pp.313-324.

(2) Ellen, C. Collier, «Foreign Policy by Reporting Requirement», The Washington Quarterly, Vol.11, No.1, Winter 1988; Raymond Wolfinger, «Structural and Generational Changes in Congress, and the Role of Congress in U.S. Foreign Policy», in Shai Feldman (ed.), U.S. Middle East Policy: The Domestic Setting, (Tel-Aviv: The Jaffee Center for Strategic Studies, Tel-Aviv University 1988), pp.8-11; Rusonik (Anthony), «On the West Bank o the Potomac: Debating the Sources of U.S Support for Israel», Jerusalem Journal of International Relations, vol.12, No.4, December 1990, p.33.

دائماً، وبأغلبية ساحقة، على كل اقتراح معونة إلى إسرائيل، كما أنه كثيراً ما يقرر زيادة المبلغ الذي تقترحه الإدارة. فبين سنتي 1969 و1976 «كان هناك نسبة متوسطها 80% في مجلس الشيوخ و86% في مجلس النواب، ممن أدلوا بأصوات لمصلحة إسرائيل» في مسائل المعونة المقدمة لهذا البلد[1].

إن عملية التصويت على الميزانية لا توفر فرصة لإطلاق المزايدات الموالية لإسرائيل بين المنتخبين من بين نواب وشيوخ فحسب، بل إنها تتيح كذلك توجيه تعليمات سياسية ودبلوماسية إلى الإدارة الأميركية تحت غطاء الشروط التقييدية المفروضة على بعض النفقات. فمن ذلك ما حدث مثلاً بالنسبة إلى «قانون مكافحة الإرهاب» الصادر سنة 1987، الذي كان مشمولاً في اعتمادات وزارة الخارجية والبعثات الأميركية إلى الخارج، والذي كان يطلب إلى الإدارة إقفال مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، ولدى الأمم المتحدة في نيويورك[2]. لكن رفض الرئيس الأميركي توقيع الإذن بالميزانية كي لا يجد نفسه مضطراً إلى الانصياع لهذا الأمر، كان سيؤدي في الوقت نفسه إلى إلحاق الشلل بتمويل وزارة الخارجية. وقد بتنا نعرف أن الإدارة خضعت، على الرغم من اعتراضاتها على شرعية عمل الكونغرس دولياً، وطلبت من منظمة التحرير الفلسطينية في آذار/ مارس 1988 أن تقفل مكتب بعثتها في

(1) Marvin C. Feverwerger, «Congress and Israel: Foriegn Aid Decision-Making in the House of Representatives 1969-1976», (Westport, CT: Greenwood Press, 1979), p.28.

(2) Rajai M. Abu-Khadra, «The Closure of the PLO Offices», Journal of Palestine Studies, no.67, Spring 1988.

نيويورك. غير أن القاضي الاتحادي في مدينة نيويورك ألغى قرار الإدارة.

وثمة وسيلة أخرى يستطيع الكونغرس بواسطتها، مدفوعاً من اللوبي الموالي لإسرائيل، أن يتدخل في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تدخلاً نشيطاً، وهي وسيلة تلزم عن قدرته على معارضة مشاريع مبيعات السلاح التي يجب على السلطة التنفيذية أن تعلمه بها إذا كانت قيمتها تتجاوز 50 مليون دولار للصفقة الكاملة أو 14 مليون دولار لنمط واحد من الأسلحة، وذلك قبل بتّها بثلاثين يوماً[1]. ومنذ منتصف السبعينات، كانت معارضة الكونغرس تتجلى على نحو خاص عندما تكون الأسلحة مخصصة للأردن والعربية السعودية. و «المعركتان» الوحيدتان اللتان خاضتهما الإدارة الأميركية حتى النهاية وربحهما البيت الأبيض بفارق ضئيل ضد المعارضة، تتعلقان ببيع طائرات «ف ـ 15» إلى السعودية سنة 1978 (في عهد كارتر)، وطائرات أواكس سنة 1981 (في عهد ريغان). ومنذ ذلك التاريخ والسلطة التنفيذية تعمد في اللحظة الأخيرة إلى تلافي مواجهة الكونغرس، حتى حينما تكون قد التزمت إزاء البلد المعني بمشروع صفقة ما.

تلك إذا هي القنوات الرئيسية التي يترك الكونغرس فيها بصماته على سياسة واشنطن الشرق أوسطية بفعل تحريض اللوبي الإسرائيلي، ويساهم في الحين ذاته بإضفاء الشرعية[2] على شعارات هذه الجماعة الضاغطة داخل النظام السياسي الأميركي. فهل يملك اللوبي التأثير

(1) Blechman, op.cit., p.121.

(2) Trice, op.cit., p.446.

المباشر ذاته في سياسة السلطة التنفيذية في الشرق الأوسط؟ يصعب هنا إيراد مبادرات سياسية تبنتها السلطة التنفيذية واستلهمتها مباشرة من اللوبي، مع أنه في وسع المراقب أن يلاحظ وجود تلاق منذ الثمانينات بين وجهات النظر التي تعرب النخبة من الموالين لإسرائيل عنها (مثل معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى) والأفكار التي تطلقها الإدارة (كمشروع بيكر لسنة 1989). لكن تأثير اللوبي، بالمعنى الواسع، في السلطة التنفيذية ربما جاء أصلاً في المدى الطويل، وذلك بالمساهمة في تكوين «رؤية للعالم» محابية لإسرائيل لدى الرؤساء العتيدين (كالمرشح الرئاسي ريغان) بحيث تحل وجهة نظرهم محل وجهة نظر «مستعربي» وزارة الخارجية المعروفين.

غير أن اللوبي يمارس على السلطة التنفيذية نفوذه المباشر والموضعي عبر العقوبات التي يوقعها أو عبر الخشية من العقوبة بصورة خاصة؛ فغالباً ما يضطر مسؤولو هذه السلطة إلى التراجع، أو أنهم يمتنعون تلقائياً من اتخاذ مبادرات كي لا يكون عليهم مواجهة ردات فعل اللوبي التي ستتجلى في وسائل الإعلام وعبر تعبئة الجالية اليهودية أو عبر الكونغرس. ومن الأمثلة لتراجع الإدارة بفعل ضغط اللوبي يمكن أن نورد تراجع إدارة كارتر، بعد توقيع وزير خارجيتها بياناً أميركياً ـ سوفياتياً مشتركاً (في أول تشرين الأول/ أكتوبر 1977)، عن تعهدها الوارد في البيان بثلاثة أيام. ومن ذلك أيضاً تأكيد الإدارة أن مندوبها صوّت خطأ قبل يومين، في أول آذار/ مارس 1980، لمصلحة القرار رقم 465 في مجلس الأمن (بشأن المستوطنات في الأراضي المحتلة)، وأنه كان ينبغي له الامتناع عن التصويت[1].

(1) Reich, op.cit., p.76.

غير أنه لا ينبغي لهذا أن يدفعنا إلى الاعتقاد أن تأثير اللوبي الإسرائيلي يتوصل إلى شل مبادرات الإدارة في كل مناسبة وكل ظرف. فإذا ما قرر البيت الأبيض مواجهة الكونغرس، فإن الضغط المباشر الذي يمارسه على عدد من النواب والشيوخ يجعل منه، بالنسبة إلى اللوبي الإسرائيلي، «اللوبي» الأشد نفوذاً، كما أظهرت ذلك معركة طائرات الأواكس[1]. وعندما تعتبر الإدارة أن مصلحة الولايات المتحدة معرّضة بوضوح، فإنها تتجاوز أماني ورغبات اللوبي من دون صعوبة. وهكذا، فإننا نلتقي هنا التحليلات بشأن حدود الإباحة الأميركية وفقاً للمنظار النفعي إزاء إسرائيل (وهذا بذاته يوضح حدود نفوذ اللوبي)، وكونها تتكون من الأضرار الثابتة التي لا تقبل الجدل، التي يمكن أن تحدثها هذه الإباحة في ظرف ما. غير أن شيئاً دون هذه الحدود لا يدفع المقرر إلى تحمل التكلفة الداخلية (أكانت ذات طبيعة انتخابية أم تتعلق بصورته في نظر الرأي العام) للضغط على إسرائيل، إذا كانت التكلفة الخارجية (ذات الطبيعة الاستراتيجية الدبلوماسية) للإباحة غير موجودة، أو حتى غير ظاهرة للعيان.

هل يمكننا أن نقيس، كما حاول البعض أن يفعل في صدد نفوذ الجماعة الضاغطة الانتخابي، قياساً كمياً تأثير اللوبي المباشر في سياسة الولايات المتحدة الشرق الأوسطية؟ لقد حاول ميتشل بارد (Mitchell Bard) ذلك، واختار بالنسبة إلى الفترة الواقعة بين سنتي 1945 و1984 ما مجموعه 782 حالة تمثل مواقف اتخذتها الولايات المتحدة في شأن الشرق الأوسط (نصوص تشريعية، أفعال، تصريحات صادرة عن السلطة التنفيذية)، ووجد أن 60% من هذه المواقف والحالات كانت تتفق مع موقف اللوبي. ثم خلص من ذلك

(1) Tivnan, op.cit., p.161.

إلى القول بصورة اعتباطية أن اللوبي ربح في 60% من الحالات[1]. غير أن بارد يعترف بأن أفضل دليل على نفوذ اللوبي وتأثيره في السياسة الخارجية إنما يكمن «في الحالات التي ينجح فيها على الرغم من معارضة رئيس الجمهورية». وإذا ما أخذنا هذه الحالات الأخيرة وحدها (وعددها 297 حالة)، فإننا نلاحظ أن اللوبي نجح في 27% من الحالات، وكان نجاحه يتعلق بمسائل اقتصادية أكثر مما يتعلق بمسائل سياسية[2].

ومع أن المنهج الذي يستخدمه بارد ليس بالمنهج المقنع كثيراً، فإن النتائج التي يخلص إليها تؤكد أن للوبي الإسرائيلي تأثيراً حقيقياً في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، سواء بصورة مباشرة أو عبر الكونغرس. فنتيجة للقيود التي يفلح اللوبي في فرضها، فإن سياسة الإدارة الأميركية أصبحت أقل مرونة، وهامش مناورتها أضيق، بينما باتت صدقيتها لدى الدول العربية موضع تساؤل، وضغطها على إسرائيل مفرط الصعوبة، ومبادراتها من أجل تسوية النزاع خجولة بصورة عامة.

(و) صحة التفسير باللوبي

نستطيع أن نتساءل الآن عما إذا كان في وسع اللوبي أن يشكل تفسيراً صحيحاً للعلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية. فمن البديهي، في المنطلق، أن حدود نفوذ اللوبي، وإنْ كانت متراخية، لا تسمح بأن نعزو إليه تفسير «كامل» السياسة الأميركية إزاء إسرائيل، لأنه ينبغي أن

(1) Bard, op.cit., p.267.

(2) Ibid., pp.270, 278.

نستبعد منه ـ تعريفاً ـ حالات الضغط الأميركي على الدولة اليهودية، والتباينات الأميركية ـ الإسرائيلية، وبعض شحنات السلاح إلى البلاد العربية. . . فالمسألة في الحقيقة هي مسألة معرفة ما إذا كان نفوذ اللوبي يفسر بمفرده الجانب الإيجابي من العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية وطابعها المتميز. ذلك بأنه ليس من الثابت أن تسمح لنا المعطيات التي تحصلت في الفقرات السابقة بأن نؤكد ذلك، لكنها تشير من دون أدنى ريب إلى أن نفوذ اللوبي يساهم في تفسير الدعم المفرط الذي تتلقاه إسرائيل، واعتبار أن إسرائيل هي رصيد لأميركا، وتردد السلطة التنفيذية في ميدان النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وكون الضغوط على إسرائيل يجب أن تخضع لقيود صارمة جداً، وضرورة ممارستها باسم مصلحة الدولة اليهودية ورفاهها. غير أنه من الصعب علينا أن نعزو جميع هذه الأمور إلى اللوبي وحده.

لكن لماذا التحفظ الآن بعدما أدت إفاضاتنا السابقة إلى تأكيد أن فعالية اللوبي الانتخابية وفعاليته في القرار السياسي مذهلتان؟ إن مرد التحفظ هنا هو بالضبط التفاوت المدهش بين الحجم الذاتي للجماعة الضاغطة، وهو حجم محدود إنْ لجهة التعداد أو حتى لجهة المال، وبين نفوذه السياسي المفرط. إن التنظيم المرموق للوبي والعوامل المضاعفة التي يتمتع التمويل والتصويت اليهوديان بها لا تكفي بمفردها لإرساء نفوذ اللوبي. فما جدوى أن نؤكد، والحالة هذه، صحة تفسير العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية بقوة اللوبي إذا كانت هذه القوة نفسها غير مفسرة، أو أنها لا تقبل التفسير؟

ولأن تبرير جبروت اللوبي بمعايير قائمة فيه أو بمقاييس كمية أساساً إنما هو أمر يصعب الدفاع عنه بحيث يكمل، على نحو متفاوت، بين التضمين والتصريح، بفكرة المؤامرة المبالغ فيها أو

بفكرة تهديد السياسيين الأميركين، أو باللجوء إلى تفسيرات قصيرة المدى تولي قسطاً كبيراً من الأهمية للحوادث الآنية. ولهذه الرؤية أنصارها من المسؤولين الأميركيين والعرب والإسرائيليين لأنها بالنسبة إليهم تؤدي وظيفة بالغة الفائدة[1]. فأمّا المسؤولون الأميركيون، فإن المبالغة في دور اللوبي نفسه تتيح لهم خلال اتصالاتهم بالعرب التحلل من مسؤولية موقف الإدارة الموالي لإسرائيل، والطلب إلى محادثيهم تقديم تنازلات تكون عوناً لهم في «صراعهم» ضد اللوبي.

وأمّا المسؤولون العرب، فإن تبنيهم التفسير الحصري باللوبي الإسرائيلي يتيح لهم الدفاع أمام شعوبهم عن موقفهم الموالي للأميركيين؛ وتغذية الوهم بأنه يكفي إنشاء وتمويل جماعة ضاغطة مضادة، أو لوبي مضاد في واشنطن مع مستشارين أميركيين في العلاقات العامة، ليستقيم رهانهم الأميركي. أخيراً، وفيما عنى القادة الإسرائيليين، فإن إيمانهم بجبروت اللوبي يتيح لهم الاعتقاد أنهم سيظلون يجدون، مهما يفعلوا، مدافعين عنهم في واشنطن يستطيعون تحييد ضغط الإدارة عليهم.

إن تفسيرات جبروت اللوبي، المستندة إلى حوادث آنية وقصيرة المدى وفكرة المؤامرة أو التهديد، ليست لها صحة علمية، وإن كان لها وظيفة سياسية وأيديولوجية. فهي لا تستطيع مثلاً تفسير التنافس المدهش بين الشيوخ أو النواب لإثبات أيهم أكثر قرباً إلى إسرائيل، ولا تفسير مزايدات برامج الحزبين الرئيسيين الانتخابية في إظهار الولاء لإسرائيل، ولا تفسير حماسة علامة الصداقة الرئاسية إزاء الدولة اليهودية، ولا تمجيد وسائل الإعلام للمآثر الإسرائيلية.

---

(1) Organski, op.cit., 27ff.

وعلى هذا، فإن ما يحتاج إلى تفسير إنما هو جبروت اللوبي بأكثر مما هو الطابع المتميز للعلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية. ولا يفسر هذا الجبروت إلا بعوامل تقع خارج اللوبي بأكثر مما تقع داخله. فهي لا تشكل أسباب نجاحه الكبير فحسب، بل إنها تساهم كذلك مباشرة في تفسير الطابع المتميز للعلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية. وهذه العوامل الخارجية تكمن في المجالات الثلاثة الآتية: مكانة دولة إسرائيل؛ دور القوة العظمى الذي تقوم الولايات المتحدة به؛ المرجعية الأيديولوجية ـ الثقافية الأميركية.

1 ـ أمّا مهابة إسرائيل، فليس ثمة شك في أن اللوبي يستمد قسماً من جبروته منها. فإسرائيل بالنسبة إلى اليهود الأميركيين هي قضية تحملهم على التعبئة والتوحُّد، وهي مبعث فخر لهم وموضوع تماهٍ، كما أنها في الحين ذاته قناة للاندماج الحثيث وإنْ بدا ذلك مفارقةً في المجتمع الأميركي. ومن جهة أُخرى، فإن احتذاء اللوبي للتوجيهات التي ترسمها إسرائيل يعدُّ بالنسبة إليه مصدر تأثير ونفوذ. ومن المفيد أن نلاحظ في هذا الصدد أنه كان ثمة ـ عشية قيام دولة إسرائيل ـ توازن يحكم توزيع السلطة داخل الوكالة اليهودية بين البيشوف (المجتمع اليهودي في فلسطين) وبين الجاليات اليهودية في العالم. غير أن إنشاء إسرائيل سنة 1948 أفضى، وعلى وجه السرعة، إلى انقلاب العلاقات المؤسسية بالكامل بين يهود العالم، وذلك بإيلاء الوزن الأساسي للدولة الجديدة. واليوم يخوض قادة اللوبي حملاتهم في واشنطن وفقاً لجدول أعمال ولتوجيهات وتكتيكات القادة الإسرائيليين أنفسهم[1]. ولذلك، فإن حملات اللوبي التي تدعمها

(1) Tivnan, op.cit., pp.60, 71, 174.

إسرائيل بمهابتها وتصميمها تتمتع بوزن أعظم بالنسبة إلى المقررين الأميركيين.

ونود أن نضيف هنا بين هلالين أن ما تقدم لا يعني أن ردات الفعل التلقائية التي تصدر عن الجالية اليهودية، أو كثافة تعبئتها، هما أمران تمليهما إسرائيل عليها. ذلك بأن هذا الزعم ليس سوى هراء من وجهة نظر علم الاجتماع؛ وإنما معناه أن العمل المنظم لمصلحة إسرائيل، على يد لوبي أُسس وكُون لهذا الغرض النوعي الخاص بالذات، هو عمل يجري تنسيقه مع ممثلي إسرائيل. وفي نهاية المطاف، فإن قادة اللوبي لا يخرجون عن العمل الذي تمليه أهدافهم المعلنة عليهم حين يدعمون أية حكومة إسرائيلية قائمة، أكانت على خطأ أم على صواب[1]. وأمّا الجالية اليهودية الأميركية، فإنها تجد نفسها محمولة، على الرغم من تنوعها وعلى الرغم من تحفظات كثير من أفرادها عن السياسة الإسرائيلية أو عن أساليب اللوبي، على كتمان انتقاداتها أمام هذه «الجبهة المتحدة» المكونة من الحكومة الإسرائيلية واللوبي، وذلك كي لا تعطي حججاً لـ «أعداء إسرائيل». ولطالما عبَّرت الصحافة الأميركية عن هذا الانزعاج، لكن آثاره السلبية في اللوبي لن تتجلى في بعض الأوضاع إلا في المدى الطويل.

وإذا كانت مكانة إسرائيل عامل تعزيز للوبي وتؤثر في أميركا من خلاله، فلا بد من القول أيضاً إن الدولة العبرية تؤثر، كقوة إقليمية، في أميركا مباشرة ومن دون أية أداة تتوسط بينهما. وجهل هذا الطريق المزدوج في العلاقة بين الحكومتين، أو الخلط بينهما، يفضي إلى

(1) Ibid., pp.175-176; Reich, op.cit., pp.200-201.

مزيد من المبالغة في نفوذ اللوبي الخاص عند صانعي القرار المقررين. وكثيراً ما نسمع مسؤولين من العرب أو الأميركيين يشتكون مثلاً من أن أميركا ليست الجهة التي تأمر إسرائيل، بل إن إسرائيل هي التي تتحكم في الولايات المتحدة بواسطة اللوبي. فمن دون اللوبي لا يعود لإسرائيل، وفقاً لوجهة النظر هذه، أية وسيلة للضغط على واشنطن. غير أننا أميل إلى الاعتقاد أن المقرر الأميركي يجد نفسه خاضعاً، فيما عنى سياسته الشرق الأوسطية، لنوعين (على الأقل) من التأثيرات: أحدهما ينتمي إلى المحددات الاستراتيجية الخارجية، أي قوة إسرائيل الإقليمية وما يقابلها من ضعف في العالم العربي، بينما يعود النوع الآخر إلى دينامية داخلية أميركية يتدخل فيها دور اللوبي الإسرائيلي، المتعزز بدوره بمهابة إسرائيل.

2 ـ يستمد اللوبي الإسرائيلي قوته، أو يبدو أنه يستمدها، في المرتبة الثانية من تحول الولايات المتحدة منذ سنة 1945 إلى قوة عظمى عالمية. ومعنى هذا أن نصراً، وإنْ كان طفيفاً، يحققه اللوبي في معركة داخلية أميركية يتضاعف مرات كثيرة حين يترجم إلى سياسة خارجية؛ ذلك بأنه يصدر عندئذٍ عن قوة الولايات المتحدة بتمامها. وما يعزى إلى اللوبي حينذاك ليس انتصاره الداخلي فحسب، بل المفاعيل الخارجية لذلك الانتصار أيضاً. والحال هي أن الآثار والمفاعيل المعنية تعبّر بالأحرى عن دور الولايات المتحدة العالمي. وقد كانت الحال هي نفسها فيما بين الحربين العالميتين بالنسبة إلى نفوذ الجالية اليهودية داخل القوة العالمية يومها، أي بريطانيا. ولو نجحت جماعة ضاغطة يهودية لندنية في الحيلولة مثلاً دون مبيع أسلحة بريطانية إلى العربية السعودية، فلن يكون لهذا الانتصار إلاّ قليل من التأثير في التموين العسكري السعودي وفي التوازن الإقليمي، والأهم

أنها لن تترك إلا قليلاً من التأثير في تعبئة اللوبي المذكور في معارك لاحقة من أجل تحقيق مكتسبات أُخرى.

3 ـ يبقى عامل ثالث مهم يعزز اللوبي ويدعمه، ويؤثر بصورة مباشرة في صانع القرار ويدفعه في اتجاه علاقة متميزة إسرائيلية ـ أميركية. وهذا العامل هو الثقافة والأيديولوجيا السائدتان في الولايات المتحدة. فإذا كان اللوبي مؤثراً، ولا يزال، فلأنه يدلي بدعواه في تأييد إسرائيل باسم تماهٍ أميركي ـ إسرائيلي متبادل وباسم القيم الأميركية، ثم بصورة خاصة لأن هذه الدعوة تستجر الإقناع. لكن أهمية هذه النقاط تدعونا إلى أن نكرس لها القسم الثاني من هذا الفصل.

ثانياً: التفسير الأيديولوجي ـ الثقافي

نتناول هنا التماهي الأميركي ـ الإسرائيلي من زاوية إدراك المجتمع الأميركي لمنزلة الجالية اليهودية في داخله من جهة، ومن زاوية القاعدة الأيديولوجية ـ الثقافية للموقف الأميركي إزاء إسرائيل من جهة أُخرى. وقبل أن نعمد إلى النظر في هذين البعدين ـ المترابطين أصلاً ـ فإننا سنبدأ بتحديد فكرة الثقافة (والأيديولوجيا عرضاً)، مقتصرين على الوجوه الضرورية لاستخدامها استخداماً خصباً في هذا البحث.

(أ) المرجعية الأيديولوجية ـ الثقافية

نقول ـ متابعين غي روشيه (Guy Rocher) ـ إن الثقافة «مجموعة مترابطة من طرق التفكير والشعور والتصرف التي تتعلمها وتكتسبها وتشارك فيها كثرة كثيرة من الأشخاص، بحيث تعمل بصورة موضوعية

ورمزية على جعل هؤلاء الأشخاص جماعة خاصة»[1]. المسألة هنا، في هذا التعريف، هي مسألة «طرق» التفكير أو السلوك أكثر مما هي تعداد كذلك الذي يعمد إليه ا.ب. تايلور (E.B. Tylor)، لعناصر تشتمل على «المعارف والمعتقدات والقانون...»[2]. والواقع هو أن المحتويات الصريحة للمعتقدات ولقواعد السلوك ليست دائماً أهم عناصر الثقافة. فما يفوقها ويتقدم عليها إنما هو القيم المشتركة و «عوالم المعنى» و «هياكل الدلالة»[3] المشتركة التي يوليها أعضاء الجماعة للأشياء والأفعال. إنه أيضاً ما هو «كامن» في الثقافة وما يحيل فيها على «أنماط تهيكل ضمنية»[4].

والثقافة المفهومة على هذا النحو، أي بصفتها متضمنة أنماط وجود وناقلة قيم، وعلى وجه أقرب إلى حال الكمون والإضمار، هي ما يجعل أعضاء جماعة ما يشعرون تلقائياً بهوية لهم خاصة، وبتشاركهم في «نحن» خاصة بهم لا يدخل الآخرون فيها[5]. فباسم هذه «النحن» يتخذ القرارات متولو السلطة في الجماعة. والهوية الثقافية تفيد، بالنسبة إلى أعضاء الجماعة، في تحديد ما هو خُلُقي

---

(1) Guy Rocher, «Introduction à la Sociologie Générale», tome 1 (Montréal: Editions HMH, 1968), p.88.

(2) Ibid., p.84.

(3) Jean Leca, «L'Economie Contre la Culture dans l'Explication des Dynamiques Politiques», Bulletin du CEDEJ, No.23, 1er Semestre 1988, p.35.

(4) Bertrand Badie, «Culture et Politique», (Paris: Economica, 1983), p.18; John B. Thompson, «Ideology and Modern Culture», (Stanford: Stanford University Press, 1990), p.136.

(5) R.B.J. Walker (ed.), «Culture, Ideology and World Order», (Boulder, Co.: Westview Press, 1984), pp.3-4.

وما هو ليس كذلك، وتحديد من هو الصديق ومن هو العدو[1]، وتعيين أولئك الذين يُتخذ القرار باسمهم وإزاء من أو ضد من يُتخذ هذا القرار. والإحالة على الثقافة تفيد بالنسبة إلى المحللين والمراقبين في التشديد على أهمية التفوق الخاص (وربما قيل أيضاً: المركزية العرقية) وتفوقه العام في التفسير وتقدم الذاتية على العقلانية. وحين تطبق هذه الإحالة على العلاقات الدولية، فإنها تستعمل للدلالة على أن التفسير بالمصلحة الاستراتيجية أو الاقتصادية لفهم السياسة الخارجية تفسير غير كاف.

ولا يهدف هذا التأكيد إلى الإيحاء باعتناق ما يسمى التفسير الثقافوي مفهوماً بمعناه المطلق، أي اعتناقنا تلك المثالية التي تعتبر أن الثقافة تشكل دائرة مستقلة بذاتها تؤثر في العمليات الاقتصادية أو في عمليات السلطة من دون أن تتأثر بهما. كما لا نريد، في المقابل، أن ننحاز إلى الموقف الاختزالي الذي يرى في الثقافة ظاهرة عابرة تابعة لظاهرة أعم منها، أي ضرباً من النتاج الفرعي الميكانيكي للعلاقات الاقتصادية أو لعلاقات السلطة. ففكرة وجود سببية أولى تبدو لنا مفتعلة وتطرح مشكلات نظرية تتجاوز ضرورات هذا العمل تجاوزاً واسعاً. لهذا، فإنه خير لنا وأولى أن نتحدث عن سببية مركبة ذات مستويات عدة، أو عن سببيات «ثانوية» في إطار النظام الاجتماعي التام، حيث يمكن للعنصر (الثقافي أو «المادي») ذاته من عناصر الواقع أن يكون علة حيناً ومعلولاً حيناً آخر، وفق المدة الزمنية المعنية ودرجة استقرار ذلك العنصر في إبان تلك المدة أو فيما بعدها. ضمن هذه الحدود، ووفقاً لهذا المنظار، سنحاول فيما عنى بحثنا بشأن الموقف الأميركي

---

(1) Ken Booth, «Strategy and Ethnocentrism», (London: Croom Helm, 1979), pp.24-27.

من إسرائيل، أن نرصد ونحدد بعض السببيات «الثانوية» الفاعلة، وأن نترسّم التمفصل القائم بين الثقافة والعقلانية الاستراتيجية.

غير أن ما يسعنا قوله الآن هو أنه إذا كانت العوامل التي تحكم التولد التاريخي للهوية الثقافية ليست هي ذاتها بالنسبة إلى الجماعات كافة (إذ إن النصيب النسبي لكل من الدين، ونمط الإنتاج، والإكراه الداخلي، أو الخارجي والاختيار الحر... في التكوين التاريخي للهوية الثقافية يتفاوت بين جماعة وجماعة)[1]، وإذا كانت الجماعة لا تتكون بالضرورة كفاعل استراتيجي أو اقتصادي مستقل بذاته لمجرد تمتعها بهوية ثقافية، فإن الجماعة تتصرف كفاعل عبر هذه الهوية. ومن جهة أُخرى، فإن التمييز الذي اعتمدناه منذ قليل بين البعد «الكامن» أو «المضمر» للثقافة وبين المضمون الصريح للمعتقدات والأفكار، يتيح تجاوز ما هو في غالب الأحيان سجالاً مزيفاً بين الثقافوية والاختزالية. فالمعتقدات المقدسة التي تمتد أعمارها آلاف الأعوام في الدول ذات المجتمعات المسيحية أو المسلمة مثلاً، تملك بصورة واضحة استقلالها الذاتي إزاء أنماط الإنتاج والسيطرة، وتشكل عاملاً متفاوت الأهمية بحسب الحقب والأزمنة. غير أن أنماط الإنتاج والسيطرة تعيد بدورها تشكيل وصوغ طريقة عيش هذه المعتقدات، إنْ لم نقل محتواها، صياغة نوعية خاصة بحسب كل حقبة.

وتمثيلاً لما نقول وتوضيحاً له، نقول إن ما يميز مجموعتين اجتماعيتين ليس الخلافات والتباينات بين معتقداتهما (وخصوصاً

---

(1) انظر مثلاً:

Dov Ronem, «The Quest for Self-Determination», (New Haven, CT: Yale University Press, 1979); Jeffrey A. Ross and Ann Baker Cotterell (eds.), «Mobilization of Collective Identity», (Lanham, MD: University Press of America, 1980).

الدينية منها) بقدر ما هو أنماط تناولهما المختلفة لهذه المعتقدات، حتى ولو كان لهذه الأخيرة محتوى واحد. وعلى العكس من ذلك، فإن طائفتين دينيتين تعيشان جنباً إلى جنب تستطيعان، اعتباراً من لحظة معينة، المشاركة في الثقافة ذاتها. فالسُّنّي اللبناني ربما كان أقرب، من وجهة النظر الثقافية، إلى مواطنه المسيحي منه إلى سنّي إندونيسي. أو كما يكتب مكسيم رودنسون على سبيل المثال، مستنداً إلى عالِم الاجتماع الأميركي ويل هربرغ (Will Herberg): «إن نمط الحياة الأميركية قد غيّر، من الداخل، محتوى الأديان الكبرى الثلاث التي تمارس في الولايات المتحدة: الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية. فقد أُعيد تأويل عقائد وأصول وتعاليم هذه الأديان الثلاثة بحيث أنها أصبحت في الولايات المتحدة ضرباً من ثلاث لغات، أو ثلاث صياغات متقاربة لأيديولوجيا واحدة تعبر عن نفسها بواسطتها»(1). وفي موضع آخر يصف رودنسون هذه الأيديولوجيا «التي تحول الأيديولوجيات القائمة من داخلها وتجعلها تتوافق فيما بينها حتى عندما لا تكون متفقة منطقياً» بأنها أيديولوجيا «مضمرة»(2).

والأيديولوجيا المضمرة هي بُعد كامن لكن عظيم من أبعاد الثقافة، بحيث أنه ينبغي تمييزها تبعاً لذلك من الأيديولوجيا بحصر المعنى، أي من هذا الجميع الكل المقالي الذي يمكن تعريفه، مع روشيه(3)، كـ «نظام أفكار وأحكام صريح ومنظم عموماً، ويفيد في

---

(1) Maxime Rodinson, «Marxisme et Monde Musulman», (Paris: Editions du Seuil, 1972), p.161.

(2) Ibid., p.123.

(3) Rocher, op.cit., pp.100-101; James Donald and Stuart Hall (eds.), «Politics and Ideology: A Reader», (Milton Keynes: Open University Press, 1986), pp.ix-x.

وصف وشرح وتأويل أو تبرير حال جماعة من الجماعات: نظام يستلهم القيم ويقترح توجهاً دقيقاً للعمل التاريخي الذي تقوم هذه الجماعة به». ومع أن أيديولوجيا جماعة ما هي من بعض النواحي (لكن بصورة حصرية) تعبير عن ثقافة، فإنه ينبغي التميز بين المفهومين. فمن وظائف الأيديولوجيا تبرير المصالح الثابتة (لطبقة أو لمجموعة اجتماعية) وهي، من حيث هي مقال، تدعي التماسك والعقلانية. وهي، أخيراً، صاحبة برنامج. أمّا الثقافة، فإنها بالنسبة إلى من ينتمون إلى الجماعة، معطية «بديهية» ومسلّمة لا تحتاج إلى تبرير.

وثمة بُعد آخر للتمييز بين الثقافة والأيديولوجيا لا بد من الإشارة إليه هنا. فالأيديولوجيا في إطار مجتمع شامل تكون في الغالب أيديولوجيا طبقة مسيطرة تتمتع، كما يقول ماركس، بوسائل الإنتاج «الروحية» لأنها تحوز وسائل الإنتاج «المادية». لا نريد الذهاب إلى حد متابعة بعض الكتّاب الماركسيين، مثل غرامشي (Gramsci) أو ألتوسير (Althusser) اللذين يعزوان إلى «الأيديولوجيا السائدة» تفسير نجاح الرأسمالية المتمادي بفضل قدرة الطبقة المسيطرة على استلحاق واستدماج الطبقة العاملة أيديولوجياً - إلا إننا نقول إن للأيديولوجيا السائدة قدرة على «كبح أو تشويش تطور الأيديولوجيا المضادة لطبقة مستتبعة»[1]، وإن هذه الأيديولوجيا السائدة هي وحدها التي تتمتع، بالنسبة إلى الأيديولوجيا المضادة، بالشرعية والاحترام في المجتمع الشامل. ولا بد هنا من التشديد على دور النخبة في صوغ الأيديولوجيا السائدة.

(1) Tom Bottomore, «Preface», in Nicholas Abercrombie, Stephen Hill, Bryan S. Turner, The Dominant Ideology Thesis (London: George Allen and Unwin, 1980), p.x.

هذه الملاحظات لا تنطبق بالطريقة ذاتها على الثقافة، وذلك بأن من الممكن التحدث عن «ثقافة مشتركة» تتعدى الطبقات وعن «ثقافات فرعية» للطبقات أو للأقليات في المجتمع الشامل (في حين أنه ليس لفكرة «أيديولوجيا فرعية» أي معنى). وإذا شئنا التحدث عن ثقافة سائدة، فإن هذا التعبير لا يحيل على سيطرة طبقة (بالمعنى الماركسي للكلمة) بقدر ما يحيل على امتداد الثقافة من المركز إلى أطراف: أطراف يمكن أن تكون داخلية بالنسبة إلى المجتمع الشامل أو خارجة عنه، كما في حالة أقلية عرقية (إثنية) أو دينية منتشرة في الكثير من الدول.

إن الإفصاح عن النقاط المشتركة بين الثقافة والأيديولوجيا وعن السمات التي تميز كلاً منهما عن الآخر، يتيح لنا أن نفهم فكرة «التماهي الثقافي»، التي سنحتاج إليها لاحقاً. فإذا كان للأيديولوجيا بُعْد صريح ظاهر، وكانت تريد لنفسها أن تكون إرادوية وعقلانية، فإن في وسع جماعة ما حينذاك أن تتقارب مع جماعة أُخرى، أو أن تسجل، على العكس من ذلك، اختلافاتها التي لا تمحى، وذلك بغض النظر عن القرب أو البعد «الموضوعيين» بين ثقافتي الجماعتين. فمن ذلك مثلاً، أنه ربما أراد مسيحي لبناني لأسباب أيديولوجية (منها الدين وشيء من العقلانية) أن يتماهى ثقافياً مع الغرب على الرغم من قربه الثقافي من مواطنه السنّي، ومع أنه مفصول عن الغرب أصلاً جراء ثقافته ذاتها. ونحن نعتقد أن التماهي الثقافي يشكل، على الرغم من ظاهر الكلمات، جزءاً من الإطار الأيديولوجي (أي من ظاهرة صريحة، إرادوية وعقلانية) بأكثر مما ينتمي إلى الإطار الثقافي (الكامن والمضمر). يضاف إلى ذلك أن من غير المكن عموماً تأكيد بصورة قبلية ما إذا كانت جماعة ما تريد أن تتماهى مع ثقافة أُخرى أو أن

ترفض ذلك، وما إذا كانت ستعتبرها ثقافة «مرجعية»[1]، أو لا، وما إذا كانت ستنفتح للتكيف الثقافي أم ستقاومه.

ما هي في النهاية علاقة هذه الملاحظات ببحثنا عن تفسير للدعم الأميركي لإسرائيل وللطابع المتميز للعلاقات بين البلدين؟ الرأي عندنا هو أنه ينبغي اعتبار ثقافة وأيديولوجيا جماعة ما من الجماعات عنصراً محدداً وسبباً للقرار وعاملاً يستطيع توجيهه نحو وجهة يمكن ألا يتوقعها المراقب الذي يجعل من «المصلحة» الظاهرة للجماعة معياره الوحيد للحكم. ولا بد في هذا الصدد من أن نلاحظ أنه لا يمكن تحجيم الثقافة والأيديولوجيا بالمعنى الذي أثبتناه لهما هنا، واختزالهما إلى مجرد أدلة حجاج وأدوات مقالية ملائمة أو وسائل لانتهاز المناسبات، يلجأ المقررون إليها كثيراً لإلباس المصالح «الباردة» التي هي الأسباب الحقيقية للقرار ـ لباساً من الكلمات «الحارة». ينبغي تمييز الثقافة والأيديولوجيا، بما هما محددتان للأفعال، من مجهود «العقلنة» والتبرير اللاحق للقرارات[2]. غير أن من البديهي أن كلامنا هذا يطرح مسألة محتومة: إذا كانت المرجعية الأيديولوجية الثقافية من محددات القرار، فما منزلتها بالنسبة إلى فكرة المصلحة؟ سنحاول الإجابة عن هذه المسألة في نهاية عرضنا للمرجعية الأيديولوجية الثقافية.

---

(1) إشارة إلى فكرة «الجماعة المرجعية» التي ابتكرها روبرت مرتون في:
Robert Merton, «Social Theory and Social Structure» (Glenoce, Illinois: The Free Press, 1957), pp.202-294.

(2) Hans Morgenthau, «The Organic Relationship between Ideology and Political Reality», in George Schwab (ed.), Ideology and Foreign Policy: A Global Perspective (New York: Cyrco Press, 1978), p.121.

(ب) المجتمع الأميركي والجالية اليهودية

إن العلاقة بين المجتمع الأميركي والجالية اليهودية علاقة تبنٍ وإدماج. فالجالية اليهودية تعد مشارِكة في جميع قيم الثقافة الأميركية الغالبة، كما أن قادتها يشكلون جزءاً من النخبة الاجتماعية والسياسية في الولايات المتحدة، بينما تجد الطائفة نفسها في منزلة حسنة داخل السلم الاجتماعي للطوائف الدينية والعرقية (الإثنية) في البلد. فاحترامها أمر معترف به، خلافاً للجاليات والجماعات الزنجية أو الإسبانية الأصل، مثلاً.

وبالنظر إلى طبيعة النظام الأميركي الضعيف الاستقطاب بين اليسار واليمين، وإلى كونه نظام إدماج ونظاماً ليبرالياً في آن واحد، فإن اليهود الأميركيين يبدون، لأسباب تتعلق بتاريخهم، راضين بدورهم عن كون النظام السياسي الأميركي في مجمله، قد أتاح لهم تاريخياً الترقي الاجتماعي والاقتصادي، وعمل، ولا يزال، بصورة تتفق مع مصالحهم وقيمهم.

ومع أنهم متماسكون ومتراصون في ردات فعلهم على المسائل المركزية (مثل مسألة التعلق بإسرائيل)، فإنهم لا يشكلون طائفة هامشية أو مقفلة على نفسها من وجهة النظر السياسية، ولا يشعرون بالحاجة إلى اعتبار أنفسهم أقلية شاغلها الرئيسي هو إرسال ممثليها إلى الهيئات التشريعية الأميركية من أجل حماية مصالحها.

ويقيناً أننا سنلاحظ، إذا ما حسبنا عدد النواب والشيوخ اليهود وقسناه بكامل عدد أعضاء الكونغرس، أن اليهود بدأوا يحظون بنسبة تمثيل تفوق نسبتهم إلى عدد السكان: 10 شيوخ من مجموع 100

شيخ، و33 نائباً من مجموع 435 نائباً سنة 1992[1]، في مقابل 3 شيوخ و12 نائباً سنة 1974[2]. لكن حدوث هذا «الفائض» في التمثيل أمر طبيعي بمعنى ما، لأنه يعكس بصورة أصدق، الفارق في الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي القائم بين اليهودي الأميركي «المتوسط» وبين الأميركي «المتوسط» بصورة عامة. وهو على نحو خاص دليل على نمط أكثر مباشرة لاندماج اليهود في المجتمع السياسي، بعد تردد طويل إزاء المشاركة في المراكز الانتخابية، وبعد تفضيل واضح لممارسة السياسة انطلاقاً من موقع «الصف الثاني»[3].

وثمة أمر آخر جدير بالملاحظة هو أن اليهود المنتخَبين أعضاء في الكونغرس يدينون بانتصارهم في صناديق الاقتراع إلى مجموع الأميركيين في دائرتهم لا لأبناء ملّتهم أساساً: فهم لا ينظر إليهم، شأن السود (وفي جميع الأحوال أقل من السود)، كممثلين في الكونغرس لأقلية عرقية. ومما له دلالته في هذا المجال هو أن اللوبي الإسرائيلي لا يتردد أحياناً في تفضيل مرشح غير يهودي على مرشح آخر يهودي[4]. لكن هذا لا يعني أن الجالية اليهودية لا تستجيب كطائفة للحوادث الخارجية، ولا أن النواب والشيوخ اليهود لا يتماهون بقوة مع قيم جاليتهم، ولا سيما مع إسرائيل، بل معناه هو أن

---

(1) Larry Cohler, «Bound by a Common Thread: New Jewish Congressmen Proud of Their Roots», Washington Jewish Week, 28, No.48, November 26, 1992, p.15.

(2) Isaacs, op.cit., pp.235-238.

(3) Ibid., pp.198-235.

(4) Findley, op.cit., p.47; Tivnan, op.cit., p.253; Halimi, op.cit., p.14; Bloomfield, op.cit., p.20.

تفضيل أو رفض الناخبين الأميركيين للمرشح اليهودي إنما يتم على أساس مواقفه من طيف واسع من المسائل، وليس ليهودية مرشح ولتماهيه مع إسرائيل انعكاس سلبي على اقتراعهم، أو لنقل إن له مجرد انعكاس هامشي[1].

وأياً يكن الأمر، فإن مشاركة اليهود في العملية السياسية مشاركة تزداد وثوقاً واطمئناناً. ولأن الناخبين اليهود يثقون بالنظام الأميركي، فإنهم يستطيعون السماح لأنفسهم بأن يضيفوا إلى ما يفضلون أن يطلبوه (أيديولوجياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً) من أحد المرشحين، الطلب إليه كذلك أن يتبنى موقفاً إيجابياً إزاء إسرائيل. وينبغي أن نضيف إلى هذا أنه حين تدعو الجالية اليهودية إلى الدفاع عن الإسرائيليين بصفتهم ناجين من مجازر النازية، فإن ذلك لا يمكن إلا أن يحظى بصدى مواتٍ لدى الأميركيين، الذين تحفظ ذاكرتهم الجماعية كونهم خاضوا الحرب لإنقاذ اليهود من مجازر النازيين، وإنْ كان ذلك غير صحيح تاريخياً، كما أثبت ديفيد وايمان (David Wyman) ذلك أخيراً[2]. وقد يكون هذا الصدى أكثر مواتاة، كردة فعل، لدى أولئك الذين يعتقدون أن أميركا لم تفعل ما يكفي من أجل اليهود في إبان الحرب.

ولعلنا لا نفرط، مهما أكدنا التأثير العميق الذي تركته التجربة الأميركية (والغربية) خلال الحرب العالمية الثانية (المجازر التي أوقعها النازيون بالجاليات اليهودية الأوروبية، والخسائر المدنية والعسكرية

---

(1) Wolfinger, op.cit., p.11.

(2) David Wyman, «The Abandonment of the Jews: America and the Holocaust, 1941-1945», (New York: Pantheon Books, 1984).

التي مني الحلفاء بها خلال المعارك، وكذلك الانتصار النهائي على النازية) في الحساسية المفرطة الأميركية (والغربية) إزاء كل ما له صلة بمعاداة اليهود. وهذه الحساسية واضحة جداً لدى قدامى محاربي الحرب العالمية الثانية، وكذلك لدى بعض المجموعات المسيحية (المحبة لليهود) والشديدة التعلق بالعهد القديم[1]. غير أن هذه الحساسية تطبع كذلك بصورة عامة أعضاء النخبة السياسية والاجتماعية الأميركية، وأصبحت قيمة مركزية، بل مقدسة، في النظام السياسي، وتتجلّى بصورة إيجابية عبر الخشية من عودة «شياطين» النازية، مثلما تظهر بصورة سلبية عبر هاجس الخوف من الاتهام بمعاداة اليهود.

غير أنه لا بد من أن نضيف هنا أن الرفض الأميركي ـ الغربي لمعاداة اليهود، بالصورة التي نعرفها من صور التعبير عنه في حقبة ما بعد الحرب، إنما ينتمي إلى السجل الثقافي الأيديولوجي (الإرادوي والصريح) أكثر مما ينتمي إلى السجل الثقافي (العفوي). ذلك بأنه إذا كان وضع الاحترام الذي تتمتع الجالية اليهودية به، والذي أسلفنا الحديث عنه أعلاه، موضع تساؤل وإعادة نظر أمراً لا يتمتع بأية شرعية، فإن هذا لا يعني أن معاداة اليهود زالت من أميركا وتوارت. فرفض أعضاء النخبة معاداة اليهود يقتصر في الغالب على «دورهم العلني». ويكفي للتمثيل لهذه الفكرة التذكير بعبارات العداء لليهود ذات الطبيعة «الخاصة» التي كان يستخدمها رئيس مثل ريتشارد نيكسون، مع أنه أنزل لإسرائيل خلال خمسة أعوام وسبعة أشهر من المعونة أكثر من كل ما قدمه أسلافه لها خلال عشرين عاماً. لهذا

(1) Gabriel Sheffer and Menachem Hofnung, «Israel's Image», in Gabriel Sheffer (ed.), Dynamics of Dependence..., op.cit., pp.11-12.

نعتقد أن الرفض الأميركي (والغربي) لمعاداة اليهود ربما لم يكتسب بعدُ طابع التلقائية والصفاء. أفيكون هذا سبباً لموقف أميركي تعويضي يحمل الأميركيين على الانصياع انصياعاً أعمى لنداءات اللوبي ودعواته الموالية لإسرائيل؟ كائناً ما كان الأمر، فإن مما لا سبيل إلى نكرانه، كما يكتب الكاتبان الإسرائيليان غبريال شيفر ومناحم هوفنونغ، هو «أن مشاعر الذنب ونزعات الولاء لإسرائيل ومحبة السامية ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً»[1].

(1) Sheffer and Hofnung, Ibid.; Reich, op.cit., p.186; Nadav Safran, «Israel, The Embattled Ally» (Cambridge: The Belknap Press, 1978), p.572.

الكونغرس اليهودي الأميركي(*)

سنة التأسيس: 1918.

الرئيس: ثيودور مان.

المدير التنفيذي: هنري سيغمان.

رئيس المجلس الحاكم: بول بيرغر.

العنوان: 15 شارع 84 ـ شرق، نيويورك، ولاية نيويورك 10028.

المنشورات: «كونغرس منثلي»، و «جودايزم» و «بويكوت ريبورت».

خلفية عامة

انبثق الكونغرس اليهودي الأميركي، في أواخر العقد الثاني من القرن العشرين، من اتجاه معروف بـ «حركة الكونغرس» التي كانت، في الأصل، تحركاً لتقديم بديل من اللجنة اليهودية الأميركية. وأشرف

(*) **المرجع**: لي أوبرين «المنظمات اليهودية الأميركية ونشاطاتها في دعم إسرائيل». ترجمة جماعة من الأساتذة بإشراف ومراجعة الدكتور محمود زايد. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. الطبعة الأولى 1986. ص97 ـ 106.

على الحركة صهيونيون بارزون مثل: لويس د. برانديس، وستيفن س. وايز، وجوليان و. ماك، وهوراس ماير كالن، وفيلكس فرانكفورتر. وقد سبق أن كانوا جميعاً غارقين في السياسات التقدمية أو الليبرالية والحملات الإصلاحية. واستندت معارضتهم للجنة اليهودية الأميركية لا إلى مجرد رفضها للصهيونية، بل إلى اعتبارهم لهيكليتها وسياساتها بأنها نخبوية ومناهضة للديمقراطية.

وفي سنة 1915، تزعم برانديس ووايز الدعوة إلى تشكيل كونغرس يهودي أميركي، ليكون هيئة مظلية ديمقراطية وقومية تتألف من المنظمات اليهودية القائمة. وعلى الرغم من معارضة اللجنة اليهودية الأميركية، فقد عقد اجتماع تمهيدي للكونغرس في فيلادلفيا، في آذار/ مارس 1916، تمثلت فيه ثلاث وثلاثون مجموعة قومية. على أن الكونغرس تعثر، ولم يجتمع الأعضاء مرة أخرى حتى سنة 1918، عندما اكتنفتهم الأزمة في أوروبا. وقرر اجتماع سنة 1918 هذا إرسال وفد إلى مؤتمر فرساي للسلم يحمل مطلبين: (1) تأمين إدخال مواد في معاهدات السلام مع الأمم المغلوبة، تحمي اليهود وغيرهم من الشعوب التي تؤلف أقليات؛ (2) الإلحاح على الاعتراف بتطلعات الشعب اليهودي ومطالبه التاريخية فيما يختص بفلسطين، «طبقاً لوعد بلفور»، و «تأكيد تحويل فلسطين إلى كومنولث يهودي».

إن التصور الأصلي للكونغرس اليهودي الأميركي بأن يكون مظلة واسعة القاعدة وبديلة من اللجنة اليهودية الأميركية لم يتحقق قط. وبدلاً من ذلك تحول الكونغرس اليهودي إلى منظمة، لكن إلى منظمة ذات برنامج يفوق ـ بصورة جوهرية ـ في شعبيته ونشاطه العملي وتأييده للصهيونية اللجنة اليهودية الأميركية. وبرزت هذه الاختلافات

بصورة في غاية الوضوح في الخمسينات، عندما بزّ الكونغرس اليهودي الأميركي غيره في العداء للنازية في الولايات المتحدة الأميركية. وبينما كانت اللجنة اليهودية الأميركية تدعو إلى «دبلوماسية هادئة»، أشرف الكونغرس اليهودي الأميركي على تظاهرة ضخمة في ميدان ماديسون غاردن، وأعلن مقاطعة عالمية للبضائع والخدمات النازية، وأسس النداءات الدولية، وأنشأ قسماً نسائياً قومياً زيادة في التعبئة. وفي هذا الوقت، أيضاً، قام الكونغرس اليهودي الأميركي بالتحول نهائياً من عضوية المنظمات إلى العضوية الفردية.

وكان الكونغرس اليهودي الأميركي، من الناحية التاريخية، أشد صهيونية من منظمات الطائفة اليهودية كافة. ويعود هذا الاتجاه في الأكثر إلى مؤسسه ورئيسه الأول، الحاخام ستيفن وايز، وهو من العاملين المتحمسين الملتزمين في التنظيمات والحملات الصهيونية. وجاء ولاء الكونغرس اليهودي الأميركي للصهيونية شديداً وثابتاً، لكنه استلفت النظر بسلوكه العملي على مستوى عاطفي لا عقائدي. ومنح ولاءه لانتماء اليهود إلى شعب وحقهم في إنشاء دولة، لا لتنظيم أو اتجاه صهيوني معين. وبعد تأسيس إسرائيل سنة 1948، أصدر بياناً يقول فيه: «ليس هناك متسع في الكونغرس اليهودي الأميركي لأولئك الذين لا يجزمون بحق الشعب اليهودي أخيراً في أن يؤسس وطناً قومياً يهودياً في فلسطين...». وانتقد الكونغرس اليهودي الأميركي اللجنة اليهودية الأميركية وعصبة مناهضة الافتراء لأنهما نخبويتان، وتميلان إلى الترضية، ولأنهما بحسب مقاييسه معاديتان للصهيونية. وفي الوقت ذاته، اتهم المنظمات الصهيونية الرسمية بالبيروقراطية، وبعدم القدرة على قيادة اليهود الأميركيين، وبالعجز عن إعادة صوغ الصهيونية بشكل مُرض بعد إنشاء إسرائيل.

وعندما وسع الكونغرس اليهودي الأميركي نطاقه بعد الحرب العالمية الثانية، ليشمل علاقات الطائفة، أكد بصورة خاصة الدفاع عن الحقوق والحريات المدنية، وأنشأ لجنة القانون والعمل الاجتماعي، وصار يُعرف بتركيزه على استخدام التشريع والمقاضاة لدفع التغير الاجتماعي. وإذ تمسّك بنزعاته الشعبية فإنه صار أكثر ليبرالية من اللجنة اليهودية الأميركية أو عصبة مناهضة الافتراء إزاء قضايا مثل المكارثية والحقوق المدنية، كما صار أكثر نشاطاً إزاء مشاغل اليهود الفقراء وسكان الأحياء الداخلية في المدن. كما أنه اتخذ موقفاً تقدمياً من قضايا السياسة الخارجية، وتبنى سنة 1966 قراراً ضد الحرب الفيتنامية.

الهيكلية وجمع المال

إن الكونغرس اليهودي الأميركي منظمة دينية معفاة من الضرائب، وذات عضوية قومية تضم من أربعين إلى خمسين ألف عضو، وليست لامركزية بقدر لامركزية عصبة مناهضة الافتراء أو اللجنة اليهودية الأميركية. وقاعدة أغلبية نشاطاتها وأعضائها في نيويورك. وتتلقى تمويلاً أقل مما تتلقاه الوكالتان القوميتان الأخريان لعلاقات الطائفة. وفي سنة 1972 كانت ميزانيتها 2,5 مليون دولار، مقابلة بميزانية اللجنة اليهودية الأميركية البالغة 7,3 ملايين وميزانية عصبة مناهضة الافتراء البالغة 5 ملايين. وهي، كعصبة مناهضة الافتراء واللجنة اليهودية الأميركية، تتلقى حصة مالية من الاتحادات، علاوة على تمويلها الخاص من الهبات، والوصايا، ورسوم العضوية، والحملات الخاصة، ومختلف النشاطات الأخرى مثل الإشراف على الرحلات إلى إسرائيل.

وبحسب استمارة الكونغرس اليهودي الأميركي 990 لضريبة الدخل، فإن دخله الكلي لسنة 1982 كان 4,232,661 دولاراً، جاء 2,119,730 دولاراً منه من الدعم العام المباشر وغير المباشر. وما صرف على الرواتب والأجور بلغ 2,2 مليون دولار؛ واشتملت قائمة نفقاته على خدمات البرامج، على ما يلقي: إسرائيل والشرق الأوسط ـ 857,967 دولاراً؛ الهوية اليهودية ـ 381,193 دولاراً؛ الكنيسة والدولة والحرية الدينية ـ 366,647 دولاراً؛ شؤون دولية أخرى ـ 189,469 دولاراً. كما أوردت القائمة صرف ما يقرب من نصف مليون دولار على الضغط الشعبي والتشريعي بين سنتي 1979 و1982.

ومنشورات الكونغرس اليهودي الأميركي النظامية هي: «جودايزم»، وهي مجلة فصلية تركز على الأبحاث العلمية اليهودية؛ و «كونغرس مَنْثلي» التي تنشر مقالات عامة يهتم بها اليهود، مع تأكيد قوي للموضوعات المتصلة بإسرائيل ولنشاطات الطائفة اليهودية. وتُوزَّع «كونغرس منثلي» مجاناً على الأعضاء.

العمل لدعم إسرائيل

إن برنامج الكونغرس اليهودي الأميركي لسنة 1983، يسرد القضايا الآتية (على النحو التالي):

- تنمية دعم الولايات المتحدة لدفاع إسرائيل وحاجات أمنها.
- فضح حملة الدعاية العربية المموّلة جيداً، والتي تصور إسرائيل أنها معتدية ومنظمة التحرير الفلسطينية ضحية.
- تعريف الجمهور الأميركي بأن رفض العرب للتفاوض هو،

وليس سياسات إسرائيل، الذي كان وسيبقى العقبة الحقيقية للسلام في الشرق الأوسط.

• الكشف عن محاولات فرض المشاركة غير القانونية في مقاطعة إسرائيل التي يحمل العرب لواءها.

• محاربة العداء للسامية، سواء كانت ممارسة ساذجة للكراهية أو تمييزاً مقصوداً.

• فتح أبواب الهجرة التي أُغلقت في وجه اليهود السوفيات والجماعات اليهودية المحاصَرة في أماكن أخرى.

• المضي في الكفاح من أجل حقوق الإنسان، وحقوق النساء، والحريات المدنية.

• محاولات متحدية لكسر الحاجز الدستوري بين الكنيسة والدولة.

• محاربة المحاولات التشريعية لتجريد المحاكم الفدرالية من الحكم في بعض القضايا، مثل: الإجهاض، والصلاة في المدارس الرسمية.

• مقاومة الرقابة الخلقية التي يمارسها أولئك الذين يسعون لفرض مذهبهم في الأصولية الدينية على باقي المجتمع الأميركي.

• الحفاظ على حيوية نظمنا الديمقراطية التي يعتمد عليها أمن ورخاء اليهود الأميركيين وجميع الأقليات.

• حشد الدعم لسياسات اجتماعية واقتصادية رحيمة خلال الحقبة الحالية من الركود العميق والبطالة الشديدة.

• بناء ائتلافات مع الأقليات الأخرى من أجل أهدافنا العادية المشتركة.

• تقوية الحياة والثقافة اليهوديتين من خلال مركز مارتن شتيرنبرغ للفنانين اليهود، ومن خلال برامج الندوات الصيفية الجامعية ونشرتي «جودايزم» و «كونغرس منْثلي».

وبينما يؤكد الكونغرس اليهودي الأميركي العمل لدعم إسرائيل، يرفض المحافظة الجديدة، ولا يزال يتمسك بكثير من برنامج عمله الليبرالي التقليدي. ويبدو أقل ميلاً من منظمات المؤسسة اليهودية إلى تكييف مواقفه السياسية مع المصالح الإسرائيلية، كما هو واضح في موقفه من القضايا التالية:

اليمين الإنجيلي: اتخذ مجلسه القومي الحاكم، في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1981، قراراً يشجب بشدة برنامج اليمين الجديد وأيديولوجيته. ويرفض الكونغرس اليهودي الأميركي، في منشوراته الحالية، التحالف مع مثل هذه المجموعات ويقول: «. . . إننا ندرك أن كثيرين من زعمائهم والناطقين باسمهم يدافعون عن دولة إسرائيل ويدعمونها. نحن نعترف بهذا الدعم، لكننا نعتقد أن لا صلة له بتقويمنا لبرامجهم الأهلية. ولا يخفف العطف، الذي يظهرونه لإسرائيل، من الضرر الذي ألحقته محاولاتهم بالحرية الثقافية الأهلية. فدعمهم للدولة اليهودية لم يحملنا إلى الآن، بأي وجه، على تخفيف أو تعديل معارضتنا لسياسات وممارسات اليمين الإنجيلي الذي نختلف معه».

السياسة الأهلية: في سنة 1982، نشر الكونغرس اليهودي الأميركي إعلاناً في «نيويورك تايمز» بعنوان «ينبغي لأميركا ألا تتخلى عن العدل الاجتماعي»، انتقد فيه ما اقتطعه الرئيس ريغان من الإنعاش الاجتماعي لأن «الأشد فقراً بيننا هم الذين يُطلب منهم أن يعانوا أكثر

من غيرهم». وفي نشرات أخرى، يدافع الكونغرس اليهودي الأميركي بقوة عن تعديل المساواة في الحقوق، وحق الإجهاض، وحريات مدنية أخرى تعرض لهجوم من الإدارة الحالية.

السياسة الخارجية: بعد أن ألقى مساعد لممثلة [الولايات المتحدة] في الأمم المتحدة، جين كيركباترك، خطاباً في اجتماع الكونغرس اليهودي الأميركي سنة 1981، أصدر هنري سيغمان، مديره التنفيذي، رداً رسمياً على الخطاب انتقد فيه الخطوط العريضة لسياسة الرئيس ريغان نحو حقوق الإنسان، ووصف التفريق بين النظم الحاكمة «السلطوية» و «الدكتاتورية» بأنه «خبيث ولا يحتمل». وشجب إعلان «نيويورك تايمز»، الذي ذكر آنفاً اعتماد الولايات المتحدة على القوة العسكرية وحدها، وأضاف: «إن الانفجار السكاني ونضوب الموارد والمجاعة والانتشار الذري... تظل أعداء أميركا وأعداء جميع الذين يأملون ببناء عالم أكثر استقراراً وحرية. ولن تخضع هذه المشكلات لسياسة خارجية تقوم على مقاومة التوسع السوفياتي فقط».

مع هذا، من المهم ألا نخلط بين نزعة الكونغرس اليهودي الأميركي الليبرالية والرفض الجدي. فقد اتخذ دائماً موقفاً مؤيداً لإسرائيل؛ ولا يخرج عن الخط المؤيد لإسرائيل إلا في قضايا يستحيل التوفيق بينها وبين برنامج عمله التقليدي بصدد سياسة معينة، مثل التحالف مع اليمين الإنجيلي، أو مفهوم «التعاون الاستراتيجي» الهجومي بوصفه أساساً للعلاقات الإسرائيلية ـ الأميركية. إنه لا يتحول عن دعم إسرائيل، لكنه يتساءل أحياناً عما يجب أن يكون عليه الأساس الأيديولوجي لذلك الدعم. ولا يستطيع خلفاء برانديس ووايز و «سكان وسط المدينة» احتضان سياسات حكومتي ريغان والليكود من دون التخلي عن الافتراض أن مؤسسة الكونغرس اليهودي

الأميركي كانت قائمة على الاعتقاد أن لا تعارض بين الصهيونية والليبرالية. وتناول الرئيس السابق للكونغرس اليهودي الأميركي آرثر هيرتسبرغ هذه القضية، في مقابلة معه سنة 1980، فقال: «إنّ مشكلة جميع هذا الهراء الاستراتيجي هي أنه يجعل دعم إسرائيل مشروطاً بأهميته كقيمة استراتيجية». وبعد أن عبر عن عدم موافقته على السياسات الاستراتيجية التي يؤدي إليها مثل ذلك التفكير «الاستراتيجي»، ذهب إلى أنه ينبغي للأميركيين أن يعززوا تحالفهم مع السود، وأن يجهروا بأنهم ضد برنامج ريغان؛ وفي معرض إشارته إلى الصلة بين العداء للسامية وعدم الاستقرار الاقتصادي، حذر من أنه «... في الأيام الصعبة لن يكون بروتستانت أواسط الغرب ترسنا ودرعنا وملاذنا وحصننا».

وعلى الرغم من هذا التوتر داخل الكونغرس اليهودي الأميركي، فإن نشاطاته المؤيدة لإسرائيل لا يمكن تفريقها عن نشاطات المنظمات اليهودية الأميركية الأخرى. ويقول في منشوراته أنه:

... يواصل العمل عن كثب مع صانعي الرأي العام والسياسة الرسمية، ليبرهن على أن ما يعزز السلام في الشرق الأوسط والمصالح الأميركية الاستراتيجية الحيوية هو إسرائيل القوية اقتصادياً وعسكرياً وذات الحدود التي يمكن الدفاع عنها والمعترف بها. ونحن نقوم بدور قيادي في محاربة بيع الأواكس والتجهيزات المتطورة الأخرى للسعودية، ونواصل حملتنا على أي ميل في البيت الأبيض إلى تجاهل عملية كامب ديفيد أو التخلي عنها.

خلال حرب سنة 1973، قاد الكونغرس اليهودي الأميركي تعبئة كبرى، داعياً أعضاءه إلى التبرع للنداء اليهودي والسندات الإسرائيلية،

وإلى المطالبة بإعادة تسليح إسرائيل. وفي أثر صدور قرار الأمم المتحدة سنة 1976، بصدد الصهيونية والعنصرية، نشر صفحة كاملة في صحيفة «نيويورك تايمز» تحت عنوان «فخورون بأننا يهود، فخورون بأننا صهيونيون». (وكان رئيسه عندئذ هو الحاخام آرثر هيرتسبرغ). وفي سنة 1982، دعم بقوة الغزو الإسرائيلي للبنان، ووصفه بأنه ضروري للسلام. وخلال الحرب، نشر إعلاناً في صحيفة «نيويورك تايمز» (4 آب/ أغسطس 1982) ضمنه قائمة بـ «السياسيين وأصحاب الزوايا الصحافية... الذين أيدوا العمل في لبنان». ونشرت مجلة «كونغرس منثلي» مقالات تزعم بأنه كانت هناك حملة تشويه إعلامي عن إسرائيل، وتنكر وجود أي انقسام بين اليهود الأميركيين، وتصف الغزو بأنه يحرر لبنان من «قبضة» منظمة التحرير الفلسطينية.

ومما يعكس أيضاً تركيز الكونغرس اليهودي الأميركي على العمل لدعم إسرائيل، مؤتمراته التي تعقد كل عامين، والتي يلي الخطب الرئيسية فيها شخصيات مرموقة من الإسرائيليين أو السياسيين الأميركيين. وكان بين خطباء الاجتماعات التي عقدت كل عامين: وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر، والسناتور إدوارد كنيدي، والسفراء الإسرائيليون سيمحا دينتس وآبا ايبن وأبراهام هاروم(*)، والسناتور دانيال موينيهان، وزعيم التنظيم العمالي لين كيركلاند، والسناتور المتوفي فرانك تشرتش.

وقد اشتملت برامج الكونغرس اليهودي الأميركي، المتعلقة بإسرائيل، على ما يلي:

«**برنامج الرحلة إلى ما وراء البحار**»، الذي أنشىء سنة 1958

(*) لعل المقصود أبراهام هارمن؟ (المحرر).

لتشجيع السياحة في إسرائيل. وشارك في الرحلة الأولى ثلاثة وعشرون شخصاً فقط. أما اليوم، فرحلاته أضخم شيء من نوعه في المجتمع اليهودي، إذ يشارك فيها نحو سبعة آلاف شخص كل عام.

«منزل لويز ووترمان وايز للشبان في القدس»، وهو أضخم مؤسسة للتسهيل على المسافرين في إسرائيل. فهو ليس مجرد منزل للشبان، وإنما يقدم أيضاً برامج تدريبية خاصة على المواطنة للأطفال المهاجرين.

«ترتيبات لرؤساء بلديات المدن الكبرى في الولايات المتحدة للسفر إلى القدس»، لحضور مؤتمر دولي سنوي لرؤساء البلديات. وبحسب ما جاء في إحدى النشرات، «يتعلم فيه المشاركون مباشرة أهمية القدس الموحدة في ظل السيادة الإسرائيلية لأمن إسرائيل. ومن أهم منجزات البرنامج، نشاطات رؤساء البلديات عند عودتهم إلى بلادهم في تأييد الإدارة الإسرائيلية المستنيرة للمدنية ـ وهو هدف رئيسي في محاولتنا بناء تفهم رسمي لمتطلبات أمن إسرائيل بوصفها أساسية للمصالح الاستراتيجية لبلدنا ذاته».

«الحوار الإسرائيلي ـ الأميركي»، الذي أسس سنة 1962. وهو ندوة تعقد في القدس لليهود الأميركيين والإسرائيليين. وكان بين المشاركين فيها: رؤساء الوزراء السابقون: دافيد بن ـ غوريون، وغولدا مائير، ومناحم بيغن، وموشيه شاريت، وآبا ايبن؛ وكتّاب مثل: عاموس ايلون، وعاموس عوز؛ وأميركيون مثل زعماء الكونغرس اليهودي الأميركي؛ وكتاب ومفكرون آخرون مثل: آرثر هيرتسبرغ، وفيليب روث، وسينثيا أوزك، وإيرفينغ كريستول، وليونارد فين، وحاييم بوتوك. ويقوم الكونغرس اليهودي الأميركي بنشر مواد

الندوة في كل سنة، ويقول في ذلك: «إن (الحوار) هو رد الكونغرس اليهودي الأميركي الكبير على الحاجة التي نشعر بها إلى إيجاد تفاهم أوثق ووحدة أعمق بين إسرائيل ويهود أميركا».

ويقول بيان عن وسائل الإعلام الجماهيرية تبناه المجلس القومي الحاكم في 6 آذار/ مارس 1983: «إن الحاجة إلى الرد على التغطية غير الدقيقة والمنحازة هي تحد كبير، لكنها أمر خطير في المعركة الدائرة للدفاع عن أمن ورخاء إسرائيل واليهود في كل مكان». ويختم البيان ما فيه بقائمة تشتمل على توصيات للكونغرس والمجتمع اليهودي، هي:

1 ـ اجتذبْ ناشرين ومحررين وتنفيذيين في وسائل الإعلام الأخرى، خلال الفترات التي تخلو من الأزمات. فهذا يوفر الفرصة لتزويدهم بخلفيات واسعة، ويتيح الوصول إليهم في أوقات الأزمات.

2 ـ أبلغ المحررين في منطقتك المحلية كيف يمكن الاتصال بمصدر أخبار المنظمات في أي من أوقات الليل والنهار، وذلك لكي يتمكنوا من الحصول على المعلومات أو على الموافقة على نشر المعلومات الجديدة. ويجب إعداد دليل مصغر لوسائل الإعلام ليكون جاهزاً للرجوع إليه، من أجل معرفة الجهة والشخص الذي ترسل إليه رسائل الشكوى أو التهنئة.

3 ـ عندما تقع أخطاء سهواً أو عمداً، إلفِتْ نظر المراسلين والمحررين إليها في أسرع وقت ممكن. لا تنتظر حتى يفقد الأمر قيمته. ويجب توثيق التهم بعدم الدقة.

4 ـ يجب، حيثما أمكن، إصدار البيانات مكتوبة إلى الصحافة. فمن شأن هذا أن يُنقص مجانية الصواب، ويؤكد أن المعلومات المقدمة هي في إطارها الصحيح.

5 ـ نظِّم برامج خاصة لتشجيع رجال الإعلام المختارين على زيارة إسرائيل. فالمشاهدة المباشرة لدولة إسرائيل طريقة ممتازة لإشعار رجال الأخبار بمشكلات إسرائيل وإنجازاتها.

6 ـ استخدم الرسائل للمحرر كوسيلة أولى لتصحيح أخطاء الصحف. فزاوية الرسائل هي التي يقبل عليها القراء أكثر من غيرها. وكذلك يجب استخدام الافتتاحيات الجوابية للرد على تعليقات محطات الإذاعة والتلفزيون. إذ تقضي القوانين الرسمية بأن تتيح وسائل الإعلام الإلكترونية الفرصة للمستمعين لعرض وجهات نظر معارضة. وحيثما أمكن، يجب أن يكون هناك قسم للرسائل والرد على المحررين، توقعاً للأحداث.

7 ـ أسِّس أنظمة قومية ومحلية للرصد، والفت نظر أعضاء الطائفة اليهودية إلى أهمية مثل هذا النشاط بإعداد قوى جاهزة للعمل الفوري من أجل تحقيق الهدف.

8 ـ لما كان الرصد الفعّال يتطلب مدققين مطلعين، وجب على المنظمات القومية أن تستخدم نشرات إخبارية، وخطوطاً حارة، وتصريحات صحافية، لإكمال المادة المتوافرة لدى الطائفة اليهودية في الصحف اليهودية المحلية الصادرة بالإنكليزية.

9 ـ تعرَّف على الناطقين الفعّالين بين الأعضاء المحليين الذين يمكن تشجيعهم على إعداد زوايا الرد على المحررين بشأن قضايا معينة، والذين يمكنهم الظهور بشكل مؤثر في وسائل الإعلام الإلكترونية.

10 ـ وفي الحالات الصارخة التي يجري فيها تشويه الخبر أو عدم التوازن أو التحيز، اسْعَ لمقابلة التنفيذيين في قسم الأخبار طلباً

للإنصاف ومنعاً لتكرار الأمر. والزم الهدوء واللياقة في هذه المقابلات. وكن مزوداً بالوقائع. وتأكد من أن الموظف في الأخبار صاحب سلطة حقيقية لا وسيط معين لمقابلة الزوار.

11 ـ لا تستخدم الإعلانات المدفوع أجرها إلا في حالات قليلة حين لا يتيسر نشر الرسائل ومقالات الرد على المحرر وغيرها. لكن يجب ألا تُستبعد الإعلانات كلياً. إذ يجب اللجوء إليها عندما تكون الرسالة مهمة وتفشل الوسائل الأخرى في نشرها.

12 ـ مهما يكن من أمر الضيق الذي يسببه خبر غير دقيق للطائفة، يجب الحرص على تجنب أية إشارة إلى محاولات ستبذل للضغط على قسم التحرير باللجوء إلى الإعلانات. وباستثناء الحالات النادرة غير العادية، يحتمل أن يكون لمثل هذه المحاولات مفعول عكسي، وعليه يجب عدم القيام بها.

إن نشاط الكونغرس اليهودي الأميركي من أجل إسرائيل محدود إلى درجة أكبر من نشاط المنظمات الأخرى، وذلك لافتقاره إلى تمويل مشابه. لكن يتم التعويض من هذا بطرائق مختلفة، منها أنه يعتمد على هويته الليبرالية في وضع «برامج تستهدف مجموعات معينة في المجتمع الذي لنا به اتصال خاص... المجتمع الأسود... (جماعة السلام) [الجماعات المناهضة لحرب فيتنام]...» وهكذا، فعندما أُثيرت في السبعينات قضية علاقة إسرائيل بجنوب أفريقيا، نشر الكونغرس اليهودي الأميركي دراستين تتناولان بالتفصيل العلاقات التجارية لتسع عشرة دولة إفريقية سوداء بجنوب أفريقيا، وتكشفان عن تجارة السلاح بين أوروبا والدول العربية وجنوب أفريقيا. ونُشر تقرير آخر عن برامج إسرائيل لمساعدة أفريقيا السوداء. وفيما يتعلق بحركة

السلام نشر الكونغرس اليهودي الأميركي ووزع بالتعاون مع عصبة مناهضة الافتراء هجوماً على «لجنة الأصدقاء الأميركيين للخدمات»، ونشر في «كونغرس منثلي» انتقاداً لأولئك الأفراد والمجموعات مثل ناعوم تشومسكي، وجاكوبو تيمرمان، وفانيسا ردغريف، ومجلس الكنائس القومي(*). وبالإضافة إلى البرامج الخاصة بالكونغرس اليهودي الأميركي لدعم إسرائيل، فإنه يعمل عن كثب مع مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى الذي هو عضو فيه، في إعداد الكثير من «مذكرات الشرق الأوسط» والبيانات العامة. وترأس هوارد سكوادرون، رئيس الكونغرس اليهودي الأميركي، مؤتمر الرؤساء من سنة 1980 إلى سنة 1982.

الكونغرس اليهودي الأميركي و «التهديد العربي»

في أواخر الستينات وأوائل السبعينات [من القرن العشرين]، بدأ الكونغرس اليهودي الأميركي يركز على المقاطعة العربية لإسرائيل والبترول العربي. وتعاونت عصبة مناهضة الافتراء، واللجنة اليهودية الأميركية، والكونغرس اليهودي الأميركي، والطاولة المستديرة للأعمال، على دفع التشريع المناهض للمقاطعة. ويواصل الكونغرس اليهودي الأميركي رصد دائرة التجارة لفرض هذا التشريع، ويصدر ما يتوصل إليه في نشرة منتظمة بعنوان «تقرير المقاطعة». ويصف هذا العمل في إحدى نشراته بأنه «محاربة المقاطعة العربية»، ويوضح بأنه

(*) من الأمثلة: مراجعة كتاب لجاكوبو تيمرمان عن غزو لبنان، وعنوانه «أطول حرب»، اتهمه المراجع ـ وهو لويس رابوبورت ـ بقوله: «لا هدف له إلا استغلال هويته الإسرائيلية الجديدة. وهو، كالكثيرين غيره من ذوي القلوب النازفة الذين يصنعون مهنهم في دائرة الحرية، له مشكلة سلطة خاصة به».

متورط تورطاً عميقاً في حماية حقوق اليهود الأميركيين من الهجوم العربي، وفي حماية المبدأ الأميركي لحرية التجارة لأنه يؤثر في التجارة مع إسرائيل.

وفي أعقاب حرب سنة 1973 والحظر على تصدير البترول، أصدر الكونغرس اليهودي الأميركي عدداً من المنشورات عن أزمة البترول، بما فيها «الحقيقة والخيال عن أزمة البترول»، و «نحو برنامج طاقة قومي». وشهدت السنوات التالية تأكيداً أكبر لشبح تسلط المال العربي على أميركا. وأعلنت نشرة، بعنوان «لماذا الانضمام إلى الكونغرس اليهودي الأميركي»، إن «العرب يشترون التأثير في السياسة الأميركية».

ولما كان الكونغرس اليهودي الأميركي وكالة لعلاقات الطائفة تُعرف في الأكثر بسبب لجوئها إلى المقاضاة وأشكال أخرى من النشاطات القانونية، فقد اتجه أيضاً إلى المحاكم لمجابهة «التهديد العربي». ومن الإجراءات القانونية في الثمانينات ما يلي:

(1) «طلب واسع لحرية المعلومات من أكثر من مئة وكالة»، يدعو إلى السماح بالاطلاع على جميع «الوثائق غير السرية عن منظمة التحرير الفلسطينية ورجالها وموظفيها في هذا البلد». وكان هذا الطلب خطوة نحو رفع دعوى قضائية باسم تسعة وعشرين إسرائيلياً قتلوا، وخمسة وستين جرحوا، في العملية الفلسطينية سنة 1978؛ وتهدف الدعوى إلى الحصول على تعويضات من الحكومة الليبية ومنظمة التحرير الفلسطينية وثلاث مجموعات أميركية هي: المكتب الفلسطيني للإعلام، والرابطة القومية للأميركيين العرب، والكونغرس الفلسطيني في أميركا الشمالية.

(2) دعوى أخرى تستند إلى قانون حرية المعلومات، لإجبار دائرة المالية على الكشف عن أموال السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة في المصارف الأميركية في الولايات المتحدة. وفي سنة 1982، أقرت المحكمة الفيدرالية، في المقاطعة، رفض دائرة المالية أن تكشف عن مثل تلك المعلومات.

(3) «مشروع حملة الأسهم». في أثر معركة بيع الأواكس للسعودية، نظم الكونغرس اليهودي الأميركي حملة لفرض الكشف عن ضغط الشركات من أجل الأواكس؛ فباستخدام تصويت حملة الأسهم على القرارات، يمكن لأصحاب الأسهم المتعاطفين مع أهداف الكونغرس أن يطرحوا مسألة الضغط على التصويت في الاجتماعات السنوية للشركات. وهدف الحملة الاستراتيجي هو منع صفقات سلاح مثل هذه في المستقبل. وكما قال ويل ماسلو، المستشار العام للكونغرس اليهودي الأميركي: «. . . فإن مسألة الأواكس قد تكون شيئاً من الماضي، لكن قضية السلاح للأردن سوف تُطرح. وقالت نحو نصف الشركات التي تحدثنا معها أنها لن تتورط في تلك الصفقة. وقد كان هذا بالنسبة إلينا نجاحاً». وقد أعاد الكونغرس اليهودي الأميركي طباعة مقال رئيسي عن الحملة في جريدة «ذي كريستشان ساينس مونيتور»، بعنوان «هذه واحدة من الطرائق التي يتحدى فيها الكونغرس اليهودي الأميركي اللوبي المناصر للعرب. . .» ومما يدعو إلى السخرية أن الحملة تستند إلى الأسلوبين ذاتهما اللذين تدعي أنها تنتقدهما، وهما: المال، والضغط. وقد رفعت إحدى الشركات التي استُهدفت، شكوى إلى لجنة الأسهم والسندات والمال، على أساس أن الحملة كانت تهدف إلى «مضايقة الشركة لإيجاد تأثير مثبط يمنعها من اتخاذ مواقف تعارض مواقف الكونغرس اليهودي الأميركي».

يهود أميركا وسياساتهم(*)

سيُسجّل التاريخ أنه في أواخر القرن العشرين واجه يهود أميركا أزمة سياسية لا سابق لها في الحجم والنوعية. ولأول مرة في تاريخهم الممتد ثلاثة قرون ونصف القرن كمواطنين أميركيين ـ وربما لأول مرة منذ بدء حياة الشتات قبل ألفي عام ـ لم يواجه اليهود عدوّاً أكبر من «أنفسهم». ولا يعني هذا أنه ليس لهم أعداء في أواخر القرن العشرين، فهناك من لا يزال يصخب مطالباً بتدمير اليهود كما كان الأمر منذ آلاف السنين، فمناهضة السامية، وتدعى أحياناً، أقدم تعصّب أعمى في العالم، لا تزال حية ذات خطورة في عشرات الدول على هذه الأرض؛ والواقع أن كثيراً من اليهود البارزين من الأميركيين إلى الساسة الإسرائيليين، حذّروا في أواخر القرن العشرين من أن مناهضة السامية تعود بأسلوب يدعو للقلق، وأحدث هذا التحذير صدمة. كان يُعتقد أن التعصب المسموم قد احترق بناره الذاتية قبل عقود عدّة ودُفن في رماد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه بطريقة ما عاد مجدّداً للنمو.

والأعداء أيضاً يستمرون في تهديد دولة إسرائيل التي أُنشِئت في

(*) **المرجع**: ج. ج. غولدبرغ «قوة اليهود في الولايات المتحدة الأميركية». تعريب. د. نبيل صبحي الطويل. دار لبنان للطباعة والنشر. بيروت 1997. ص 31 ـ 52.

أواسط القرن العشرين كملجأ لمن نجوا من الهولوكوست النازي، وكمركز روحي ليهود العالم. وبعض أكثر الأعداء شدة، والذين تقودهم إيران الإسلامية، كانوا قاب قوسين أو أدنى من امتلاك الأسلحة النووية. وهذا ما سيمكّنهم من تدمير الدولة اليهودية بالضغط فقط على زُرٍّ ما.

الأخطار والتهديدات لم تنته بعد. ومع ذلك فالمراقب الموضوعي المحايد لحياة اليهود يمكنه أن يستخلص أن اليهود قد أنجزوا تحوّلاً تاريخياً في حظوظهم في ختام القرن العشرين في أميركا، وحول العالم.

ولكن قبل نصف قرن فقط قررت إحدى أكبر الدول الصناعية القيام بحملة لقتل كل يهود العالم. ولم يستطع يهود أميركا إلا الوقوف بدون حول ولا قوة أمام هذه الحملة. فكان لا بد من حرب عالمية لوقف حملة ألمانيا الاستئصالية لليهود، ورغم كل ذلك، جاءت نجاة اليهود بصورة جانبية؛ فإنقاذ اليهود من الاستئصال لم يكن هدفاً أساسياً لقوات الحلفاء، ومع ذلك وبعد خمسين عاماً فقط من هذه الكارثة نفض اليهود الغبار عن أنفسهم وكسبوا لأنفسهم مكاناً على طاولة القرارات العالمية. لقد وصل اليهود إلى السلطة.

قامت طبعاً دولة إسرائيل ذات السلطة والسيادة وبرز شعب صغير الحجم ذو سمعة عسكرية أضخم من حجمه بكثير. ولا يمثل هذا الأمر إلا نصف الحقيقة. فعندما يتحدّث الدبلوماسيون والصحفيون عن سلطة اليهود في أواخر القرن العشرين يقصدون في العادة الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية؛ فهنا في الحقيقة برز اليهود حقاً كسلطة بذاتها معترف بها ومحترمة في سائر أنحاء العالم.

من الڤاتيكان إلى الكرملن، من البيت الأبيض إلى الكاپيتول هِلْ، الذين يحركون العالم ويهزونه ينظرون إلى يهود أميركا كقوة يحسب لها حساب، وداخل الولايات المتحدة يخْطُبُ الناس ودّ الجالية اليهودية ويريدونها حليفاً، أو ينظر إليها كمنافس قدير لرؤساء الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والكنائس ومجموعات المصالح المختلفة من حركة الحقوق المدنية إلى الائتلاف المسيحي؛ وأصبحت مكاتب اللجنة اليهودية الأميركية وكذلك مكاتب الرابطة المناهضة لِتَشوية السمعة في نيويورك، أصبحت محطات واجبة لرؤساء الجمهورية ورؤساء الوزارات القادمين للأمم المتحدة أو الزائرين لواشنطن. أكثر من دستة من السفارات الأجنبية في واشنطن لها دبلوماسيون في مكاتب شبه رسمية تُدعى المكتب اليهودي، وظيفتهم إقامة علاقات ودية مع الجالية اليهودية.

«وجزء من الأسطورة الجديدة ليهود أميركا هو أننا لم نعد أقليّة بعد الآن، نحن جزء من الأغلبية ونفسياً هذا يعني شيئاً من وهم حاذق دقيق». يقول أستاذ العلوم السياسية ديڤيد لُوتْشِنْز، ونائب رئيس اتحاد التجمعات اليهودية الأرثوذوكسية في أميركا، والمساعد الرئيس لسيناتور نيويورك دانيل ڤاتْريك ـ مويْنِهان ـ «نحن الآن مقبولون ولنا اتصالاتنا. ورئيس الولايات المتحدة الأميركية يجتمع دورياً وبانتظام بزعماء اليهود. هذا أمر لا يُصدق، إذا نظرت إلى الخمس والعشرين أو الثلاثين سنة الماضية عليك أن تقف باحترام عميق لما تم إنجازه خلال حياتي. لقد حدث ذلك فعلاً... وقد وَصَلنا».

أما بالنسبة للدليل المادي على نفوذ الجاليات اليهودية فليس من الصعب إيجاده. هناك أولاً: ثلاثة بلايين دولار من المساعدات الخارجية ترسل سنوياً لإسرائيل وتمثّل خُمْسَ مجموع العون الخارجي

الأميركي المرسل إلى شعب لا يتعدى خمسة ملايين نسمة 0,2% من مجموع سكان العالم. ويعزو المحللون بصورة عامة عدم التوازن هذا في توزيع المساعدات الخارجية، لسلطة ونفوذ اللوبي اليهودي. بالإضافة للمساعدات المالية هناك الحقيقة المعروفة عن دعم واشنطن القوي لإسرائيل في المحافل الدبلوماسية وهذا يكلّف المصالح الأميركية نفسها ثمناً باهظاً. وكانت هناك تهديدات لمن يعارض سياسة إسرائيل في واشنطن من أعضاء مجلس الشيوخ والكونغرس وإسقاطهم في الانتخابات أمثال تشارلز بيرسي وپول فنڈلي لأنهما تحديا اللوبي اليهودي.

ولكن سلطة اليهود في أميركا لا تبدأ وتنتهي بإسرائيل. فَمَا هو أكثر دارمية من العون الخارجي، التعديلات القانونية: جاكسون ـ ڤانِك والتي قررها الكونغرس عام 1974. إذ جعلت العلاقات التجارية الأميركية السوڤييتية مشروطة بمعاملة السوڤييت الحسنة لأقليّتها اليهودية. ولقد بقي هذا القانون حتى بعد انهيار الاتحاد السوڤييتي عام 1991 م بحيث أعطى في الواقع الجالية اليهودية حق الڤيتو على الارتباطات التجارية الأميركية بموسكو.

ويمكن تلمّس سلطة اليهود أيضاً في مختلف القضايا الداخلية مثل سياسة الهجرة واللجوء، الحقوق المدنية والعمل الإيجابي وحق الإجهاض ومواضيع الفصل بين الكنيسة والدولة... وغيرها كثير. فالتجمعات اليهودية المحلية من نيويورك إلى لوس أنجلوس أصبحت من اللاعبين الرئيسيين في حلباتهم المحلية، فهم يساعدون في وضع قواعد اللعب ولهم القرار في أمور تتراوح بين مواضيع الصحة إلى التربية والتعليم والتوزيع الجغرافي للمدارس والمعاهد.

نعم في نهاية القرن العشرين يعتبر الناس في العالم يهود أميركا لاعبين جدّيين في اللعبة السياسية في العالم وباستطاعتهم التأثير على الأحداث وتحديد وإنجاز أهداف هامة يكافئون أصدقاءهم ويعاقبون أعداءهم.

«إذا تحدثت عن السلطة في واشنطن أو في الولايات المتحدة الأميركية يجب أن تركز وتؤكد بقوة على ـ إمكانات ـ الجالية اليهودية الأميركية» هكذا قال محمد العُرابي الدبلوماسي المصري الذي كان يحتل منصب المسؤول عن «مكتب اليهود» في سفارتهم بواشنطن في أوائل التسعينات. «لا بأس بذلك، من الأمور الحسنة أن يكون لك أناس يدعمونك هنا في الولايات المتحدة. وكبلد عَرَبي كان بودّنا لو استطعنا إيجاد نفس الفئات والمجموعات لدعم مصر والعربية السعوديّة».

والحقيقة، يبدو أن جميع الناس يتعاملون مع الجالية اليهودية بجِدِّية، نعم جميع الناس... ما عدا اليهود أنفسهم.

يبقى يهود أميركا بصورة عامة غير واعين للبحر الواسع من التغيّرات التي حدثت لمقام الجالية اليهودية في النصف الأخير من القرن العشرين؛ وأكثر وجهات النظر العالمية تعتبر يهود أميركا كتلة مركزة من المؤمنين المتنفذين المصممين بثبات في بنية السلطة في أميركا. أما المواطن اليهودي الأميركي العادي فإنه يعتبر جاليته كتجمعات مبعثرة لستة ملايين نسمة ـ أفراد غريبو الأطوار لهم أصول واحدة ومعتقدات شتى. مواطنون محظوظون، أبناء وأحفاد المهاجرين الخياطين والبائعين المتجولين. السياسيون والدبلوماسيون يشيرون إلى الجالية اليهودية كمثال للنجاح والثقة بالنفس. أما اليهود الأميركيون ـ

بغالبيتهم المتنامية ـ فيعتبرون أنفسهم أعضاء في أقلية معزولة معرّضة، بدون حصانة.

وبالنسبة ليهودي أميركي نموذجي، مجرد ذِكْر تعبير سلطة اليهود يرن في أذنه كَقَدْحٍ لاسامي، كما تعلّم ذلك جورج بوش بعد تجربة قاسية. «حتى الملاحظة عن السلطة السياسية النسبية للجالية اليهودية الأميركية ـ سواء اللوبي الإسرائيلي في واشنطن أو النفوذ اليهودي في الأمور الداخلية المحلية ـ يثير الخوف في بعض الأوساط من أن تعطي ذخيرة يستعملها المناهضون للسامية». هذا ما ذكره المؤرخ (ديڤيد بياله) في دراسته القيّمة الصادرة عام 1985 «القوة والضعف في التاريخ اليهودي».

التباين الفاقع بين نظرة اليهود إلى أنفسهم وبين نظرة الآخرين لهم جعل حتى علماء الاجتماع اليهود لا يتحدثون إلا عرضاً عن هذه «الفجوة في الإدراك» بين الحقيقة وحساسيّات اليهود. وهذا التعبير الذي جاء في الثمانينات (جيروم تُشينزْ) من (المجلس القومي اليهودي الاستشاري للعلاقات المجتمعية) والخبير في أمور العلاقات ما بين الفئات، يرجع إلى الفجوة بين مناهضة السامية القائمة في أميركا والتي انحسرت باطّراد في العقد الأخير [من القرن العشرين]، وخوف يهود أميركا من مناهضة السامية والذي تنامى بصورة هائلة في نفس هذه الفترة الزمنية.

والحقيقة أن مناهضة السامية في الولايات المتحدة الأميركية هي الآن في أدنى مستوى لها بكل المقاييس الأساسية. فالمواقف العدائية ضد اليهود، كما تقاس في إحصاءات استفتائية تناقصت إلى حدٍّ كبير جداً يعتبره بعض علماء الاجتماع في الواقع حد الصفر. والتمييز

الخاص ضد اليهود في التربية والسكن والعمل لم يعد له وجود. والأعمال الحكومية ضد اليهود، وهو نتاج مناهضة السامية في أوروبا لقرون طويلة، ليس موجوداً في هذه البلاد (أميركا)، وباستثناءات هامة قليلة جداً مثل بروز بعض الراديكاليين السود المعادين لليهود مضافاً إلى زيادة مقلقة في مهاجمة أملاك اليهود، فإن مناهضة السامية قد تبخّرت تماماً من أجواء الحياة العامة في أميركا، وبالمقابل، فإن نسبة اليهود الذين يذكرون في استفتاءاتهم أن مناهضة السامية هي (مشكلة جدية) في أميركا، تضاعفت تقريباً في عقد الثمانينات من 45% في عام 1983 إلى 85% في عام 1990.

«الجالية اليهودية الأميركية اليوم تعيش في بحبوحة وراحة وأمان ولا ينقصها إلا الثقة بالنفس» هذا ما كتبه الناقد الاجتماعي المحافظ إريرفنغ كريستول قبل مدة قصيرة: «إن الجالية مصابة بأعراض مرضي الوسواس والإنهاك العصبي Hypochondria و Neurasthenia، إنها جالية معرضة جداً لقلقها الذاتي المكبوت وشكوكها بنفسها».

والوسواس المرضي رمز لشيء آخر هو الفجوة الأوسع في الإدراك اليهودي: الفجوة بين الصورة الذاتية عند تعرضهم للأخطار وحقيقة سلطة أو قُدْرة اليهود. وكل وصفٍ لسياسات اليهود الأميركيين ـ ممارسة السلطة على غيرهم وفيما بينهم ـ لا بُدّ أن يتلوّن بفجوةِ الإدراك هذه والفجوة هي كالشقوق في قاعدة هذا المبنى الضخم المُسَمّى الجالية اليهودية. ومتابعة هذه الشقوق في البنية يُظهر صدعاً متوسعاً أبداً من الجهل وعدم الفهم المتبادل الذي يفصل زعماء الجالية اليهودية عن أتباعهم المفترَضين.

وطبيعة ونشاطات سياسات السلطة اليهودية هما الموضوعان

الرئيسان في هذا الكتاب. فالصدع يشكل الموضوع الثانوي: خَطّ الغلطة بين النشطاء الذين يديرون أعمال الجالية اليهودية ويمثلون مصالحها أمام المجتمع الأميركي الأوسع وبين خطّ العدد الأكبر من يهود أميركا والذين هم غير واعين تماماً لما يُعمل باسمهم وبين هذين الخطين تحدث أزمة السياسات اليهودية الأميركية.

إلى متى يستطيع القادة قيادة أتباعٍ غير مطيعين؟

إذا كان يهود أميركا يزدرون فكرة (سلطة اليهود) فلهم أسبابهم الوجيهة. صحيح أن تاريخ اليهود لألفي سنة كان يروى كقصة كئيبة طافحة بمقالات الخوف والاضطهاد. وصحيح أيضاً أن خلال هذه القرون، صورة (اليهودي القوي) كانت بارزة في الهياج المعادي لليهود.

وأغلب الوقت في هاتين الألفِيّتين من السنين عاش اليهود كأقلية صغيرة مكروهة في أوروبا المسيحية. كانوا مقيدين بمكان إقامتهم وفي أعمالهم وحتى في حقوقهم في الزواج والتناسل. كانوا متهمين باستمرار بأنهم يتلاعبون باقتصاد البلد ويُسَمِّمون الآبار ويذبحون الأطفال، وطبعاً كانوا متهمين بقَتْل (الإله). وبهذه الذرائع كانوا معرضين لدورات متوالية من العنف والطرد الجماعي والقتل الجماعي.

ولقد طُرد كل السكان اليهود من أرضهم في ألمانيا عام 1182 وحصل الأمر نفسه في إنكلترا عام 1290 وفي فرنسا عام 1306 وعام 1394 مرّة أخرى، وفي النمسا عام 1421 م وفي أسبانيا عام 1492 وفي البرتغال عام 1497. والطاعون الأسود عام 1348 أثار نوبة من الهجمات الإجرامية ضد اليهود في طول القارة الأوروبية وعرْضها.

والصليبيون في طريقهم للاستيلاء على الأرض المقدسة قتلوا يهوداً أكثر مما قتلوا من المسلمين. والقوقاز الأوكرانيون عندما ثاروا بقيادة بوغْدان شْمِلْنيدتْشي عام 1648 للتخلص من أسيادهم البولونيين قتلوا يهوداً أكثر مما قتلوا بولونيين.

حتى لو أن هتلر لم يوجد في التاريخ، كان العنف المعادي للسامية يشكل أكبر اللطخات في سجل تاريخ أوروبا المسيحية.

ودائماً قبل العنف تروج قصص وهمية سخيفة عن اليهود، فلقد قيل مراراً أن اليهود يقتلون أطفالاً مسيحيين ويعجنون بدمائهم فطيرة عيد الغفران حسب الطقوس اليهودية. وقيل مراراً أن اليهود يتسلّلون إلى الكنائس ويطعنون الفطيرة المقدسة لكي يجعلوا يسوعاً ينزف مجدّداً. وقيل مراراً أن اليهود ينخرطون في مؤامرة سرية من أجل السيطرة واستعباد العالم بأكمله.

وهذا الوهم الأخير ـ أسطورة مؤامرة يهودية سرية عالمية ـ عاش وازدهر في العصر الحديث وتوراته هي بروتوكولات حكماء صهيون التي ظهرت في روسيا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؛ والواقع أنها ربّما زُيّفَتْ على يد راهب روسي مجنون (!) بِطَلبٍ من البوليس السرّي القيصري. وحقيقة البروتوكولات أصبحت معروفة، ومن غير المعقول أن البروتوكولات لا تزال تُطبع وتُنشر وتباع في زوايا الشوارع بطهران وكركاس ومدينة نيويورك.

وعلى مر التاريخ لم تستطع الجاليات اليهودية اكتساب الإمكانات لتغيير أحداث التاريخ لصالحها لأول مرّة إلا منذ فترة قصيرة. وفي النصف الثاني من القرن العشرين فقط استطاع يهود أميركا، الجالية اليهودية الأكبر والأقوى في التاريخ، أن يتحركوا

بفاعلية ليصبحوا مؤسسة متماسكة ذات دور سياسي معترف به في واشنطن والعواصم الأخرى.

إنّ ربع قرن مضى من نصف قرن، هي فترة كافية جداً لسكان مُحتَكين مثل يهود أميركا ليهضُموا ويتمثلوا مثل هذا التحول العميق. وبعدما نجوا بالكاد من إبادة تامة أصبحت الأقلية المكروهة المضطهدة نخب شارع بنْسِلفانيا خلال جيل واحد. كيف يمكن لهذا التغيّر السريع أن يمر دون أن يلاحظه، من دون الناس جميعاً، اليهود أنفسهم؟

والجواب على هذا التساؤل معقّد. فَقِصْرُ النظر الجماعي ليهود أميركا ناتج عن مجموعة عوامل تاريخية، وكل واحد من هذه العوامل قد ينحرف بالإدراك والبصيرة؛ وهذه العوامل أنتجت مجتمعة فشلاً هائلاً في المواصلات.

أول وأهم هذه العوامل هو استيعاب ـ أو اندماج ـ اليهود في محيطهم غير اليهودي. فخلال ربع القرن الذي تحولت فيه الجالية اليهودية من ضعف إلى قوّة، حصل أيضاً تحوّل في شخصية اليهودي الأميركي لا يقل انقلاباً. لقد تناقص عدد اليهود الذين يتصلون بالكنيس أو الذين يتبرّعون للأعمال الخيرية اليهودية. وتزايد عدد اليهود الذين يتزوجون من خارج الطائفة اليهودية. ولقد وصف زعماء الجالية اليهودية الإحصاءات الجديدة هذه بأنها جانحة عنيفة، وحذّروا من أن اليهود هم على حافة الضياع بذوبانهم في المجتمع الأميركي.

والجدير بالذكر، أن التوقعات الكارثية هذه ـ بنهاية اليهود ـ هي على الأغلب، ومن المؤكد، خاطئة. فهي تعتمد على إحصاءات مغلوطة مبنيّة على الأفكار المسبقة وعلى سوءِ الفهم والتحليل. فَسَنَةَ

بعد أخرى تستمر الغالبية العظمى من يهود أميركا ـ وهم الذين يُقال أنهم يغيبون ـ في زيارة الكنيس مرّة أو مرتين في العام. وتجتمع عائلاتهم حسب التقاليد اليهودية في عيد الغفران والهانوكا ويرسلون أولادهم للتدرب على (ياتوبات متزفاح). اليهود ليسوا على طريق الانقراض. ما يفعلونه هو فَقْد الاهتمام بالتنظيمات اليهودية. وحتى فترة الستينات، كان الترابط اليهودي حزمة معقدة من الصلات العائلية والمجتمعية القوية والثقافة المشتركة والمحرّمات الدينية والطقوس. وبالنسبة لأكثر اليهود الأميركيين لم تعد اليهودية ديناً وشرائع بل نسباً شخصيّاً للفرد. ومثل أمور كثيرة أخرى في ثقافة أميركا، تتحول اليهودية إلى مجموعة عائمة من المشاعر والمصالح وأعمال في المناسبات والتي يشعر الفرد اليهودي بحريّته في تبنّيها أو إبعادها حَسْب إرادته.

ولكن ـ وهذا أمر حاسم ـ تبقى رابطة. واليهود يبقون يهوداً في عقولهم ويستمرون في التأكيد أن هذا الأمر مهم بالنسبة لهم.

والتبدل الحالي الحاصل في الهوية الدينية لليهود الأميركيين يؤثر في مجرى السياسة اليهودية بطرق هامة عدّة. وهناك نقطة أساسية: الصدمة الأصولية في قِصر النظر اليهودي. فأكثر يهود أميركا لا يعون التغيير في الوضع العام للجالية اليهودية الأميركية لأنهم لا ينتبهون الآن إلى التنظيمات في الحياة اليومية للجالية، إذ أصبح الدين اليهودي ولأغلب يهود أميركا، ـ أمراً شخصيّاً ـ!

وليس أقل أهمية أن أقلية واسعة من اليهود هم في سياق تحوّل نحو الفردية. وهناك كتلة لا بأس بها، ربما خُمْس أو رُبْع يهود أميركا أو مليون إلى مليون ونصف منهم يسيرون عكس اتجاه السير. إنهم

يصبحون باستمرار، (أكثر يهودية) من الماضي، في الحقيقة أكثر يهوديةً من أيّة مجموعة كبيرة لليهود الأميركيين أكثر تقْليدية، أكثر متابعة للطقوس اليهودية، أكثر رعاية لمصالح المجموعات اليهودية وأكثر تنبّهاً، بصورة مستمرة وثابتة، لأساليب ارتداد أربعة ملايين من إخوانهم المندمجين في مجتمعات الآخرين، ومن المتشككين، وليس صدفة، في نوايا غير اليهود بخاصة من المسيحيين، تجاههم.

ومن هذه الأقلية الملتزمة تبرز الزعامة المدربة للمجتمعات اليهودية الواسعة. فليس من المستغرب إذن عدم التواصل بين الزعامة اليهودية وغالبية اليهود والذي يبرز باطراد مع ازدياد التباعد بين هاتين الفئتين.

هناك عامل آخر أقدم من موضوع الاندماج ـ الاستيعاب ـ، والذي يحجب عن بصر اليهود الأميركيين رؤية (قوتهم الذاتية). الأسطورة المستمرّة الباقية عن الشتات، الدياسبورا، وعدم قدرة اليهود والأسطورة الملازمة عن الزعامة اليهودية الجبانة وغير الفاعلة. هذه الأساطير كلها تعمل مجتمعة لجعل حقيقة السلطة اليهودية العصرية غير مرئية، بتحويلها ببساطة إلى أمر غير معقول. وفي الفُولْكلُور اليهودي التقليدي، كان اليهود رهائن ضعيفة يراوحون بين الحزن والاحتفال، بين الحُكّام الطغاة والحماة الليّنين والعناية الإلهية ذاتها، يقرأون الصلوات في احتفال عيد الغفران.

«في كل جيل يثورون علينا لتدميرنا ولكن الواحد المقدس، يتبارك اسمه، يخلّصنا من أياديهم».

ولم يكن هناك كبير فسحة أو مجال علم أو مجال في علم الأكوان هذا لأي نضال. المهم أنه كان باستطاعة اليهود دعوة الإله

في صلواتهم يوم كيپور بالتوبة والصلوات والأعمال الخيرة. وبما أنهم كانوا منفيّين من بلادهم القديمة كان قدرهم بيد سواهم. والواقع لم يناسب إلى حد ما الأسطورة. وقرون من الشتات أَنْتَجَتْ سلسلة طويلة من الوجوه السياسية اليهودية: دبلوماسيون، سماسرة سلطة وحتى أبطال حروب أحياناً. والجاليات اليهودية عبْر التاريخ كانت دائماً تقريباً مجموعات منغلقة على نفسها ذاتية الحكم. صحيح أنها كانت تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلال والأمن، ولكن الغالبية عاشت ضمن قيود شديدة إلا أنها تعاملت مع جوارها على قدم المساواة. والجماعات اليهودية الكبيرة في بابل كان يحكمها لألف سنة أحفاد الملك داوود كنائب حاكم المنفى (Exilarch) برتبة وزير في البلاط الملكي. والجاليات اليهودية في القرون الوسطى ببولندا وليتوانيا كانوا ينتخبون (شْتاذْلان shtadlan) أو سفير للبلاط البولندي والذي كان غالباً ما يتعامل مع النبلاء على أساس المساواة معهم وكثير من أمراء عهد النهضة في أوروبا عيّنوا في قصورهم (يهود البلاط) لإدارة نشاطاتهم المالية. وكان لبعض هؤلاء اليهود المعيّنين سلطة فوق العادة يمارسونها باسم الجالية اليهودية.

ولكن فترات النجاح السياسي هذه لم تترك آثاراً كبيرة في التاريخ اليهودي المعاصر. فقليل من يهود اليوم سمع عن (Exilarch نائب الحاكم للمنفى). واليهود الأميركيون المثقفون الذين يعرفون تعبير (شْتَاذْلانْ) و (يهود البلاط) يَقْرِنُونَهم عادة بالشحادين المتذللين أو الفاسدين الانتهازيين العاملين لمصالحهم الشخصية.

والنسيان الذي غطّى على الوجوه السياسية في ماضي اليهود راجع ـ جزئياً ـ لفشلهم في النهاية. ولقد مر على حياة اليهود في أوروبا الوسيطة فترات عديدة من التنعّم ولكن انتهت كلها بدوّامةٍ من

الإذلال والاضطهاد. بدءاً بقرن طويل من كوابيس روسيا القيصرية إلى فظائع الحرب العالمية الثانية، ومثل الساسة عموماً في كل زمان ومكان تلطخ زعماء اليهود في القرون الوسطى بما آلت إليه النظم التي خدموها، من فشل في النهاية.

والمهم أيضاً أن التقاليد السياسية اليهودية خسرت في معركتها الطويلة لترسيخ ذاكرة تاريخية ـ في الأذهان ـ وكان المنتصر في هذه المعركة سلطة مركزية منافسة في حياة اليهود: سلطة الحاخامات. حيث واجه الزعماء السياسيون اليهود وَضْعَ أقلية يهودية بالبراغماتية والحلول الوسط. وَدَعَا الحاخامات إلى التسليم والصلاة. ولعدم استطاعتهم توفير راحة جزئية آنية وعدوا بالخلاص المجيد المنتظر في نهاية العالم.

لذا، فالسياسات السلطوية ليهود أميركا المعاصرين تمثل ولادة جديدة للتقليد اليهودي الذي بقي نائماً لثلاث مئة سنة منذ انهيار الامبراطورية البولندية للقرون الوسطى. وبين ذلك التاريخ واليوم وخلال حكم سلسلة من القوزاق الأُوكرانيين والقياصرة الروس وفرق الصاعقة النازيين تجذّرت الأسطورة الباقية. وهذه الأسطورة تعيش اليوم في ذاكرة عامة يهود أميركا، وفيها أن اليهود ضعاف تماماً، لذا يجب أن يسعفهم ذكاؤهم ودهاؤهم لكي يبقوا أحياء. فالحلول الوسط لا تنفع بل هي سيئة. والسياسات ترسمها رؤى دينية الأهداف ونبوءات إلهية. وبعض هذه الرؤى مثل الصهيونية والاشتراكية يمكن لها أحياناً أن تصبح حقيقة واقعة.

وفي هذه الأسطورة كل الأغنياء والأقوياء، اليهود والذين يعملون في العالم الرمادي للتسويات وتوقيع الاتفاقات يعملون

لأنفسهم فقط. والمتحدثون الرسميون باسم اليهود: الحاخامات و(الشْتادلان) وممثلو الجاليات والمهرّجون السيّؤو الطالع هم من البلادة الذهنية بحيث لا يعلمون عبثية أعمالهم.

وقصر النظر السياسي ليهود أميركا له جذوره في تقاليد العالم القديم من الآمال الضائعة وأحلام الرؤى الدينية، ولكن في العالم الجديد ابتدع اليهود أساطيرهم الذاتية.

وكما عرض الحاخام آرثر هِرْتزْبِرْغ عام 1988 في دراسته التاريخية: اليهود في أميركا: أربعة قرون من لقاء غير سَهْل، الجمالية اليهودية في أميركا تأسست وتكونت إلى حد كبير من أفقر يهود أوروبا وأقلهم تعليماً ودراسة. واليهودي الذي يتمسّك بقوة بالقيم اليهودية لا يسافر بعيداً حول نصف العالم ليستقرّ في تيه غير مُرَوّض بدون حدود ولا قوانين، فاليهودي الجيد يبقى حيث هو في بيته، أما الذين قدموا إلى أميركا، فهم المتمردون والمغامرون والخاسرون.

ثلاث موجات هجرة كوّنت يهود أميركا: المرّانوس يهود الأندلس Marranos البرتغاليّون في عصر الاستعمار، اليهود الألمان في أواسط القرن التاسع عشر، واليهود الروس في بداية القرن العشرين. وكل موجة تألفت من يهود أرادوا الهروب من المجتمعات التي يعرفونها، كانوا يهربون من مجتمعات يهودية ومجتمعات غير يهودية تحيط بهم، كما ذكر هِرْتْزْبِرْغ: «شعر المهاجرون اليهود بأن مجتمعهم يخونهم: الحكومات والحاخامات وزعماء اليهود الأغنياء الذين عزلوهم خارج أجوائهم، أو على الأقل فشلوا في إيجاد مكان لهم بينهم... لذلك لم يسمحوا لتلك الفئات نفسها والتي خانتهم في أوروبا بأن تمارس أية سلطة عليهم في أميركا».

من المؤكد أن هؤلاء المهاجرين شكلوا مجدداً جالية يهودية في أميركا، ولكنها جالية مختلفة، هو عالم جديد حيث لا سلطة فيه للدين، وليس للكنائس هنا أية سلطة شرعية تمارسها على المؤمنين كذلك؛ ليس للجالية اليهودية أية سلطة على اليهود: لقد قلّموا أظافرهم ـ أو أزالوا مخالبها ـ ومع الأيام نَمّى اليهود أساطير جديدة للمجتمعات اليهودية الأميركية المنظمة والتي يقودها طنّانون من ذوي النوايا الحسنة، ولم يختصر أحد الصورة الأسطورية للزعامة اليهودية غير الفاعلة أفضل من الكاتب الناشط الراحل پول جاكوبْسْ. ففي مذكرات عام 1965 تساءل قائلاً: هل صاحب الشعر الأجعد يهودي؟ فلقد قدّم أزمة مُتصَوّرة أسَرَت صور اليهودي العادي المنتسب لأحد أهم ثلاث وكالات يهودية: (1) الرابطة المناهضة للتشهير A.D.L التابعة لجمعية بناي بريث. و (2) اللجنة اليهودية الأميركية A.J.E و (3) المؤتمر اليهودي الأميركي A.J.C.

ذكر جاكسون وصفاً تهريجياً كرنڤالياً لأعمال هذه الوكالات الثلاث بقوله: «يدخل أحدهم إلى مرحاض (بار) في الشارع الثالث بنيويورك، وعندما يقف على المبْولة يرى كتابة على الحائط: شتيمة بذيئة لليهود Screw the Jews. ويذهب رأساً إلى الهاتف فيستعجل أحد رجال ADL للمجيء إلى بار المصنع ليأخذ بصمات الأصابع على الحائط الذي كُتبت عليه الشتيمة ليقارنها ببصمات مليونين من المناهضين المعروفين للسامية في إضباراتهم (سجلاّتهم). ثم ينشر صورة للحائط في العدد التالي لمجلة الوكالة يعلن فيها أن مُناهضة السامية في ارتفاع وعلى كل يهودي أن ينتسب إلى جمعية بناي بريث».

«وبعده مباشرة يأتي ممثل اللجنة اليهودية الأميركية لينظر حوله ويعلن خططاً لدراسة أميركية واسعة عن الكتابة المعادية للسامية منذ

عهد پُومپيِ». ثم تصدر اللجنة أيضاً كتيِّباً يُثبت أن اليهود هم الذين اخترعوا المارتيني ـ الكونياك ـ وسيوزع على البارات في كل أميركا، ثم يصل ممثل المؤتمر اليهودي الأميركي مع مجموعة تشكل مظاهرة احتجاج حول البار، ويرفع عريضة للمحكمة العليا طالباً منع بيع الكحول لكل من يتفوه بأي ملاحظة ضد السامية».

وأقوى أسطورة عن سلطة اليهود الأميركيين هي التي يتشارك فيها اليهود وغير اليهود وهي المعادلة الخاطئة التي تساوي بين سياسات اليهود وسياسة الشرق الأوسط: فكرة أن البرنامج السياسي اليهودي يبدأ وينتهي بإسرائيل، وبالمقابل فإن دعم واشنطن لإسرائيل يأتي غالباً من سلطة اليهود السياسية.

واشنطن هي مدينة الألفاظ المركبّة وأحد الألفاظ الأكثر شهرة في الكونغرس هو: The American - Israeli Public Affairs Committee (AIPAC) لجنة الشؤون العامة الأميركية ـ الإسرائيلية. هذا ما كتبه عضو الكونغرس السابق پول فِنْدْلي في تقديم كتابه عام 1985 تجرأوا فتكلموا They Dare To Speak Out.

«الشعب والمؤسسات يواجهون اللوبي الإسرائيلي: مجرد ذكر هذا اللوبي يثير نظرة جدية إن لم نقل مختلسة لوجه أي كان في كابيتول هِلْ ـ أي الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ ـ من الذين يتعاطون بسياسات الشرق الأوسط، فهذه اللجنة هي السلطة المتفوقة الآن بين اللوبيات في واشنطن».

وكتاب فِنْدلي هو الأشهر في مجموعة دراسات نُشرت في الثمانينات وأوائل التسعينات تحاول توثيق القبضة الخانقة للوبي الإسرائيلي على سياسية أميركا الخارجية، وغيره: «المثلث المشؤوم

«The Fateful Triangle» لـ ناعوم شومْسْكي ـ 1983، «الانحياز Taking Sides» لـسْتيفَنْ غرين 1984، «اللوبي The Lobby» لإدوارد تيفنن 1987، و«الرابطة المشبوبة العاطفة The Passionate Atta Chemenf» لجورج دوغلاس بول 1992. والقاسم المشترك لهذه الكتب هو فرضيّة أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل هو في غير محله ويسير باتجاه يعارض المصالح الأميركية. وفي هذا المنحى من التفكير يوجد قوّة جبارة إلى حد أنها تخرب سياسة الولايات المتحدة الخارجية حَسْبَ إرادتها وهذه القوة هي اللوبي اليهودي فبدونه لا تدعم الولايات المتحدة إسرائيل. ويدعم جورج ودوغلاس بول رأيهم هذا بموجز عن النفوذ اليهودي ليس بعيداً في الواقع، عن الحقيقة:

إن حجم النفوذ الذي يمارسه اليهود الأميركيون في السياسة الأميركية لا يتناسب مع أعدادهم. فقوتهم تأتي بصورة رئيسة من اهتمامهم الفاعل بالأمور العامة وعزمهم على العمل الشاق للأهداف التي يؤمنون بها وتُشتق قوتهم أيضاً من ميلهم لفهم العملية الانتخابية، وموهبتهم في إقامة التنظيمات المؤثرة، وقبل كل شيء تكريس جهودهم للأعمال الخيرية يُقوّيه حاسة دقيقة بالضغوط التنافسية بين أعضاء فئة مجبرة على التكتل والعمل سوياً نظراً للتمييز العنصري الذي لا يزال ظاهراً في كثير من قطاعات المجتمع الأميركي.

ولقد استغل الزعماء الإسرائيليون هذه الخاصيات في يهود أميركا إلى أقصى حد. فقد أفهموهم بوضوح شديد أنهم ينتظرون من يهود أميركا أن يعملوا لمصلحة إسرائيل مع أعضاء الفرعين التنفيذي والتشريعي في الدولة، وأن يعرضوا ويدافعوا عن أهداف إسرائيل أمام أهم صانعي الرأي في أميركا.

الواقع أن أكثر ما قاله السيدان جورج ودوغلاس بول Ball صحيح. فيهود أميركا يمارسون نفوذاً سياسياً غير متناسب مع عددهم النسبي، ويشتق نفوذهم في الغالب من نشاطهم المدني، ومستواهم المالي في سلّم العطاء للأعمال الخيرية وتماسكهم الفئوي. وللحقيقة، فإن إسرائيل حاولت على مدى السنين، وبنجاح في الغالب، استعمال الجالية اليهودية في أميركا كإسفين في واشنطن. ولكن حقيقة سلطة اليهود وتأثيرها على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط هي أكثر تعقيداً من بساطة نظرية المؤامرة التي قال بها النقّاد المهتاجون (!). إذا كانت المعادلة هي بالبساطة التي أشار إليها جورج ودوغلاس بول: مال اليهود ونشاطهم يخلق النفوذ اليهودي والذي بدوره يخلق الدعم الأميركي لإسرائيل؛ إذا كان الأمر كذلك يبقى الدعم مستمراً على وتيرة واحدة خلال العقود الخمسة منذ قيام إسرائيل.

لم يكن الأمر كذلك. فلقد وفرت واشنطن بعض المساعدات المادية، وليس منها الأسلحة، لإسرائيل على وتيرة واحدة خلال العقد الأول من قيام إسرائيل التي كانت لا تزال معرّضة بقوة للأخطار. ولقد نمت العلاقات الأميركية مع إسرائيل ببطء في الستينات للتدخّل اليهودي في إدارة الرئيس كنيدي والرئيس لندن جونسون لأن الأخير كان معجباً بإسرائيل وبرئيس وزرائها آنذاك ليفي أشكول.

والواقع أن التحالف القوي الأميركي ـ الإسرائيلي، كما نعلم، ومن ضمنه مبيعات هائلة من الأسلحة والعون الاقتصادي بعديد بلايين الدولارات بدأ في حكم ريتشارد نيكسون، رئيس جمهوري انتُخِب بدون دعم يهودي يذكر. كل رئيس قبله حاول أن يكون في موقع وسط في الشرق الأوسط يحفظ صداقته مع إسرائيل ومع أعدائها المؤكدين. ولكن نيكسون أسقط هذا التوازن وأعلن للمرة الأولى أن

إسرائيل هي حليف استراتيجي ثمين في الحرب الباردة. وتحت رقابة نيكسون حلّت الولايات المتحدة محل فرنسا كمصدر رئيس لتزويد إسرائيل بالسلاح. وبلغ العون الأميركي لإسرائيل أرقاماً هائلة فارتفع من 300 مليون دولار إلى ألفين ومئتي مليون (2200 مليون) في العام، ممّا جعل إسرائيل أكبر المستفيدين للعون الخارجي الأميركي، وأصبحت العلاقات الإسرائيلية ـ الأميركية عملاً تجارياً ضخماً. وهذا ما جعل حلفاء إسرائيل لاعبين رئيسيين في مجال سياسات السلطة والنفوذ في واشنطن.

ومنذ أن (هندس) الرئيس نيكسون الالتزام الضخم في المساعدات الأميركية لإسرائيل، نما اللوبي اليهودي إلى مستوى هائل في السمعة والمداخلات والنفوذ. ـ أيْباك AIPAC وهي (لوبي) الجالية اليهودية في السياسات الخارجية، توسعت من مكتب فيه موظفون ثلاثة إلى إدارة بها مئة وخمسون (150) موظفاً بميزانية 15 مليون دولار، أما عدد أعضاء الكونغرس اليهود فقد تضاعف ثلاث مرات.

وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين، أقامت الولايات المتحدة الأميركية مكتباً حكومياً لمطاردة واصطياد وطرد مجرمي الحرب النازيين، وجعلت تسهيل هجرة اليهود من الاتحاد السوڤييتي هدفاً مركزياً في سياستها الخارجية وأشرفت على خروج الجاليات اليهودية القديمة في سورية وإثيوبيا، من هذين البلدين إلى الحريّة!.

وفي أيار/ مايو 1991 فرضت واشنطن اتفاقية لوقف القتال في الحرب الأهلية الإثيوبية ليوم واحد لإجلاء عشرين ألف يهودي من أبناء القبائل هناك عبر جسر جوي لا سابقة له دام أربعاً وعشرين ساعة. كذلك أوجدت أميركا متحفاً للهولوكوست ونَصْباً تذكارياً بكلفة

168 مليون دولار، استرضاءً اليهود في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية بعدما أجازه الكونغرس وجاءت مصاريفه من قطاع خاص على أراضٍ للحكومة الفدرالية في وسط مُجَمّع سميثسونيان Smithsonian في حديقته الخضراء.

هل كان النفوذ اليهودي الأميركي هو سبب التحالف بين أميركا وإسرائيل، يمكن وحدنا أن يجادل بوضوح أن الأمر هو عكس ذلك: إن التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي هو الذي خلق السلطة السياسية الحالية ليهود أميركا.

والقصة الحقيقية لسلطة اليهود هي أكثر تعقيداً من أي من هاتين (السيناريو). لقد تقربت أميركا في عهد نكسون من إسرائيل لأسبابها الخاصة المتعلقة بالحرب الباردة والستراتيجية العسكرية، أما النفوذ اليهودي الداخلي فكان العامل الثانوي.

كان اللوبي اليهودي قائماً. لقد كان قائماً منذ عقود، قبل رئاسة نيكسون بكثير، فلقد كان للّوبي اليهودي أدوار في هندسة إجماع أميركي على مواضيع الحقوق المدنية، وعلاقات الكنيسة بالدولة، والهجرة وأمور كثيرة أخرى؛ وإقامة التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي لم يخلق المؤسسة السياسية ليهود أميركا، إلا أنه دفع هذه المؤسسة اليهودية إلى علوٍ شاهق يُسبّب الدوار، لأجواء سياسية جديدة، ستْرا توسْفيريّة (Stratosphere)، لقد حوّل تماماً البرامج السياسية للجالية اليهودية الأميركية. لقد أجبر الفئات الأكثر ليبرالية في أميركا على إقامة تحالف غير عادي مع غير اليهود، يديرون الحرب الباردة في مؤسسات الأمن القومي، وجعلت يهود أميركا قوة على المسرح الدولي وهناك عوامل أخرى أثرت في نفس الوقت، بالجالية اليهودية

بحيث قَوّت عملية التسْييس واكتساب السلطة. وأهمها نتائج الانتصار البَرْقي - السريع جداً - في حرب الأيام الستة عام 1967. هذا الانتصار بدأ موجة من الهوى القومي بين اليهود في أميركا وحول العالم. وعبر المحيط، أحدثت حرب الأيام الستة، شرارة دراماتيكية غير متوقعة لولادة جديدة للحماس اليهودي بين مليونين من يهود الاتحاد السوفييتي الذين تحدّوا القمع الشيوعي وكسروا جدار الصمت الذي دام نصف قرن. وبالمقابل، ألهمت معركة اليهود السوفييت من أجل الحرية، حركة شعبية ذات قاعدة عريضة بين يهود أميركا.

وقوَّت حملة اليهود الأميركيين من أجل اليهود السوفييت، بدورها، الدفء الجديد في العلاقات ما بين زعماء الجالية اليهودية واليمين الأميركي.

والواقع السياسي لحياة الجالية اليهودية هو ظهور آلة قوية في الربع الأخير من القرن العشرين لتقدّم المصالح اليهودية. وهي أقوى بكثير مما يعلمه أكثر اليهود ولو أنها ليست بنصف درجة القوة التي يتخيلها أعداءهم. ومثل كل البيروقراطيات فإن هذه القوة تعمل في حدود واضحة وأحياناً تُخطىء؛ إلا أنها برهنت أنها قادرة على هزّ الأرض تحت أقدام الطغاة وإيقاف جيوش عن الحركة. إنها آليّة معقّدة مؤلفة من مؤسسات ومجرد ذكرها يثير بسمة متعالية على شفاه اليهود: بناي بريث، هاداسا، النداء اليهودي المتحد UJA، ورابطة مكافحة التشهير ADL وهذه المجموعات هي المحرِّكات، أو بالتحديد، عجلات المحرك لسلطة اليهود في أميركا.

وإذا كان صعباً على اليهودي العادي الاعتقاد بذلك، فالكثير من زعماء اليهود، والذين يملكون - ويحركون - هذه القدرة، هم أيضاً

كذلك، وكبار الرسميين المسؤولين في منظمات الجالية اليهودية مبهورين بهذه الظاهرة المدوّخة كلها. «فالجالية اليهودية اليوم ـ على المستوى المحلي أو الوطني أو العالمي ـ تصل إلى ما ومن تريد لدرجة لم يحلم بها أجدادنا أبداً». كما يقول المدير القومي لرابطة ADL أبراهام فُوكْسْمان: «ما كان باستطاعتهم تصوّر أن حفيدهم سيكون كما هو اليوم ولا الوصول إلى المكان الذي هو فيه. وكل ذلك ليس لأنه (لوردأ) وليس لأنه (مليونيراً) ولكن لأنني فقط أبراهام فوكسمان أحد الرسميين اليهود».

كثيرون هم الذين يشيرون إلى أن النفوذ، رغم أنه يبدو حقيقة، مؤسَّسٌ إلى حد كبير على خداع. يقول أحد رؤساء وكالة يهودية كبيرة: «كثير مما نقوم به اليوم هو اختراع **ناحوم غولدمان** الزعيم الصهيوني الراحل المولود في ألمانيا. **كان غولدمان سيد المخادعين.** كل المنظمات التي أسسها: المؤتمر اليهودي العالمي، مؤتمر الرُؤساء، كانت لتقوية أسطورة مؤسسة قوية غامضة تُدعى «اليهودية العالمية». (فوكْسمان) يرى أيضاً «أن العالم غير اليهودي يعتقد، إلى حد كبير، بأسطورة (بروتوكولات حكماء صهيون)، وإلى حدّ ما، نحن اليهود، لم نحرِّرْهم من هذا الوهم».

يتابع فوكسمان: «أعرف كل مرة ألتقي أحد زعماء العالم الذي جاء ليجتمع بي، أنه لم يأتِ ليقابلني لأنني أنا (أبراهام فوكسمان) المدير القومي لرابطة ADL بل لأنه سمع أو باعه أحدهم فكرة أن الجالية اليهودية قوية وقادرة جدّاً، تعرف ذلك، لأنه بعد انتهاء الحوار يريد أن يعرف ـ كل زعيم ـ ماذا باستطاعتك أن تفعله من أجلهم في أجهزة الإعلام وماذا تستطيع أن تفيدهم في الكونغرس... وهكذا».

ويضيف (فوكسمان): «لهذا يأتي رئيس وزراء البوسنة ليجتمع بالجالية اليهوية. ولهذا يأتي رئيس وزراء ألبانيا، ووزير خارجية بلغاريا، والسلڤادور ونيكاراغوا. . . وكل من يخطر ببالك من دول. يجب أن تسأل نفسك ما القصة؟ والجواب هو أنهم يؤمنون، إلى حدّ ما، بما جاء في بروتوكولات حكماء صهيون».

يمكن لإنسان أن يُناقِشَ، بنفس الدرجة من السهولة، وربما بطريقة أوضح أن التغيير هو الآتي: في الأجيال الماضية كثير من غير اليهود أخذوا اليهود على محمل الجدّ ويقدّرونهم أكثر مما يقدرون هم أنفسهم، والنتيجة هي تحوّل غريب من بلاء معاداة السامية المزمن. والجالية اليهودية بعدما عانت قروناً طويلة من الحقد وإساءة المعاملة وهي لَمْ تفتّش عنهما ولم تستطع تفسيرهما، تجد نفسها الآن في موقع المستفيد من الحظوة والرعاية ويبدو الأمر غير مفهوم.

ويقول مساعد عضو الكونغرس ديڤيد لوتْشِنز: «هذه هي السلطة السياسية

السلطة السياسية عندما لا تحتاج للسؤال عنها. السلطة السياسية هي عندما يفتش أصدقاؤك عنك دون أن تسألهم أنت ذلك، ولنا عدد كبير جدّاً من الأصدقاء الذين يفعلون ذلك إمّا لأنهم يؤمنون بذلك أو لأنهم يعتقدون أنها سياسة حسنة، أو لأننا جزء من تلك الأساطير اليهودية ـ المسيحية».

يقول: مثلاً «إن لِمجموعة النواب السود في الكونغرس ميزانية مضادة كانت تعرض خلال السبعينات والثمانينات والتي تقلص مصاريف الدفاع إلى الحد الأدنى، كذلك، والتي دمّرت المعونات للمزارعين والتي حفظت ثلاثة مليارات دولار سنوياً لإسرائيل،

والسبب أن غالبية السود في الكونغرس لا تريد قطع المعونات عن إسرائيل رغم الجهود التي بذلها من آن لآخر (غاس سافِدْج Gus Savage) في إحدى السنين وجون غونيرز John Gonyers في سنة أخرى. لم تُقطَعْ المعونة لأن بِلْ غرايز Bill Grays وتشارلي رانْغِلْز Charlee Rangels ما كانا يريدان أن يُصَنَّفا معاديَيْن مع أنهما ليسا معادين للسامية ولا يسمحان بها».

خلال مؤتمر الحزب الديموقراطي عام 1992 المتكلم الوحيد الذي خصّص وقتاً لموضوع إسرائيل كان المسكين جيسّي جاكْسُون والذي كُتِب عليه أن يستمر في الاعتذار لنا طيلة حياته بعد ذلك كلما وقف خطيباً لأنه تحدث بشيء ضدّنا في أوائل الثمانينات. ولِمَ كان عليه الاعتذار لنا؟ هل لأنه يُحبّنا؟ لا. بل لأن هناك قطاعاً لا بأس به من مجتمعات السود ألح على ذلك. هذه هي السلطة السياسية!

السلطة السياسية هي أن معاداة السامية في هذا البلد (أي أميركا) موقف لا يُشرّف. پات بوكانان الذي أهان الجالية اليهودية في عديد من المواضيع كان عليه أن يتنكر لقناعاته ويقول أنه ليس معادٍ للسامية. حتى ديڤيد ديوك الذي تعوّد أن يرتدي الزي النازي عليه أن يحاول ليثبت أنه غير معاد للسامية. لا يريدون أن يُظهروا أنهم أعداؤنا لما نمثله نحن (من قوة) في أميركا، هذه هي السلطة السياسية.

وبروز يهود أميركا كقوة مستقلة أمر يحتمل السخرية. فالفكرة الأساسية للصهيونية، الرؤيا التي كانت وراء إقامة دولة إسرائيل، كانت من أجل أن تكون صوتاً لِشَعب لا صوت له ومن أجل إعادة اليهود إلى مسرح التاريخ بعد قرون من الضعف. إن سلطة اليهود في أميركا قلبت فكرة الصهيونية رأساً على عقب.

في آب/ أغسطس عام 1987 مثلاً عندما زار إسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل رومانيا كان في برنامج الزيارة التجارة بين الطرفين، والسياحة ومساعدة رومانيا للمهاجرين اليهود السوفييت ووساطة رومانيا في الخلاف العربي ـ الإسرائيلي. وبالمقابل نقلت جريدة جيروزاليم بوسْتْ أن الرئيس نيكولاي تشاوشيسكو كان في نيّته سؤال شامير لاستعمال نفوذه مع الجالية اليهودية الأميركية لتحسين علاقات رومانيا مع واشنطن.

وبعد شهر واحد من ذلك، اجتمع شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل في نيويورك خلال انعقاد الهيئة العامة للأمم المتحدة مع وزير خارجية تركيّا. وفي تصريح صحفي بعد ذلك أوضح ممثل تركيا في الأمم المتحدة أن بيريز يريد من تركيا مساعدة إسرائيل لتحسين علاقاتها بالعالم الإسلامي، أمّا تركيا فتريد من إسرائيل أن «تتوصّى» بها لدى الجالية اليهودية في أميركا.

والهدف من كل ذلك هو اكتشاف أعمال سياسات سلطة اليهود في أميركا المعاصرة، ودراسة التنظيمية للجالية اليهودية، والأمور التي توجّه جدول أعمال الجالية اليهودية، والسياسات الداخلية لأهم المنظمات اليهودية والعلاقات المعقدة بين زعامات الجالية اليهودية وجماهير يهود أميركا. وسننظر في مختلف المصادر للنفوذ اليهودي بما فيها جمع التبرعات المالية وتأثير الإعلام.

والقرّاء الذين يبحثون عن تثبيت لأساطيرهم المفضلة سيصابون على الغالب بالإحباط، فهم لن يجدوا سيطرة يهودية مؤثرة على الإعلام والمموّلين الكبار رغم العدد الكبير من اليهود في هذه الصناعات، بل سيجدون نشاطاً إسرائيلياً سرياً قليلاً وغالِباً لتخريب

الكونغرس أو الرأي العام الأميركي.

وفي هذا المجال سيجدون القليل من الوهج الذي يزين أعمدة الغيبة في الصحف اليومية، ويتفاجؤون بقلة عدد أسماء المشاهير الذين يشتركون غالباً في السلطة اليهودية في أميركا: مثل مايكل ملِكِن ومايكل كيتز وبرباره والترِز وبرباره شترايسَنْد، هؤلاء قوم ذو سلطة ونفوذ وهم من اليهود ولكنهم لا يمثلون سلطة اليهود في أميركا. وقوة أية فئة تكمن في قدرة أعضائها على العمل سوياً وتغيير العالم الذي يحيط بهم ليتناسب مع حاجاتهم وأهدافهم، هذا هو معنى سلطة أميركا أو سلطة السود أو سلطة صناعة التبغ أو سلطة الكنيسة الكاثوليكية. بعض مشاهير اليهود سيُذكرون في هذا المجال لأنهم يسهمون في عملية اكتساب السلطة، ولكن أغلبهم لا يفعلون ذلك.

من ناحية أخرى سيجد القرّاء نظاماً سياسياً يهودياً في حالة اضطراب، تهزه التغيّرات الكاسحة في العالم من حوله. وهذا الاضطراب راجع جزئياً لما حدث بعد النجاح، عالم حيث إسرائيل المستعدة للحرب أبداً توقّع اتفاقات سلام، وحيث الجاليات اليهودية المضطهدة من موسكو إلى دمشق (!!!) تخرج للسير في أجواء الحرية. إذن ما هي المعارك الباقية، فبدون التهديدات ما الذي يجمع اليهود تحت علم واحد؟

وفي نفس الوقت، عدم الارتياح الحالي للمجتمع اليهودي يعكس خطورة الشكوك من المجهول الذي يواجه كل الأنظمة السياسية اليوم، حيث يُبْحِرُ العالم في مياه القرن الواحد والعشرين وهو لا زال متمسكاً بخرائط القرن العشرين التي تجاوزها الزمن.

انهيار الديكتاتوريات وبروز تقنيات جديدة ترك بعض مجتمعات

العالم من مشرقه إلى مغربه موبوءاً بالمجاعات في وسط الغنى، مهدداً بتنامي الأمية والجهل رغم المواصلات البرقية السريعة، والزعماء السياسيون يحاولون تلمس أجوبة لمعضلات الصدمة المستقبلية. وخلال تلمسهم للحلول يجدون أن بدائلهم محاصرة بانعدام الأمن المتنامي وبعدم ثقة الناس بهم.

وبطريقة ما، تشكل الجالية اليهودية الأميركية طليعة الفوضى الجديدة. وفي نظام سياسي قومي متزايد البَلْقَنة ومحكوم بفئات ذات مصالح متضاربة يبدو اهتمامها بأهدافها الخاصة أكثر من اهتمامها بالصالح العام، فالجالية اليهودية تستطيع الادعاء من دون تَحيّز، أنها في الطليعة. فيهود أميركا هم أول أقليّة عرقية أو دينية تكتسب السلطة والنفوذ داخل الجسم السياسي بنَفْخ أبواقها وإعلان ضعفها الذاتي واعتبار أنّها الضحيّة دائماً. وحديثاً تزعمت الاحتجاج العنيف ضد بلقنة المجتمع الأميركي، حتى أنهم تقدّموا في هذا العِلْم بإنشائهم مجموعات المصالح الخاصة وتقنيّات اللوبي الذي يجمع بين الاحتجاج في الشوارع مع تقديم مساعدات مالية مدروسة للسياسيين، وقضاء المصالح الخاصة لهم من وراء الكواليس.

أهم من ذلك فالمعارك السياسية الحالية ليهود أميركا تمثل العالم الصغير للاضطراب السياسي الذي ابتلى به المجتمع الأميركي بعامّة. عدم الثقة الواسع الانتشار بالزعماء وبالخدمات العامة وتشويه سمعة الحلول الوسط كوسيلة مشرّفة لتوقيع الاتفاقيات.

حتى انتشار عملية ـ الاندماج ـ التنازل المتزايد عن حياة المجتمع اليهودي ـ تختلف فقط بالدرجة عن ميل الأميركي لعدم الإسهام في العملية السياسية الأوسع.

وفي الختام، فأعمال المجتمع اليهودي تهمّ بالدرجة الأولى

اليهود أنفسهم. هناك الكثير من العمل الهام تقوم به أقلية يهودية صغيرة باسم يهود أميركا، وبعضه مُضلّل.

والكثير منه مقيد وحسن النية وكله لا يخضع لتحليل ونقاش كافيين. ومثل النظام السياسي الأميركي نفسه، فالنظام السياسي للجالية اليهودية مهدد، أكثر من كل شيء آخر، بلا مبالاة مكوِّناته.

وفي عالم الواقع يستمر العمل السياسي سواء اهتم به الناس أم لم يهتمّوا. والاختلاف الوحيد هو فيما إذا كانت نتائجه تعكس إرادة الناس أو إرادة أقلية صغيرة. ولهذا السبب فقط، اليهود مدعوّون لمعرفة ماذا يُعمَلُ باسمهم، والأميركيون هم أيضاً مدعوّون لقراءة ومعرفة ماذا يقوم به جيرانهم.

العلاقة الرسمية بين الجالية اليهودية والحكومة الأميركية(*)

أول اتصال رسمي بين الجالية اليهودية والحكومة الأميركية حدث عام 1790، بعد سنة من تنصيب جورج واشنطن كأول رئيس للجمهورية الجديدة.

في آب/ أغسطس من عام 1790 وخلال زيارة لِ نيوپورت ـ في رود آيلند ـ كتب جورج واشنطن رسالة لأعضاء الكنيس المحلي، كانت جديرة بالذكر لحراراتها وفصاحتها. ورسالة واشنطن لا تزال تُدرّس اليوم في المدارس الدينية اليهودية كنموذج لشرعة مؤسسة لحرية اليهود الأميركيين.

كتب يقول: «إن حكومة الولايات المتحدة الأميركية التي لا تسمح بالتعصب ولا تساعد الاضطهاد تطلب فقط من الذين يعيشون في كنف حمايتها أن يتصرّفوا كأنهم مواطنون صالحون بإعطاء الحكومة في جميع الأحوال دعمهم المؤثر».

(*) **المرجع**: ج.ج. غولدبرغ «قوة اليهود في الولايات المتحدة الأميركية» تعريب د. نبيل صبحي الطويل. دار لبنان للطباعة والنشر. بيروت 1997، ص 133 ـ 163.

(وهي وجهة نظر يهودية صهيونية محضة، باعتبار أن الكاتب هو ابن آرثر غولدبرغ ممثل الولايات المتحدة في هيئة الأمم عام 1967) (ص.ز.).

والتراسل بين واشنطن واليهود في ذلك الصيف وضع النبرة لكل العلاقات المستقبلية بين الحكومة الأميركية والجالية اليهودية. ومن المحتمل أن جورج واشنطن كان أول زعيم لأي شعب يتوجه إلى اليهود كمواطنين أحرار ومتساوين بعد ألف وسبعمائة سنة من التيه، ولكنه سار إلى أبعد من ذلك، فلقد أعلن أن أميركا تختلف عن الشعوب الأخرى لأنها بالتحديد «أعطت العالم أمثلة من سياسة ليبرالية واسعة، سياسة تستحق التقليد، كل فرد فيها يمتلِكُ حريّة المعتقد وحصانات المواطن».

وطبعت هذه الحادثة حياة اليهود الأميركيين بأكثر من طريقة. القليل من الناس من يتذكّر الآن رسالة نيوپورْت ولكنها كانت واحدة فقط من رسائل ثلاث كتبها الرئيس واشنطن لليهود في تلك السنة.

والسبب هو السياسات اليهودية الكلاسيكية إذ بعد فترة وجيزة من تنصيب واشنطن في نيسان/ أبريل عام 1789 قرر رؤساء الكُنس الخمسة الصغيرة في أميركا، بَعْث رسالة تهنئة للرئيس الجديد ولقد فَعَلَتْ ذلك كل الكنائس المسيحية الكبيرة ولكن اليهود أضاعوا عاماً ونصف من النزاع فيمن سيوقّع رسالة التهنئة، وأخيراً أرسلوا ثلاث رسائل منفصلة. وكان على المسكين جورج أن يجيبهم بثلاث رسائل.

وكانت خطة اليهود أن يبعثوا رسالة من مجمّع شيريث إسرائيل في نيويورك العاصمة الأولى للدولة، ولكن حكماء الطائفة في كنيس نيويورك ترددوا لأشهر عدة، «حالة محلية» لم يفسروها ـ لِهَذَا التأخير ـ. في كانون الثاني/ يناير نقل الكونغرس العاصمة إلى فيلادلفيا، لذا اقترح كنيس فيلادلفيا أن يبعث الرسالة، ولكن المجمعات الأخرى عارضت رئيس الكنيس في فيلادلفيا، وهو تاجر

محلي اسمه مانويل جوزفسن. ورغم كونه يهودياً مخلصاً ومُتعلّماً إلا أنه كان يهودياً اشكيناز أصله من أوروبا الشرقية، فاعتبره كثير من كبار اليهود البرتغاليين السيفارديم الذين سيطروا على اليهود المستعمرين لا يستحق التحدث باسمهم.

في أيار/ مايو انشق يهود مدينة سافانا وأرسلوا رسالتهم المُهَنّئة الخاصة «باسم المجموعات اليهودية» واعتذروا فيها عن أوضاعنا الشاذة بالإضافة إلى حياءٍ مبني على أعم مشاعر الاحترام، منعتنا لمدة طويلة من بعث رسالتنا. فأجابهم واشنطن بكياسة قائلاً: «التأخير الذي ظهر ما بين انتخابي ورسالتكم وفّر لي فرصة لتقييم محاسن الحكومة الفيدرالية. في آب/ أغسطس أضاف يهود نيوپورت تمنياتهم الطيبة. وخلال زيارة الرئيس الأميركي لهم قدموا له رسالة الحمد «لإله إسرائيل» الذي حمى واشنطن وخلق فيها حكومة لا تسمح بالتعصب ولا تدعم الاضطهاد. «واشنطن اختار أفضل الجمل في رسالته الجوابية كما هي عادته».

أخيراً في كانون الأول/ ديسمبر 1790 التقى جوزيفسن الرئيس واشنطن لفترة قصيرة وأعطاه رسالة بإسم بقية المجموعات اليهودية قائلاً: «لقد منعتنا عدة ظروف خاصة تتعلق بحالتنا من إضافة تبريكاتنا إلى التهاني التي قُدّمت لكم من باقي أميركا»، فأجابه واشنطن في أقصر الأجوبة الثلاثة وأظهر أعراض السُخْط، وكانت نصف رسالته تقريباً منصرفة إلى تعداد التمنيات الطيبة التي تسلمها وأضاف بسرعة أنها كلها تشكل المصدر الأنقى للتهنئة الزمنية، وآخر رسالة مدح «ثورتنا المجيدة الأخيرة» وهي جملة مُنتقاة انتحلها عن رسالة جوزيفسَنْ.

لم يهتم أي من زعماء اليهود الذين حاصروا الرئيس واشنطن عام 1790 بتفسير «الظروف الخاصة» التي مَنَعتْهم من كتابة رسالة بسيطة. وجزءٌ مِنْ مشكلتهم، بالتأكيد، كانت الحقيقة المتجسدة في النكتة اليهودية القديمة: يهوديان ثلاثة آراء فهل فهم واشنطن «حالتهم الشاذة» هذه أم لا؟ هذا ما لن نعرفه أبداً. ونستطيع التخمين من جوابه لـ جوزيفْسَن أن الأمر (بهره) قليلاً وراء التلعثم، ومع ذلك كانت هناك قوة جديدة تعمل لمنع وحدة اليهود. لأول مرة في التاريخ عاش اليهود في بلد فُصِلَتْ فيه الكنيسة عن الدولة، أول تعديل للدستور قرّبت الموافقة عليه في وقت كان اليهود لا يزالون يكتبون مطالبين بإقراره: «لن يسنّ الكونغرس أي قانون يحترم إقامة الدين أو يمنع حرية ممارسته».

إذاً، هذا يعني بوضوح أن أميركا لا تستطيع ـ قانوناً ـ أن تمنع اليهود من ممارسة دينهم. لم يكن لليهود أبداً مثل هذه الكفالة من قبل، وهذا الأمر وَحْده برّر كل الأنفاس المنطلقة في الصلوات وتقديم الشكر، وهذا يعني أيضاً أن الكونغرس لا يستطيع تحويل اليهود إلى مواطنين من الدرجة الثانية بإقامة كنيسة وطنية. هذا المنع سيطبّق بالتالي في كل الولايات أيضاً، رغم أن الأمر احتاج إلى قرابة قرن كامل بعد معارك في كل ولاية على حِدَة. والحق يقال أن المساعي لإعلان أميركا رسمياً كشعب مسيحي أو (كدولة مسيحية) لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا.

ولم يكن واضحاً تماماً أن (تحريم) إقامة الدين له تأثير سلبي على اليهودية أيضاً. فإذا كان اليهود أحراراً في تطبيق قوانين معتقداتهم الإيمانية فإنهم أحرار أيضاً في عدم تطبيقها. ففي أميركا ليس هناك رئيس حاخامات معيّن رسمياً من قبل الدولة، ولا محاكم

يهودية رسمية، ولا مجالس يهودية تشكِّلها الدولة. فالدين اليهودي لا سلطة له على اليهود في أميركا إلا السلطة التي أعطاها اليهود له برضاهم مختارين. وكمؤسسة وُلد المجتمع اليهودي الأميركي وإحدى يديه مربوطة خلف ظهره.

أخيراً كان هناك هذه البركة المختلطة: إذا كانت الحكومة ممنوعة من الاعتراف بأي تجمع يهودي فمن الممكن لأي كان أن يتقدم في أي وقت والادعاء بأنه يتكلم بإسم اليهود، وعلى الحكومة أن توفِّر وقتاً متساوياً. ولقد حدث ذلك مراراً وتكراراً منذ أيام جورج واشنطن.

وتاريخ يهود أميركا يمكن أن يُروىٰ كتاريخ جهود اليهود المستمرة لِخلْقِ صوت من أجل جاليتهم المتنامية. وبمرور القرون نما وجودهم من خمس مجموعات على الشاطىء الشرقي إلى كمٍّ هائل مكون من ثلاثة آلاف كنيس من مدينة مِين إلى هاواي. وعلى الطريق جرت محاولات لا تُحصىٰ عدداً لجمع اليهود معاً في سبيل عمل مشترك. ونجحت أغلب هذه المحاولات لفترة من الوقت. وكل واحدة منها فشلت عندما قام خلاف فانسحبت بعْضُ الفئات من الاتحاد لتفتح دكاكينها على مسافة قريبة؛ وبانتظام نادر يقوم اتحاد جديد لجمع الفئتين معاً إلى أن ينقسم هذا الاتحاد مرة أخرى وهلم جرًّا.

و(اليوم)، هناك على الأقل ثلاثمائة منظمة يهودية وطنية وعدد لا حصر له من المنظمات المحلية. والسيرة التي لا نهاية لها في إقامة الاتحاد ثم انقسامه تظهر في الأسماء التي لا عمل لها في المنظمات الكبرى.

وتعكس هذه الدورة إلى درجة ما التركيز على «الأنا The Ego» والغيرة بين الأفراد الذين بنوا عالم المؤسسات اليهودية. ومثل كل اللاعبين في أية لعبة سلطة أخرى، يوقع زعماء يهود أميركا على الانخراط في اللعبة إلى حد كبير من أجل نشوة اللعب وأمجاد الربح. ولكن الفرق الأكبر بين اليهود الأميركيين وأي ميدان لعب سياسي آخر هو أنه لا إطار ولا سياج للميدان الأول، ولا شيء يمنع الخاسرين من الانسحاب وبدء لعبة خاصة بهم، لا شيء، سوى إحساسهم بالمسؤولية تجاه الجالية اليهودية.

وفي نفس الوقت، كثير من هذه الانقسامات تعكس ببساطة تقاسم العمل في تحمّل الواجبات نحو أمور الجالية. والانقسامات الأخرى تنبع من خلاف صادق وأمين على الأسلوب الذي يجب تبنّيه في إدارة الأمور.

أغلب المنظمات وُجدت للإنجاز أو للتأثير في إنجاز المسؤوليّات التي شغلت المجتمعات اليهودية في أي زمان ومكان على مدى التاريخ. ممارسة حياتهم الدينية، مساعدة فقرائهم ومرضاهم وكبار السن فيهم والقادمون المهاجرون من بلاد أخرى، وتمثيل اليهود أمام جيرانهم من غير اليهود، الدفاع عن اليهود بمواجهة أعدائهم في الداخل والخارج.

وأول مجتمع يهودي كان طبعاً مملكة يهودا (جوديا) على الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط، وعندما غُزِيت المملكة عام 586 قبل الميلاد وهُدم المعبد المقدس على أيدي جيوش بابل (وهي اليوم العراق) حُمل أغلب سكان المملكة إلى المنفى، وفي بابل سُمح للمنفيين أن يُشكّلوا مقاطعة لها استقلال ذاتي حيث عاشوا حسب

قوانينهم الدينية وعلى رأسهم وَصيّ من البيت الملكي اليهودي. وهكذا قامت الدياسبورا (الشتات) الأولى، أول مجتمع يهودي.

وبعد خمسين سنة سمح للمنفيين بالعودة إلى ديارهم لكن القليل منهم عاد. والذين عادوا استطاعوا إعادة بناء المعبد المقدس وإعادة مملكة يهودا لفترة قصيرة ولكنها سقطت أمام فيالق الرومان في العام 70 قبل الميلاد. وانتهت بذلك السيادة اليهودية إلى الأبد تقريباً.

ولكن أغلب اليهود لم يغادروا بابل أبداً. بقوا هناك وازدهروا لستة عشر قرناً كمجتمع له (نصف حكم ذاتي). وكان زعيمهم ـ الذي ورث الزعامة ـ من نَسْل الملك داوود الذي حمل لقب نائب الملك، كما كان عضواً في بلاط بابل الملكي وحكم اليهود بِكُلّ الأبّهة للحاكم الشرقي، إذ شَكّلَ جيشاً وأعلن الاستقلال. وبقي صامداً لمدة سبع سنوات إلى أن قبض عليه وصُلب عام 502 قبل المسيح.

والقانون الذي كان يحكم الجالية اليهودية في بابل كان شريعة التوراة اليهودية مع أوامرها ونواهيها (إفعل) أو (لا تفعل) التي تغطي كل شيء من القتل إلى التعاقدات التجارية وآداب الجنس وتحضير اللحوم. أما المسؤولون عن تفسير وتطبيق هذه القوانين في مملكة مستقلة على حياة أقلية في المنفى فكانوا المختصين بالأمور القانونية الذين يُسمّون حاخامات (واللفظة آتية من كلمة rabh وتعني السيد).

وقوانين الحاخامات سُجّلت في القرن الخامس قبل الميلاد في ثلاثة وستين مجلّداً (خلاصة وافية) يُدعى التلمود. ومع التلموذ ألفّ الحاخامات الصلوات للمنفيين لكي يردِّدوها يومياً حامدين الله وداعين للعودة إلى يهودا.

وعبر القرون تجولت مجموعات من اليهود على طرقات التجارة

الممتدة من الصين إلى إنكلترا مستقرين في محطات خلقت جاليات يهودية؛ وكل هذه التجمعات بُنيت على الطراز البابلي وعلى شكل مجموعات ذات علم ذاتي كجزء من مملكة يهودا المنهارة. وكل مجموعة كان لها حاخام يفرض القانون ـ التوراتي ـ ومجلس حكم يفرض الضرائب ويهتم بالفقراء ويمثّل اليهود أمام الحاكم المحلي.

وتفاوتَت سويّاتُ علاقاتهم مع غير اليهود من جيرانهم بين العالية والسحيقة حَسْب استقرار تلك المجتمعات المحلية وموقفها من الأقليات الدينية؛ وفي الصين خلال القرون الوسطى، كان اليهود مقبولين بترحاب حارّ لدرجة أنهم ذابوا في الحضارة ـ الثقافة ـ المحيطة ولم يبق منهم شيء باستثناء بعض الذرية التي تميّزت بالشَعْرِ الأجعد وبعض الأثر الثقافي في الضعيف من النوستالجيا (الحنين للماضي).

في المقابل، أُبقي اليهود في أوروبا المسيحية في حالة من المهانة، إذ حكمت عليهم الكنيسة الكاثوليكية بأن يتعذبوا لأنهم رفضوا المسيح. ومع أن الأوضاع اختلفت من مدينة لأخرى ومن قرن لآخر فقد مُنع اليهود بصورة نموذجية من استلام الكثير من المناصب والمهن ومنعوا من استخدام المسيحيين وتعرضوا بانتظام لمشاهد مهينة مثل المخاصمات (وهي مناظرات دينية الخاسر فيها إمّا مقتول أو مُعمَّدٌ مسيحيّاً)، ومسجونون في الليل في أَزِقَّة مغلقة معروفة بالجيتو gettos؛ وبصورة دورية تعرّف اليهود على عُنْفِ الرعاع والقتل الجماعي. ولقد طُرِدَ اليهود جماعياً من ألمانيا عام 1182 ومن إنكلترا عام 1290 ومن فرنسا عام 1306 ومرة ثانية عام 1394 ومن النمسا عام 1421 ومن إسبانيا عام 1492 ومن البرتغال عام 1497.

والالتفات إلى هذا الإرث من المآسي، قد يجعلنا نتغاضى بسهولة عن حقيقة أساسية، وهي أن اليهود، وهم لا زالوا في عيون الكنيسة شعب الله المختار، سُمح لهم بالعيش رغم انتصار المسيحية. ولم يحالف الحظ هكذا أية ديانة أخرى وجدت في أوروبا قبل الميلاد. أضف إلى ذلك، أنه على الرغم من حصار اليهود في المدن، إلا أنهم كانوا في أغلب الأحيان أكثر ثراءً وأحسن صحة وأكثر حماية من العنف بالمقارنة مع الفلاح المسيحي العادي الذي عاش في الريف بين الفقر والمرض والخوف المستمر من الحرب.

وأحياناً تمتعت الجالية اليهودية في أوروبا المسيحية بشيء ما شبيه بالسلطة الحقيقية على حياتهم الخاصة. ولقد انتخب يهود بولندا وليتوانيا جمعية وطنية، مجلس الأراضي الأربع والذي كان يجتمع سنوياً لإقرار نسبة الضرائب التي تُجبَى منهم وفرض القوانين واختيار الـ (شْتَدْلان)، أي سفيرهم في الديوان الملكي. وفي أواخر عصر التَنْوير عَيَّن كثير من حكام أوروبا يهودياً في الديوان ولقد أصبح بعض يهود الديوان، الملكي من الأثرياء العريضين. والكثير منهم استعمل ثروته ونفوذه لحماية اليهود المعرَّضين للأخطار في الداخل والخارج.

أما في العالم المسلم فقد تراوحت حياة اليهود بين التسامح الشديد والاضطهاد. فالإسلام، كالمسيحية اعتبر نفسه الإيمان الذي تلى اليهودية، لذلك نظر لليهود بعين الازدراء. ولقد فرض على الجالية اليهودية ضريبة خاصة وأحياناً تعرّض اليهود للإهانات والقيود.

ومع ذلك لم يكن في العالم المسلم أي اضطهاد يشبه ولو من بعيد، الاضطهاد الذي مارسته المسيحية على اليهود.

وأكبر الجاليات اليهودية في العالم المسلم ازدهرت في إسبانيا (واسمها سيفارْدا بالعبرية)؛ ففي عصرها الذهبي تحت حكم الأمويين (755 ـ 1031 م) سمح لليهود هناك بالاشتراك كليّاً في الحياة بإسبانيا مع احتفاظهم بالاستقلال الذاتي للجالية ولقد ظهر بين اليهود السيفارْدا سلسلة من الشعراء المتميزين، واللاهوتيين والموسيقيين والعلماء والجنرالات وحتّى رئيس وزارة. وفي نهاية العصور الوسطى كان ربع يهود العالم (البالغ عددهم المليونين) يعيشون في إسبانيا.

ولكن إسبانيا الإسلامية كانت تحت ضغط مستمر من الجيوش المتقدمة للغزو المسيحي المضاد. وفي عام 1391 قامت مظاهرة لإحياء المسيحية في إشبيليا وأثارت موجة من الاضرابات ضد اليهود والتي استمرّت بأسلوب متقطع في أرجاء شبه الجزيرة لعقود عدة. وخلال قرن أُجبر 250 ألف يهودي تقريباً ـ أي نصف يهود إسبانيا ـ بقوّة الرعاع أو الحكومات المحلية على قبول العمادة المسيحية ـ أي تحولوا مسيحيين ـ لكنَّ كثير منهم استمر سرّاً في ممارسة الطقوس اليهودية رغم أن انكشافهم كان يعني موتهم كهراطقة.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1492 سقطت آخر قلاع المسلمين بأيدي جيوش تحالف المِلكَيْن المسيحيّين فِرْدنانْد من أراغون ـ وإيزابيلا من كاستيل ـ. وأعلن المنتصران عطلة رسمية وأعْطَيَا السكان غير المسيحيين فرصة حتى أول آب/ أغسطس 1493 ليتحوّلوا إلى المسيحية أو ليتركوا البلد. وكان لليهود خيارات محدودة فأغلب أوروبا الكاثوليكية كانت مغلقة في وجههم. وكان يحكم الشمال الإفريقي المسلم نظام أصولي غير ودود، فاختار قسم من اليهود الهرب إلى اسطنبول البعيدة، والغالبية بقيت حتى التاريخ المحدد وقبلت (العمادة)، أو هربت عبر الحدود إلى البرتغال المجاورة. ولكن

هذا الملجأ الأخير لم يدم طويلاً، ففي عام 1497 أمر الملك مانويل الأول بعمادة كل اليهود في البرتغال. وهذه المرة لم يكن هناك مجال للهرب.

وبقيت الأقلية التي تنصَّرتْ بالقوة لقرون طويلة معرَّضة للأخطار تجترّ المرارة في البرتغال وكذلك إلى حد أقل، في إسبانيا. وسمّاهم جيرانهم (المارانوس)، «يظهر أن الكلمة جاءت من كلمة (خنزير) بالإسبانية، وقال البعض أنها استعملت للإشارة بأسلوب ساخر إلى طعامهم). ولقد أخلص أغلبهم بدون شك للمسيحية إلا أن قلّة (مهمة) بقيت سرّاً على يهوديتها باطناً.

ولثلاثة قرون بعد ذلك خلقت عُصبة متناقصة العدد من (المارانوس) ثقافة سريّة لها معتقداتها وعاداتها المتميّزة. وكانوا يتناقلون إيمانهم عبر الوشوشات خوفاً من الافتضاح أمام أولادهم، وأصبحت يهوديتهم تَحَوُّلاً مقطوع الجذور بنوهُ على عاداتهم التي استذكروها في نتفٍ وجُمَلٍ من صلواتهم القديمة ولاهوت مُقتبس من إشارات عدائية لهم في كتب المسيحيين.

«وعلى مدى عذاباتهم الطويلة كان (المارانوس) يعرفون أن الطريقة الحقيقية للخلاص ليست طريق المسيح ولكن عبر قوانين النبي موسىٰ والتي تشربتْها نفوس أجدادهم في الماضي السحيق». والكنوز المحفوظة التي تمسّكوا بها بعناد كانت متشكّلة من أشياء لم يتعرفوا عليها إلا نُتَفاً مُحرَّفة، هذا ما كتبه المؤرخ الإسرائيلي يرمْياهو يوفَل.

وبرأي يوفَل قامت ثقافة (المارانوس) على حياةٍ من الاستغراب والتمثل تشبه بصورة لافتة، اليهودية الحديثة التي ترفض قِيَم جيرانهم وتتعلق بتراث لم يَعْرِفوا عنه شيئاً تقريباً؛ وكانت نتيجة ذلك في الغالب

شكوك دينية وعلمانية؛ والذين (تعمدوا) بالقوة، فقدوا إيمانهم اليهودي ولم يكتسبوا إيماناً مسيحياً، إذ ركزوا انتباههم على الأمور العلمانية الدنْيَوية في هذا العالم، إما بشكل عمل وتجارة واهتمامات يومية أو بأشكال أخرى ذكية من العلمانية ـ ونمّوا أذواقهم في الفَنّ والمعرفة، معتزّين بحياتهم الخاصة، والمكاسب والمهن.

وليس من قبيل الصدفة أن الوافدين (المارانوس) من البرتغال هم الذين أسّسوا أوّل جالية يهودية في أميركا الشمالية.

ولقرون طويلة بعد الطرد من إسبانيا قطعت مجموعات من المارانوس المحيط الأطلسي ذهاباً وإياباً مُفتّشة عن مكان تعيش فيه بدون خوف، إذ لم يكن من السهل عليهم الاختباء. وحتّى عام 1768 احتفظت البرتغال بلوائح (المتنصّرين الجدد) ذوي الأصول اليهودية. وكانت حركاتهم مرصودة ومحدودة، كما كانوا يعيشون تحت ضغط الخوف المستمر من الانكشاف والاستئصال على أيدي محاكم التفتيش التي كانت تراقب (التقوى) المسيحية. ومجموعات كاملة من المتهودين أُحْرقوا وهم أحياء في البيرو عام 1639، وفي مكسيكو عام 1649، واستمرت عملية الحَرْق في لشبونة حتى عام 1760.

وبعض المجموعات القليلة من (المارانوس) استطاعوا الوصول إلى أمستردام ولندن البروتستانتيَّتَيْن، حيث بدأوا ممارسة طقوسهم اليهودية بصورة علنية في أوائل القرن السابع عشر ـ 1600 وما بعدها ـ. ولكن يهوديتهم كانت مختلفة. فلقد تعود هؤلاء اليهود على العيش كمواطنين متساوين في المجتمع المحيط، ولم يحاولوا إعادة إحياء تجمعاتهم المنغلقة ذات الحكم الذاتي والعادات اليهودية قبل محاكم التفتيش. لقد أصبحت اليهودية ممارسة طوعية شخصية.

ومع استمرار تدفّق اللاجئين (المارانوس) من البرتغال، وجد بعضهم أن من الصعب القبول بيهودية منفتحة مثل التي لاقوها في أمستردام. فلقد اكتشف القادمون الجدد، مصدومين، أن اليهودية التي تُنقل إليهم في وشوشات حَسْب تراث الفكر الحر، هي في الواقع سلسلة لا نهاية لها من التدخلات الصغيرة على نوع طعامهم وسلوكهم الشخصي. وبعضهم ـ وهو القليل ـ مثل الفيلسوف باروخ دي سْپينوزا رفضوا بكل بساطة إطاعة الحاخامات وحُرِمُوا من الديانة اليهودية.

وأول مجتمع يهودي في أميركا الشمالية كان مؤلفاً من ركاب سفينة يهود جاؤوا من البرازيل الهولندية ـ آنذاك ـ وهم الذين فرّوا من الجيوش البرتغالية الغازية ووصلوا مرفأ أمستردام الجديد وهو ما يعرف اليوم بمدينة نيويورك، عام 1654. وركاب سفينة من (المارانوس المحرومين) وصلوا لندن من البرتغال عام 1731 و (شُحنوا) منها في العام التالي إلى (paupers) المكتشفة حديثاً: مستعمرة جيورجيا؛ وركاب سفينة أخرى من الهاربين من لشبونة عام 1758 وجدوا طريقهم مباشرة إلى رود إيلاند ـ نيويورك ـ.

وهؤلاء اليهود الأميركيون الأوائل لم يحتاجوا ولا رغبوا بُنيةً مجتمعية خارج إطار الكنيس. لقد جاؤوا من عالم كانت اليهودية فيه أمراً شخصيّاً. ولمناسبات نادرة تحركوا للحديث كمجموعة، إلى المجتمع الأوسع، وكان الموضوع عادة، هو الطلب أن يعاملوا كأفراد.

وحياة الجالية اليهودية تبدأ وتنتهي في الكنيس الذي يقيم الصلوات ويدفع لجزار يُعدّ لحم (الكوشر)، ويدير مدرسة يتعلم فيها الأولاد مادة الحساب، واللغة الإنكليزية، والعبرية والإسبانية. وكان

رجال دين من الطائفة هم الذين يؤمون المصلين ويدرّسون في المدرسة ويختنون الأطفال الصغار. لم يكن هناك حاخامات في أميركا الشمالية حتى عام 1840. ومن آن لآخر كانت مجموعات الكنيس تفرض غرامة على من يخرقون عطلة السبت sabbath ـ كما كانت العادة في أوروبا ـ ولكنهم سرعان ما تخلّوا عن هذا الأمر. وكان باستطاعة اليهودي ببساطة الخروج عن اليهودية، ـ وفعلاً، وقت الثورة ـ نصف اليهود المستعمرين تقريباً وكان عددهم 2500 (ألفين وخمسمائة) لم ينتسبوا حتى لعضوية أي كنيس.

ولم يكن عند الجالية اليهودية عامة الكثير لتقوله للمجتمع الأوسع غير اليهودي. وكان اليهود يشكلون أقل من 0,1% من السكان. وببساطة لم يشكل اليهود أي عامل في الحياة الأميركية العامة. كان هدفهم الوحيد هو التأكد من أنهم يعاملون كمواطنين على قَدَم المساواة مع الآخرين.

ولكن المساواة لم تكن مؤكدة بأية صورة. فالمستعمرون الأميركيون اعتبروا عالمهم الجديد قاعدة خارجية مسيحية. والحرية الدينية كانت تعني لغالبيّتهم حرية بناء مجتمع للإيمان الحقيقي. وفي أحسن الأحوال، كانت الطريقة لحفظ السلم بين الطوائف البروتستانتية المتنافسة؛ واليهودية لم تكن جزءاً من تصوّرات أي منهم. ولقد حُكم على يهودي من ميريلاند عام 1658 بالتجديف بالكفر بعدما قال لأحد معارفه إنّه لا يؤمن بموضوع التثْليث (وقد أُسقط الاتهام قبل المحاكمة). وفي عام 1740 فقط طُلب من المستعمرات، بقرار برلماني في لندن، تجنيسَ اليهود.

«ليس هناك في العالم كله بلد تحتفظ فيه الديانة المسيحية بتأثير

أكبر على نفوس الناس كأميركا» هذا ما كتبه الزائر الفرنسي ألِكْسيس دو توكْفيل عام 1848. «إنّ الأميركيين يمزجون بين معنى المسيحية والحرية بصورة وثيقة في أذهانهم، بحيث يصبح من المستحيل أن تجعلهم يفكرون بالواحدة دون الأخرى».

وظهر يهود أميركا بعد هزيمة نابليون في معركة واترلُو عام 1815، واجتاحت أوروبا الوسطى دفقة من ردة الفعل الديكتاتورية ممّا جعلت الآلاف من الديموقراطيين الخائفين يهربون عبر الأطلنطي. وكانت هذه أول موجة هجرة واسعة إلى أميركا. وعام 1848 بعد فشل الثورة الديموقراطية في ألمانيا، قامت موجة أوسع من المهاجرين ولم يكن معهم إلا القليل من اليهود ولكن كان عددهم كافياً لِيَزْحَمَ الجالية. ولقد تضخم عدد اليهود من (4000) سنة 1820 ليصبح (15000) عام 1840 و (50000) عام 1850 و (150000) عام 1860.

وانتشر الوافدون اليهود الألمان من شواطىء الأطلسي إلى ولاية كاليفورنيا غرباً. وظهرت الكُنُس في سِنْسِيناتي وسانت لويس، نيو أورليانز وسان فرنسِيسْكُو. وفي الجاليات الأقدم على شواطىء الأطلسي لم يعد الكنيس الواحد كافياً. وترك اليهود الألمان تجمّعات السيفارديم وبنوا كُنُساً جديدة تتبع تقاليد الأشكيناز.

وموجة الوافدين الألمان ملأت صناديق الكنس الخيرية وقامت جمعيات خيرية يهودية مستقلة. وعام 1860 كان في نيويورك فقط جمعية إسعاف عبرية، وجمعية خيرية عبريّة وجمعية عبرية ـ ألمانية ـ خيرية، ومستشفى يهودي وملجآن متنافسان عبريّان للأطفال.

ومجيء اليهود الألمان أحدث أول انقسام ديني بين يهود

أميركا. ففي نهاية القرن بدأ اليهود في بعض المدن الألمانية يتفاعلون مع النبرة الليبرالية لعصر التنوير، التي دعت المسيحيين لفتح بوابات الچيتو ودعت اليهود إلى اعتناق الحداثة بإصلاحهم لعباداتهم في الكنس. فقصّروا فترة الصلاة وتحوّل الوعظ إلى اللغة الألمانية بدلاً من العبرية ووُحِّدتْ القراءات بدلاً من ترك كل مُصَلّ ينفرد بها لوحده. وفي عام 1824 تقدمت مجموعة من المصلين اليهود في كنيس شارلستون جنوب ولاية كارولينا بطلب يحث على نفس الإصلاحات في الطقوس التعبدّية آملين مِنَ الإصلاح أن يقطع دابر «الكسل والإهمال» اللذين ظهرا في ديانتنا المقدسة من قِبَل عدد من الشباب اليهود. ولما لم يحظ اقتراحهم بالقبول انشقوا عام 1825 وشكلوا جميعة الإسرائيليين الإصلاحيين. وخلال عقدين من الزمن، تبنَّى نصف عدد الكُنُس في أميركا اليهودية الإصلاحية. وقام التقليديون بهجوم مضاد في حرب كلامية لا زالت مستمرة حتى يومنا هذا.

ومن وراء الصلوات والأعمال الخيرية، فتّش اليهود عن الصحبة والمساعدة المتبادلة. كانوا ممنوعين من الانضمام إلى زملائهم، فعمدوا إلى تشكيل محافلهم الأخوية. وأول ما أسّسوا المحفل المستقل بْناي بْريث (أبناء العهد) في أحد صالونات نيويورك عام 1843، وخلال عقد واحد ظهر دستة من المقلِّدين. وأسست بْناي بريث محافل لها في كل مدينة تقريباً حيث يعيش يهود، لتصبح بناي بريث الصوت اليهودي الأكثر شهرة في أميركا ولكنها لم تُشكّل، مع ذلك، لتوفير برنامج منظم للدفاع اليهودي في كل الولايات المتحدة.

والدفاع كان حيوياً ـ أساسياً ـ، إذ رغم تكفل الدستور بحمايتهم، كان على اليهود أن يقاتلوا من أجل حقوقهم كمواطنين في كل ولاية من الولايات بتحدّيهم للقوانين وإقامتهم الدعاوى وبناء

تحالفات. وأغلب الأحيان كان (بطلهم) الحزب الديموقراطي. ومن آن لآخر اشتركوا بصعوبة، مع الكاثوليك، الذين تعذبوا من القيود ذاتها التي اشتكىٰ اليهود منها في أميركا البروتستانتية. وعام 1808، وقبل موضوع المدارس الرسمية بوقت طويل، أجبر اليهود والكاثوليك سويّةً ولاية نيويورك لإعطاء مدارسهم نفس التمويل المُعطى للمدارس البروتستانتية. وعام 1826 قاد الكاثوليك المعركة من أجل مرسوم لليهود في ماريلاند يسمح لليهود بممارسة مهنة المحاماة والترشّح لانتخاباتها.

وفي بعض الحالات لم يكن اليهود أنفسهم متحدين. ولقد حاول الحاخام إسحاق مايروايز من (سنسيناتي)، وهو الداعي الأبرز لليهودية الإصلاحية، إلغاء قانون العطلة الأسبوعية يوم الأحد واصفاً القانون بأنه إهانة للدستور. ونقيضه، القس إسحاق ليزرْ من فيلادلفيا أثنى على فكرة أن تفرض الدولة الأخلاق، ولكنه أراد أن يُعفى اليهود منها، مجادلاً أن القانون بِفَرْضِ العطلة يوم الأحد غير منصف لليهود لأنهم يغلقون حوانيتهم ومخازنهم يوم السبت.

وأكثر الأحيان سلك اليهود طريق القس ليزر لأن مطالبه من الأغلبية المسيحية كانت أقلّ. وبعض رؤساء المحاكم رفضوا دعواهم لإعفاء اليهود من تطبيق قانون العطلة الأسبوعية ولاحظوا أن أكثر اليهود لا يغلقون حوانيتهم يوم السبت.

وقليل هم اليهود الذين دخلوا أنفسهم الميدان السياسي. بعضهم ترشّح لمجالس المدينة أو برلمانات الولاية وحتى للكونغرس. ولكن لم يعمدوا أبداً لتنظيم أنفسهم كيهود؛ لقد خافوا من أن ذلك سيقوّي الأساطير المسيحية القديمة القائلة (بالمؤامرة اليهودية).

«نحن مجتمعين نتنصّل من أي رغبة أو نية للتمثيل كجالية خاصة». هذا ما أعلَنَتْهُ مجموعة يهودية من شارلستون عام 1832 في عريضة، عندما أطلق ترشيح يهودي لمجلس المدينة، إشاعات على أن «اليهود» يخططون للتأثير على الانتخابات.

وأول سياسي ـ يهودي ـ جعل من دينه موضوعاً عاماً كان مردخاي مانويل نوح من نيويورك. وفي العقود الأولى للجمهورية كان زعيم اليهود في أميركا، لأنه جعل، أساساً، مهنته الإعلان عن يهوديته وتحدى العالم أن يحملها ضِدّه.

ولد مردخاي مانويل نوح في فيلادلفيا عام 1785 وكان الابن الضال للديموقراطيين في سني مراهقته وتطوع لـ (ميجور) في مليشيا بنسلْفانيا ثم تقدم لنظارة الخارجية من أجل منصب دبلوماسي «أردت أن أثبت للقوى الخارجية أن حكومتنا ليست مقيدةً في تعيين موظفيها بالتمييز الديني». هذا ما كتبه لناظر الخارجية روبرت سْميث في العام 1810. وفي عام 1813 تسلم وظيفته كقُنصل في تونس. وكان المنصب نقطةً دبلوماسيَّةً ساخنة على الشواطىء البربريّة حيث قامت أميركا بأول حرب خارجية. وكقنصل، نجح نوح في إطلاق عدد من الأسرى الأميركيين، ولكنه استُدعي فجأة عام 1815 لأسباب بقيت غير واضحة. قال له ناظر الخارجية جيمس مونرو، بأسلوب غير مفهوم أنه لم يتحقق من أن «الدين الذي تعتنقه سيكون عقبة دبلوماسية في مجتمع مسلم». والحقيقة هي أن ديانة نوح كانت نفسها السبب في إرساله ـ لهذا المنصب ـ.

بعد استدعائه استوطن نوح نيويورك، وترأس تحرير بعض الصحف وكتب عدة مسرحيات وخدم كـ (شريف) ـ أي مدير شرطة ـ

ومراقب في الميناء، وقاضي وزعيم للنادي الديموقراطي بتمّاني. كان إنجازه الرفيع خطّة لإقامة وطن لليهود على جزيرة في شلالات نياغارا. وبالفعل احتفل بوضع حجر الأساس وباستعراض في بوفّالو المجاورة عام 1825؛ إذ ظهر في العرض «كحاكم وقاضي لإسرائيل» يرتدي ثوباً من جلد الحيوان استأجره من فرقة شكسبير المحلية. ولكن لم ينتقل أحد من اليهود أبداً إلى ذلك المكان.

أصبح (نوح) رمزاً ليهود أميركا وخَطَبَ باستمرار ضد الظلم والاستبداد من أجل إعادة اليهود إلى فلسطين، حتى أنه أقنع الرئيسين الشيخين السابقين أدامز وجيفرسون بدَعْم أفكاره الموالية للصهيونية. وعندما أرادت الجاليات اليهودية الأوروبية الاتصال بيهود أميركا، وجهوا رسائلهم للميجر نوح في نيويورك. وعندما أصبح نوح رئيساً للجمعية الخيرية العبرية في نيويورك عام 1842 ارتفعت عالياً نسبة التبرعات حتى أن الحاكم نفسه أرسل (100) مئة دولار. ولكن بعد عام واحد من القيادة، انشقّ عنه اليهود الألمان وشكّلوا الجمعية الخيرية العبرية الألمانية.

رغم كون يهود أميركا ديموقراطيين مخلصين إلا أن ذلك لم يجعلهم ليبراليين تماماً. ففي أميركا القرن التاسع عشر لم يخاطر اليهود بأعناقهم من أجل التغيير الاجتماعي، وبالنسبة للموضوعين الكبيرين ـ لأميركا ما قبل الحرب الأهلية ـ الرق والوافدين بقيت الجالية اليهودية صامتة.

أكثر اليهود كانوا وافدين ولكن المناظرة عن الوافدين لأميركا كانت أساساً مناظرة عن الكاثوليكية، التي أصبحت عارضاً ضخماً نتيجة وفود الكاثوليك الألمان والإيرلنديين في الأربعينات من القرن

التاسع عشر. وكان لأكثر اليهود هواجس عميقة عن الدفاع عن الكنيسة التي سبّبت عبر قرون كثيرة، الأذى والعذاب لأجدادهم في أوروبا.

أما بالنسبة للرق فلقد حاولت، بنشاط، مجموعة من الداعين إقامة روابط مع الجالية اليهودية عام 1853 لإلغائه مفترضة أن تجربتهم في مصر تجعلهم ودودين لهذه الفكرة، ولكنهم لم يجدوا من يحاورونه في الجالية اليهودية. لم يكن عند اليهود تنظيم لمجلس رهباني يمثّل أفكارهم العامّة. وقالت المجموعة، وكذلك جريدة الجالية اليهودية الصادرة كل شهرين، «إن اليهود لا يتدخلون في أي موضوع لا علاقة مادية له بديانتهم». وشعر الزعيم الأرثوذكسي إسحاق ليزر، رئيس تحرير إحدى الصحف، بأن الرق لا يخص الجالية اليهودية. أما رئيس التحرير الآخر الزعيم الإصلاحي (ماير وايز) فكان يعارض مشروع إلغاء الرق.

وقد تحدث في هذه المواضيع عدد قليل من أفراد اليهود مثل زعيم المليشيا لإلغاء الرق أوغُسْت بوندي، والمناضلة الداعية لحقوق النساء إرْنِسْتِين روز والحاخام ديفيد آين هُوْرْن الذي قاده وَعْظُهُ عن مكافحة الرق إلى الهروب من بولتيمور. ولكن البارز صاحب الشهرةِ المماثلة آنذاك الحاخام موريس رَبْهُول من نيويورك الذي أكسبتْهُ عِظاتُه الشهرة على المستوى الوطني وَهِيَ الداعية لإبقاء الرق. النائب لويس ليفاين من فيلادلفيا، والزعيم النيابي المعارض للهجرة إلى أميركا والمعادي للكاثوليك وزعيم حزب الأميركيين الأصليين، ويهودا. پ بنيامين من نيو أورليانز، وأسد الكونفدرالية والذي ترك مجلس الشيوخ عام 1861 لينضم إلى وزارة جفرسون ديفيس الكونفدرالية كنائب عام ووزير الحربية وأخيراً وزيراً للخارجية.

وأول وكالة قومية للدفاع اليهودي ظهرت عام 1859 عندما اجتمع مندوبو 24 كنيساً في أربع عشرة مدينة، في نيويورك لتشكيل مجلس المندوبين لليهود الإسرائيليين وكان المجلس تقليداً صادقاً لمجلس النواب القديم لليهود البريطانيين ومركزه لندن. ولقد أذْهش المجلس البريطاني هذا العالم عام 1840 عندما أجبر حكام سورية البعيدة على إطلاق سراح دزينة (دستة) من اليهود الذين أُوقفوا في شباط/ فبراير بالتهمة القديمة الكئيبة التشهيرية إياها، بقَتْل أحد المسيحيّين لاستعمال دمه في الخبز. ونظَّم رئيس المجلس البريطاني السير موسى موتيفيوري رجل الأعمال الخيرية وصهر المصرفي روتشيلد الحملة العالمية من أجل إطلاق سراح السوريين الموقوفين، فسيّر مسيرات الاحتجاج اليهودي في سائر أنحاء أوروبا وحَرّك كل معارفه في الحكومة وفي مجال رجال الأعمال، ولعب، بامتياز، على التنافس الامبريالي الأوروبي ـ الواحد ضد الآخر ـ؛ وما إن انتهى حتى كانت كل حكومات أوروبا تقريباً تؤيد قضية إطلاق سراح السوريين. وقال رئيس وزراء فرنسا ـ وهي السند الأساسي لسورية ـ لمجلس نوابه في ذلك الصيف: «إن لليهود سلطة أكبر مما يقدِّرونها أنفسهم».

في المقابل، أضاع يهود أميركا أشهراً طويلة من المشاحنات حول ما إذا كان عليهم التظاهر من أجل اليهود السوريين وأين يجب أن يكون. أخيراً استطاعوا عقد اجتماع في نيويورك في 17 آب/ أغسطس 1840 ودعوا حكومتهم لمساعدة اليهود السوريين المسجونين. وبالمصادفة كانت نظارة الخارجية الأميركية قد تحركت قبل ثلاثة أيام فقط، أي في 14 آب/ أغسطس 1840، بناء على طلب من مُونْتِفْيُوري.

والارتباك المحرج حَثّ على طلب إقامة سينودس وطني ليهود أميركا. كان هناك بضع دستات ـ أو دزينات ـ من الكُنُس وعدد أقل من الحاخامين، ومع ذلك لم يُدْعَ السينودس للانعقاد إلاّ بعد مرور عقدين من الزمان وكان محرّكاه الرئيسيان الحاخام الإصلاحي المنتفش وايز ومنافسه اللدود الأرثوذوكسي إسحاق ليزر. كُلّ واحد منهما يشك في أن الآخر قد يستغل ذلك من أجل منبره الطائفي، وكل واحد منهما كان «يحفر» للآخر بصورة دائمة، وخلال مجادلاتهما وقعت إهانات واحدة تِلْوَ الأخرى.

في عام 1850 وقّعت الولايات المتحدة الأميركية وسويسرا معاهدة صداقة متبادلة تضمن حماية كاملة لمواطني كل بلد في البلد الآخر باستثناء اليهود الذين كانوا ممنوعين قانوناً من دخول العديد من الكانتونات السويسرية، فاحتج يهود أميركا معلنين أن حكومتهم الأميركية رضيت رسمياً بالتخلي عن حمايتها لهم. وبعد أربع سنوات من الاحتجاج راجع البيت الأبيض نَصّ المعاهدة وحذفوا منها كل ما يتعلق باليهود. وأصبح النص: البلدان يضمنان حماية متساوية للجميع باستثناء الحالة التي تتعارض فيها المساواة مع قوانين الدولة أو قوانين الكانتون. وهكذا كانت للقوانين المعادية لليهود في زوريخ نفس قوة القوانين المعادية للسود في ولاية كارولينا الجنوبية، وصادق الكونغرس على المعاهدة سنة 1854.

وفي عام 1858 وصلت الأخبار أنّ يهودياً أميركياً طُرد من سويسرا. فدعا الحاخام وايز إلى قيام احتجاجات في طول البلاد وعرضها. وقامت مسيرات في عدد من المدن. وفي كل مسيرة اختاروا مندوبين لحضور الاجتماع اليهودي الوطني في بولتيمور في تشرين الأول/ أكتوبر، فحضرت أربعة وفود. ولم يمنع ذلك الحاخام

وايز من التوجه بهم إلى واشنطن. والتقوا - كلهم - الرئيس الديموقراطي جيمس بوكانان في البيت الأبيض(وحضّر لهذا اللقاء أحد النواب السابقين اليهود من ولاية آلاباما). وصدر بيان منهم عن التعاطف الرئاسي - معهم -، فأعلنوا النصر. ولكن الاتفاقية إياها بقيت كما هي دون تعديل.

وفي تلك الأثناء قامت زوبعة عالمية جديدة في إيطاليا في صيف عام 1858. طفل يهودي في بولونيا في السابعة من عمره ويُدعى إدغارْدُو مورتارا، أخذه حرس البوليس البابوي من عائلته إلى أحد الأديرة، وعُمّد الصبي سرّاً على يد ممرّضة. وكمسيحي، لا يمكنه قانوناً أن يُربّى عند اليهود.

ومجدّداً نظّم المجلس البريطاني للنواب اليهود احتجاجات حول العالم. وهذه المرّة، تحرّك يهود أميركا بسرعة بإقامة مظاهرات في ثماني عشرة مدينة. وجاءهم الدعم من كبار القُساوسة البروتستانت، ومن العديد من الصحف وأغرار الحزب الجمهوري وحزب الطبيعيين المعادين للكاثوليك والذين لا يعرفون شيئاً، ولكن الرئيس بوكانان رفض القيام بأي تحرك. وكان اليهود يمثّلون حوالي خمسين ألف صوت ديموقراطي، أما الكاثوليك فكان عدد ناخبيهم يقارب المليون. بالإضافة لذلك، قال بوكانان لِـ إسحاق ليزر في اجتماع في البيت الأبيض عام 1859: «إذا استطاعت أميركا البقاء على الحياد في موضوع أخلاقي واضح كهذا، قد تُعَلّم بقية دول العالم ألاّ يتدخل في الأمور الأميركية (ويعني موضوع الرق)».

أما الفتى مورتارا فلقد كبر ليصبح رجل دين مسيحي.

وأخيراً قام مجلس المندوبين للإسرائيليين - الأميركيين عندما

وضع الجيل الجديد جانباً الحاخامَيْن وايز وليزر؛ وقدم المجلس مشاريع قوانين تتعلق بالأمور الدينية، ووافقوا على التركيز الضيّق على الحقوق المدنية لليهود فقط ولقد نجحوا بامتياز، والقسم الأكبر من الامتنان يستحقه عضو اللوبي للمجلس في واشنطن المحامي سيمون وولف.

وبدا أن وولف يمكنه بسرعة أن يكون في كل مكان في نفس الدقيقة؛ وعندما بدأ جيش الاتحاد في تعيين قساوسة عام 1861، استطاع وولف أن يعدّل الأمر ليشمل التعيين الحاخامات. وعندما حَضّر الكونغرس خلال الحرب، تعديلاً دستورياً لإعلان أميركا دولة مسيحية، استطاع وولف أن يجرّ معه مجموعة من السيناتورات الشيوخ وَأُوقف المشروع في اللجنة المختصة. وعندما أصدر الجنرال أوليسيس غرانْت أمره السّيىء السمعة رقم 11 عام 1862 في محاولة خرْقاء لإيقاف التهريب عبر الحدود الكونفدرالية، بِطَرْدِهِم (اليهود كطبقة) من الولايات الحدودية وإجبار ألفي يهودي من كنتاكي على تَرْك منازلَهم، اصطحب وولف بعض أبناء الولاية لملاقاة الرئيس لِنْكولْن فألْغِيَ القرار في الحال.

وأسّس المجلس أول حملة وطنية يهودية في أميركا لجمع التبرعات من أجل المعونات للطوارىء في سائر أنحاء العالم: عشرون ألف دولار للاجئين اليهود في المغرب وخمسة عشر ألف دولار لضحايا الكوليرا في فلسطين. وفي عام 1870 عندما انفجرت الاضطرابات المعادية للسامية في رومانيا، دفع المجلس الأمر ليكون موضوعاً على جدول أعمال مجلس الشيوخ الأميركي، ثم أقنع رئيس الجمهورية ـ آنذاك ـ أوليسيس غرَانْت لإرسال محامي يهودي لرومانيا كأول قنصل أميركي في تلك الدولة (أما راتب القنصل فكانت تدفعه

مجموعة من أغنياء يهود نيويورك). وصل الدبلوماسي الجديد ـ وكان الرئيس السابق لجمعية بْنَاي بْرِيث بنيامين فرانكلن بيكْسُوتّو ـ إلى بوخارست ومعه رسالة من الرئيس غرانت إلى الأمير يحُثُّ فيها الأخير أنْ تُعَامِلَ رومانيا كل مواطنيها على قدم المساواة تماماً كما تفعل أميركا. فتوقفت المذابح في الحال، على الأقل، لمدّة خمس سنوات وهي المدة التي قضاها بيكْسُوتُو هناك.

لماذا نجح مجلس المندوبين فيما فشلت الجهود التنظيمية السابقة؟ الجواب هو التوقيت المناسب: لقد جاء المجلس إلى واشنطن تماماً في الوقت الذي جاء فيه الحزب الجمهوري يفتّش عن موطىء قدم له. وكان الجمهوريون يتضورون جوعاً لحلفاء ومتحمّسين لِكَسْر الطوق الديموقراطي المضروب على أصوات اليهود، حتى أن الرئيس الجمهوري أوليسيس غرانت عرض على صديق يهودي له، جوزيف سيلِغْمَان المسؤول عن بورصة الأسهم في نيويورك، منصب وزير المالية، ولكن سِيلِغمان رفض المنصب، وبَقِيَ أحد (المتبرعين) الأمناء. وبقي التعاون بين اليهود والجمهوريين مثمراً خلال عدة إدارات جمهورية.

ولكن أهم سبب لنجاح المجلس هو أن يهود أميركا كانوا مستعدين ليكون لهم صوت مسموع. فلقد تحوّلوا خلال جيل من قادمين جُدد إلى مواطنين، والمهاجرين اليهود الألمان أصحاب العربات النقّالة (تجار الشنطة) إلى أمراء التجارة الأميركية في سبعينات القرن التاسع عشر. وكان يجمع أثرياءهم شبكة من الروابط الوديّة في الزواج والعادات والنوادي والمدارس والكُنس الأنيقة، يسمون أنفسهم: (جَمْعُنا) يهود مثل جوزيف سيلغْمان وإخوته، وملك المناجم مايركو غنهايْم، وباعة المفرّق ناثان وأسيدور شْتراوس والمصرفي

لمصرف الاستثمار جاكوب شيف، أصبحوا كلهم جزءاً من النخبة الأميركية لرجال الأعمال، عندما يتكلمون تُنصتُ أميركا.

ولا تظهر المكانة الجديدة لليهود بوضوح أكثر من استجابة مجلس الشيوخ للاضطرابات ضد اليهود في رومانيا عام 1870. وأول التقارير الإخبارية التي وصلت الولايات المتحدة أشارت إلى آلاف القتلى في اضطرابات آخر أيار/ مايو. وقامت مظاهرات الاحتجاج في أنديانا بوليس، لويزفيل وعدد من المدن الأميركية الأخرى. وبعد مداخلات لوبي غاضبة قام بها سيمون وولْف وصل الموضوع إلى مجلس الشيوخ والذي طرحه هو السيناتور أوليفر مورتون من أنديانا؛ قرأ مورتون بياناً من مظاهرات يهود أنديانا بوليس وطلب تدخل لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، فقال رئيس اللجنة الزعيم الجمهوري من ماساشوستْس شارلز سومِز بلطف ولباقة لمجلس الشيوخ أنه يميل للاعتقاد بأن هناك ـ على الأقل ـ مبالغات ضخمة في التقارير الواردة عن القتل الجماعي. وردّ السيناتور مورتون بالتأكيد لزملائه الشيوخ أن بياناته جاءت من «الناس «الجنتلمان» أصحاب المقام العالي وذوي الاحترام الرفيع ويمثلون طبقة واسعة كبيرة العدد من سكان أنديانا بوليس وأنديانا بصورة عامة»، فكان كلامه كافياً على ما بدا، إذ أمر مجلس الشيوخ لجنة العلاقات الخارجية ببحث الموضوع مع نظارة ـ وزارة ـ الخارجية. «وتبين فيما بعد أن شارلز سومْز كان على حق إذ كان عدد قتلى الاضطرابات صفراً».

ورغم كل نجاحاته لم يعش مجلس المفوضين إلا فترة قصيرة. ففي عام 1878، بعد تسعة عشر عاماً صوّت المجلس على الاندماج في الاتحاد الذي أنشىء حديثاً وهو الاتحاد الأميركي للمجمعات

العبرية (UAHC) وهو من إنتاج دماغ الحاخام ـ الذي لا يمكن إسكاته ـ إسحاق مايروايْز.

كان وايْز لا يزال يحلم بالسينودس الوطني اليهودي بعدما مات غريمه القديم ليزْرْ عام 1868؛ بدأ وايْز باستمالة الحاخامين التقليديين لينضمّوا إلى إصلاحيّيه في اتحاد. واجتمع الاتحاد عام 1873 في سنسيناتي وسرعان ما نما ليضم مئة كنيس ـ نصف المجموع الوطني العام ـ واستوعب مجلس المفوضين وافتتح كلية الاتحاد العبري لتدريب رجال الدين ووضع خططاً لمؤتمر مركزي لحاخامات أميركا.

سيطر الاتحاد بصفته اللجنة العليا الحاكمة لليهودية الأميركية لمدة عشر سنوات، وانتهى حكمه عندما تغلب نفوذ الإصلاحيين المتنامي وانسحب منه التقليديون. وحدث الكسْر في أول عشاء لحفلة تخرّج كلية الاتحاد العبري خلال وجبة (المُقَبّلات) والتي كان فيها (القريدس) الذي تحرّمه التوراة. وبعد عامين اجتمع حاخامات الإصلاحيين في بيتسبورغ Pittsburg وأعلنوا بتحدٍّ أنه يجب التوقف عن التفسير الحرفي لقوانين التوراة بما يخص الطعام ويوم السبت، وأن اليهودية اليوم هي إيمان عالمي بدل أن تكون (شعباً في المنفى)، وأن استعادة القدس ـ أورشليم ـ ليست إلا استعارة يَرْمُزُ لها الإصلاحيون بالاستعمال الفاضح لكلمة الهيكل Temple عندما يتحدّثون عن كُنُسِهِم. وكان الانفصام عن التقليديين نهائياً.

بعد أشهر قليلة أعاد التقليديون تجمّعهم في نيويورك وأسّسوا السِمِنَرِي اللاهوتي اليهودي، لتعليم شكْل أكثر محافظة لليهودية مقارنة بالإصلاحيين. وخلال أعوام قليلة نظّم الحاخامات المحافظون الاجتماع السنوي للحاخامين والكُنس المتحدة في أميركا، وأصبحت

اليهودية الأميركية بعد ذلك مؤلفة من فرعين رسميين. ثم ظهر فرع ثالث بعد ذلك، مكون من أصوليين وافدين روس؛ واليهودية المحافظة بالنسبة لهم كانت مُأمْرَكةً أكثر من اللازم. وأصبحت اليهودية الأرثوذوكسية بعد ذلك الساق الثالثة للانهيار المتشعّب الذي كان مرّة السنودس اليهودي لإسحاق مايروايز. وفَقَدَ يهود أميركا الجسم المركزي الحاكم في الوقت الذي كانوا يواجهون فيه أكبر أزماتهم: الهجرة الجماعية لليهود الروس إلى الولايات المتحدة الأميركية، وقد بدأت عام 1881 عندما أثار اغتيال القيصر اسكندر الثاني على يد أحد الفوضويين اضطرابات معادية لليهود في سائر أنحاء روسيا. وهذا الخروج اليهودي من روسيا أصبح ككرة الثلج المتدحرجة خلال العقود الأربعة للاضطهاد القيصري المتنامي لليهود. وبتوقّف هذا السيل بفعْل الكونغرس المعادي عام 1924، كان أكثر من مليونين من اليهود قد عبروا المحيط الأطلسي. وكان هذا التحرك البشري الوافد هو الأوسع في كل التاريخ اليهودي.

والملايين الخمسة ليهود روسيا كانوا أصلاً حادثة تاريخية. فالحكم الملكي لعائلة رومانوف، المسيحي المتعصب لم يسمح لليهود بالبقاء على التراب الروسي. ولكن في عام 1793 وكذلك مرة ثانية عام 1795 ضمت روسيا جزءاً من بولونيا، وهكذا ورثت دون رغبتها المتعمدة أكبر الجاليات اليهودية. وخلال القرْن الذي تَلاَ، حاول القياصرة المتعاقبون على الحكم هَضْم حقوق اليهود بطرق شتّى، منها عزلهم في أماكن محدّدة وصَهْرَهم بالقوة، واضطهادهم العنيف. وتبنّى القيصر اسكندر الثالث الذي ورث العرش عام 1881، برنامجاً ذي ثلاث شعب للتخلص من اليهود بتنصيرهم الإجباري، وتهجيرهم الإجباري وتجويعهم. وهكذا تراكض اليهود نحو الحدود.

وأفزعت هجرة اليهود الروس الربع مليون يهودي ألماني، الذين استقروا مرتاحين في الولايات المتحدة الأميركية. فلقد صرف اليهود الألمان نصف قرن وهم يبنون بصبر صورتهم كجيران طيّبين من الطبقة الوسطى. أما اليهود الروس فكانوا فقراء يائسين، غرباء الثياب واللغة. . . والرائحة. وكانوا سياسياً متطرفين جذريين بسبب حقدهم على النظام القيصري، وأبرز زعمائهم كانوا إما ثوريين اشتراكيين أو قوميين صهاينة؛ كانت خططهم الرومانسية في النقل العُضوي لكل اليهود إلى فلسطين القديمة.

ولقد حذّر الحاخام وايز من يهود روسيا حين قال: «إذا استمر تدفّق الروس هكذا فمن الطبيعي أن تتأثر السمعة الحسنة لليهودية».

ولقد حدث ذلك فعلاً. ففي عام 1882 كتبت جريدة «نيويورك تْرِيبْيون» أن الأوضاع القذرة لليهود الروس الوافدين جعلت حدائق المدينة غير صالحة للاستعمال. وعام 1908 كتب مدير شرطة مدينة نيويورك ثيودور بنغْهام في المجلة الأميركية الأدبية الرائدة أن «العبريين» يشكلون ربع سكان المدينة ولكنهم مسؤولون عن نصف نسبة الجرائم المتنامية بإطراد. وأضاف وليس هذا مستَغْرباً إذا عرفنا طبائع (هذا الجنس).

والتصادم الذي حصل بين اليهود الألمان القدامى والوافدين من اليهود الروس وَلّد المؤسسات والمنافسات التي أطَّرتْ ولوّنَت سياسات يهود أميركا إلى يومنا هذا. ابتداءً كانت هناك الجمعيات الخيرية، فلقد «نبعوا» في كل مكان إذ بنَىٰ اليهود الألمان المؤسسات لمساعدة فقراء «الچيتو»، ثم تعاركت هذه المؤسسات مع بعضها البعض في سبيل الوصول إلى نفس (المتبرّعين). وتراكُضُ نساء

جمعيات اليهود الألمان للتطوع للعمل في «الچيتو»، قاد إلى تشكيل المجلس الوطني للنساء اليهوديات عام 1893. وفي بوسطن قرر زعماء الجالية عام 1895 إجبار الجمعيات الخيرية المحلية المتنافسة على التوحّد في اتحاد واحد لحملة جمع التبرعات. وخلال عقد واحد من الزمن كان لكل جالية يهودية كبيرة اتحاد لتنسيق (مطابخ الخساء) المتنوعة ودور التوطين وعيادات مكافحة السل.

وفي «چيتويات» الوافدين خلقت خميرة الراديكالية (الجذرية) عدداً من الأحزاب السياسية الصغيرة التي جاءت بشكاوى القادمين الجدد ومطالبهم وخطّطت أساليب انقاذهم. وكل حزب كان له خطته الخاصة غير الممكنة من أجل عالم كامل مثالي، وهو عادة إما اشتراكي أو صهيوني. وفي الحرب العالمية الأولى كانت الأصوات الرئيسية المتكلمة باسم «الچيتو» هي الصهيونية بقيادة المحامي في بوسطن لويس. د. برانديس، والاشتراكية، وكانت متمثلة بإدارة الجريدة اليومية باللغة اليديش Yeddish واسمها ـ «إلى الأمام Forward» ـ.

وسياسياً، المؤسسات الأكثر أهمية التي برزت في محيط الوافدين اليهود الروس، وفي محيط المواجهين من يهود أميركا، كانت أربع منظمات يهودية لحقوق الإنسان، اللجنة اليهودية الأميركية، والمؤتمر اليهودي الأميركي ورابطة مكافحة التشهير، وجمعية بْناي بريث.

اللجنة اليهودية الأميركية كانَت الأولى، فلقد اجتمعت عام 1906 بدعوة من زعماء الصفوة الاجتماعية لليهود الألمان وفتشت عن طرق للضغط على روسيا من أجل الإصلاح ومكافحة العداء المتنامي

للسامية فيها. فلقد دعا «البراهْمِينز» مجموعة منتقاة من المحامين ورجال الأعمال والحاخامين والأكاديميّين للاجتماع في نيويورك، كذلك دعوا بعض اليهود الروس المختارين، وكذلك رؤساء جمعية بْنَاي بريث و U.A.H.C بما فيهم العجوز سيمون وولف. وناقش المجتمعون باختصار فكرة انتخابات ديموقراطية لليهود في سائر أنحاء أميركا ولكنهم استبعدوها خوفاً من أن ينْجحَ فيها الراديكاليون، وعوضاً عن ذلك انتدبوا أنفسهم «للّجنة اليهودية الأميركية» ووضعوا برنامجاً طموحاً (للوبي) وللأبحاث وللدبلوماسية لتحسين ظروف يهود أوروبا ومكافحة المخاطر والتهديدات في أميركا نفسها.

ولقد قُبلت اللجنة رأساً في واشنطن والعواصم الأوروبية كممثّلة ذات سلطة ليهود أميركا. ولم يكن ذلك مفاجئاً لما ضَمّته من لوائح قوية لِقُضاةٍ وأعضاء كونغرس وبارونات وُولْسْتْريت (من أصحاب الأعمال). وانتقىٰ الرئيس ثيودور روزڤلت أحد أهم أعضائها المحامي أوسكار شتراوس كوزير للتجارة والعمل. وكان أول يهودي يصبح وزيراً في أميركا. وقال روزڤلْت لِـ شتراوس: أُريد أن يظهر لروسيا ولدول أخرى رأيْنا في اليهود في هذا البلد ـ أميركا ـ. وليس من قبيل الصدفة أن تكون وزارة العمل هي المسؤولة عن موضوع الوافدين المهاجرين إلى أميركا.

وما كان بحاجة روسيا لمن يُذكّرها بالنفوذ اليهودي في أميركا. فلقد حاول أثرياء اليهود في نيويورك لَيَّ ذراع النظام القيصريّ لعقود طويلة، من أجل تخفيف سياسات موسكو المعادية للسامية. ففي عام 1892 أقنعت مجموعة من يهود نيويورك جريدة «نيويورك تايمز» (ولم تكن بعد مملوكة لليهود) بإرسال مندوب خاص لروسيا على حساب اليهود من أجل أن يعرض وحشية القياصرة. وأثارت مقالات المندوب

استهجاناً واسعاً في كل أنحاء أميركا للسياسة الروسية ولكن الروس لم يتزحزحوا عن موقفهم. وعام 1904 وإبّان الحرب الروسية ـ اليابانية، تطوع المصرفي الاستثماري اليهودي چاكوب شيف وصاحب بورصة كوهن لُوِيب لشراء كل سَنَدات الحرب اليابانية، ولذا كسب اليابانيون الحرب ونال شيف وساماً من إمبراطور اليابان، ولكن روسيا رفضت تليين موقفها.

وفي عام 1911 م أظهرت اللجنة اليهودية الأميركية تأثيرها في السياسة الداخلية الأميركية حينما أقنعت مجلس الشيوخ أن يلغي اتفاقية التجارة المعقودة بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية عام 1832.

ومثل ما حصل للاتفاقية مع سويسرا في عام 1850، كذلك كان الصراع ضد اتفاقية التجارة، إذ عرض الموضوع كسياسة داخلية أميركية؛ وقوانين روسيا المناوئة للسامية لا تطبق فقط على اليهود الروس بل حتى على الزائرين اليهود الأميركيين أيضاً. وهذا يناقض الاتفاقية الروسية عن مادة الحماية المتساوية والتي تطلب من كل دولة احترام مواطني الدولة الأخرى. وكان مجلس الشيوخ معارضاً في الماضي للعمل ضد سياسة روسيا الداخلية، ولكنه أقدم عندما رأى أن هناك تمييزاً ضد الأميركيين. ورغم المعارضة المريرة للرئيس وليم هاورْد تافْت، مُزّقت الاتفاقية (ولكن الحكم القيصري بقي غير متأثر بذلك).

وليس مفاجئاً أن تُوبِّخ اللجنة اليهودية الأميركية في «چيتو» المهاجرين مُتَّهمةً بأنها «صفوة» عيّنت نفسها بنفسها. أما المهاجرون ـ الوافدون ـ فقد طالبوا بمجلس مُنتخب لليهود الأميركيين.

والحملة الداعية إلى كونغرس يهودي كانت جزءاً من موجة الحركات من أجل المؤتمر «كونغرس» الوطني التي تفجَّرت في أنحاء العالم عندما بدأت الامبراطوريات تترنح من بولندا إلى الهند إلى جنوب إفريقيا. وكان الصهاينة رأس حربة الحركة من أجل كونغرس يهودي، فهؤلاء اعتبروا أن اليهود هم شعب أسير مثله مثل البولنديين أو الصرب. وشارك الاشتراكيون الصهاينة في المطالبة بانتخابات يهودية ديموقراطية لنفس الأسباب التي خاف منها مثقفو الطبقة العليا وهي احتمال انتصار الراديكاليين.

ومع ذلك كان الهدف المباشر للحركة من أجل الكونغرس متواضعاً: إرسال وفد يهودي لمؤتمر السلام العالمي الذي كان من المتوقع اجتماعه في باريس لإعادة تقسيم العالم بعد الحرب العالمية الأولى.

ولقد صَارَعَتْ اللجنة اليهودية الأميركية الحركة من أجل الكونغرس صراعاً مريراً خوفاً من صورة «شعب يهودي داخل الشعب الأميركي»، كما صرح بذلك جاكوب شيف في رسالة لِـ أوسكار شْتْراوس. ولكن لويس برنديس الذي لا يمكن إيقافه، قاد الهجوم الصهيوني فاضطرّ البارونات للتسليم. وعام 1916 بعد حل وسط أشرف عليه رئيس بْناي بريث، رضيت اللجنة المشاركة في الكونغرس اليهودي الأميركي على شرط أن يجتمع فقط مرّة واحدة، ليختار وفداً يهودياً أميركياً إلى باريس، ثم يحل نفسه نهائياً.

ولقد قام الكونغرس اليهودي الأميركي خلال ثلاثة أيام من أيار/ مايو 1917 في تصويتٍ لا سابق له بمراكز الانتخابات أقيمت في الأحياء اليهودية في سائر أنحاء أميركا. واجتمع الكونغرس أواخر

عام 1918 واختار وفداً للذهاب إلى باريس ثم حلّ نفسه. ولكن عام 1922 اجتمع الكونغرس اليهودي الأميركي ـ بدعوة من الحاخام ستيفن. س. وايز أحد حِواريّي برانديس الأكثر كاريزما ـ (وهو ليس أحد أقارب إسحق)؛ ولكن الكونغرس اليهودي الأميركي الجديد للحاخام وايْز لم يكن في الواقع (كونغرس) أبداً. كان منبراً شخصياً لخليطه الخاص من القومية اليهودية والليبرالية المناضلة.

أمّا أصل الوكالة الثالثة للدفاع فكان أكثر ذاتية من كونغرس وايز الجديد والرابطة من أجل مكافحة التشهير التابعة لِبْنَاي بْرِيث نبعت من مخيلة رجل واحد المحامي (سغمونْد ليفنغسْتُون) من بْلُومنكتُن ـ ايلينوي والمولود في ألمانيا.

ومثل أكثر اليهود الألمان، ارتعب ليفنغستون من سيل الكليشيهات السلبية التي ملأت أجهزة الإعلام خلال سنوات الهجرة إلى أميركا، من نكات ڤودڤيل اللامعة إلى التحليل الرزين «للجرائم العبرية». ولكن فيما حاول مناصرو اللجنة اليهودية الأميركية في المدن الكبرى معالجة جذور أسباب معاداة السامية، أراد ليفنغستون إسكات المعادين للسامية فقط، فالتعصب بالنسبة له ليس نتاج الظروف ولكنه ببساطة غلطة بشعة.

عام 1908 أقنع ليفنغستون محفله المحلي لبْناي بْريث بتسليمه رئاسة «لجنة الدعاية». ومن هذا المركز بدأ كتابة الرسائل، وحثّ الصحف على عَدَمِ ذِكْر ديانة المجرمين. كما توعّد الإستوديوهات السينمائية ومسارح الروايات الهزلية عدم عرض رواية شكسبير: تاجر البندقية.

وانتشرت حملة ليفنغسْتُون بسرعة في كل محافل بناي بريث في

كل أنحاء أميركا. في عام 1913، دعته أكبر قيادات الجمعية ليرأس مكتباً على المستوى الوطني سمّوه رابطة مكافحة التشهير لِبْنَاي بريث (ADL). وتطوّر المكتب من كتابة الرسائل إلى إصدار النشرات والإعلانات المدفوعة الأجر في الصحف كلها، تهدف إلى تعليم الأميركيين أن اليهود هم مثلهم تماماً. وخلال فترة الثلاثينات عندما أصبحت معاداة السامية حركة جماهيرية منظمة، نوّعت الرابطة وسائلها. فلقد أقامت قسماً للتفتيش عن الحقائق لجمع المعلومات الاستخبارية على مجموعات الكراهية، حتى أنها وظّفت مخبرين للتسلل إلى الخلايا الفاشيّة وجمْع المعلومات ثم نقلها بعد ذلك إلى مكتب التحقيقات الفدرالي FBI أو لأجهزة الإعلام. والمعادون للسامية كرهوا وخافوا الرابطة.

وخلال العشرينات والثلاثينات (من القرن العشرين) زادت موجة الاعتداءات واشتد الظلم والقهر على الوافدين الجدد. وصوّت الكونغرس الأميركي عام 1921 وعام 1924 مرة أخرى للحد من عدد الوافدين ـ على أساس الإثنيّات ـ مُنبهين بذلك في الواقع لهجرة اليهود إلى أميركا. وفي أوروبا كانت الفاشيّة في صعود إذ كان لها في الولايات المتحدة أتباع أقوياء فكانت وكالات الدفاع الثلاث في شغل دائم. فقاموا بزيادة عدد موظفيهم، وافتتحوا مكاتب إقليمية وطالبوا بمخصصات مالية أكثر من الاتحادات الخيرية اليهودية المحلية.

وانزعج زعماء الاتحادات من طلبات زائدة ولكنهم نادراً ما رفضوها. وتعلمت وكالات الدفاع كيف تسوق المتبرعين الأغنياء من الاتحادات ليكونوا أعضاء في مجالس إدارتها. وبما أن اتحاد كل مدينة يجتمع لتخصيص مداخيله، أصبح هؤلاء المتبرعون المحامون عن أية وكالة للدفاع يفضلونها، وما كان باستطاعة الاتحادات رفض

طلبات كبار المتبرعين خوفاً من أن تنقطع تبرعاتهم وهداياهم، وهكذا نمت هذه الوكالات أكثر فأكثر.

وفي عام 1938 قرر رؤساء الاتحاد اتخاذ موقف لإيقاف عملية الابتزاز، بالعمل من داخل مجالس الاتحادات اليهودية الحديثة النشأة والصناديق الخيرية؛ جلس رؤساء أكبر ثلاث وكالات دفاع مع لجنة العمل اليهودية وهي مشروع لإصدار يومية (إلى الأمام) والاتحاد الكبير للخياطين اليهود وطلبت أن تجتمع سائر القوى وكانت النتيجة مخيّبة للآمال: فالمجلس اليهودي العام (وهو جسم بلا أظافر) يجتمع دورياً لتبادل وجهات النظر وتبادل الشتائم أيضاً.

وفي عام 1944 حاولت الاتحادات مجدّداً إيقاف التخاصم Bickering فحلّوا المجلس اليهودي العام وأعادوا تنظيم الوكالات في NCRAC المجلس الاستشاري للعلاقات المجتمعية الوطنية ثم أضافوا للاسم عام 1971 كلمة يهودية فأصبح المجلس الاستشاري للعلاقات المجتمعية الوطنية اليهودية، ولهذا المجلس موظفوه وميزانيته الخاصة. والأهم من ذلك أنهم وسّعوا قاعدته. ومع الوكالات الوطنية اليهودية الأخرى ضم المجلس الجديد NCRAC ممثّلين للاتحادات، على الأقل للاتحادات الأربعة عشر التي شكلت مؤخراً «لجنة العلاقات المجتمعية» لإدارة مجهوداتهم المحلية في مكافحة معاداة السامية. وتعني عضوية الاتحادات ذخيرة ثابتة لـ NCRAC من الرجال الذين يقفون على خط النار. وتعني أيضاً معلومات مباشرة مِن وعَن الناس الذين يدفعون (الفواتير).

وصوّت مجلس الاتحادات اليهودية عام 1944 على الطلب من كل الاتحادات أن يُشكل لجان العلاقات العامة الخاصة بها وتنضم

إلى NCRAC. وبكلمة مختصرة أصبح NCRAC شبيهاً بالأمم المتحدة، ثلث أعضائه من المجالس المحلية ووكالات الدفاع الوطنية. وكما في هيئة الأمم المتحدة حصلت الوكالات على حق سلطة «الڤيتو» وأُعطوا بذلك امتيازات خاصة تناسب مكانتهم ونفوذهم. وكما في هيئة الأمم المتحدة، يبدو أن التوتر بين من لهم حق الڤيتو ـ الاعتراض ـ ومن ليس لهم أصبح مزمناً.

كل المجهودات التي بذلت لإنشاء جسم مركزي يمثل يهود أميركا بعد بدء الحرب العالمية الأولى انتهى إلى فوضى كما حدث في المحاولات السابقة. ولكن كان للجهْد التعاوني إبّان الحرب نتائج أكثر دواماً: ومنها الحملة لتوفير المساعدات المادية لليهود في أوروبا التي مزّقتها الحرب.

اندلاع الحرب في آب/ أغسطس 1914 سبّب بؤساً لا حد له ليهود شرق أوروبا المعذبين أصلاً.

فالملايين منهم، وكانوا حينذاك أكبر جالية يهودية في العالم، عاشوا في الممر الذي شهد أشد المعارك في الجبهة الشرقية للحرب، في بولندا، وغرب روسيا وشرق النمسا. فالذين لم تهدّم بيوتهم بسبب الجيوش المتحاربة هناك، تعرضوا للفوضى التي أثارتها عِصابات المدنيين للسلب والنهب؛ وآلاف آخرون منهم كانوا يموتون من الأمراض والمجاعة.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1914، وفي الوقت الذي كان سيل التقارير الإخبارية يجتاح نيويورك، اجتمعت فئة من اليهود الأرثوذكس لتأليف اللجنة المركزية لغوث اليهود المعذبين في الحرب؛ وبعد ثلاثة أسابيع، دُعُوا لإرسال ممثلهم لاجتماع حَضّرته اللجنة اليهودية

الأميركية، وأنشأت مجموعة جديدة تسيطر عليها اللجنة اليهودية الأميركية وأدارها رئيس اللجنة لويس مارشال، وكان اسمها اللجنة اليهودية الأميركية للإغاثة.

ووافق الأرثوذوكس على التعاون ولكنهم أحبطوا دمْج المجهودَيْن. وعوضاً عن ذلك اتفق الفريقان على جمْع المال كل على حدة والاشتراك في توزيعه معاً في أوروبا. وأنشئِت لجنة أخرى للقيام بالتوزيع سمّوها، ببساطة، اللجنة المشتركة للتوزيع وكان على رأسها جاكوب شيف صهر المصرفي فيليكس وُرْبِرغْ.

ولاقت اللجنة المشتركة نجاحاً باهراً منذ البداية، بدأت تجمع الأموال (رغم الاتفاق الأصلي) في انطلاق كانت في حفلة لِ كرنيجي هول كانت حصيلتها مليون دولار. شيف نفسه تبرع بمئة ألف دولار وكذلك سيرس رُوبَكْ وبوليوس روزِنْوُلْدْ. وبعد أشهر قليلة تبرع روزنوُلْدْ بمليون دولار أخرى وبمليون آخر عام 1917. وجاءت ملايين أخرى من مجموع تبرعات صغيرة من عمال صناعة الثياب اليهود بخاصة بعدما اجتمع الاشتراكيون لتشكيل اللجنة الشعبية للإغاثة، والتي أصبحت العضو الثالث في اللجنة المشتركة.

وبنهاية الحرب العالمية الأولى، كان المبلغ الذي جمعته اللجنة 16 مليون دولار ويساوي تقريباً ما تجمعه منظمة الصليب الأحمر الأميركي الضخمة. وأسست اللجنة شبكة مراكز توزيع في أنحاء أوروبا، بعضها تديره وكالات يهودية ألمانية ونمساوية والبعض الآخر تديره اللجنة نفسها عِبْر موظفيها. وعندما اتخذ الأتراك العثمانيون سلسلة من التدابير الضاغطة ضد يهود فلسطين أرسلت اللجنة المشتركة مليون ونصف مليون دولار نقداً وسفينتين محمّلتين بالأغذية.

واستمر العمل بعد الحرب. كان مليون يهودي بدون مأوى في بولندا، وفي روسيا وأوكرانيا، والحرب الأهلية والمجاعة أودت بحياة مئتي ألف يهودي. والخلاصة أن الحرب وعواقبها كانت أسوأ كارثة حلّت أبداً في اليهود (مع أن الآتي كان الأسوأ).

وأصبحت لجنة التوزيع المشتركة وكالة دائمة، وفي مجلس إدارتها ممثلون عن كل مجموعة كبيرة في الجالية اليهودية. وقامت كل سنة بحملة وطنية لجمع التبرعات وعملت بتنسيق دقيق مع الاتحادات اليهودية المحلية لِتحاشي المنافسة.

وعام 1935 أجبرت الاتحادات الصهاينة واللجنة المشتركة للتوزيع على دمج حملاتهما السنوية للتبرعات في حملةٍ واحدة اسمها «النداء اليهودي المتحالف»، فانهارت بسبب المنازعات التافهة حتى قبل أن تبدأ. وبعد ثلاث سنوات وخوفاً من التهديد المتنامي للنازية الألمانية حاولوا مجدّداً. وسمّوا هذه المرة الحملة المشتركة لجمع التبرعات النداء اليهودي المتحد للإغاثة عبر البحار أو (UJA).

وعاشت اللجنة الجديدة عاماً واحداً قبل أن تنهار أيضاً وهذه المرة لأن الصهاينة انزعجوا من حصتهم الضعيفة، خُمْس المجموع، فقرروا أن يعملوا لوحدهم. ولكنهم عادوا زاحفين، عام 1940 إذ كان حصيلة أعمالهم أقل من حصتهم السابقة فعادت الوحدة للنداء لتبقى أبداً.

بعد الحرب العالمية الثانية تزعمت اللجنة إطعام وإيواء وإعادة توطين اليهود المحطّمين الذين بقوا أحياء بعد الهولوكوست النازي. واليوم لا زال النداء، الوكالة اليهودية الأهم للإغاثة في أنحاء العالم؛ تدير بيوت العجزة في رومانيا وعيادات في الحبشة ومدارس في

المغرب وشبكة من وكالات الخدمات الاجتماعية في إسرائيل. وذراعها في جمع التبرعات أصبحت أسطورة، فهي واحدة من أوسع العمليات الخيرية في الولايات المتحدة الأميركية.

والمؤسسات اليهودية الأميركية التي نمت من الهجرة الكبيرة لليهود الروس إلى الولايات المتحدة الأميركية في الحرب العالمية الأولى - اللجنة اليهودية الأميركية، والمؤتمر اليهودي الأميركي والرابطة لمكافحة التشهير، والمجلس الوطني للنساء اليهوديات والاتحادات واللجنة المشتركة للتوزيع والنداء اليهودي المتحد، تبقى الأجسام المركزية للحياة المنظمة لليهود الأميركيين. وهي، مع اتحاد الكُنس، والحركة الصهيونية، وجمعية بناي بريث، الدعامات الأساسية للماكنة المالية والسياسية المتبجحة ليهود أميركا. وكل منظمة يهودية أخرى تقريباً هي إما مزيج من هذه المؤسسات المذكورة أو لاعب صغير - في ميادينها -.

وبنهاية الحرب العالمية الأولى، خلقت الجالية اليهودية الأميركية البُنَى اللازمة لها لممارسة وزنها كله على المسرح الأميركي. وسيتعلم اليهود قريباً، بعد ذلك (بعد الصدمة) أن عاملاً إضافياً واحداً كان لازماً للنجاح اليهودي. ولم يكن هذا العامل على كل حال مضموناً: وهو الإرادة الحسنة للشعب الأميركي.

«غستابو» أكاديمي صهيوني: إرهاب «كامبس واتش»(*)

الغستابو الأكاديمي الموالي لإسرائيل يخرج من القمقم. في السنوات الماضية، كنا نعلم بأمر كتيبة من المحاربين الموالين لإسرائيل الذين يجوبون أروقة السلطة السياسية في الكابيتول هيل وفي البيت الأبيض، ووزارة الخارجية الأميركية. كما كنا مدركين لحساسيتهم المفرطة حيال أي رأي يمكن اعتباره، ولو من بعيد، موالياً للفلسطينيين أو المسلمين.

مسلحين بآراء منحازة ومعلومات محرفة، أبقى هؤلاء المدافعون حتى الرمق الأخير عن المصالح الإسرائيلية أعينهم مفتوحة على أي «تطفل» إسلامي على مجالهم السياسي الأميركي الحصري. مع هذا، لم يكن المسلمون الأميركيون جالسين ويدّعون أن شيئاً لا يحدث وأنه على الحكومة الأميركية أن تبقى تحت سيطرة الأجندة السياسية الإسرائيلية إلى يوم القيامة. فقد بدأ المسلمون الأميركيون بتنظيم

(*) المرجع: أحمد يوسف (المدير التنفيذي للمؤسسة المتحدة للدراسات والأبحاث في فرجينيا ورئيس تحرير دورية (Middle East Affairs Journal). مقالة نشرت في مجلة «شؤون الأوسط». العدد 110. ربيع 2003. ص 83 ـ 93. (نقل النص من الإنجليزية محمد عبيد).

أنفسهم والمسير في أروقة الكونغرس مع نظرائهم من اليهود الأميركيين. وبالطبع، أثار هذا المستوى الجديد من النشاط السياسي حفيظة الحراس الصهاينة المتمركزين في كل موقع نفوذ في الحكومة الأميركية يمكن أن يكون مرتبطاً بطريقة أو بأخرى بالعلاقة الفريدة التي تجمع بين واشنطن وتل أبيب. فالمنافسة السياسية للفوز بقلوب وعقول الأميركيين العاديين عندما يتعلق الأمر بإسرائيل مسألة ليس بمقدور اللوبي اليهودي/ الصهيوني الراسخ تحملها.

وهكذا، فعندما وحّد المسلمون الأميركيون لجان العمل السياسي ودوائر العلاقات العامة الخاصة بهم، انطلقت النيران السياسية عليهم من قبل أعدائهم الأميركيين اليهود. والغوريلا الصهيوني في واشنطن والذي يزن سبعمائة باوند (رطل) بدأ يؤرجح ثقله الهائل في كل الأنحاء للتأكد من أن أي كتلة من أعضاء الكونغرس أو النواب لن تميل أبداً إلى مقاربة متوازنة للصراع العربي ـ الإسرائيلي. فبحسب التقليد السياسي الراسخ منذ زمن، أعضاء الكونغرس من الحزبين يجب أن يبقوا أسرى في القفص السياسي الإسرائيلي.

لائحة «كامبس واتش»: الممارسة المكارثية

كنا نعتقد أن الصقور الصهاينة سيكتفون بآرائهم ووجودهم العدواني في أرفع دوائر عملية صنع القرار الأميركي؛ ولكننا كنا مخطئين. فعندما أدرك هؤلاء الحرس العلمانيون لصهيون أن المسلمين الأميركيين والطلاب المسلمين يحرزون تقدماً أيديولوجياً وسياسياً في الجامعات، في كل أنحاء الولايات المتحدة، فإن هؤلاء الحرس استنفروا طاقاتهم. وعندما بدأت برامج ومحاضرات جامعية مؤيدة

للفلسطينيين والمسلمين تُظهر نمطاً من التجنيد الفكري المحتمل لصالح القضية الفلسطينية، قام المدافعون عن إسرائيل بتحركهم.

ومن ثكنات مراكز الدراسات الموالية لإسرائيل خرج أكاديميان ليقودا الهجوم على بُرعم فَهِم أكثر توازناً وعقلانية للإسلام ووجهة النظر الفلسطينية الذي نشأ في الجامعات الأميركية كافة. ويبدو أن مركز هذا الهجوم الجديد ضد الطلاب المسلمين في الجامعات هو «منتدى الشرق الأوسط» في فيلادلفيا والذي يديره المدافع الدائم عن إسرائيل المسمى د. دانييل بايبس.

الفرقة الجديدة للدفاع عن إسرائيل تنوي العمل من خلال تجنيد إدارات كليات وطلاب موالين للإسرائيليين، أو معادين للفلسطينيين أو عرضة لضغوط مؤيدة لإسرائيل للتجسس على الأساتذة الجامعيين والمحاضرين الذين يعبرون عن وجهة نظر عن الإسلام أو المسألة الإسرائيلية ـ الفلسطينية مستقلة عن الرأي الإسرائيلي أو تخالف التقليد السائد في الجامعات والذي يؤيد الحكومة الأميركية ووسائل الإعلام الأميركية في تقديمهما المجرّد من الإنسانية للفلسطينيين وتشهيرهما بالإسلام والمسلمين.

ويشارك الدكتور بايبس في حملته (الصليبية) الدكتور كرامر، رئيس تحرير **فصلية الشرق الأوسط** الصادرة عن «منتدى الشرق الأوسط». الدكتور كرامر أيضاً يعمل في إسرائيل ويعتبر في بعض الدوائر متخصصاً في الأصولية الإسلامية والصحوة الإسلامية المعاصرة. وكل من بايبس وكرامر مسلح بمعلومات نارية عن العودة السياسية الإسلامية في أنحاء العالم، وهما يحضران معهما المعلومات الأكاديمية الأكثر فتكاً عن المسلمين والفلسطينيين عندما يسحبان

ذخيرتهما العقلية من المقر الرئيسي: إسرائيل. ويقنعهما رابطهما الإسرائيلي أن الأكاديميا الأميركية هي ساحة المعركة التالية التي تخاض للفوز بقلب وعقل أميركا. وقد نظرا حولهما ـ بالبارانويا التاريخية التي يعانيان منها ـ في صيف العام 2002 واستهدفا جامعة كارولاينا الشمالية، حيث من ضمن مقرر طلاب السنة الأولى قراءة مقاطع من القرآن الكريم، وجامعة هارفرد، حيث ألقى طالب أميركي مسلم يدعى زايد ياسين خطاب تخرج عنوانه الأصلي «**جهادي الأميركي**». تشكل هاتان الحادثتان في الحقيقة القذائف النارية الافتتاحية في حرب العقول الطويلة والمديدة في الجامعات الأميركية.

فمن الآن وصاعداً، استنفرت الألوية الإسرائيلية في أنحاء الولايات المتحدة لمواجهة الطلاب والأساتذة «الانتحاريين العقليين» الذين يجرؤون على التعبير عن أفكار وآراء في الجامعات تنتقد إسرائيل وتتعاطف مع الفلسطينيين. وبمقدور جمعيات الطلاب المسلمين أن يتوقعوا شروع شرطة الفكر الإسرائيلية في الجامعات بحضور بعض محاضراتهم واجتماعاتهم. وهذا ليس سلبياً بالكامل، لأن هؤلاء المجندين لصالح الصهيونية العلمانية والذين يتلقون أوامرهم العسكرية من الصقور الإسرائيليين للتجسس على إدارات الكليات والطلاب قد يستمعون للحقيقة ولو لمرة في حياتهم.

رئيسا الأركان بايبس وكرامر طلعا بموقع على الإنترنت عنوانه campus-watch.org، وهما يريدان لهذا الموقع أن يصبح البؤرة لأكاديميين أميركيين مؤهلين سيدافعون عن المصالح الأميركية بمخاطبة جذر المشكلة: أساتذة الجامعة. وتهدف هذه الحرب المعلوماتية المخندقة لرصد وجمع المعلومات عن الأساتذة الجامعيين «الذين يثيرون فتن التضليل، والتحريض، والجهل». وللقيام بذلك، سيقوم

الضابطان الكبيران، بايبس وكرامر، «بتطوير شبكة من الطلاب المعنيين، والإداريين الجامعيين المهتمين بتعزيز المصالح الأميركية في الجامعات». أمر آخر في حملتهما (الصليبية) الجامعية هو إبقاء الجمهور «على إطلاع على مخططات المناهج الدراسية، والمذكرات. . .» الخ. بما في ذلك التمويل.

من قال إن امبراطورية الشر قد ماتت! إن هذه الممارسات تذكر الأنشطة الاستخبارية التي كانت تجري خلف الستار الحديدي. وعلينا أن نتذكر أن بايبس وكرامر ليسا أكاديميين منحرفين تدفعهما قناعتهما العقلية لإنشاء شبكة بريئة من الأكاديميين الذين يشاطرونهما أفكارهما.

فهذان الشخصان متجذران داخل المؤسسة الإسرائيلية وملتزمان بالسياسات الإسرائيلية المتشددة. مارتن كرامر هو أميركي إسرائيلي لديه سجل طويل من المتابعة المنحازة ضد صعود وهبوط الإسلام السياسي المعاصر. وكان قد شغل منصب مدير مركز دايان في جامعة تل أبيب، وهذا مركز تربطه علاقة وثيقة بأجهزة وعملاء الاستخبارات الإسرائيلية. ودانييل بايبس؟ حسناً، ما عليك سوى أن تتفحص «منتدى الشرق الأوسط» الخاص به حتى تتوثق من أوراق اعتماده الإسرائيلية.

قد يظن المرء أن الدعوة إلى نقاش حول الإسلام وفلسطين في الجامعات ـ حيث اناس يفكرون ـ سيكون تطوراً مرحباً به في الحياة الأكاديمية الأميركية؛ إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لـ «الزمرة الإسرائيلية». لقد ارتحلت الفكرة القائلة بأنه يجب الشروع في مناقشة ماهية الإسلام وفلسطين بطريقة عقلانية ومتنورة، فبالنسبة للمحاربين حتى الموت التابعين لإسرائيل، يجب أن يبقى الإسلام وفلسطين

«شعارين» سلبيين و «الدعوة لحمل السلاح» تعابير تبقى في مستوى الغريزي لدى عامة الأميركيين، ولا يسمح بدخولها إلى المناطق الهادئة والمنطقية في الحياة الأكاديمية الأميركية حيث ينبغي توفر التحليل والبحث لإحراز فهم أفضل للمنظور الفلسطيني أو الإسلامي.

ولا أعتقد أننا نكشف سراً عندما نقول إن ثمة مؤشرات على أن الرأي العام الأميركي يتحول تدريجياً من موقف «إسرائيل دائماً على حق». ففي مقالة نشرتها **هآرتس** في 19 آب/ أغسطس 2002، يحذر ناثان غوتمان من أنه «خلال العام الماضي، حاول اليهود الأميركيون تقريباً كل السبل في مسعى للتأثير على الرأي العام ـ من المقاطعة المنظمة لوسائل الإعلام، التي شعر المقاطعون أنها قدمت تغطية تميل لغير مصلحة إسرائيل، والتظاهرات العامة للتضامن، إلى مسعى مخطط للتأثير على صانعي القرار في الإدارة الأميركية وفي الكابيتول هيل؛ مع هذا، يشعر الناشطون اليهود بالإحباط ويخشون أنهم لم يربحوا المعركة على الرأي العام. ويشير استطلاع حديث للرأي رعته «اللجنة الأميركية اليهودية» إلى أن هناك مبرراً لمخاوف الناشطين.

فمع أن قاعدة الدعم لا تزال قوية ووضع إسرائيل في أوساط الرأي العام هو أفضل بشكل مطلق من وضع الفلسطينيين، إلا أن الأشهر الأخيرة شهدت بعض التآكل في الدعم لإسرائيل وزيادة في عدد الذين يتخذون موقفاً محايداً حيال الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

جزء من هذا التغيير يمكن أن يعزى إلى مجمل الأنشطة الإسلامية والفلسطينية في أنحاء أميركا. عصبة مكافحة التشهير بناي بريث، وإيباك، والمدافعون الآخرون عن «المعبد» فائقو الحساسية

أمام التغيير المتنامي الحاصل (رغم بطئه) داخل العقل والمجتمع الأميركيين. عليهم أن يهرعوا للقيام بشيء ما حيال ذلك وبسرعة. ويكتفون الآن بالبدء بتجميع إضبارات عن الذين يجرؤون على فتح أفواههم في صفوف الكليات أو مؤسسات التعليم العالي لينبسوا بكلمة يمكن أن تفسر على أنها «معادية لإسرائيل». والآراء السياسية المعارضة للسياسات العنصرية التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية هي الآن خاضعة لـ «البرنامج الوطني» في الجامعات. والوطنية تُعرّف على أنها دعم أرييل شارون أو أي شخص يتولى رئاسة الوزراء الإسرائيلية. ولن يتم التسامح مع أي منسّق. هذه هي الرسالة التي تنطلق www.campus-watch.org الرئيس الحالي لـ «جمعية دراسات الشرق الأوسط»، جويل بنيان وهو أستاذ مادة تاريخ الشرق الأوسط في (جامعة) ستانفورد، وباسم أعضائها الذين يربون على خمسة آلاف شخص ينتشرون في جامعات في مختلف أنحاء أميركا، كتب ممازحاً إلى حد ما رسالة إلى دانييل بايبس ومنتدى الشرق الأوسط التابع له قائلاً: «لقد علمت مؤخراً أن منظمتك تجمع إضبارات حول الأساتذة في المؤسسات الأكاديمية الأميركية الذين يعارضون الاحتلال الإسرائيلي ووحشيته بالإضافة إلى دعمهم لحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير، ويظهرون نظرة حيال الإسلام أكثر اطلاعاً وعقلانية من تلك المقدمة حالياً في وسائل الإعلام الأميركية.

سأحظى بشرف عظيم إذا ما اعتبرتني من ضمن هؤلاء الذين يتبنون بفاعلية هذه المواقف، كما أني أود أن أنضم إلى لائحة أولئك الذين يناضلون من أجل الحرية في هذا الزمن».

الهجوم على الحرية الأكاديمية في ظل إرهاب الأجانب الحالي ليس مسألة بسيطة. فبايبس وكرامر يدعوان الكونغرس بصراحة لوقف

تمويل مراكز الشرق الأوسط الموجودة حالياً والتي تتلقى دعماً من الحكومة الأميركية بحسب «العنوان الرابع» للحفاظ على خبراء مناطقيين ذوي مستوى رفيع. عوضاً عن ذلك، يريد أعضاء اللوبي الإسرائيلي أن يُوجّه التمويل الحكومي لبناء مصادر لخبراء الشرق الأوسط «وطنية» وأكثر موثوقية.

الأكاديميان المقاتلان بايبس وكرامر لن يغفلا عن الأساتذة الذين يجلسون أمام شاشات حواسيبهم ويعطون الأوامر من خلال الإنترنت ـ لا قدر الله. فهما سيتقدمان إلى الخطوط الأمامية في حرب العقول هذه، كما فعل العالم بشؤون الشرق الأوسط، أو جندي الشرق الأوسط والمؤلف، بل أهو الأميرال؛ دانييل بايبس عندما دُعيت حنان عشراوي للتحدث في ندوة حول صراع الشرق الأوسط في جامعة كولورادو في كولورادو سبرينغز. لتدعيم الثقة الصارخة بالموقف الإسرائيلي الغوغائي الممتد من مخيمات اللاجئين المحاصرة في الضفة الغربية وغزة الفلسطينيين إلى إدارات الجامعات المحاصرة في الغرب الأوسط الأميركي، احتشد مئات الطلاب، وهم أعضاء في إئتلاف لجماعات يهودية ومسيحية، ملوحين بالأعلام الإسرائيلية والأميركية لدى وصول خطيبهم الرئيس، الدكتو بايبس، إلى حرم الجامعة. وكدليل على أن الأفراد الموالين لإسرائيل في الولايات المتحدة مدعومون من قبل المؤسسات، رافق الدكتور بايبس إلى الجامعة مدعي عام الولاية كين سالازار.

وماذا قال الجندي الذي يرتدي ثياباً أكاديمية، أم هو ذئب بلباس نعجة؟ قال إن ظهور السيدة عشراوي في هذا الحدث الأكاديمي كان «خطأً محزناً». وأضاف: «لنقلها ببساطة: الولايات المتحدة منخرطة في حرب ضد الإرهاب، والسيدة عشراوي تقف في صف

أعداء أميركا. تخيلوا لو كان الدكتور بايبس شخصاً يتولى منصباً رفيعاً في الحكومة الأميركية خلال حرب فيتنام، فلربما كان أعدم جين فوندا بشكل عاجل». ويمضي هذا «الأكاديمي» ـ خلافاً للرهاب العسكري المتغلغل فيه ـ ليطالب: «علينا العمل كي يصبح هذا النوع من المتحدثات المعاديات للولايات المتحدة غير مرحب به في الجامعات الأميركية». حسناً! أي نوع من المتحدثات المعاديات للولايات المتحدة علينا أن نرحب به؟ ربما نوع غولدا مائير التي وبخت ـ بثقة ـ الرئيس كينيدي لدى تصريحاته بأن المصالح الأميركية والإسرائيلية قد لا تلتقي دائماً.

دانييل بايبس «يزيل خطوطه» أو لنقل إنه لا يعرّي نفسه عندما يقول: «أنا قلق من وجهة النظر اليهودية من أن الوجود والمكانة المتنامية، والوفرة، ومنح حق الاقتراع للمسلمين الأميركيين سيشكل أخطاراً حقيقية لليهود الأميركيين». تحليل صريح لأقصى حد لوجهات نظر مماثلة تم تقديمه في الخامس من حزيران/ يونيو 2002، في المؤتمر اليهودي الأميركي في فيلادلفيا من قبل جوزيف بودر، المدير التنفيذي لمنطقة فيلادلفيا في المؤتمر، الذي يجادل بالقول «إننا نشهد ذروة النفوذ اليهودي الأميركي في الولايات المتحدة، وهو ينحدر... وفي الوقت نفسه لدينا تدفق جالية مسلمة كبيرة... ليست كأي جالية أخرى. كل واحدة من منظماتهم القومية ـ باستثناء المجلس الإسلامي الأعلى في أميركا الشمالية ـ هو منظمة إسلاموية». ويستنتج أنه «في الأعوام العشر القادمة عندما ستحصل التسوية النهائية لأزمة الشرق الأوسط، عندما ستتم الصفقة بالنسبة لإسرائيل، سيحدث ذلك في ذروة الهجرة الإسلامية، وذروة النفوذ السياسي الإسلامي، وهذا أمر علينا أن نحذره».

المسلمون الأخطر من وجهة نظر دانييل بايبس ليسوا المتشددين الراديكاليين أو حتى الإسلاميين المعتدلين، بل العلماء المشهورين والذين لديهم سمعة خالية من العيوب، الذين بمقدورهم التأثير على الرأي العام ويعملون بفاعلية مع مراكز الدراسات الأميركية. قد يكون العالم الذي يتمتع أكثر من الجميع بالقدرة على الوصول للحكومة الأميركية ولوسائل الإعلام هو البروفسور جون ايسبوزيتو في جامعة جورجتاون حيث مقر المركز من أجل التفاهم الإسلامي ـ المسيحي فيها هو مركز لا يضارع للخبرات حول الحركات الإسلامية السياسية. عالم آخر يتمتع بشهرة عالمية هو البروفسور علي مزروعي في جامعة ولاية نيويورك في بنغهامتون، والذي أعد السلسلة ذات التسع حلقات: «الأفريقي تراث ثلاثي» على تلفزتي BBC (هيئة الإرسال البريطانية) و PBS (خدمة الإرسال العامة) في واشنطن في العام 1986، ولعله المرجع الأول في العالم حول أفريقيا، بما في ذلك الإسلام في أفريقيا. هذان العالمان يتصدران اللائحة القصيرة للأخطار السياسية في حملته ضد الإسلام والإسلاموية، لأنهما يتمتعان بالقدرة القصوى على الوصول إلى قادة الرأي العام في أميركا وخارجها على حد سواء. ويبدو أن هناك صراعاً عنيفاً بين المصلحة الإسرائيلية، التي تريد أن تصبح الحرب الأميركية المعلنة على الإرهاب حرباً على المسلمين، والإدارة الأميركية، التي تريد أن تبقى الحرب الإسرائيلية المعلنة على الإرهابيين ضمن الإطار الفلسطيني. ووسط شد الحبال هذا يصبح الخيط الذي يفصل الفلسطيني عن المسلم وعن الإرهابي ضبابياً أكثر فأكثر. وإذا ما تركت التطورات لتتحرك في الاتجاه الإسرائيلي، ستحدد الولايات المتحدة مصالحها من خلال مَوْشور إسرائيلي، وستقطع علاقاتها الحيوية مع غالبية الدول الإسلامية وربما

- مجرد ربما - تنضم إلى النزاع العسكري إلى جانب الصهاينة المتعصبين وتغرق العالم في حرب عالمية ثالثة.

«نظرة المعادين للإسلاميين تتطابق تماماً مع منظور وزارة الخارجية الإسرائيلية. فما يريدونه هو ذلك النوع من «الحرب على الإرهاب»، الذي تكافح الإدارة الأميركية لإنكاره: الحرب على الإسلام، حرب تهاجم فيها الولايات المتحدة وحليفتها الوفية العالم الإسلامي كافة ويستخدم فيها الجيش الأميركي ولو بشكل غير مباشر لتعزيز حلم إسرائيل الكبرى».

مؤشر آخر على أن مسعى شرطة الفكر الذي يقوده بايبس وكرامر ليس مجرد عمل من بروفسور مختل هو الرابط بين بايبس وستيفن ايمرسون، وهو شخصية أخرى إسرائيلية - أميركية ثنائية القطب. «الخبير البارز في مكافحة الإرهاب ستيفن ايمرسون كان محط الكثير من الاهتمام مؤخراً، وهذا يعود جزئياً للمساعدة التي قدمتها شركة العلاقات العامة والدعم BKSH & Associates. منتدى الشرق الأوسط الذي يرأسه دانييل بايبس والذي يساهم في تمويل أبحاث ايمرسون عن الإرهاب، استخدم BKSH بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وقد لعبت BKSH دوراً في ترتيب بث «**الجهاد في أميركا**»، وهو شريط فيديو أعده ايمرسون عن الخلايا الإرهابية في الولايات المتحدة وذلك في العام 1994. وقد عرض الشريط خلال جلسة استماع في الكونغرس أدلى فيها ايمرسون بشهادته في شهر تشرين الأول/ أكتوبر».

إحدى الحركات المفاجئة التي انبثقت عن الذهنية العسكرية التي يحملها بايبس وكرامر في الجامعات الأميركية كانت الضجة التي

أثيرت حول «**مقارنة القرآن: تباشير الوحي**» لمؤلفه مايكل سيلز، أستاذ الدين المقارن في كلية هافرفورد في بنسلفينيا. وسائل الإعلام الموالية لإسرائيل عموماً، خصوصاً «فوكس نيوز»، في الولايات المتحدة جن جنونها حيال جعل الكتاب مادة مطلوبة قراءتها في جامعة نورث كارولاينا في تشابيل هيل. وسيكون على 3,500 طالب جديد في السنة الأولى و 800 طالب منتقل قراءة هذا الكتاب والاستعداد لمناقشته في مجموعات صغيرة. وقد «أطلق هذه الأمر خطابات عنيفة في البرامج الحوارية حول محاسن وعيوب الخطوة، وقضية قانونية في المحكمة الاتحادية في غرينزبورو بكارولاينا الشمالية. وقد قدم الدعوى ثلاثة طلاب مجهولين في السنة الأولى في جامعة كارولاينا الشمالية ـ تشابل هيل ومكلفان من كارولاينا الشمالية يخدمان أيضاً في مجلس إدارة «شبكة سياسة العائلة» وهي منظمة مسيحية محافظة، ويجادل المدعون بأن الوظيفة تشكل خرقاً لفصل الكنيسة عن الدولة».

التحالف الصهيوني ـ البروتستانتي:

«كامبس داتش» التي تتحرك بتحريض صهيوني ليست سوى الهجمة الأحدث في مسعى للتغلغل بين الأديان. ويمكن تقصي جذور هذه الخطوات بالعودة إلى تسييس المسيحيين المهتدين الجدد خلال سبعينات القرن العشرين. ولدى إدراكه لهذا التغير الجذري المحتمل في الميدان السياسي الأميركي نشر حزب الليكود في العام 1978 خطة لتشجيع الكنائس الأصولية على دعم إسرائيل، ما يمكن اعتباره الحدث المؤسس للتحالف الفتي هو عشاء نيويورك الذي دعا إليه الإرهابي ملقي القنابل سابقاً مناحيم بيغن في العام 1980 على شرف جيري فالويل. ولدى توزيع الجوائز، قدم بيغن له نفاثة لير كي يسرّع

الوصول إلى حيث يريد لمصلحة إسرائيل. وقد أعقب ذلك في العام نفسه إنشاء ما سمي «السفارة المسيحية الدولية في القدس». وفي 1985، انبثق لوبي مسيحي - صهيوني رسمي عرف باسم «الوحدة القومية من أجل إسرائيل» وذلك خلال «صلاة صباحية قومية من أجل إسرائيل». كان المتحدث الرئيس من سيصبح مستقبلاً رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، الذي - وفي مسعى لترسيخ استمرارية تاريخية تعود لما قبل ثيودور هرتزل والمؤتمر الصهيوني الأول في 1897، قال نتنياهو صادقاً «لقد صبغ حسّ من التاريخ، والشعر والفضيلة الصهاينة المسيحيين، الذين بدأوا - قبل أكثر من قرن - بالكتابة والتخطيط والتنظيم لإحياء إسرائيل».

ومنذ 9/ 11/ 2001، وضع الأصوليون المسيحيون دعم إسرائيل على رأس أجندتهم السياسية. لماذا؟ أمام حشد من جمهور واقف مكون من ألفي شخص في قلب «الحزام التوراتي»، أعلن راعي أبرشية «جماعة الله في ممفس» المحلية «دعوني أقول اليوم إننا - وعندما أقول نحن فإني أمثل جماعات الله هنا في أميركا، ثلاثة ملايين ونصف مليون منا، واثنين وأربعين مليون شخص في جماعات الله حول العالم - إننا نحب إسرائيل».

إن القاعدة الإنجيلية المسيحية للحزب الجمهوري تقوم قناعتها الصهيونية على أن انتصار إسرائيل على أعدائها المسلمين هو وعد وعمل الله على حد سواء. الإنجيليون، وهم أقل عدداً من اليهود في العالم، والذين يمثلون للجمهوريين ما تمثله الاتحادات العمالية للديموقراطيّين تقليدياً، تدفعهم مصلحتهم الذاتية الضيقة، ولكن أيضاً بالقناعة بأن الكتاب المقدس قد كلّف المسيحيين بحب إسرائيل، وبحب اليهود وبانتظار عودة مخلصهم.

الألفيون المسيحيون (المؤمنون بالعصر الألفي السعيد) هم بشكل خاص، وخصوصاً جناحهم الذي يؤمن بالتدبير الإلهي لشؤون العالم، يعتقدون أنه بعد أن يستعيد اليهود ما وعدهم الله به في الشرق الأوسط، فكل من هم غير مسيحيين سيموتون، ما خلا أولئك اليهود، وربما العديد منهم أو معظمهم، الذين يعتنقون المسيحية. وعندما يسوع الذي يأتي على أنه المسيح يقودهم جميعاً إلى السماء وهم في بهجة جليلة.

لدى السفارة الإسرائيلية في واشنطن «مكتب للشؤون البيدينية» (العلاقات بين الأديان) مكرّس لرعاية هذه الحركة الدينية القوية ومساعدة زعمائها على التواصل بنجاح أكبر لحشد الدعم من كبار صانعي السياسة من كلا الفرعين التشريعي والتنفيذي في الحكومة الأميركية. ومنذ 9/ 11/ 2001 تركزت مهمة التواصل هذه بشكل متزايد على مستوى المواطنين العاديين وفي خنادق الحياة الأكاديمية. يبدو أن القائد الرئيس لهذه الجبهة هو دانييل بايبس. ولهذا الغرض أنشأ «كامبس واتش» لتحديد أولئك الذين يرى فيهم أعداءً لإسرائيل الصهيونية ولجعلهم أهدافاً للتصفية الوظيفية.

ويعمل في هذا المضمار أيضاً «إئتلاف إسرائيل في الجامعات» الذي أنشيء حديثاً والذي ينسق في ما بين حوالي عشرين منظمة يهودية قومية، من بينها جمعية هيلال، لتحقيق هذه المنظمات مهمتها المشتركة. . . وقد تلقت هذه المبادرة هبة تأسيسية بقيمة 250,000 دولار من مؤسسة تشارلز ولين شوسترمان المتمركزة في أوكلاهوما. هذه المهمة عبرت عنها بوضوح لين شوسترمان لدى تأسيس الإئتلاف. «في ظل الأزمة الخطيرة في إسرائيل وانبعاث النشاط المعادي لإسرائيل في الجامعات، إنه لمن الأهمية بمكان أن ترص الجالية

صفوفها لتطوير مقاربة موحدة هدفها تثقيف وتدريب الطلاب لدعم إسرائيل والدفاع عنها. وقد وظّف الإئتلاف وين فايرستون، الذي سيترك منصبه كرئيس لمكتب إسرائيل في عصبة مكافحة التشهير ليخدم كمدير تنفيذي للإئتلاف الذي يصنف حالياً أيضاً دليل مصادر لأنشطة الجامعات وينشىء مكتباً مركزياً للبرامج والخطباء وسنزود الطلاب وموظفي الجامعات بإمكانية التسوق في محطة واحدة».

القنوات الخلفية لهذا الفيلق الصهيوني، والذي فيه بايبس وكرامر جنديا مشاة لإسرائيل يجران مهمتهما الأكاديمية، مفتوحة على مصراعيها لكل من هو مستعد لمبايعة الصنم الإسرائيلي. ومتحمسو صهيون هؤلاء، والذين تخضع قراءاتهم للكتاب المقدس لما فيه مصلحة إسرائيل تدفقوا إلى مدينة واشنطن في ما أسموه استعراض جماهيري لتأييد إسرائيل. والشخصيات الدينية الإنجيلية المسيحية البارزة في أنحاء الولايات المتحدة رددت المشاعر الصهيونية الإسرائيلية حيال المسلمين والإسلام.

لقد تمكنت إسرائيل أخيراً وبطريقة ناجحة من وضع الكلمات في أفواه رجال دين مسيحيين مشهورين. وبعض التصريحات التي أدى بها مؤخراً بات روبرتسون وفرانكلين غراهام كان لها وقع الموسيقى في الآذان الإسرائيلية. وإن دلت هذه التصريحات على ما قد يحمله المستقبل، فهو سيكون بالتأكيد أن الحضارة الآن جاهزة للنكوص إلى العصور المظلمة عندما كان التعصب الديني والانحياز العرقي مبررين لخوض الحروب وارتكاب المجازر.

قد تكون الحكومة الأميركية تتعرض لضغوط أكبر مما هو باد للعيان، وهذا الضغط يأتي من دوائر سياسية ومالية معروفة بولائها

لإسرائيل؛ وهي دوائر وحشية، فقد تمكنت مؤخراً من التخطيط لهزيمة عضوي كونغرس من أصل أفريقي أظهرا تفهماً للمسألة الفلسطينية أكثر مما هو مسموح به في قاعات الكونغرس. إيرل هيلارد (ولاية ألاباما) وسينثيا مكيني (ولاية جورجيا) هُزما في الانتخابات الأولية في دائرتيهما بعد أن أمضيا أعواماً عديدة في الكونغرس.

وهما قد انضما إلى أسطول من أعضاء الكونغرس والسياسيين الآخرين الذين تمت «إراحتهم بإخراجهم» من عملية صنع القرار بواسطة القوى الخبيثة النافذة خلف الستار في الدفاع عن دعم وتمكين إسرائيل وفرقة الموظفين التابعة لها في أنحاء الولايات المتحدة. السيناتوران آدلاي ستيفنسن وتشارلز بيرسي والنائبان بول «بيت» مكلوسكي وبول فندلي هم من المسؤولين المنتخبين ذوي المبادىء الذين اكتشفوا أن إسرائيل هي جوليات في الوقت الذي تدعي فيه أنها داوود.

MEMRI: شيطنة العرب والمسلمين:

معهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط (اختصاراً MEMRI) منظمة تتمتع بوضعية قابلية حسم الضرائب ويمولها المكلفون الأميركيون. مقرها في واشنطن، ولكن لديها مكاتب خلف الأطلسي في القدس وبرلين ولندن. وتزعم هذه القوة أنها تجسر الهوة بين من يتحدثون لغة واحدة من العرب والإيرانيين والأميركيين والإسرائيليين من خلال ترجمة الصحافة العربية والإيرانية إلى الإنكليزية وأنها، بهذا، تقدم مصدراً لا يقدر بثمن لكل من الصحافيين والسياسيين على حد سواء. ولكن المدير السابق لمكتب الاستخبارات المضادة في وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) فنسنت كاينسترارو يعلق بالقول:

«إنهم انتقائيون ويتصرفون كمن يعمل في حملة دعائية تخدم وجهة نظرهم السياسية. وهي أقصى يمين الليكود. إنهم ببساطة لا يقدمون الصورة كاملة». نعتقد أن المعلومة التالية عن MEMRI تكفي لإماطة اللثام عن وجهها الحقيقي:

أحد مؤسسي MEMRI ورئيسها والمالك المسجل لموقعها على الإنترنت هو إسرائيلي يدعى يغال كارمون. السيد ـ أو بالأحرى العقيد ـ كارمون أمضى 22 عاماً في استخبارات الجيش الإسرائيلي ثم خدم كمستشار في مكافحة الإرهاب لرئيسي وزراء إسرائيليين هما إسحق شامير وإسحق رابين. استرجاع صفحة ـ هي الآن محذوفة ـ من أرشيف موقع MEMRI على الإنترنت يمكّن من الاطلاع على لائحة بأسماء فريق العمل فيها.

وهم يدعون أن الولايات المتحدة كانت تمنح الفلسطينيين أكثر من خمسة مليارات دولار كل عام؟ سنعتقد أنه في هذه الحالة إن الفلسطينيين والمسلمين هم الأشرار. ولكن عندما يصل الأمر إلى إسرائيل فثمة حاجز عقلي؛ لا أحد يجرؤ على القول إن إسرائيل تمثل عبئاً على الموازنة الأميركية، والتي هي تتحول، ولكن بشكل مؤكد، إلى عبء على الوجدان الأميركي.

إذا ما قررت الولايات المتحدة شن حرب على العراق، لدينا سبب يجعلنا نعتقد أن الحرب ستُسْتَغَلّ لخدمة المصالح القومية الإسرائيلية. ففي النهاية، ترزح معظم وسائل الإعلام تحت تصرف الإسرائيليين، وكذلك مفاتيح القمع في الجامعات، فيما يأتي جزء كبير من تبرعات الانتخابات من لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل. لا يزال للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة تلك النظرة المتوجسة

المزمنة تجاه حركة معارضة الحرب التي تنامت ككرة ثلج في الجامعات وأدت في النهاية إلى تخفيف ومن ثم إنهاء التورط الأميركي في جنوب شرق آسيا. بالرغم من هذا، يبدو أن اللوبي الصهيوني مستعد لقذف الولايات المتحدة إلى جنوب غرب آسيا ربما في حرب مطوّلة ضد عدو ظاهر أحياناً وخفي أحياناً أخرى أطلقه من عنانه جزئياً تصلبه (اللوبي) الصهيوني نفسه. وهكذا، فإن على هذا اللوبي ـ وكخطوة للدفاع عن النفس ـ أن يجهض أو يدمر أي حركة مناهضة للحرب مكونة من أفضل وألمع الشخصيات الأميركية التي ستكون قادرة على امتلاك رؤية أبعد من المنطق الصهيوني.

وعلى جبهة موازية، فإن محرضي الحرب الموالين للصهيونية، والذين يقرعون طبول الحرب، لا يريدون رؤية أميركيين من أصل أفريقي يعارضون سياسة حرب استنزافية سيكونون هم علف مدافعها الرئيس. وهكذا فإن المؤسسات الأميركية الصهيونية المتشابكة منهمكة «بتنظيف المنزل» في الكونغرس. وهذا يعني أن «الأميركيين من أصل أفريقي» يسمح لهم بالدخول شرط أن يقرّوا دون نقاش أو تفكير الأجندة الإسرائيلية غير المعلنة: **«عليك أن تجاري أو ترحل»**.

خاتمة

إن شرطة الفكر الصهيونية تحاول مقارعة أي تقلّب قد يخفض أمن ونفوذ إسرائيل. ومن غريب الاتفاقات، فإنهم يحاولون إبقاء الشعب الأميركي مركّزاً على آثار عدم الاستقرار عوضاً عن أسبابه. إنهم يحاولون الحفاظ على الستاتيكو في العالم بفرض ما أسماه هنري كيسنجر في أيلول/ سبتمبر 2002 ـ لأول مرة ـ بـ «النظام العالمي الجديد» المرتكز على القانون الدولي الجديد الخاص بـ «الدفاع عن النفس الوقائي» الذي سينبثق عن هزيمة صدام حسين.

والذين يتجاهلون المظالم في البنى والسياسات العالمية سيعجّلون بشكل حتمي التغيير في العالم. بيد أن التغيير سيأتي من صدام حضارات خلقه الصهاينة وحلفاؤهم أنفسهم في عقولهم وهم الآن يوجدونه بنبوءاتهم التي تحقق ذاتها. الخاسرون في النهاية لا يمكن إلا أن يكونوا الصهاينة أنفسهم، بالإضافة إلى مليارات الأبرياء الذين سيعانون من الفوضى العالمية التي ستنجم عن ذلك.

المسيرة التنازلية من العداء
إلى التودّد لإسرائيل(*)

قلائل يعرفون التحول الكبير الذي أحدثته المصالح السياسية على تفكير أسرة بوش، التي كان الأميركيون ينظرون إليها في كثير من الأحيان نظرة شك. فعلى غرار بوش الجد انتمى بوش الأب إلى جمعية سرية شعارها «جمجمة وعظمتان» وكان في مطلع حياته السياسية يشتكي من النفوذ اليهودي في البلاد، ومع ذلك مارس سياسة الضغط على الكونغرس عام 1992 حين كان فوزه في الدورة الثانية مشكوكاً فيه، من أجل تمرير قرض لإسرائيل دون قيود. وحينما اختار آل غور لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة يهودياً ليكون نائب الرئيس، قام الرئيس بوش الحالي بحملة تودد لليهود، ولم يتوان عن «مباركة الهولوكوست» الجديد الذي مارسه هذه المرة اليهود أنفسهم على الفلسطينيين، تحت سمع وبصر الرئيس الأميركي الذي وصف «جزار فلسطين» برجل السلام. وفي ما يلي قصة هذا التحول كما ترويها الباحثة آن كورنبلوت.

في العام 1998 قام جورج بوش الابن بجولته الأولى والوحيدة

(*) المرجع: «الصياد». العدد 3000. في 2 أيار/مايو 2002. ص 24 ـ 26.

إلى الأراضي المقدسة، وفي أثناء جولة في الهيلوكوبتر كان مرافقه فيها آرييل شارون نفسه، اكتشف مذهولاً كم هي صغيرة مساحة إسرائيل قياساً بمساحات جيرانها العرب. وفي وقت لاحق وصف زيارته تلك أنها كانت أغنى تجربة في حياته، وقد التقط أحد المصورين صورة لبوش يقف بورع أمام حائط المبكى وقد اعتمر القلنسوة اليهودية.

من الممكن أن ترمز تلك الصورة لسياسته الخارجية هذه الأيام، بل هي ذات دلالة أكبر على الحقيقة المذهلة، وهي أن بوش هو الأول بين السياسيين في عائلته الذي يرسم لنفسه صورة موالية لليهود. منذ البداية حين اتهم بريسكوت بوش جد الرئيس الحالي أنه كان متعاوناً مع النازيين قبل حادثة بيرل هاربر، كان اليهود الأميركيون ينظرون إلى هذه العائلة بكثير من الشك وأحياناً بكثير من العداء. وقد أثار الرئيس بوش الأب غضب الجالية اليهودية بسلسلة من الإهانات المقصودة. أما بوش الابن وقبل أن يصبح رئيساً، فقد عبر ذات مرة عن شكوكه في أن يعبر اليهود إلى السماء ـ مقتفياً بذلك تقاليد عائلته.

نظرية المؤامرة

والتهمة التي وجهت إلى السناتور بريسكوت بوش كانت أبعد من مجرد تحقير اليهود وممارسة التمييز ضدهم والتي كانت في تلك الأيام من خصائص جماعة «واسب» (أي البروتستانت اليمينيون المتزمتون) في نيو انغلند. كان بريسكوت مدير مصرف في نيويورك حيث كان الأثرياء الألمان ممن يؤيدون النازية يودعون الملايين في حساباتهم الشخصية وكان لا يزال مديراً للمصرف، يونيون بانكنغ كوربوريشن، وحين تم تجميد الأموال في العام 1941، بموجب قانون التجارة مع

العدو، وهي حادثة صارت منذ أن كشف عنها النقاب في التسعينات، مادة لا تنضب في أيدي اليساريين والمؤمنين بنظرية المؤامرة.

اقتفى جورج هربرت بوش خطى والده، بدءاً من انتسابه إلى جامعة ييل ثم الجمعية السرية «الجمجمة والعظمتين» فكانت له علاقات واسعة مع العرب عبر الصناعة النفطية، غير أن غالبية اليهود لم تعتبره معادياً لمصالحهم طول مدة عمله في إدارة الرئيس ريغان، إذ كان ريغان أول جمهوري خلال الثمانين سنة الماضية يفوز بحصة كبيرة من أصوات اليهود، وكان وراء ذلك أسباب كثيرة، غير أن السبب الأكبر هو تشدد ريغان في موضوع الدفاع عن إسرائيل التي اعتبرها مركزاً أمامياً وفعالاً للديمقراطية في مواجهة الشيوعية السوفياتية. ولكن في العام 1980 فاز كارتر بـ 45% من أصوات اليهود وحصل ريغان على 39% منها.

بوادر التغيير

وبدأ التغيير الملحوظ يتكشف حالما تسلم الرئاسة جورج هربرت بوش في العامل 1989، وكان يوصف أنه رجل عملي وواقعي في الشؤون الدولية، وفي تلك السنوات غير المستقرة التي تلت نهاية الحرب الباردة، لم يعد مقبولاً النظر إلى العالم بعين الثنائية، وكان من نتيجة ذلك أن الكثير من الحالات الايديولوجية المحافظة، ومنها إسرائيل، لم تعد تجد لها بطلاً في البيت الأبيض. وظهر ذلك بوضوح حين طلب بوش من إسرائيل في العام 1991 التوقف عن بناء المستوطنات في المناطق الفلسطينية. وبدا الرئيس بوش بذلك، وخلافاً للرؤساء السابقين، جاداً ومهدداً بإيقاف قرض كبير إذا ما تمردت إسرائيل. وفي انتخابات الدورة الثانية عام 1992 حين كان

فوز بوش مشكوكاً فيه وعد بالضغط على الكونغرس من أجل تمرير القرض دون أية شروط.

ومحاولة بوش الأب أن يكون بارعاً بالنسبة إلى أصوات اليهود، كانت محاولة مدمرة كما في كل شيء قام به مع آخرين، ففي ذات مرة أثناء مؤتمر صحفي في البيت الأبيض عام 1991، اشتكى بوش الأب من نفوذ اللوبي اليهودي في الكونغرس، ولمح إلى أن اليهود يعملون سراً من وراء ستار، كما كتب ديفد فورمان آنذاك في صحيفة «جيروزالم بوست». وفي مناسبة ثانية ذكر بوش منتقديه أن الولايات المتحدة تمنح إسرائيل ما يعادل 1,000 دولار لكل فرد هناك، واعتبر منتقدوه هذه الملاحظة تلميحاً إلى النمط اليهودي في الجشع وحب المال.

«تباً لليهود»

وجاءت بعد ذلك العبارة الشائنة التي قالها وزير خارجيته جيمس بيكر: «تباً لليهود»، حين كان يتحدث عن إسرائيل في اجتماع خاص. والحقيقة أنه قالها حين أشار إلى أن «اليهود على أية حال لم يصوتوا لنا». كانت هذه حقيقة إذ حصل بوش على 27% من أصوات اليهود مقارنة بـ 73% حصل عليها دوكاكيس، والفضل لبيكر. وكان الأمر أكثر وضوحاً في العام 1992 حين حصل بيل كلينتون على 78% من أصوات اليهود بينما حصل بوش على 15% فقط، فكانت تلك أدنى نسبة حصل عليها مرشح جمهوري منذ باري غولدوتر في 1964.

في العام 2000 حين أدرج آل غور لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة يهودياً على لائحته ليكون نائب الرئيس، قام بوش بمحاولة ضعيفة ليحصل على أصوات اليهود إذ قام بالزيارات التقليدية

المتوجبة، وتحدث إلى لجنة الشؤون الأميركية ـ الإسرائيلية، ثم زار مركز سيمون ويزنتال في لوس أنجلوس، حيث تجول في أرجاء معرض ذكرى المحرقة اليهودية، ووقع على السجل الخاص بالزوار بعبارة: «ليبارك الله هذا العالم» غير أن بوش احتفظ بصوته الأعلى للأميركيين العرب الذين يعتبرهم مستشاروه قوة انتخابية متنامية. وأعطته زياراته المتكررة إلى ميشغان، الولاية الحاسمة، فرصة الالتقاء بكبار الأميركيين العرب، الذين يتركزون كثيراً حول ديترويت. وإنه لأمر يدعو إلى السخرية إذ تعهد أن يعيد النظر في موضوع الأدلة السرية المثارة ضد المشتبه بهم من الأجانب، وهي مسألة تثير قلقاً كبيراً في أوساط الأميركيين العرب (وقد سقطت بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر).

غير أنه فشل كما فشل أبيه، في استمالة المثقفين اليهود من المحافظين المتجددين، وأبرزهم وليام كريستول الذي أيد جون ماكين علناً. والمشكلة ليس فقط في أنه مثل أبيه يتخذ موقفاً بارداً تجاه دولة إسرائيل بل في عدم حساسيته الواضحة تجاه اليهود. كما تجلت في عبارته حين استبعد أن يدخل اليهود ملكوت السماء، ولقد سخر فيما بعد من الضجة التي أثيرت حول تلك العبارة. ولما سأله أحد الصحفيين حين كان يستعد في العام 1998 للقيام برحلته إلى الشرق الأوسط عما سيقوله للإسرائيليين أجاب مازحاً: اذهبوا إلى الجحيم. وكان من نتيجة ذلك أن حصل آل غور على 79% من أصوات اليهود مقابل 19% حصل عليها بوش.

لكنه على عكس أبيه الذي لم ينجح أبداً في إصلاح علاقته بالجالية اليهودية، رغم تعدد المحاولات، فقد حظي بوش منذ توليه منصبه بشيء من الاحترام في نظر العديد من اليهود البارزين. ولعل

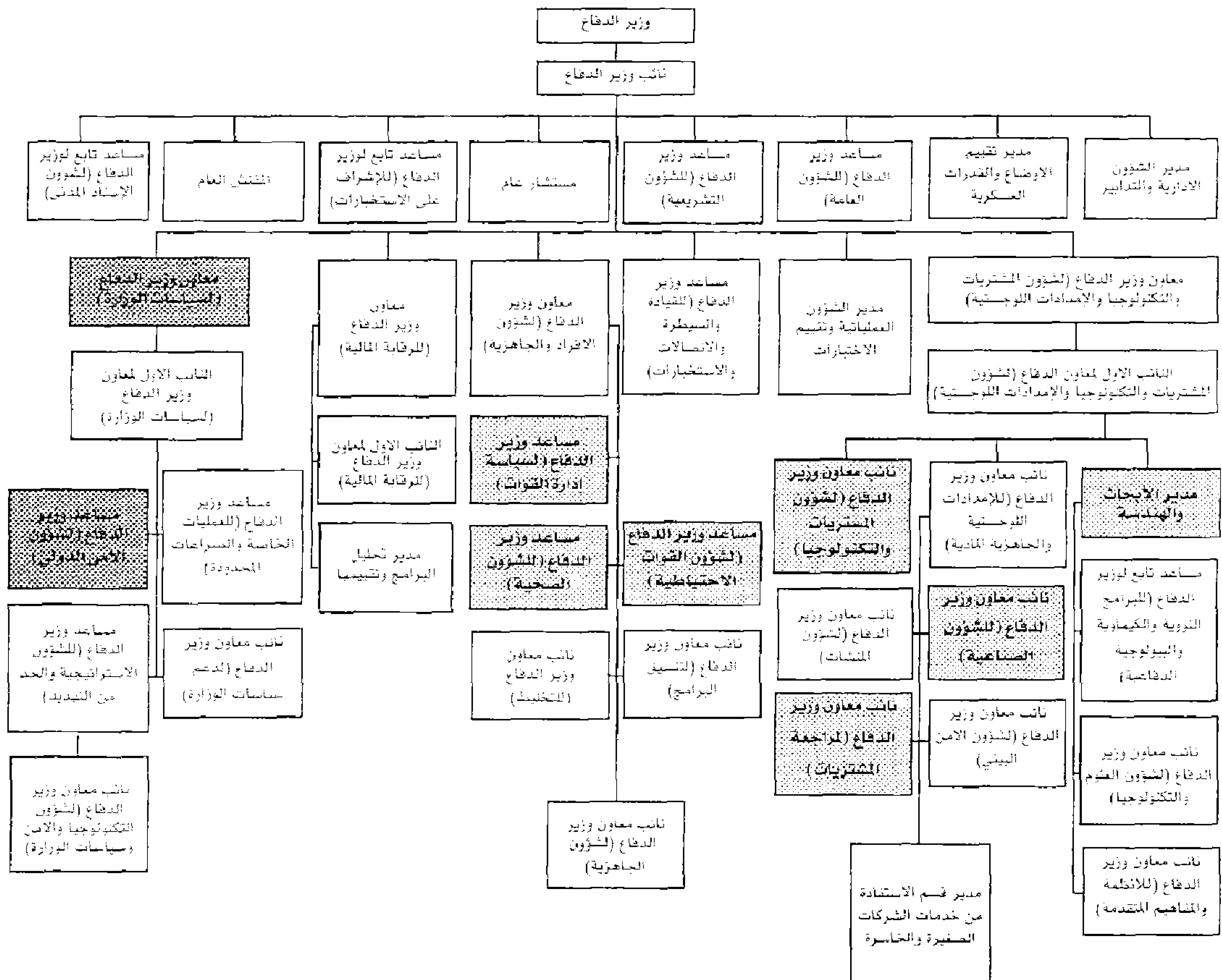
أحداث 11 أيلول/ سبتمبر كانت العامل الأكبر في ذلك. إذ أنه بعد نوبة من النشاطات الخاطفة لكسب الدعم العربي لحربه في أفغانستان، بدأ يربط بين كفاح أميركا ضد الإرهاب وحرب إسرائيل ضد الانتحاريين الفلسطينيين. ورغم الانتقادات الموجهة إليه لبقائه بعيداً عن النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي المتزايد، إلا أنه انحاز حين أسقط الدعوة التقليدية التي تناشد إسرائيل ضبط النفس.

وبعد أن استجاب قليلاً للضغط الدولي بمطالبة إسرائيل الإنسحاب من الضفة الغربية عاد فتراجع.

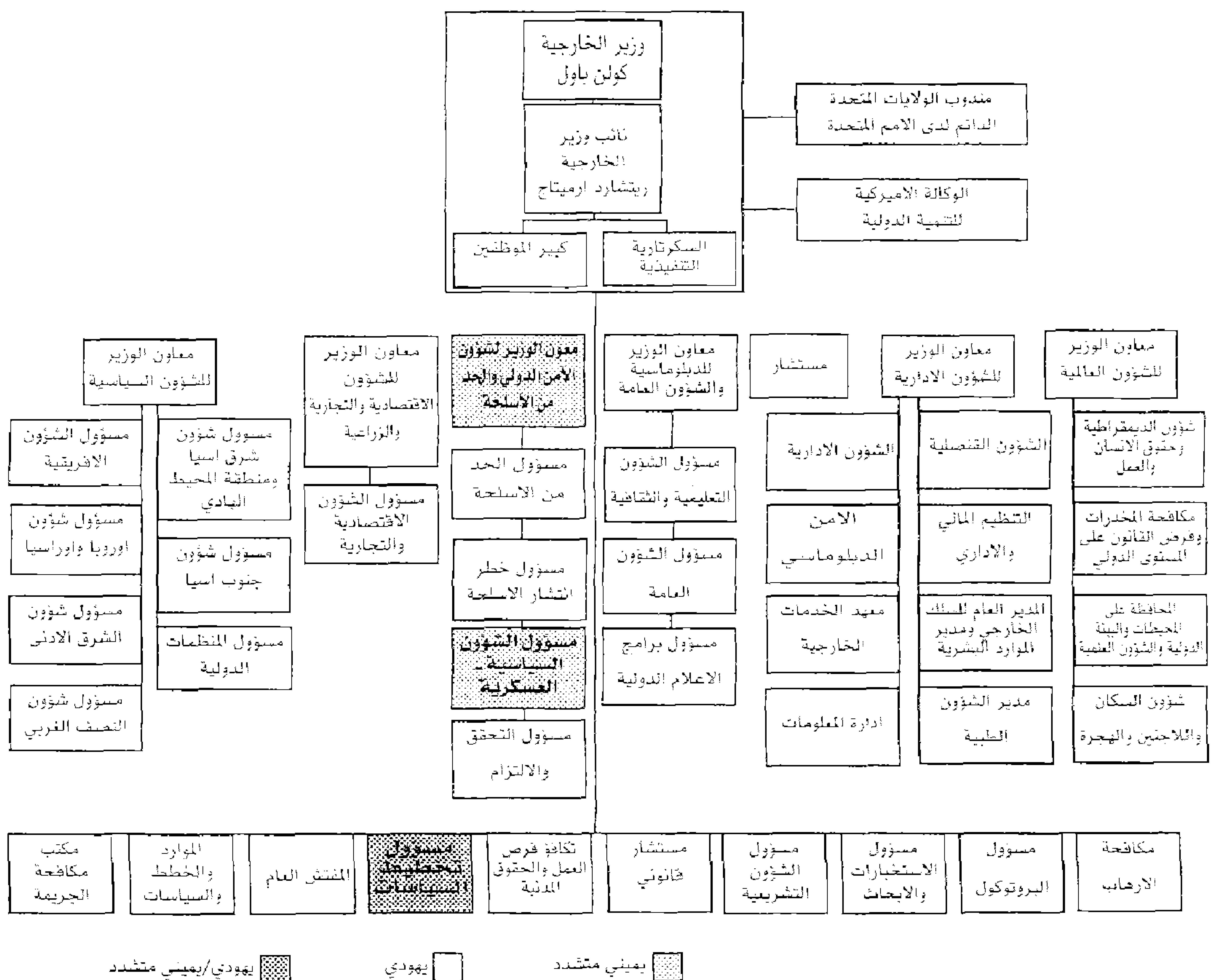
بوش الجد اشتكى من نفوذ اليهود وبوش الحفيد وصف شارون بـ «رجل السلام»!!

الانتماءات في وزارة الدفاع الأميركية

الانتماءات في وزارة الدفاع الامريكية



الانتماءات في وزارة الخارجية الأميركية



حرب الرئيس بوش على الإرهاب تعميه عن حقيقة الإرهاب الإسرائيلي

بوش يحاول كسب اليهود

وهناك عامل آخر عبارة عن حكم سياسي ذكي، إذ أنه في محاولته الصعبة تجنب تكرار الأخطاء السياسية التي وقع فيها والده، راح يتودد إلى المحافظين داخل الإئتلاف الجمهوري. فشمل ذلك المحافظين المتجددين من اليهود من أمثال نائب وزير الدفاع بول وولفوويتز الذي يعمل على تشجيع بوش كي لا يرتكب الخطأ الذي وقع فيه أبوه حين فشل في الإطاحة بصدام حسين. وولفوويتز نفسه كان من أرسله الرئيس ليخطب في الحشد الكبير الموالي لإسرائيل أمام مبنى الكونغرس، كابيتول هيل، يوم 15 نيسان/ أبريل. إلا أن أكبر سبب وراء نجاح بوش في كسب اليهود يمكن أن يكون سبباً شخصياً، إذ أنه رغم انتمائه إلى جمعية «الجمجمة والعظمتين» فهو أقل اندفاعاً في أفكاره لجماعة «واسب» مما كان عليه الأمر في الجيل السابق من آل بوش. وهذا ما جعله في موضع أقل ريبة بالنسبة لبعض الأميركيين اليهود، إذ أنه إلى حد ما رجل متدين بشكل يوحي باحترام كبير للمؤمنين كافة، وقد يكون متأثراً إلى حد ما بآراء «غاري باور»

وغيره من الأصوليين الذين يؤمنون أنه محتم لليهود كما في التوراة أن يعيشوا في الأراضي المقدسة، ثم أن إدارته، على عكس ما كانت عليه إدارة والده، محشوة بأعضاء القبيلة اليهودية وأبرزهم الوجه العام، أي الناطق باسم البيت الأبيض، اليهودي آري فلايشر.

ولكن مهما كانت الدوافع فان بوش يبدو مخلصاً تماماً في عاطفته تجاه الشعب اليهودي، إذ أنه ومنذ أحداث 11 أيلول/ سبتمبر يمتنع تماماً عن إدانة دليل رحلته في إسرائيل، آرييل شارون بخشونة كما أدان والده رئيس وزراء إسرائيل إسحاق شامير، بل أكثر من ذلك إذ طبق «مبدأ بوش» على إسرائيل حين أعلن في خطابه يوم 4 نيسان/ أبريل الذي ألقاه في حديقة الورود ـ روز غاردن ـ في البيت الأبيض: «يجب وقف الإرهاب، لا يمكن لدولة أن تتفاوض مع الإرهابيين لأنه لا توجد ثمة طريقة لإقامة سلام مع أولئك الذين هدفهم الوحيد هو الموت»!!.

كان من الصعب جداً تصور أن يتخذ فرد واحد من الجيل السابق في عائلة بوش جانب اليهود بكل هذا الوضوح.

حرب اليهود على المستقبل!!(*)

لم يكن هذا الغزو الاستعماري الأميركي الصهيوني على الدول العربية والإسلامية إلاّ نتيجة لمخطط فظيع تمخض به الشعب اليهودي منذ مئة سنة تقريباً. أي منذ صدور كتاب «بروتوكولات حكماء صهيون» الذي يتضمّن مخططاً يستهدف سائر البلدان العربية التي ابتدأت حلقاتها بحرب الثماني والأربعين وتهجير الشعب الفلسطيني من دياره وقتل المئات منه. وما توالى بعدها من مآسٍ متتالية.

إلى أن جاءت هذه الحرب الحاليّة ضدّ العراق تذرعاً بوجود أسلحة الدمار الشامل التي لم تولد بعد. وتذرّعاً بالقاعدة وما نسب إليها بعد حادثة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في نيويورك عام 2001، وغيرها من المزاعم التي لفقتها وابتكرتها الصهيونية المسيطرة حتى على الإدارة الأميركية حسب ما ورد في مقالٍ صدر في «نيويورك تايم».

كل ذلك ليس فقط لتدمير هذه الأسلحة العراقية، بل لضرب القوة المستقبلية التي يخشونها الصهاينة من شعب العراق المقاوم عبر تاريخه الطويل ضدّ المستعمرين والمحتلين القدماء. كما أن هذه

(*) **المرجع**: وهيب بتديني. مجلة فكر ـ العدد 80. كانون الثاني/ يناير ـ أيار/ مايو 2003 ص 156 ـ 157.

الحرب تهدف للسيطرة على الأراضي العراقية كي لا تزحف فوقها الشعوب الإسلامية الآسيوية في المستقبل، الذي ينفذون حلقاته المتتالية توصلاً إلى هدم المسجد الأقصى وبناء معبد سليمان الحكيم فوقه. كما هي للسيطرة على آبار النفط ونهب التراث العظيم للحضارات الكائنة في المتاحف وغيرها.

كل ذلك يطبّق بما يحتوي هذا الكتاب الذي يغوص في سائر التفاصيل لقيام دولة إسرائيل الكبرى، أي التي أسموها (الامبراطورية العبرية) من الخليج إلى المحيط، وفرض النظام الذي تريده إسرائيل على سائر المنطقة، بعد أن سخّر اليهود قواهم العقلية والبشرية والمادية حيث أنشأوا المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والصناعية والأخص منها صناعة الأسلحة النووية والجرثومية، معتمدين على المتفوقين بالذكاء والابتكار والخلق والإبداع بتعاضد وثقة ومحبّة لبعضهم البعض، فأسسوا المنظمات كالماسونية وشركات التأمين الحياتية، بحيث استطاعوا أن يسيطروا بعلمهم وثقافتهم على سائر قطاعات التربية والتعليم العالي في سائر الولايات المتحدة الأميركية. كما أثروا على الدول النامية من الآسيوية والأفريقية الغنية بالمعادن والذهب، الذي يذكرني بشرائهم للذهب من الدول العربية خلال فترة الستينات (من القرن العشرين). عندما كان ثمن كيلو الذهب بسبعة آلاف ليرة لبنانية لا غير. كان ذلك بواسطة أناس لبنانيين وعرب يتجولون في المدن والقرى اللبنانية والعربية يصرخون (نشتري ذهب) في وقت كانت دولنا وشعوبنا تشجعهم دون أن يستدركوا أو يتساءلوا إلى أين سيذهب ذلك الذهب الذي جُمع من الدول العربية، حيث لم تمض سنوات معدودة حتى رفعوا سعره إلى عشرات الأضعاف دفعة واحدة، بعد أن سيطروا على البورصة العالمية تنفيذاً

لما ورد في كتاب مخططهم الشهير. ولا ننسى ما جاء فيه بأنهم يدرّبون العناصر البشرية ليضعونه في الوظائف والمراكز الحساسة من الدول العربية كي يعمل كل منهم لخدمة إسرائيل. وكذلك الرؤساء والأعضاء البارزين في الدول العربية كانوا في غفلةٍ من أمرهم وفي ضياعٍ تام.

وكانت شعوبهم بأكملها نائمة نومة أهل الكهف، لا يقرأون ولا يدركون ما يبيّت لهم ولمستقبلهم من أخطار. مما يصحّ القول إن الشعوب العربية كانت مغلوبة على أمرها من ظلم حكامهم الذين يتناحرون ويتقاتلون فيما بينهم ويقضون على كل مفكر وطنيٍّ ظناً به أنه يشكل خطراً على استقرارهم وعلى أموالهم التي يسربونها إلى «بنوك أميركية صهيونية»، رافضين النهوض بدولهم وبشعوبهم في إنشاء الصناعات أو بناء دول عربية متطورة.

من هذا المجرى التاريخي المتردّي نستخلص المعيار الأساسي الذي يجب إيجاده ونعوّل عليه ألا وهو الإنسان. فقط الإنسان النوعيّ وليس الكمّي. هذا الإنسان المميز بذكائه وعلمه وفنّه، التوّاق لبناء إنسان متحررٍ مثقف ومحب لشعبه ووطنه دون تفريق بين مواطن وآخر. مهما كانت فئته ومذهبه الديني، وهو التوّاق إلى ديمقراطية حقيقية وليس إلى ديمقراطية البطش والجور والظلم وتدمير الشعوب وسلب مقدراتها الطبيعية والبشرية. نتطلع إلى هذا الإنسان الذي يرفض الذلّ والفساد الإداري والعبث بأرواح الأبرياء، ودموع الأمهات، وهو الذي سيتوصل إلى خلع الأنظمة المتحكّمة والمحكومة في آن بالتآمر والغباء والتبعية وهي المستذلّة للأمرة الصهيونية والأميركية سرًّا وعلناً.

نقول ذلك ليس تجنٍّ على أحدٍ أو افتراء. بل إننا نصف واقع الحال كما هو الحال، وكما يراه كل منا كبيراً كان أم صغيراً.

والدلالات على ذلك واضحة. إذ أننا نقولها لننبّه المسؤولين ونذكّرهم بنهايات أمثالهم الذين سُحلوا في الشوارع وفي الأزقة من ملوك ورؤساءٍ وحكام طغوا وبغوا فكانت شعوبهم تحاكمهم بمقتضى العدالة الشعبية والإنسانية، خصوصاً أنهم رأوا بأم أعينهم كيف هوت هامات التماثيل وجرجرت وديست بالأقدام، وكيف رشقت ورجمت الصورة ومزّقت ثم ضربت بالنعال على وجهها. لكنّ الأبلغ من كل ذلك هو اللّعن والبصق والتقيؤ فوقها ثم حرقها ورميها في كومة الأقذار. ولم تكن هذه الصورة هي الأخيرة في سلوكيّة الأنظمة العربية الناشطة في قهر شعوبها وإفقارها وإذلالها.

نعم نقولها ليس لأننا نحبّ مثل هذه المشاهد والفظائع، بل بدافع النصح لهم في أن يسلكوا درب الحق طبقاً لما نصّت النواميس الدينية وما أنزل عليهم من أقوال الرسولﷺ. وما توحي إليه الإنسانية والقوانين الدولية العادلة. آمل أن يعود المسؤولون ليتذكروا رجالاتهم العظيمة في التعفّف والترفع عن ارتكاب الخطايا الموبقات في أن لا يجعلوا ديارهم المقدسة مكاناً للكفار أعداء الإسلام من محمديين ومسيحيين... وأن يتذكروا الأمثلة الواعظة الرادعة عن فعل الشرّ الذي نهى عنه عظماء التاريخ توصلاً إلى سلوك الصراط المستقيم. وتوصلاً إلى التوحيد الذي سينصرهم بقوّة الإيمان بالله العظيم. وأن يتذكر هؤلاء الحكام المثل القائل: **ولا ظالم إلا سيبلى بأظلم**. وأن يدركوا تمام الإدراك بأن النهضة الثقافية الثائرة بكل حقولها الفكرية ستكون الشاهدة والمسجلة لأفعالهم الشنيعة والقبيحة المناقضة للأعراف الجمالية الحقّة. الثقافة المنطلقة من النواميس الإنسانية ومن الضوابط لسنن الحياة المتوازنة في التكوين الجوهري والمعنوي في العقل والنفس معاً.

نعم إن هذه القوة الثقافية التي لا يعيرها المسؤولون اهتماماً بل ويهمشونها وأحياناً يهزأون منها. إنها في النهاية ستنطلق لتقول كلمتها في النحت والحرف والخط واللوحة والصوت والحركة. فترجم الجهل والإجرام وستبقى مناصرة للأطفال الأبرياء والأمهات والشيوخ المعذبون من مظالم المؤتمنين على المهج والأرواح لشعوبهم ولمستقبلهم الضائع. وليعلم كل مسؤول في هذا العالم أن الشعوب هي صاحبة القرار في الخلاص وفي الحريّة وفي عدالة الأحكام.

السلطة الأميركية والنفوذ اليهودي مصالح مشتركة لترويض الشرق الأوسط(*)

لم يكن من المبالغ به في عقدي الأربعينات أو الخمسينات من القرن العشرين التحدث عن بنية السلطة الرأسمالية أو التحدث في الستينات عن بنية سلطة البيض في الولايات المتحدة. وفي كلا الحالين يمكن القول بشكل ما إن السلطة كانت حقاً على ذلك النحو، لأننا إذا نظرنا إلى ما كان يسيطر عليه الرأسماليون أو البيض، في ذلك الوقت لوجدنا أنه شمل كل شيء! وبمقياس ما، كانت بنية سلطة الرأسماليين والبيض تحتوي بنية السلطة اليهودية بكاملها. فهل تغير الأمر، وهل خُلع اليهود الأميركيون البيض عن العرش والسلطة في الولايات المتحدة؟.

إن الحديث عن وجود بنية للسلطة اليهودية بدأ يتزايد في الآونة الأخيرة على مستويين: ففي المواقع الدنيا من الإنترنيت ثمة المزيد من المؤشرات على وجود سيطرة يهودية على سياسة الولايات المتحدة

(*) المرجع: البروفسور ميشال نويمان (أستاذ الفلسفة في جامعة ترنيت ـ كندا). نشرتها جريدة «المحرر». العدد (379). 17 ـ 23 كانون الثاني/ يناير 2003. ص 16 ـ 17.

تجاه إسرائيل أو ربما على الولايات المتحدة نفسها. وفي المواقع العليا من الإنترنيت يقرأ المرء عن وجود هيئة نفوذ يهودية (لوبي)، أو لوبي يهودي ـ إسرائيلي، أو كما يجري الوصف غالباً عن وجود مجموعة تسيطر على الحكومة، وهذه المجموعة يقال أو يوحى بنوع من الخجل إنها يهودية ـ أميركية.

وهناك في الواقع دليل غير حاسم لكنه كبير يدعم هذه الأقوال. فاليهود يحتلون علانية مناصب رفيعة المستوى كمستشارين سياسيين في الحكومة وفي المنظمات السياسية الأميركية المتنفذة غير الحكومية. ونحن نرى أن معظم وسائل الإعلام الأميركية تميل إلى الخط الصهيوني، والكثير من هذه الوسائل الإعلامية يمتلكها اليهود حقاً. وإلى جانب هذا، هناك حالات موثقة تدل على وجود أعضاء مجلس شيوخ ومجلس نواب قد اعتذروا من اليهود وعند موعد الانتخابات يبدأون تباعاً بتأييد إسرائيل. ويرى البعض أن مجموعات الضغط اليهودية لعبت دوراً في سقوط الرئيس بوش الأب في انتخابات عام 1992.

اليهود أصحاب نفوذ وليسوا مسيطرين

لا شك هنا أن من الواضح مشاركة اليهود الأميركيين بشكل عميق في صياغة السياسة الأميركية تجاه ما يطلقون عليه «الوطن اليهودي» وهو دولة إسرائيل اليهودية ذات الطراز الخاص، كما من الواضح أيضاً أن مصالح إسرائيل ليست متطابقة مع مصالح الولايات المتحدة. وهذا الأمر من الطبيعي أن يثير تساؤلات حول الولاء النهائي لهؤلاء الذين يعدون من بين صناع السياسة الأميركية، ولذلك من المبرر التقاط هذا الدليل وتوزيعه. لكن هذا يثير تساؤلاً آخر فنحن حين نقول من المبرر التقاط هذا الدليل لا بد أن نسأل: ما الذي يشير

إليه هذا الدليل أو هو دليل على ماذا؟ إنه بموجب ما أرى دليل على تواطؤ مخز وكبير لليهود الأميركيين تجاه الجرائم الإسرائيلية، وهو تواطؤ يتضمن خطايا كبيرة من الإهمال الذي تعامل فيه اليسار اليهودي مع إسرائيل. وهذا الدليل يدعم تصور أن اليهود يتمتعون بنفوذ سياسي كبير. لكنه لا يدعم القول بأن السلطة اليهودية تساوي أو تعادل ما يمكن اعتباره تحكماً وسيطرة يهوديتين على أميركا أو على الأميركيين أو على السياسة الخارجية الأميركية.

وهذا القول مزعج سواء كان معادياً للسامية أم لا لأنه يبعد المجرمين الحقيقيين في السياسة الخارجية عن الستارة. فهوية هؤلاء ليست سراً في الظلام لأنهم الأميركيون أنفسهم. إن التصور بأن اليهود يسيطرون على أميركا ناجم عن مدرسة التحليل السياسي المستند إلى الجلوس الدائم لمشاهدة التلفزيون. فحين يكون عالم المرء هو شاشة التلفزيون تبدو نظرية السيطرة اليهودية معقولة لأن اليهود حقاً ينتشرون في مدى كل جهاز تحكم تلفزيوني (ريموت كونترول). وإذا تعين على المرء الاطلاع على الصحف في فترة عرض الدعايات التجارية في التلفزيون فسوف يجد انتشاراً مماثلاً. لكن مصادر القوة الحقيقية على النقيض من ذلك لا تكمن في وسائل الإعلام بل في الجيوش وحقول النفط ومصانع السيارات والمنشآت الصناعية والمزارع والمناجم والغابات والمحيطات والطرق والمطارات، وفي هذه الأماكن ليس لليهود وجود قوي، بل إنهم يفتقرون للوجود المسيطر في عالم المال. ويمكن القول إن سلطة اليهود على الإعلام وإن كانت موجودة إلا أن هناك مبالغة في حجمها. وتتجلى هذه المبالغة حين ننظر فقط إلى نشاطات اليهود وما يملكونه وهذا يشبه قليلاً قولنا حين نذهب إلى باريس إن هناك عدداً كبيراً من الذين يتحدثون العربية فيها، لكن ماذا

بشأن من يتحدثون الفرنسية فيها؟ ومسألة النظر إلى سلطة اليهود لا تكمن برؤية مجموعات ضعف قوية أخرى في الولايات المتحدة مثل الإئتلاف المسيحي الأميركي فحسب، بل إن النظر إليها يتطلب التساؤل حول حصة اليهود في قطاعات البترول والمعادن وصناعات الفضاء والاتصالات والكيمياء والإلكترونيات والطعام وهي القطاعات الاقتصادية، فهذه وما يماثلها يملكها الأميركيون من غير اليهود.

الأميركيون هل هم عبيد لوسائل الإعلام؟

ومن نظرتي البسيطة إلى قائمة أسماء أرباب الصناعات المهمة لم أجد بينهم يهوداً. وهؤلاء لديهم من الأموال أكثر مما ينفق اليهود من أموال للتأثير على السياسة الأميركية. وهنا يمكن للمرء القول بأن اليهود يتحكمون بمواقع مهمة وحاسمة للحياة الأميركية، خصوصاً وأن الإعلام يسيطر على كل شيء، وهذه حقاً فرضية لا بد من مناقشتها لأنه على الرغم من وجود أميركيين غير يهود من الذين يملكون وسائل إعلامية ضخمة مثل تيد تيرنير وستيف تشيز وروبيرت موردوخ، إلا أن اليهود يسيطرون بما يكفي على الإعلام وهذا ما يوفر لهم السيطرة على أدمغة الأميركيين وقراراتهم. إن هذه الافتراضية غير القابلة للتصديق تتشكل في الواقع من عنصرين الأول: إن من يؤمن بها يتوجب عليه وضع مسلمة سيطرة اليهود على الآخرين في الموقع الذي يدفع إلى امتلاك غير اليهود نفوذاً خاصاً بهم في وسائل الإعلام. والثاني يكمن في الافتراض المسبق بأن الأميركيين مجرد عبيد لوسائل الإعلام التي تضللهم.

وباختصار، لا يتخذ التحيز الإعلامي هنا شكل الرقابة كما يحب الكثيرون الاعتقاد. فوسائل الإعلام الرئيسة على سبيل المثال

توفر بشكل كافٍ معلومات يمكن من خلالها تشكيل قضية حاسمة في إبراز إجرامية إسرائيل ومن دون أن يضطر أحد إلى الالتصاق بوسائل الإعلام الرئيسة هذه. ويمكن لوسائل الإعلام بالقدر نفسه من الأهمية في أوقات ما القيام بدور في تشكيل الرأي وبلورته عند الناس، لكن هذه الوسائل الإعلامية تظل ناقصة في أحيان أخرى وغير أصيلة في الدلالة على ما تعكسه من رأي أو ما يتولد عنها. وربما يعود سبب تصديق الكثير من الناس لما يسمعونه من وسائل الإعلام إلى أنها تنقل لهم أفكاراً أو آراء يصدقونها في الأصل. وفي النهاية لا بد من التأكيد على وجود فرق شاسع واختلاف بين مفهوم نفوذ وسائل الإعلام وبين مفهوم السيطرة على وسائل الإعلام. ولا شك أن القول بأن النفوذ اليهودي في وسائل الإعلام يمكن أن يحولنا رجال آليين (روبوت) عاجزين لا يمكن اعتباره مقدمة سليمة. ولو كان النفوذ اليهودي على وسائل الإعلام على تلك الدرجة الهائلة من الأهمية بموجب ما يريد لنا البعض الاعتقاد، لقام اليهود باستخدامه إلى أقصى حدوده منذ زمن ولقامت إسرائيل بمحو الفلسطينيين من المنطقة.

فلو وجدت حكومة صهيونية أميركية لقامت بقمع كل من هو معادٍ لإسرائيل باسم ضرب الدعاية الإرهابية ولقلبت كل حكومة عربية تؤيد الفلسطينيين، واستخدمت القوات الأميركية في التعامل مع النتائج التي تريدها إسرائيل. ولأن كل هذا لم يحدث، يتأكد هنا وجود ما يدل على وجود عدم انسجام في الفكرة القائلة بأن اليهود رغم أنهم لا يسيطرون على كل شيء إلا أنهم يسيطرون على المراكز الحاسمة. فلو كان ما يسيطر عليه اليهود هو الحاسم لتمكنوا من السيطرة على كل شيء في النهاية.

إن السيطرة اليهودية لم يتزايد الحديث عنها في الماضي بقدر ما

تزايد في وقتنا الحاضر عندما بدأ اليهود يعملون على تحويل أميركا نحو تبني إسرائيل ولم يستطع اليهود أبداً التفوق على أي معارضة جدية لما يرغبون. وإذا عدنا إلى ما سجله التاريخ لوجدنا أن مجموعات نفوذ وضغط كثيرة من غير مجموعات الضغط اليهودية أو بخلاف الأصوات اليهودية عملت بسبب خوفها من الشيوعية على دفع الولايات المتحدة نحو التحالف المتين مع إسرائيل. فمنذ ما قبل عام 1948 اهتمت الولايات المتحدة بمجابهة النفوذ السوفياتي عن طريق تقديم الدعم والمساندة للصهيونيين ولعدد من الدول العربية.

الخوف من عبد الناصر

وهذا ما كان عليه هدف القادة الأميركيين بغض النظر عن تعاطفهم الديني أو الشخصي مع الصهيونية. وفي الخمسينات تردَّت العلاقات بين موسكو وإسرائيل وازدهرت العلاقات في المقابل بين موسكو والعرب. وظهر أن الولايات المتحدة لم تندفع إلى نجدة إسرائيل بعد ذلك رغم الضغوط الصهيونية التي مورست عليها.

وحين اندفعت الولايات المتحدة نحو تمتين علاقاتها بإسرائيل في نهاية الخمسينات وبداية الستينات لم تكن دوافعها تكمن في حب اليهود أو الخوف من اليهود بل في الخوف من سياسة جمال عبد الناصر. فقد شعرت الولايات المتحدة بخطر فكرة تأسيس تاريخ عربي جديد موحد سواء قاده العرب أو مصر وحدها لأن عبد الناصر سعى إلى تحسين موقعه السياسي عن طريق استغلال التنافس بين القوى العظمى قبل وبعد حرب السويس (عام 1956). وزادت خطورة عبد الناصر بعد عقده وحدة بين مصر وسورية عام 1958 وتمتين علاقاته بالاتحاد السوفياتي على الأصعدة كافة. وهذا ما جعل إسرائيل مفيدة

جداً للغرب في تلك الفترة. وعلى الرغم من النشاط الذي كانت تقوم به مراكز النفوذ الصهيونية في الولايات المتحدة في تلك الفترة، إلا أن هذا النشاط لم يكن هو الذي قاد إلى الاعتماد عى إسرائيل ودورها. بل إن المصالح الأمنية والعسكرية الأميركية هي التي دفعت الولايات المتحدة إلى تمتين تحالفها مع إسرائيل.

«خصيان» السلطنة العثمانية

ومع سقوط الاتحاد السوفياتي وانهياره توقف الأساس المنطقي لهذا التحالف عن الوجود لكن من دون أن يضعف هذا التحالف أو يتوقف عن الاستمرار. لأن الأميركيين لم يجدوا ما يستدعِي إضعافه أو عرقلته ومنعه من التطور. ولم يغير ذلك عدداً من الحقائق التالية:

إن اليهود في أميركا لم يلعبوا أي دور كبير (حاسم) في صنع السياسة الأميركية التي تدلل إسرائيل سواءِ كانوا أفراداً أو مؤسسات أو قادة محليين في تلك الفترة، أو في إبعاد من يعارض هذا الاتجاه في السياسة الأميركية من المسؤولين في الحكومة عن المسؤولية. ولكي نوضح هذا الدور يمكن القول إن السلطة اليهودية في الولايات المتحدة تشبه سلطة، الخصيان، في البلاط العثماني قديماً. فقد كان الخصيان في الدولة العثمانية القديمة إما عبيداً أو خدماً، ثم ازداد نفوذهم في فترات معينة داخل البلاط العثماني. ففي بعض الأحيان أصبح عدد منهم مستشارين للبلاط والحكم، وفي أحيان أخرى أصبحوا قادة عسكريين، وفي بعض الأوقات لم يكن من الصواب أن نعتبر أنهم كانوا يديرون كل ما يجري في الحكم والسلطة. وهؤلاء الخصيان، لا أحد ينكر أنهم ببساطة استفادوا من الظروف لتعبئة عدد من الشواغر في السلطة التي كانت آخذة في التآكل وعدم المبالاة في

دوائرها الحاكمة. أي أن «الخصيان»، لم يشكلوا مصالح مناقضة للسلطنة العثمانية ومصالحها. ومع ذلك لم يكن يهود الولايات المتحدة، خصيان، الامبراطورية الأميركية تماماً وإن بدت مظاهر التشابه. لكن ما يمكن استنتاجه هو أن السلطة اليهودية ظهرت وعملت بالشكل الذي يرضي الأميركيين من غير اليهود مسؤولين كانوا أو مواطنين عاديين.

الفرق بين النفوذ والسلطة؟

وهذا ما ينطبق على أحد مواقع السيطرة اليهودية وهو (هوليوود) وصناعة السينما والأفلام. ولهذا لا يشاهد الأميركيون فيلماً على سبيل المثال يقوم فيه أرنولد شوارزينغر بدور من يقتل الفلسطينيين أو يغتصب امرأة منهم. يقول ماكس ويبير: «إن السلطة هي الفرصة التي تتوفر لفرد ما أو مجموعة تحقق رغبتها من خلال عمل يقوم به المجموع حتى لو كان هذا العمل ضد مقاومة الآخرين المشاركين في العمل نفسه».

ومهما كانت درجة نفوذ اليهود في هوليوود على الممثلين الذين يقومون بالأدوار، فإن نفوذهم في أمكنة أخرى موجود لكن من دون سلطة قوية، وثمة فرق بين النفوذ والسلطة، وإذا كانت المجموعات اليهودية المتنفذة والضاغطة لا تشكل بنية سلطة منفصلة فإن نفوذها موجود في دائرة الشؤون اليهودية القائمة داخل بنية السلطة الأميركية ذاتها. فالسلطة الأميركية تحقق غايتها ورغبتها مثلما تتحقق غاية اليهود في مختلف مؤسسات السلطة الأميركية وإداراتها، وهذه الغاية «ليست ضد مقاومة الآخرين لها». والحقيقة أنه لا وجود لأي مقاومة لهذه الغاية داخل السلطة الأميركية لأن الأميركيين أنفسهم إما أنهم يدفعون

المسائل في الاتجاه نفسه وإما أنهم يكتفون بمراقبة ما يجري من جانب آخر.

وإذا كانت الولايات المتحدة في النهاية لا تصاب بألم على ما يحدث للفلسطينيين فإنها تشعر أن قدرة اليهود تقوم بسحقهم. وإذا كان «اللوبي» اليهودي قد هزم عدداً من مرشحي الكونغرس السود، فإن هذا لم يحدث لأن اليهود أنفقوا من المال ما يفوق الذي أنفقه السود، وحين نرى فشل اليساريين اليهود في إدانة وقاحة زملائهم اليهود ندرك أن سياسة الإنفاق المالي اليهودي تعرقل مثل هذا الموقف.

المتهمون الحقيقيون

فالمتهمون الحقيقيون في قضية النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة هم أولئك الذين يسمحون لهذا النفوذ بالنمو والظهور. فهناك أميركيون يخافون كثيراً من إبداء المعارضة لإسرائيل إلى حد أن تصريحاً صغيراً من الان ديرشوفيتش يصبح كافياً لقذفهم إلى زوايا الرعب. أما الآخرون، وهم قلة، ليس في مقدور السلطة اليهودية إسكاتهم. لكن هؤلاء تنقصهم الفاعلية والتأثير لأنهم لم يحاولوا تنظيم أنفسهم، ولذلك نراهم يتقلصون وهذا ما يدعو إلى مخاطبتهم بهذه اللهجة: «ما الذي تنتظرونه أمام ضرورة المجازفة بحق السماء!؟».

إن حقيقة توافق مصالح أميركا مع ما يفعله اليهود وإبداء الرضى منهم لا يعني أن نتوقف عن نشر كل ما يقوم به يهود أميركا من نشاطات. لكن ما ينبغي القيام به في هذا الاتجاه ليس مجرد وضع قائمة بأسماء مهرجي البلاط ممن تقوم باستئجار خدماتهم مؤسسات الحكم الأميركي، أو بأسماء مجموعات الضغط اليهودية المتغلغلة داخل أروقة الحكم الأميركي، بل عرض معلومات جدية محددة

وملموسة. ولعل أكثر ما يتعين علينا الكشف عنه هو ذلك الدور الذي يلعبه اليهود الأميركيون في توافقهم وتأييدهم للجرائم السيئة التي تنفذها إسرائيل، ولا نجد من بينهم من يندد بها أو يدعو إلى توقفها. وإذا كانت القبلية الجماعية اليهودية واقعاً موجوداً وقوياً فإنها لا تستطيع مطلقاً استعباد الأميركيين وهي ليست خاصة أو قوية ذات هيبة. إنها مجرد نموذج عادي عن العنصرية والقومية الموجودة في مختلف أنحاء العالم، وهي غير أخلاقية.

لكن أحداً قد يسأل: وماذا يمكن أن نفعل تجاهها وفي أي اتجاه؟ إنني أرى أن علينا كخطوة أولى التوجه نحو القيام بإجراء جوهري لا سابقة له من أجل تحقيق تغيير فعلي في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وهذا الإجراء يجب أن يتوجه إلى إلحاق الضرر بإسرائيل.

فالآن بالذات علينا الدعوة إلى وقف المساعدات العسكرية عن إسرائيل رغم أن إسرائيل قادرة الآن على مواصلة سياسة القتل دونما مساعدات عسكرية. لكن هذا الموقف سيمثل ويشجع معارضة للتحالف الأميركي ـ الإسرائيلي باعتباره عاراً وبلا جدوى. وعلى اليسار الأميركي إبراز ما يعانيه الفلسطينيون والدعوة إلى إنهاء معاناتهم. وإن إصدار بيان يحمل مثل هذا المعنى سيشكل أهم امتحان للأميركيين اليساريين. وإلى جانب عدد من الشروط التي ينبغي مطالبة الإدارة الأميركية بفرضها على إسرائيل يجب على واشنطن إبلاغ إسرائيل بأن أي استخدام للأسلحة النووية الإسرائيلية لأغراض تكتيكية أو استراتيجية سيؤدي إلى وضع سياسة الرد الشامل على إسرائيل. ولا بد من مطالبة واشنطن بتشكيل ائتلاف مع الدول العربية والمسلمة لاحتواء إسرائيل على غرار دعوتها لاحتواء العراق وفي السياق نفسه.

المعاهد اليهودية
وصناعة القرار الأميركي حول المنطقة(*)

الطريق إلى «الشرق الأوسط» يمر ببغداد.

غير أن «الشرق الأوسط الجديد الذي تتحدث عنه الإدارة الأميركية الآن مختلف تماماً عن ذلك «الشرق الأوسط الجديد» الذي نظر له شمعون بيريز، وحاولت عملية التسوية التي انطلقت في مدريد في أواخر العام 1991 الترويج له، قبل أن يفرط عقد ما عرف باسم «المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف» بلجانها الخمس، وتصل كل أحوال «التسوية» على مساراتها كافة إلى ما وصلت إليه.

إنها لم تكن صدفة قطّ أن أولئك الذين اقترحوا على رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق بنيامين نتنياهو سلسلة من التوصيات في العام 1996 لتتبناها حكومته التي خلفت حكومتي إسحاق رابين وشمعون بيريز، هم ذاتهم من يعرفون اليوم في واشنطن بـ «صقور البنتاغون»، والذين أعادوا إحياء هذه «التوصيات» وحولوها إلى برنامج عمل رسمي لسياسة إدارة الرئيس جورج بوش الابن في «الشرق الأوسط».

(*) **المرجع**: د. شوقي أبو شعيرة. كاتب وباحث فلسطيني. دراسة نشرت في مجلة «الانتقاد»، الجمعة 20/ 12/ 2002. ص 20 ـ 21.

فكرة «الطريق إلى شرق أوسط جديد. . تمر ببغداد» وردت في هذه التوصيات التي جاءت على شكل تقرير أعدته مجموعة من الباحثين الأميركيين ـ معظمهم من الصهاينة الليكوديين اليهود ـ حمل عنوان: «استراتيجية إسرائيلية جديدة للعام 2000».

وقد نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال»، الصحيفة اليمينية الأميركية الشهيرة التي تعبر عن أفكار التيار المعروف باسم «المحافظين الجدد»، ملخصاً لهذا التقرير في شهر حزيران/ يونيو عام 1996، هو عبارة عن الأفكار الرئيسية التي وردت في نقاشات مجموعة البحث المذكورة، والتي شكلت إطاراً لسلسلة من التقارير (التوصيات) لحكومة نتنياهو.

اللافت أيضاً أن نتنياهو برغم صداقته المعروفة بواضعي «التقرير»،إلا أنه لم يتمكن من تبنيه بالكامل، ربما لأنه لم يشكل برنامج عمل في المنطقة لإدارة الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون، الذي وقعت بينه وبين نتنياهو صدامات معروفة حول عملية التسوية، غير أن عودة «الليكود» إلى الحكم بعد فوز آرييل شارون على إيهود باراك في الانتخابات التي جرت في الكيان الصهيوني يوم السادس من شباط/ فبراير 2001، أعادت على الفور إحياء «الشق الفلسطيني» من توصيات «صقور المحافظين الجدد» الأميركيين، ومنها اكتساح اتفاق «أوسلو» وإعادة احتلال الجيش الصهيوني لمناطق (1) التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة. . وصولاً إلى تدمير السلطة ذاتها.

صناعة الأفكار والساسة

لم يكن سلوك شارون هذا صدفة أيضاً، فالباحثون الذين كانوا مسؤولين من الدرجة الثانية في إدارات رونالد ريغان وجورج بوش

(الأب)، عادوا إلى تسلم مناصب رفيعة في وزارة الحرب ومجلس الأمن القومي، وحتى في وزارة الخارجية الأميركية مع تولِّي جورج بوش (الابن) السلطة في البيت الأبيض.

وإذا كان «المحافظون الجدد» قصة «يهودية» بدأت مع مجموعة من «اليسار» المتطرف في الحزب الديمقراطي الأميركي مطلع السبعينات من القرن العشرين، الذين تحولوا إلى أقصى «اليمين» وتحالفوا مع «المحافظين» في الحزب الجمهوري، ومع ما يعرف باليمين الإنجيلي المتصهين، فإن «البوشيّة» ـ نسبة إلى جورج بوش الابن ـ هي في جانب كبير منها من صناعة هؤلاء «المحافظين الجدد» ومعاهد أبحاثهم «Think Tanks»، التي زودت الإدارات الجمهورية منذ رونالد ريغان بالأفكار السياسية الرئيسية، سواء على المستوى الداخلي الأميركي أو على مستوى سياسة الأمن القومي للولايات المتحدة، وتحديداً في العالمين العربي والإسلامي.

في معاهد الأبحاث هذه طبخت نظريات «صراع الحضارات» و«نهاية التاريخ»، والأفكار الحالية عن «إعادة بناء الأمم» و«الاستعمار الجديد» وبناء «الامبراطورية العسكرية الأميركية العالمية» ـ باكس أميريكانا ـ استناداً إلى التفوق العسكري الأميركي الحاسم. وليست صدفة أيضاً أن المستشرق البريطاني اليهودي الشهير جداً برنارد لويس، الكاره للإسلام والصهيوني المتطرف، هو الآن أحد أهم مستشاري الرئيس بوش لشؤون الشرق الأوسط، ويشارك في جميع الاجتماعات المعنية بوضع السياسات حول مواضيع فلسطين والعراق ولبنان وسوريا والسعودية ومصر.

أشهر هذه المعاهد وأقدمها معهد «أميريكان انتربرايز انستيتيوت»

(AEI)، ومن أهم نشطائه ايرفينغ كريستول (البروفيسور اليهودي الأميركي من نيويورك)، الذي يعتبر مع زوجته جيرود هيملغارب أهم مؤسسين لتيار «المحافظين الجدد» في أواخر الستينات ومطلع السبعينات من القرن العشرين.

ايرفينغ وجيرود هما والدا وليم (بيل) كريستول، أحد أهم منظري هذا التيار حالياً، وهو المشرف على «مشروع من أجل قرن أميركي جديد»، وهي مجموعة دراسية تأسست في العام 1997، وتضم في أعضائها الكثيرين ممن هم اليوم من كبار المسؤولين في وزارة الحرب الأميركية ومجلس الأمن القومي وحتى نائب الرئيس ديك تشيني. وقد وضع هذا المشروع ما بات يعرف منذ 20 أيلول/ سبتمبر 2002 بالاستراتيجية الأميركية الجديدة للأمن القومي (مبدأ بوش). وكريستول هو ناشر أسبوعية «ويكلي ستاندرد» المجلة الناطقة باسم المحافظين الجدد، الممولة من امبراطور الإعلام الشهير «روبرت مردوخ» صاحب محطة «فوكس» التلفزيونية الشهيرة، التي يديرها يهود أميركيون. وهي بالمناسبة المحطة الوحيدة التي يشاهدها الرئيس بوش.

«المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي» (جينسا) الذي تأسس في العام 1976 بهدف مد «إسرائيل» بالأسلحة المناسبة بعد حرب العام 1973، تحسباً لحرب أخرى من العرب، هو اليوم من أهم معاهد «المحافظين الجدد» التي ترسم السياسات الأميركية في المنطقة. وحتى توليه منصبه نائباً للرئيس الأميركي كان ديك تشيني لسنوات أبرز مستشاري هذا المعهد، ولا يزال ريتشارد بيرل (رئيس المجلس الاستشاري للسياسة الدفاعية في البنتاغون) الذي يتكرر اسمه كمستشار أو كزميل مشارك في معظم معاهد «المحافظين الجدد»، لا يزال يقوم بوظيفته في «جينسا».

«بيرل» يهودي أميركي، اتهم بالتجسس لـ «إسرائيل» من قبل الشرطة الفيدرالية الأميركية في منتصف السبعينات، لكن ملف التحقيق جرى طيّه وقتها، ليظهر بيرل بعد ذلك مسؤولاً مهماً في إدارة ريغان (في وزارة الحرب)، ويطلق عليه اسم «أمير الظلام». وهو اليوم موصوف في بعض وسائل الإعلام الأميركية بالرجل الذي يمسك بكل الخيوط، و«محرك الدمى في البيت الأبيض». وهو كذلك حقاً، فهو «المعلم» لمجموعة من الأشخاص النافذين مثل «بول وولفوويتز» (يهودي ليكودي).. وهذا هو نائب وزير الحرب دونالد رامسفليد والرجل الثاني في الوزارة، وهو في حقيقة أمره وزير الحرب الأميركي الحقيقي، وقد كان مرشحاً لمنصب وزير الحرب في إدارة بوش الابن، إلا أن انشغاله بقضية طلاق ضيع عليه المنصب. كما رُشح لتولي منصب رئيس الـ "CIA"، وعين متأخراً من قبل تشيني (الذي يعتبر الرئيس الأميركي الحقيقي) نائباً لوزير «الدفاع» في 5 شباط/ فبراير 2001. زوجة تشيني لين هي بالمناسبة واحدة من أبرز منظري «المحافظين الجدد»، وآخر ما تيسر من نشاطاتها رعايتها لـ «المجلس الأميركي للأمناء»، وهي جمعية غايتها التصدي للأكاديميين والكتّاب والصحافيين الذين يتجرأون على انتقاد عجز الدولة الأميركية عن التصدي لأحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، أو يتهمونها بـ «التآمر» في هذه الأحداث. أسس هذه الجمعية ويقودها اليهودي الأميركي الأرثوذكسي جوزيف ليبرمان (المرشح لمنصب نائب الرئيس الديمقراطي آل غور في انتخابات العام 2000 التي فاز بها جورج بوش الابن بقرار من المحكمة العليا). وليبرمان يحلم بأن يكون أول رئيس يهودي للولايات المتحدة، بعد أن طابق مواقفه في الأشهر الأخيرة مع مواقف صقور «المحافظين الجدد». وهو حقاً منافس جدي

على ترشيح الحزب الديمقراطي لمنافسة الرئيس بوش في عام 2004.

من نشطاء «المعهد اليهودي» أيضاً «جين كيركبا تريك» السفيرة الأميركية السابقة في الأمم المتحدة، وهي إحدى أهم من يرشح العاملين في «جينسا» ليصبحوا مسؤولين في الإدارة الأميركية.

ومنهم أيضاً «جيمس وولس» (المدير السابق لـ «"CIA") ودوغلاس فايث (مسؤول التخطيط السياسي في وزارة الحرب والرجل الثالث في الوزارة)، وجون بولوتوف (مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون التسلح والأمن القومي)، والأخيران يهوديان ليكوديان.

وهناك معهد شهير آخر هو «مركز السياسات الأمنية» (S.P.C.) الذي كان يترأسه دوغلاس فيث، ورئيسه الحالي «فرانك غافني» (وهو كذلك مساعد لوزير الحرب). يعتبر هذا المعهد أن «دعم الليكود هو العمود الفقري للسياسة الأميركية الشرق أوسطية». هذا المركز بالذات هو الذي أعد لحكومة نتنياهو في العام 1996 تقرير «استراتيجية إسرائيلية جديدة للعام 2000» من خلال فريق باحثين سُمي بفريق «معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية العليا ـ فريق دراسة استراتيجية إسرائيلية جديدة للعام 2000».

أهم المشاركين في إعداد هذا التقرير ريتشارد بيرل ودوغلاس فيث ودايفيد وميراف وريمسر.

تقرير «راند»

«بيرل» عرفته الأوساط الإعلامية العربية جيداً عندما نشرت صحيفة «واشنطن بوست» يوم 6 آب/ أغسطس 2002 تقرير مؤسسة «راند» عن السعودية الذي أعده مستشار يهودي صهيوني سابق في

وزارة الدفاع الفرنسية يدعى لوران مورافيتش بطلب من بيرل، وعرض التقرير أمام مجلس «سياسة الدفاع» المكون من 30 عضواً بينهم أربعة مسؤولين حكوميين، والبقية مسؤولون جمهوريون كبار سابقون، كهنري كيسنجر ونيوت غينغريتش.

تقرير «راند» أثار الضجة المعروفة التي لم تنته فصولاً حول «السعودية» في الولايات المتحدة. والأهم في هذا التقرير هو ما لم تسلط «الأنباء» الضوء عليه، فقد حمل التقرير اسم «ماذا يجب أن تكون الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط؟»، ولم يتخصص فقط في السعودية، بل أنه طور أفكار تقرير بيرل ـ فيث في العام 1996 المقدم إلى حكومة نتنياهو.. وجاء في خاتمة تقرير «راند» أن الحرب على العراق مجرد «خطوة تكتيكية» ستغير وجه «الشرق الأوسط والعالم». أما السعودية فهي «هدف استراتيجي»، ومصر هي «الجائزة الكبرى».

تبرأ وزير الحرب دونالد رامسفيلد من هذا التقرير فور نشره، إلا أن صحيفة «واشنطن بوست» أكدت أنه يمثل «وجهة نظر مجموعة «متنامية» من المسؤولين في إدارة بوش، وخصوصاً في صفوف فريق نائب الرئيس ديك تشيني، والقيادة المدنية في وزارة الحرب، كما في صفوف مفكري وكتّاب تيار «المحافظين الجدد» المقرب من صانعي القرار». ولتأكد الصحيفة رأيها نقلت عن مسؤول الإدارة قوله: «إن الطريق إلى الشرق الأوسط برمته يمر عبر بغداد»، وإن «تنصيب سلطة ديمقراطية في العراق سيدفع إلى التغيير في المنطقة، مثلما فعلت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في اليابان وألمانيا». (واشنطن بوست 6/ 8/ 2002). بعد أسابيع، وتحديداً يوم 11/ 10/ 2002، كانت «نيويورك تايمز» تنشر نقلاً عن مسؤولين أميركيين

معلومات عن خطة أميركية لاحتلال عسكري أميركي طويل الأمد للعراق، وتنصيب حكومة عسكرية أميركية فيه قد يكون رئيسها الجنرال «تومي فرانكس» قائد القوات الأميركية في الخليج. وفي اليوم التالي كان وزير الخارجية كولن باول يعترف بأن هذه الخطة واحدة من الخيارات التي تدرسها الإدارة الأميركية.

في تقرير «راند» كانت هناك إشارة إلى دور هاشمي في العراق (ولي العهد الأردني السابق الأمير حسن حضر لقاءين للمعارضة العراقية في لندن مؤخراً)، وحديث عن الاستيلاء على النفط العراقي (لفك الارتباط مع النفط السعودي)، وعن أن التغيير «الديمقراطي» في العراق سيكون رسالة واضحة لإيران. كما ذكرت معلومات أن لدى «مجلس سياسة الدفاع» في البنتاغون «خريطة مفصلة لـ «إسرائيل» على كل مساحة فلسطين، في حين يتحول الأردن إلى دولة فلسطينية». ومؤخراً سربت معلومات عن محادثة جرت بين وولفوويتز وصديقه آريل شارون، أبلغه فيها أن أحد الخيارات المطروحة في الإدارة الأميركية هو «تحويل الأردن إلى مقر للدولة الفلسطينية، مع إقامة كوندومونيوم في الضفة الغربية (حكم ثنائي)، وترحيل اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة إلى صحراء سيناء رغماً عن مصر». كما تحدث وولفوويتز ـ على ذمة هذه المعلومات ـ عن «تغيير سيحدث في البنية الجيو ـ سياسية الراهنة للنفط، وأن «خطة «إسرائيل» من عائدات النفط أساسية ومهمة، وأن على «إسرائيل» الاستعداد لدور استراتيجي أكثر حساسية، لأن الولايات المتحدة الأميركية تتوقع بعض الفوضى في الشرق الأوسط، وهو ما لا يمكن ضبطه بالأدوات الأميركية وحدها(!).

فيث

هذا عن بيرل «محرك الدمى»، أما دوغلاس فيث ـ وهو بالمناسبة من كتب لنتنياهو كتابه «مكان بين الأمم» ـ فكان قاد خلال فترة رئاسته مركز السياسات الأمنية، أكبر حملة تأييد للكيان الصهيوني، وهو صاحب وجهة نظر قديمة ترى أن على الكيان الصهيوني عدم تقديم أي تنازلات، ولا يجوز أن تدفعه الولايات المتحدة لذلك باسم «التسوية». وكان اعتبر مبكراً أن «اتفاق أوسلو» خطر على «إسرائيل»، ويعتبر أن هذا الاتفاق هو الذي أوصل الأمور إلى ما وصلت إليه اليوم بين الصهاينة والفلسطينيين.

«فيث» كتب مراراً «أن التنازلات المتتالية التي قدمتها «إسرائيل» باسم السلام لم تقنع العرب بوقف مطالبتهم لها بمزيد من التنازلات»، وقال لشارون عندما زار فلسطين المحتلة عام 2002: «أن الصراع الدائر ضد الإرهاب (في فلسطين) مختبر تجريبي. . إنه اختبار لقدرة العالم على نبذ الإرهاب وهزيمته، ويجب أن تهزم «إسرائيل» بالوسائل العسكرية البحتة كل أولئك الذين ينتجون الإرهاب ضدها، وأي فشل من جانبكم سوف يشجع الإرهاب الدولي على تصدير هذا المنتج إلى كل مكان على الكرة الأرضية. . إنكم المختبر. والاختبار الفلسطيني يجب أن يفشل، وإلا فإن الإرهاب كوسيلة لتحقيق أهداف دبلوماسية سيصل إلى الولايات المتحدة» (يديعوت أحرونوت 7/ 6/ 2002).

يرى دوغلاس فيث كذلك أنه «لا يجوز منح جوائز سياسية للإرهابيين أو التفاوض معهم، لأن ذلك سيشكل نموذجاً يُحتذى للحصول على مكتسبات سياسية من خلال الإرهاب الذي يجب أن يهزم بالقوة العسكرية فقط».

وعندما لم ينفذ نتنياهو توصيات تقرير «استراتيجية إسرائيلية جديدة للعام 2000» غضب فيث وكتب مقالاً دعا فيه إلى اكتساح اتفاق «أوسلو» عسكرياً، وإعادة احتلال الضفة الغربية ـ وهو ما نفذه شارون لاحقاً في اجتياح السور الواقي 29/ 3/ 2002، ورأى فيث في مقاله هذا «أن التخلص الحاسم من عملية «أوسلو» سيكلّف ثمناً دموياً مرتفعاً (. .)، لكن ذلك سيكون ضرورياً، لأنه الطريق الوحيد للخروج من شباك أوسلو وانتزاع السم».

منازلة سوريا في لبنان

تقرير «بيرل ـ فيث» عام 1996 الذي تحول ـ بعد تطويره ـ إلى برنامج عمل للإدارة الأميركية الحالية، وطبق منه الجزء الفلسطيني ويجري الاستعداد لتطبيق الجزء العراقي، يدعو تحت عنوان «ضمان أمن الحدود الشمالية» إلى أن تقوم «إسرائيل» بمبادرة استراتيجية على طول حدودها الشمالية عبر منازلة حزب الله وسوريا وإيران (. . .)، ويشمل ذلك:

1 ـ (. . .) ترسيخ سابقة بأن الأرض السورية ليست حصينة ضد أي هجومات تنطلق من لبنان من جانب قوى مفوضة من «إسرائيل»، وهذا يشمل قيام هذه «القوى» بضرب أهداف سورية في لبنان، وإذا ثبت عدم فاعلية هذه الضربات يجب العمل على ضرب أهداف منتقاة في سوريا نفسها (. . .).

2 ـ ضرب «إسرائيل» للبنية التحتية السورية في لبنان.

3 ـ أن تتخلى «إسرائيل» عن شعار «السلام»، والتحرك لاحتواء سوريا وجذب الانتباه إلى برنامج أسلحة الدمار الشامل الذي تمتلكه،

وأن تنبذ «إسرائيل» مفهوم «الأمن مقابل السلام». . (يمكن ملاحظة ما دار ويدور من تحركات ونقاشات أميركية حول مشروع قانون «محاسبة سوريا» في الكونغرس الأميركي للتأكد من أن «البند 3» وضع موضع التنفيذ حالياً، استعداداً ـ ربما ـ لبقية البنود الأخرى في وقت لاحق على الحرب الأميركية على العراق) حيث وقّع الرئيس بوش فعلاً على هذا القانون في 13/ 12/ 2003.

يقترح التقرير أيضاً إعادة صياغة المحيط الاستراتيجي لـ «إسرائيل» بالتعاون مع تركيا والأردن ومن خلال إضعاف سوريا واحتوائها وحتى صدها، ولهذا السعي أن يركز على إسقاط صدام حسين من السلطة في العراق، وهو هدف استراتيجي إسرائيلي مهم لمصلحة «إسرائيل» نفسها، باعتباره وسيلة لضرب الأطماع السورية الإقليمية».

وهذه هي الفكرة الأولية لاستراتيجية الطريق إلى الشرق الأوسط يمر ببغداد.

يقترح التقرير إحياء الهاشمية في العراق ـ ربما لتوفير الظروف لتطبيق الشعار الليكودي «الأردن هو الدولة الفلسطينية» ـ أما المقاربة الرئيسية للتقرير فتدعو إلى إحداث قطيعة مع عملية التسوية التي أطلقت في مدريد، وما نتج عنها من أفكار، واكتساح اتفاق «أوسلو»، وإيجاد بدائل لياسر عرفات لقيادة الفلسطينيين، وهذا ما تبناه بوش في خطاب «الإصلاح الفلسطيني» و«الدولة المؤقتة» يوم 24/ 6/ 2002. وبدلاً من مفهوم «الأرض مقابل السلام»، يدعو التقرير إلى تبني مفهوم «السلام عبر القوة» ـ وهذا هو بالمناسبة شعار الرئيس رونالد ريغان الذي وضعه له «المحافظون الجدد» الذين ازدهروا كثيراً خلال إدارتيه في الثمانينات، وتولوا معظم المناصب فيهما ـ.

يتبنى تقرير 1996 فكرة كانت وردت في كتاب نتنياهو وهي: «إشاعة الديمقراطية» في المنطقة العربية كشرط لإبرام اتفاقيات «سلمية» مع الدول العربية، ـ وهذا ما يعرف اليوم ببرنامج «ترويج الحرية» الذي اعتمدته إدارة بوش، ناهيك عن فكرة «إعادة بناء الأمم» تحت الاحتلال العسكري الأميركي طويل الأمد ـ وفي رأي نتنياهو، فإن السلام الممكن مع «المستبدِّين» هو «سلام الردع» وليس «السلام القائم على الطريقة الأوروبية الغربية».

هذه هي بعض «الأفكار» الأساسية في تقرير «استراتيجية إسرائيلية جديدة للعام 2000»، وقد كان «المحافظون الجدد» يدركون دائماً ـ كما تكتب «سوزان جورج» في «لوموند دبلوماتيك» (تشرين الثاني/ نوفمبر 1995» ـ أنه «ينبغي البدء بتغيير الوضع السائد فكرياً، إذ لا بد من أن يكون انتشار الأفكار سابقاً لتأثيراتها في حياة المواطنين والمدنية، ولا بد من تمكين أولئك الذين ينتجونها من القيام بكل ذلك في ظروف حسنة»... ولهذا السبب ظلت «هيئات التفكير "Think Tanks" خصوصاً في الولايات المتحدة، ليست فقط تصنع السياسات، ولكن السياسيين أيضاً.

اللوبي الصهيوني رهن التوسع الأميركي(*)

اختار اليهود في المجتمعات الأوروبية على مدار القرون الوسطى وتحديداً في القرنين الرابع والخامس عشر حياة من العزلة الذاتية والانغلاق الذي تعزز بنشاطاتهم الربوية وتمسكهم بمفاهيم فوقية تستخف بجميع الأعراق البشرية وتعتبرها دونية لا ترتقي إلى «نقاء» اليهود ورفض اختلاطهم وتزاوجهم بالآخرين.

ساهمت هذه الأسباب إلى جانب غيرها بردود الفعل المعادية لليهود في غالبية بلدان أوروبا والتي أدت إلى عمليات نفي وقمع واسعة أخضعت اليهود للمطاردة والتنكيل حتى بلغت حدود الإجلاء الكامل من بلدان رئيسية كإسبانيا وفرنسا وبريطانيا.

لم يلق اليهود طوال تلك الحقبة التاريخية في أوروبا إلاّ المذلة والمهانة بشتى أشكالها، واستمر الأمر على هذا النحو حتى قيام ما يعرف بحركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، حيث «نشأت البروتستانتية على يد مارتن لوثر وجون كالفين اللذين كانا من أبرز روادها»[1].

(*) **المرجع**: د. نبيل خليل خليل «أميركا بين الهنود والعرب». دار الفارابي. بيروت 2003. ص 211 ـ 239. (الفصل الثامن).

(1) الحوت، بيان نويهض، **فلسطين، القضية ـ الشعب ـ الحضارة**، التاريخ السياسي =

نذكر في هذه الأثناء أن اليهود كانوا في ظل الحكم العربي وطوال مئات السنين ينعمون بحسن المعاملة ليبلغوا مستويات رفيعة من المناصب الحكومية التي رافقتهم حتى أواخر الحكم العثماني الذي اختارهم مع غيرهم من الأقليات ليكونوا من كتبة السجلات الحكومية في بلاد الشام إلى جانب مناصب أخرى بالغة الأهمية في بلدان متعددة.

وفي أواسط القرن السابع عشر نشأت البروتستانتية في أوروبا كجزء من حركة الإصلاح الديني في عصر النهضة فأتاحت فرصاً لحرية التعبير والمساواة والعدل وأعادت دراسة العهدين القديم والجديد على أسس فكرية جديدة استفاد منها اليهود، نظراً إلى تأسيس البروتستانتية لرابط ذهني ونفسي بين يهود أوروبا في القرون الوسطى وأنبياء التوراة[1].

وهكذا فرضت اللغة العبرية مادة أساسية في منهاج التدريس الديني في المدارس والمعاهد وترجمت التوراة إلى لغات مختلفة، وأخذ الأوروبيون البروتستانت يحترمون اليهود حتى إنهم أخذوا يطلقون على أبنائهم أسماء يهودية قديمة، وحل أنبياء اليهود ورموزهم محل الأبطال الأوروبيين وأشادوا بما تميزوا به من قوة وبأس وحكمة ووعي انتقل معهم فيما بعد إلى الأراضي الأميركية.

لا شك أن هذا التحول شبه الجذري في النظرة إلى اليهود، قد جاء، نتيجة ما عرف بالإصلاح الديني وحركة النهضة في أوروبا التي

= من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين ـ صادر عن دار الاستقلال للدراسات والنشر. الطبعة الأولى. بيروت 1991، ص 286.

(1) م. ن.

تأثرت بين عوامل أخرى، بأفكار عربية كتلك التي جاء بها الفيلسوف والمفكر العربي أبو الوليد محمد بن رشد، ولعبت دوراً في كتابات اللاهوتي الإيطالي توما الأكويني لشرح الفرق الشاسع بين الشريعة والمنطق كمبدأ أساسي لجميع الأبحاث العلمية. ويبدو أن لسقوط الحكم العربي في الأندلس دوراً بارزاً في هذه المسألة، إذ أن اليهود الذين طردوا من إسبانيا مع العرب كانوا يمسكون بعصب الاقتصاد هناك، وقد جمعوا منه ثروات طائلة ساعدتهم في بناء علاقات متينة على أرفع مستويات المجتمعات الأوروبية التي رحبت بما يحملونه من إمكانات جاؤوا بها إلى فرنسا وهولندا وإنكلترا على وجه الخصوص.

هناك سبب حسي آخر لا يقل أهمية عما ذكر، وهو أن غير الأثرياء من اليهود الذين طردوا مع العرب من إسبانيا، كانوا يحترفون عدة صناعات يدوية من بينها صناعة الورق والنسخ الضرورية جداً لنشر أفكار الإصلاح الديني وعصر النهضة، وكانت هذه الصناعة في أوج نموها وازدهارها في مدينتي طليطلة وقرطبة. أتقن العرب واليهود هذه الصناعة في فترة لم يتوفر في أي دير أوروبي أكثر من عشرة كتب من ورق البرشمان. بينما كانت مدينة قرطبة الأندلسية مركزاً ينافس بغداد في العلم والثقافة، ما يعني أن الورق لم يكن متوفراً فحسب، بل أصبح صناعة واسعة الانتشار، وهذا ما كانت أوروبا بأمس الحاجة إليه في تلك الفترة.

أي إن المجتمعات الأوروبية كانت بحاجة إلى المهاجرين الجدد من اليهود لما كانوا يتمتعون به من مهارات وخبرات اكتسبت من الأندلس، وتحديداً ما أخذوه عن العرب من خبرة ضالعة في مجالات التجارة والملاحة، فاستثمرت معارفهم في نطاق المنافسة على المواقع البحرية والتجارية البريطانية والفرنسية وغيرها.

أدى الدور المالي والحرفي الجديد الذي لعبه اليهود مترافقاً مع المتغيرات الفكرية في أوروبا إلى خوض اليهود في آفاق كانت تقتصر عليهم، فأثّروا في مذاهب تفرعت عن البروتستانتية كحركة الطهرانيين في بريطانيا التي حوّلت الديانة اليهودية إلى عقيدة سياسية توسعت من خلالها في الأراضي الأميركية على حساب طرد الهنود والاستيطان في القارة الأميركية.

وترافق ذلك أيضاً مع إطلاق نداءات تدعو اليهود لاعتناق الديانة المسيحية، وهو ما جاء على لسان هنري فنش المستشار القانوني لملك إنجلترا ونشره عام 1621 في بحث بعنوان «استعادة العظمة العالمية» حيث طالب الأمراء المسيحيون بجمع قواهم لاستعادة إمبراطورية الأمة اليهودية المزعومة[1].

مع توافق المصلحة المشتركة بين البورجوازية اليهودية وما أخذ يعرف بالصهيونية المسيحية بدأت تتبلور معالم الخطوط العريضة للصهيونية العنصرية الاستيطانية بآفاقها الاستعلائية الدينية الواهية في جميع الاتجاهات، فتم في هذا المجال بين البروتستانت تأسيس عدة منظمات أواسط القرن السابع عشر، من بينها «حركة العودة» في بريطانيا على يد توماس برايتمان والتي جاءت تدعو العالم لمساعدة اليهود على «استعادة» فلسطين.

ثم بادرت الصهيونية المسيحية بخطوات عملية في مسيرتها الاستعمارية من خلال تأسيس «صندوق اكتشاف فلسطين» عام 1865

---

(1) الحسن، يوسف، **البعد الديني في السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي - الصهيوني**، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى 1990 ص 20.

برعاية الملكة فكتوريا، وذلك لتشجيع الباحثين في وضع دراسات تفصيلية عن كيفية نقل اليهود واستيطانهم في فلسطين، حتى توجت هذه الجهود بوعد قطع في 2 ـ 11 ـ 1917 بإقامة دولة لليهود من قبل اللورد بلفور الصهيوني المسيحي الذي تعلم التوراة منذ طفولته وتأثر جداً بها، ومع ذلك لخصت ابنة أخته المؤرخة بلانش دوغاديل رؤيته وفلسفته بجملة سمعتها منه في طفولتها حين قال بأن المسيحية وحضارتها مدينتان بالشيء الكثير لليهودية، لكنهما سددتا هذا الدين في أبشع صورة[1].

لم تكترث الغالبية العظمى من اليهود بدعوات الهجرة إلى فلسطين، كما هو الحال اليوم، إذ لا تتعدى نسبة المستوطنين منهم خمسة عشر بالمائة من أعداد اليهود في العالم. كما لم تنجح دعوات البروتستانتية لهم باعتناق المسيحية، فهاجروا جماعات إلى القارة الأميركية حيث تتحدث بعض المصادر عن وصول أول دفعة منهم إلى نيويورك نهاية صيف عام 1654 وهي تتألف من ثلاثة وعشرين يهودياً. ثم استمر التدفق اليهودي إلى أميركا بأعداد بسيطة نسبياً، إذ لم يتعد الربع مليون يهودي مع نهاية القرن التاسع عشر[2].

ولكن الكفاءات الحرفية التي تمتع بها اليهود في أوروبا لم تعد أساسية للذين هاجروا منهم إلى أميركا، حيث وجدوا أنفسهم في مجتمعات التوسع الاستيطاني الذي ليس لهم خبرة فيه، فانكبوا على أعمال وردت في تقارير لعدد من صحافيي وقضاة ومحامي تلك الحقبة

---

(1) جريدة «الدستور»، الأردن، 4/ 11/ 1984.

(2) فورد، هنري، **اليهودي العالمي** ـ المشكلة الأولى التي تواجه العالم، تعريب خيري حماد. منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت. ص 18.

تحدثوا عن وقوف كبار الشخصيات اليهودية ومؤسساتهم الوهمية وراء مشاريع الملاهي الليلية وعلب الليل وغيرها من أعمال منافية لأخلاقيات الطهرانية وما حولها من الكنائس المسيحية المشابهة.

أدى ذلك إلى انطلاق حملات رفيعة المستوى تحذر من خطورة هذه المشاريع على المجتمع المسيحي في أميركا الشمالية، وقد برز من هذه الدعوات خطاب ألقاه رجل الاستقلال الأميركي بنيامين فرانكلين أمام أعضاء المجلس التأسيسي لوضع الدستور الأميركي عام 1789، والذي يقول فيه:

«ثمة خطر داهم وعظيم يتهدد الولايات المتحدة الأميركية وهو ناشيء عن وجود اليهود الذين حيثما حلوا أذلوا الشعوب وحاولوا خنقها مالياً، وهذا ما جرى في البرتغال وإسبانيا. إن اليهود أشبه بالعلقة مصاصة الدماء لا تستطيع العيش مع أخواتها. لهذا إن لم يتم إقصاء اليهود عن الولايات المتحدة بقوّة الدستور خلال مائة عام على الأقل، فإنهم سيتدفقون كالسيل للسيطرة علينا وتغيير نظام حكمنا الذي نبذل من أجله دماءنا ونضحي بأرواحنا وممتلكاتنا وحريتنا.

إذا لم يتم إبعاد اليهود خلال مائتي عام سيحول أولادنا إلى الحقول عمالاً لإطعام اليهود وتغذيتهم، بينما يفركون أيديهم فرحين. أُحذركم أيها السادة بأنكم إذا لم تطردوا اليهود إلى الأبد فإن أولادكم وأحفادكم سيلعنونكم في قبوركم. إن اليهود خطر علينا، وإذا سمح لهم بالدخول فإن مؤسساتنا ستكون كلها معرضة للخطر، لذلك علينا أن نقصيهم عنّا بقوة القانون».

اعتمد هذا التصريح الصادر عن فرانكلين على ثلاث أسس الأول اقتصادي، إذ كان اليهود من أصحاب الربا وقد تسببوا بمشاكل

في أوروبا جعلت أعداداً من النبلاء وذوي البلاط الملكي في مختلف المناطق مدينين لهم، ما أثار حملة من معاداة السامية أخافت أمثال فرانكلين. ثانياً، اعتقاد اليهود بالتفوق على جميع الأغيار من أتباع الديانات الأخرى وبالتالي حقهم باستباحة ما يملكون، ثالثاً، مسألة أخرى أثارت في البداية مخاوف البروتستانتية المسيحية حول حقها المنفرد في الميراث التوسعي اليهودي الذي أخذت تمارسه على حساب الهنود وترفض أي منافسة لأتباع معتقدات أخرى شبيهة بها من حيث التوسع والاستيطان على حساب الآخرين، ما شكل سبباً آخر لتعبئة الناس ضدهم.

ولكن أبرز مخاوف أمثال فرانكلين في تلك الفترة وما تبعها، تنجم عن ممارسة اليهود لكل المهن التي تعتبر محرمة على المسيحيين في تلك الفترة، ومن بينها المشروب، سعياً لاستمرارية تماسك المجتمع الأميركي لتحقيق أهدافه التوسعية، ما تطلب إبعاد المجتمع الأميركي عن كل أشكال الانحراف التي روجت لها الجاليات اليهودية الأولى عبر مؤسسات تدعي إقامة مراكز وإحياء حفلات للأعمال الخيرية.

لم يكن اتحاد ماكس هوشستيم المؤسسة الوحيدة من هذا النوع التي تم اكتشافها، فهناك مؤسسات أخرى تدعى رابطة الإحسان المستقلة في نيويورك، قام على تنظيمها يهود من تجار الرقيق الأبيض عام 1896، وقد شكلت عصابات كهذه العمود الفقري لعصابات الجريمة المنظمة في أحياء الملاهي وعلب الليل، وكان الميدان الرئيسي لعملياتهم صالات الرقص الرخيصة العاملة تحت اسم رابطة الإحسان في المنطقة الشرقية من المدينة. علماً أن معظم مديري هذه الصالات كما تثبت الوثائق الرسمية، كانوا من يهود روسيا

وغاليسيا. . . وكان هؤلاء من مهربي الخمور وكانوا في الوقت نفسه العون الرئيسي لحلقات تهريب المخدرات الدولية التي ظلت تتحدى القانون حتى يومنا هذا[1].

كما احتكر اليهود في تلك الفترة تصنيع الكحول وبيعه وتصديره في الولايات المتحدة مستغلين إعفائهم من القانون الأميركي الذي يحظر الخمور لأسباب دينية، ما فتح أمامهم كل أبواب العمل والاتجار وتهريب الكحول من وإلى أرجاء القارة.

وقد قال جون فوستر فريزير في كتاب «اليهودي الفاتح» الذي أصدرته شركة فونك وداغنلز عام 1916 يقول: «إن اليهود يؤلفون 80% من أعضاء الاتحاد العام لتجار الخمور، كما ثبت أن 60% من صناعة وتقطير الوسكي والاتجار به بالجملة في أيدي اليهود الذين يسيطرون كوسطاء على إنتاج النبيذ في كاليفورنيا»[2].

كما كتب ويل أوروين الذي كان يعمل في مجلة «كولبير» الأسبوعية عام 1908 يقول: «إن الجن الأسود الذي تنتجه الخمور اليهودية المسمومة يحتوي على عناصر استفزاز، ويعيد تاريخه إلى فترة برزت فيها جرائم المواطنين السود بأشكال خطيرة، وكانت الأماكن التي يباع فيها هذا الجن هي الأماكن نفسها التي انتشرت فيها هذه الجرائم[3].

وقد بلغت قوة عصابات الجريمة اليهودية المنظمة في الولايات المتحدة الأميركية حداً تمكن فيها أحد كبار زعماء عصابات الابتزاز

---

(1) م ن، ص 136.

(2) جون فوستر **اليهودي الفاتح**، 1916 عن فونك وداغنلز، ص 199.

(3) م ن، ص 202.

والقمار والدعارة اليهودي الهولندي آرثر فلينغينهيمير من الفوز بالقضية التي رفعت ضده من قبل السلطات الأميركية المختصة في العشرينات، وذلك عبر شراء القضاء ورشوتهم حتى أصدروا حكماً لا يدينه إلاّ بتهمة التهرب من دفع الضرائب لا أكثر.

كما بلغت سلطة آرثر الملقب بشولتز أن تمكن عام أربعة وعشرين من خلال آلة ناديه الانتخابية من إيصال كاتب الأغنية المغمور جيمي واكر إلى رئاسة البلدية في نيويورك، ليقدم التسهيلات اللازمة للهولندي اليهودي وعصاباته مقابل حصوله على الدعم الانتخابي اللازم، الذي كانوا يحصلون عليه مقابل منح الناخبين المخلصين الفحم المجاني في الشتاء والثلج المجاني في الصيف.

في هذه الأثناء وقعت في مناطق مختلفة من أوروبا اضطرابات عنصرية ضد اليهود تعاظم شأنها مع الوقت حتى تحولت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى أعمال عنف وارتكاب الفظائع بحقهم وصلت إلى حدود موسكو وتحديداً في منطقة كيشينيف المعروفة أيضاً باسم سرابيا، وهي مقاطعة تابعة للقيصرية كانت تشمل مولدافيا وبعضاً من رومانيا وأوكرانيا.

أدت هذه الاضطرابات إلى قتل خمسة وأربعين شخصاً وجرح ستين آخرين، ولكنها ساهمت مع غيرها في إعداد الأجواء المناسبة لانطلاق حملة واسعة لهجرة اليهود من أوروبا إلى القارة الأميركية. ولكن أصداء الاضطرابات الأوروبية تجاه اليهود والنزعات الدينية المنتشرة في أميركا والقلق السائد حيالهم في الولايات المتحدة، جعلهم يتوزعون بداية على شمال القارة وجنوبها، علماً أنهم كانوا في الغالب ينتقلون إلى مدن الشمال.

يدعي بعض المصادر اليهودية اليوم أن حملات الهجرة هذه قد جاءت إلى أميركا تحمل ثروات مالية ساهمت في بناء الاقتصاد منذ نشوء الدولة هناك. مع أن أموال المرابين اليهود كانت على شكل عقارات وحسابات وأراض لا يسهل نقلها بهذه البساطة وسط الاضطرابات، كما أن السلطات كانت تحظر على المهاجرين اليهود نقل أموالهم، وهناك أدلة على أن الأثرياء من اليهود بقوا على الأرجح في أوروبا، أما بالنسبة إلى من غادروا منهم، فالمعطيات تتحدث بنفسها عن الديون التي كانت للأثرياء من اليهود على عدد من الحكومات الأوروبية إبان الحربين العالمية الأولى والثانية، خصوصاً الأموال التي كان الرايخ الألماني الثالث مديناً بها لبعض الممولين اليهود. كما أن قضية حسابات اليهود المصرفية في سويسرا والتي تحدثت عنها الصحافة الأوروبية والأميركية بإسهاب، تفند الادعاءات اليهودية والصهيونية في هذا المجال.

يؤكد ذلك ما نشر في الولايات المتحدة خلال تلك الفترة من أن ما جمعه اليهود من ثروات نجمت عن متابعة أعمالهم في مجالات الربا والسمسرة والاحتكارات والتجارة الطفيلية والملاهي بكل ما تخلفه من أزمات وتحريض عرقي ضدهم. وقد أشار الكاتب الفرنسي ألفونس توسينيل إلى هذه الوقائع بالقول: «إن اليهودي المحتقر هو كل من يمتهن تداول الأموال وهو طفيلي غير منتج يعيش على عمل الآخرين»[1].

لم يتردد اليهود في استغلال اندلاع الحروب الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة لتحقيق الثراء، فعملوا في تجارة الأسلحة،

(1) Raphael patai-journey into the jewish mind, p.465.

وكانوا لا يترددون في بيع جميع الأفرقاء المتنازعين مختلف أنواع الأسلحة والمعلومات لإطالة أمد الحروب، كما حدث في الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب تماماً كما فعلوا في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ساهم ذلك في جمع الأموال واستثمارها في مراحل السلم اللاحقة لتعزيز نفوذهم المادي والسياسي والدعائي، فكان أن «سيطروا بالتعاون مع اليهود في الخارج على جزء كبير من صناعة الأفلام السينمائية والسكر والتبغ وعلى خمسين بالمائة من صناعة اللحوم المعلبة وأكثر من ستين بالمائة من صناعة الأحذية ومعظم صناعات الأدوات الموسيقية والمجوهرات والحنطة والقطن والزيوت والفولاذ وإصدار الصحف والمجلات وتوزيع الأنباء والمشروبات الروحية ومنح القروض على المستويات القومية والدولية»[1].

لا يقتصر ذلك على الولايات المتحدة الأميركية وحدها، بل هو ما تم أيضاً للتأثير في الاقتصاد البريطاني وما وصفه العالم الإنجليزي فرنسيس غالتون بالقول: «إن اليهود مختصون بتحقيق وجودهم الطفيلي على حساب الأمم الأخرى وثمة شك في قدرتهم على القيام بواجبات الأمم المتحضِّرة»[2].

وهذا هو الواقع نفسه الذي يؤكده المفكر الاشتراكي الفرنسي برودون بقوله: «إن اليهودي بطبعه غير منتج، فهو ليس مزارعاً ولا

(1) **اليهودي العالمي ـ** المشكلة الأولى التي تواجه العالم، م س، ص 22.

(2) فريج، غازي محمد، **النشاط السري اليهودي في الفكر والممارسة**، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى 1990، ص 204.

(3) م ن.

صناعياً، حتى إنه ليس تاجراً حقيقياً، إنه وسيط طفيلي»[1].

أما في الولايات المتحدة، فقد استمر اليهود على هذا الحال حتى بداية الثلاثينات، ولا شك أن آرثر فيليغن هيمير اليهودي ذو الأصل الهولندي وأحد كبار زعماء عصابات الجريمة المنظمة في الثلاثينات، من الشخصيات الدالة حتى اليوم على الصلة العضوية الوثيقة بين المافيا وجاليات اليهود التي من الصعب التستر عليها مهما بلغ النفوذ اليهودي من جبروت في المجال الإعلامي هناك.

وما زالت حادثة اغتيال الرئيس الأميركي جون كنيدي وعلاقة هارلي أوزفالد الشاب الذي قتله اليهودي جاك روبي صاحب الكازينوهات الكبيرة وعلب الليل ومواخير الدعارة تشير بأصابع الاتهام إلى اليهود. ومن المعروف أن جاك روبي ـ وهو يهودي متدين جداً ـ قد ذهب شخصياً وقتل هارلي أوزفالد دون أن يسمح لشخص آخر غيره بقتله.

شهدت الولايات المتحدة أكبر موجة حديثة لهجرة اليهود إليها خلال الحرب العالمية الثانية من بلدان أوروبية مختلفة. كما يتم الحديث عن اتفاق تقول بعض المصادر إنه جرى بين الحكومة النازية وعدد من زعماء الصهاينة في تلك الفترة ينص على تبادل بعض الأموال التي يدين بها الرايخ الثالث لهم مقابل السماح بهجرة اليهود إلى فلسطين. ولكن السواد الأعظم من هؤلاء لم يكونوا على قناعة بمشروع الهجرة إلى فلسطين، فأخذوا بدل الاتجاه نحو فلسطين كما كان الاتفاق وكما كانت رغبات القادة الصهاينة، أخذوا يتوجهون إلى الولايات المتحدة الأميركية.

كما تعززت هذه الهجرة بحملات مشابهة جاءت من الاتحاد

السوفياتي السابق، الذي أحياناً ما كان يسمح لمواطنيه اليهود بالهجرة إلى فلسطين، ولكن الكثيرين منهم كانوا يطمعون بالحصول على الجواز الإسرائيلي ليسافروا به إلى الولايات المتحدة الأميركية. استمر الأمر على هذا المنوال منذ بدايات القرن العشرين عشية الحرب العالمية الأولى، فكان مصدراً لموجات الهجرة الكبيرة من اليهود إلى أميركا الشمالية.

شكلت الفترة الممتدة بين الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة قفزة نوعية لدور اليهود في المجتمع الأميركي، حيث تعزز تواجدهم البشري وأصبح عددهم في نيويورك وحدها يوازي ضعف عدد اليهود في فلسطين المحتلة تقريباً، كما بدأوا ينتقلون من مجالات الجريمة المنظمة إلى التجارة والأعمال المشروعة فاستثمروا تحديداً في قطاعات المصارف والصناعات الثقيلة والتجارة والصناعة السينمائية والتلفزيونية والإعلامية والثقافية والتربوية أيضاً.

أما من جهة أخرى، فقد تحول الصهاينة بعد الحرب العالمية الثانية وقيام دولة إسرائيل إلى قوة منظمة اكتسبت خبرة كبيرة في التعبئة والتنظيم، بعد أن تخلصت كلياً من الجدل القائم حول ما كان يعرف بالمسألة اليهودية والتي أثيرت حول الخيار بين إقامة دولة تجمع اليهود، أو ضرورة الاندماج في مجتمعات العالم، والتي يبدو أنها حلّت على أساس تسخير المجتمعات اليهودية في العالم للدفاع عن دولة إسرائيل.

قد نستطيع اختصار هذا الواقع الجديد باقتباس صغير نقل عن أحد حاخامات اليهود الأميركيين أدلى به من على منبر كنيس في الولايات المتحدة يقول فيه: إن الولايات المتحدة لم تعد حكومة

للأغيار بل هي إدارة يشارك فيها اليهود بشكل كامل وعلى كل المستويات. والمقصود هنا هو أن الدولة الأميركية أصبحت بسلطاتها الأربع تتأثر بالنفوذ اليهودي بشكل أو بآخر، وقد لا يقتصر ذلك على المجالات التي ينشط فيها اليهود فحسب، بل أخذوا يصلون في هذا النفوذ إلى أرفع مستويات السلطة التشريعية والتنفيذية في البلد.

علماً أن مسألة النفوذ هذه لا تعني بالضرورة تحقيق المصالح اليهودية وحدها، بل تعكس مدى انسجام أصحاب المصالح المالية في الولايات المتحدة مع هذا النفوذ المتصاعد مهما تعددت انتماءاتهم الدينية، أما إن كان هناك غلبة لمصالح طرف على آخر فلا شك أن الغلبة ما زالت في أيدي الأنجلوسكسوني البروتستانتي العنصري الأبيض الذي يستفيد من قوة الصهيونية اليهودية ونفوذها ويتقن تسخيرها لخدمة المسار التوسعي الأميركي عبر توافقه مع المبادىء الصهيونية محلياً وعالمياً وعربياً.

على الصعيد الديني تغلب الفكر الصهيوني على الأفكار الإصلاحية التي أكدت في مؤتمر بيتزبيرغ الذي عقده الاتحاد المركزي للحاخامين الأميركيين عام 1885 وعلى لسان الحاخام أيزاك ماير وايز ما يلي: «نحن لا نعتبر أنفسنا أمة بعد اليوم بل جماعة دينية لا تتوقع العودة إلى فلسطين واسترجاع الشرائع المتعلقة بالدولة اليهودية»[1].

يتأكد ذلك عبر ما أشار الكتاب السنوي اليهودي الأميركي إليه من وجود ما يزيد على مائتي منظمة قومية يهودية تنتشر في أبرز المدن الأميركية لتشمل أنشطتها مختلف المجالات السياسية والاقتصادية

---

(1) رزّوق، أسعد، **المجلس الأميركي لليهودية** ـ دراسة في البديل اليهودي للصهيونية، مركز الأبحاث ـ م.ت.ف، بيروت، شباط/ فبراير 1970، ص 24.

والإعلامية والاجتماعية الخيرية والدينية، ما يمكنها من تشكل قوة ضاغطة لها نفوذها في السياسة والإعلام والتجارة والكنيسة.

وقد تغلبت الصهيونية على هذه المواقف في مؤتمر كولومبوس الذي انعقد عام 1937 ليرى ضرورة المساعدة في نقل اليهود إلى فلسطين لإقامة وطن لهم فيها، وقد تجسد هذا الموقف عبر بيان اتحاد الأبرشيات العبرية الأميركية الذي ورد فيه: «نرى يد العناية الإلهية في فتح أبواب فلسطين أمام الشعب اليهودي... آن الأوان كي تتضافر جهود جميع اليهود بغض النظر عن خلافاتهم العقائدية من أجل إقامة الوطن اليهودي كما نطلب من أبناء رعيتنا تقديم الدعم المادي والمعنوي لإعادة بناء فلسطين»[1].

وهكذا سارت الأنشطة الصهيونية في المراحل اللاحقة متخذة اتجاهين: يركز الأول على ضرورة قيام قوة ضغط ذاتية فاعلة على القرار الأميركي لخدمة المشاريع الصهيونية الداخلية الهادفة لترويج أعمالها وتعزيز أرباحها ومكانتها السياسية، والخارجية التي تكمن بدعم الكيان الصهيوني في فلسطين مادياً وسياسياً ومعنوياً من قبل الجاليات اليهودية وغير اليهودية ومن قبل الدولة في الولايات المتحدة والعالم.

تعززت الأنشطة الصهيونية في الولايات المتحدة عبر مجموعة من المنظمات تبرز من بينها المنظمة الصهيونية في أميركا والمنظمة الصهيونية النسائية في أميركا (هداسا) والمنظمة الصهيونية العالمية (القسم الأميركي) والاتحاد الصهيوني الأميركي، إلى جانب لائحة تزيد على مائتي منظمة وجمعيات خيرية وعمالية وطبية منتشرة في جميع أرجاء الولايات المتحدة الأميركية.

---

(1) م ن، ص 11.

أما الاتجاه الثاني المتمثل بأدوات الضغط السياسي التي تعتمدها، فيرتكز على ما يعرف باللوبي الصهيوني وهو أكبر ما في الولايات المتحدة من حيث الاهتمام بالسياسة الخارجية. والحقيقة أن هناك لغطاً كبيراً حول هذا اللوبي في منطقتنا بين من يؤكد سيطرته على السياسة الداخلية والخارجية الأميركية ومن يعتبر أن هذا اللوبي يشكل جزءاً من البنية اليمينية المتطرفة في واشنطن، وأنه بالتالي يشكل أداة صلبة يستعين بها اليمين الأميركي، كما أسلفنا، لتحقيق أهداف سياسته التوسعية في العالم وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط.

رغم ذلك، لا بد من تسليط الضوء على مستوى ونفوذ أدوات الضغط الصهيونية. لنبدأ بالسلطة التشريعية الأميركية حيث لا ينشط نظام جماعات الضغط أو اللوبي على مستوى واشنطن وقراراتها الخارجية فحسب، بل وعلى جميع مستويات الولايات، فهناك جماعة ضغط في كل ولاية تعمل على مستوى المدن لضمان انتخاب شخصيات مؤيدة للصهاينة أو يدعمها الصهاينة، فتشارك في انتخابات حكام الولايات والمجالس التنفيذية لها كما وفي انتخابات أعضاء الكونغرس بمجلسيه الشيوخ والنواب، وأخيراً تلعب دوراً هاماً في الانتخابات الرئاسية، وهي تعمل بنظام يضمن ارتباطها المباشر بالمؤتمرات الصهيونية، لضمان تأثير فريد على السياسة الخارجية الأميركية، وكي تنعم إسرائيل من جهة أخرى بنفوذ كبير عليها.

لا تقتصر هذه النشاطية الفريدة على المستوى التشريعي وحده، بل تمتد إلى مجالات حيوية كصناعة الأسلحة وترويجها، ما يمكنها من بسط ما تحتاجه من نفوذ على مستوى القادة العسكريين لأن تطوير الصناعة العسكرية يتطلب استرضاء كبار القادة والضباط، خاصة وأن هؤلاء كثيراً ما ينتقلون إلى العمل السياسي ويحتلون مناصب رفيعة في

الدولة وقراراتها المستقبلية، ما يسهم أيضاً في تعزيز الترابط العضوي القائم بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

أما الانتخابات الرئاسية وما تثيره من جدل واجتهادات تحليلية في منطقتنا فهي تؤكد مرة بعد أخرى أن النفوذ الصهيوني لم يبلغ حد الاستبداد بالصوت الانتخابي الأميركي رغم مساعيه الكبيرة في هذا المجال، وذلك من خلال التمويل المادي والإعلامي الهائل للحملات الانتخابية. ولا شك أن الانتخابات الرئاسية الأخيرة قد أثبتت قوة النفوذ الصهيوني من جهة، وعدم سيطرته التامة على الشارع الأميركي من جهة أخرى.

رغم انتماء جورج بوش الابن إلى المجموعات المالية الصهيونية نفسها بشقيها المسيحي واليهودي في الولايات المتحدة، فقد سخر النفوذ اليهودي لخدمة آل غور لأكثر من سبب يتعلق بمواقف هذا الأخير الأكثر حماساً تجاه إسرائيل والدعم التقليدي للجاليات اليهودية لمرشح الحزب الديمقراطي، وغيرها من الأسباب الداخلية الأخرى التي لم تمكِّن جماعات الضغط من إحراز النصر النهائي لآل غور، رغم الفارق البسيط بحجم الأصوات بين الطرفين.

تضعنا هذه الوقائع أمام حقيقة أخرى لا بد من التنويه إليها هنا لإبراز الفارق الشاسع بين مستوى فاعلية جماعات الضغط الصهيونية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية وما تبذله وتسخره من مبالغ هائلة تقدر بمئات الملايين لتمويل الحملات الانتخابية، مقابل مساهمات بسيطة من قبل الجاليات العربية التي ما زالت دون المستوى المطلوب لإثبات وجودها وفرض مكانتها في المجتمع الأميركي، على الأقل بعيداً عن تأثيرها على السياسة الخارجية الأميركية.

قد لا تصح المقارنة بين نشاطية الجاليتين أصلاً، لانتماء كل منهما إلى طبقة مختلفة، مع أن هذا لا يشكل عائقاً، لأن جاليات المواطنين السود في الولايات المتحدة لا تنتمي إلى فئات مالية متنفذة، إلاّ أنها تعتبر من أقوى الجاليات الأميركية بفضل تماسكها وحسن تنظيمها، بينما تعاني الجاليات العربية من تشتتها بين العربي والإسلامي والقُطري والإقليمي وغياب إطار محدد وفعال يجمع بينها، ما ينعكس سلباً على مكانتها في المجتمع الأميركي وعلى مستوى نفوذها الفعلي هناك.

لا بد من عدم الوقوع هنا في خطأ التحدث عن دور الجاليات والأقليات وكأنه حاسم في الانتخابات الرئاسية، علينا أن نتذكر باستمرار أن طبيعة النظام في الولايات المتحدة تستدعي أن يكون الرئيس في خدمة الشركات الكبرى وليس في خدمة الغالبية العظمى من الشعب كما يدّعون. وبالتالي من المفترض بالرئيس أن يقدم للشركات الكبرى الخدمات التي تريدها، أي أنه ليس في خدمة المواطن ككل، بل يسهر على خدمة حفنة من ذوي النفوذ المالي والاقتصادي، لأن أصحاب الأموال في الولايات المتحدة هم أصحاب القرار، أي إن الرئيس الأميركي عادة ما ينفذ مطالب الشركات الكبرى التي تحدد سياسة الرئيس الأميركي الداخلية والخارجية في نهاية المطاف.

وقد شهدت الفترة الأخيرة من تاريخ الولايات المتحدة وضوحاً نوعياً في عملية الإمساك بزمام السلطة الأميركية، فتأكد للجميع بما لا ريب فيه أن الرئيس لا يمثل غالبية الشعب الأميركي بمؤسساته الديمقراطية، كالاتحادات العمالية والنقابات واتحادات المرأة والاتحادات والمؤسسات الشعبية الأخرى التي ألغي دورها تماماً، بل

يركز جل اهتمامه بالسر والعلن منذ الثمانينات من القرن العشرين وتحديداً منذ فترة حكم الرئيس رونالد ريغان على خدمة مصالح كبرى الشركات الأميركية في المنحى المتجدد للسلطة، أما كيفية تحكم هذه الشركات بالقرارات الأميركية، فهذه مسألة تسهر على ضمانها مجموعات الضغط المتخصصة كل في مجاله، كالصناعات العسكرية الكبرى ومجموعات الضغط الخاصة بصناعتي الأسلحة والحليب وتجارتيهما. . وغيرهما.

وهكذا أحياناً ما تأتي هذه الشركات برئيس شبه فخري كما هو حال الرئيس رونالد ريغان الذي انتقل من ممثل فاشل بدأ حياته السياسية كمخبر يشي بزملائه من ذوي الميول اليسارية في هوليود، خلال الحرب الباردة، ليتحول فجأة في المرحلة الأخيرة من حياته وهو في عقد الستينات إلى مرشح في الانتخابات الرئاسية لأقوى دولة في العالم، تسلم السلطة لتنفذ الشركات الكبرى من حوله ما تريد من تطوير مشاريع ترسانتها العسكرية، وخصوصاً ما عرف بمشروع حرب النجوم الذي عاد بأرباح طائلة على صناعات الأسلحة من جهة، وأفقر فئات شعبية واسعة بعد تقليص ميزانيات التربية والتعليم والعناية الصحية وقطع المساعدات والدعم الحكومي عن كثير من المؤسسات التي يستفيد منها المواطن الأميركي العادي كضمانات اجتماعية للطفولة والشيخوخة والمرأة وذوي الإعاقة وغيرها.

نستطيع القول أيضاً إن الشركات الأميركية الكبرى لا تكتفي باختيار سيد البيت الأبيض فحسب، بل هي الضمان الأساسي لبقائه في السلطة، فلو عدنا إلى حكم الرئيس كارتر مثلاً، لوجدنا أنها كانت قادرة على التجديد له. ولكن رفضه لمشروع حرب النجوم جعلها تجد مصلحتها مع الرئيس رونالد ريغان فعملت على انتخابه وضمان بقائه

في السلطة رغم الكارثة التي حلت بجنود المارينز في بيروت خلال فترة حكمه وأودت بحياة أربعمائة جندي أميركي، أي أضعاف ما فقدته الولايات المتحدة في إيران.

استيلاء أصحاب المصالح المالية الكبرى على السلطة في الولايات المتحدة يفرض واقعاً محدداً على مفاهيم الغالبية العظمى من الناس، ذلك أن رؤوس الأموال تتدخل في صنع المبادىء التي تنشأ عليها الأجيال الجديدة التي تتم تربيتها في الجامعات وتعد لتكون أليفة مدجنة مروّضة لا تهتم إلاّ بمستوى حياتها الذاتية، عديمة الاكتراث بكل ما يجري من حولها، إن لم يكن على صلة مباشرة بامتيازاتها الخاصة. حتى إن مشاريع الأبحاث الجارية في الجامعات عادة ما تتم بتمويل من كبرى الشركات التي لا تكتفي بتحديد مادة البحث لتقبل بتمويلها بل وكثيراً ما تساهم في تحديد النتائج أيضاً، وخصوصاً في المجالات السياسية، نذكر هنا بأن النفوذ الصهيوني يطال أكثر من نصف الجامعات الأميركية.

أما عامة الناس فيتم الوصول إليهم من خلال وسائل الإعلام التي نستطيع التأكيد بلا حرج أن ثمانين بالمائة مما يشاهده المواطن الأميركي بل ومواطنو العالم الثالث، بما في ذلك في البلدان النامية والدول العربية، من صناعة أميركية موجهة ومعدة مسبقاً لتشكيل رأي عام يتوافق مع مصالح الشركات الأميركية الكبرى بما فيها من نفوذ صهيوني نستقبله عبر محطاتنا التلفزيونية بشكل يومي، وهكذا نرى مثلاً أن المجرم في الفيلم الأميركي أسود اللون، والعصابات الكبيرة الضخمة التي تدعم أعمال التخريب في الولايات المتحدة لاتينية أو آسيوية عربية وذات ملامح شرق أوسطية.

قلة في العالم العربي والإسلامي لم تشاهد أفلام رامبو لسلفستر ستالوني ورامبو بأجزائه الأول والثاني والثالث الذي ذهب إلى آسيا الوسطى وقتل عدداً من المسلمين والعرب وانتصر على الجميع. وما تعجز عنه السينما يصلنا عبر التلفزيون في ما يعرف بالمسلسلات الأميركية والمكسيكية والأرجنتينية التي نراها اليوم، وهي برامج من صناعة رؤوس أموال يهودية توزع في الوطن العربي وتنشر عبر فضائياتنا. هناك أمثلة كثيرة عن الغزو الثقافي، وخاصة عبر وسائل الإعلام الموجهة إلى منطقتنا العربية، وكأنهم في حرب ضروس لا يدفعون ثمن الرصاص والقنابل بل يدفعون ثمن المعلومة ويستفيدون منها على المدى البعيد أكثر من الرصاص.

والحقيقة أن المواطن العربي ما زال يشكو عميقاً من مستوى انحياز الرأي العام العالمي بوسائله الإعلامية الرئيسية إلى جانب الكيان الصهيوني، الذي يتقبل منه ما لا يقبله من أحد، ويبرر له ما يرفضه لأي دولة أخرى من العالم جملة وتفصيلاً. والحقيقة أيضاً هي أن لهذا الانحياز أسباباً جوهرية وموضوعية ليس لها صلة بانحياز الشعوب إلى ما تعبث به «إسرائيل» من دمار وخراب في منطقتنا، بقدر ما هو على ارتباط بما زرعته الصهيونية العالمية من أفكار سامة منذ بدايات القرن العشرين لتحصد اليوم ثمارها.

رغم الأزمة التي يتخبط بها الكيان الصهيوني داخلياً وحتى على المستوى الإعلامي الخارجي، لا بد من الاعتراف بأنه تمكن من تحقيق «إنجازات» ما زال يعتمد عليها في مواجهة شعوبنا عبر وسائل إعلام البلدان الأخرى التي تساهم العولمة في إيصالها إلى بيوتنا.

نفوذ في أميركا اللاتينية:

اعتمدت الصهيونية في أميركا اللاتينية منذ ما قبل قيام الدولة العبرية على ما عرف بداية بلجان دعم فلسطين، التي أسست بهدف تأكيد حق اليهود بإقامة دولة لهم على أرض فلسطين. وتأسست فروع لهذه اللجان في تموز/ يوليو من عام 1945 في كل من بوليفيا وتشيلي وكوبا وكوستا ريكا وكولومبيا والمكسيك، لتعمل بالتعاون مع «اللجنة دعم فلسطين» الأميركية المسيحية عبر مقرها في نيويورك. وقد ضم الصهاينة أكبر عدد ممكن من الشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية اللاتينية في هذه اللجان، التي كانت مهمتها تكمن بإقامة احتفالات حاشدة وتجنيد الأقلام التي تروج الأفكار الصهيونية بين تلك الشعوب. فكان أن ضمت إلى صفوف تلك اللجان شخصيات بارزة على غرار خوسي فيغيريس، رئيس كوستا ريكا وأدولفو موري رئيس البرلمان التشيلي، وفروكتووسو بيتالوغا، وزير الخارجية في الأوروغواي، وخوسي غالفيس نائب رئيس البيرو وعميد جامعة سان ماركوس في ليما وغيرهم.

في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1945 انعقد في واشنطن مؤتمر صهيوني تحت عنوان ندوة فلسطين المسيحية العالمية، شارك فيها ممثلون عن 30 دولة، كان 14 منها أميركية لاتينية. توصل المؤتمر إلى قرارات تدعو جميع الدول إلى إزالة العوائق من طريق الهجرة اليهودية إلى فلسطين وشراء الأراضي العربية، وطالب هيئة الأمم بأن تعترف بفلسطين دولة تاريخية لليهود، وأهم ما في هذه القرارات هو ما شرعته من أنشطة صهيونية[1].

(1) خليل خليل، نبيل، **أشكال التغلغل الصهيوني في أميركا اللاتينية**، ص 402، الفكر الديمقراطي عدد 9/ 1989 نيقوسيا، قبرص.

وقد عزز نمو رأس المال اليهودي الصهيوني وشركاته الاحتكارية التغلغل في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في القارة، ما يساهم حتى اليوم في الانتقاص من سيادة شعوب أميركا اللاتينية وخياراتها السياسية. وقد كرست الدعاية الصهيونية سجل اهتماماتها منذ أواسط القرن على رسائل محددة تعمل ضمن خطوط عريضة تخدم مصالح «إسرائيل» والمشروع التوسعي الصهيوني على حساب الحقوق العربية، فبنت حملاتها الدعائية على الأسس التالية:

التشجيع الدائم للهجرة اليهودية إلى فلسطين. التأكيد المستمر على العلاقة التاريخية والدينية التي تربط اليهود بفلسطين. التذكير بوعد بلفور الذي يسمونه «أسس الدعم المشروع»، لإضفاء الشرعية على إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين. إبراز البطولات اليهودية في محاربة النازية خلال الحرب العالمية الثانية. استغلال مشاعر الرأفة تجاه ما تعرض له اليهود من معاناة خلال الحرب العالمية الثانية. ممارسة الضغوط على المؤسسات الحكومية لاتخاذ قرارات مؤيدة للدولة العبرية. المبالغة في إبراز العنصر اليهودي كحقيقة فوق العادة في مجالات البحث والثقافة والعلوم والفن، ونشر قوائم بأسماء المبدعين من اليهود في مختلف أرجاء العالم، ويتفاخرون بها. تبرير دعم «إسرائيل» للأنظمة الدكتاتورية التي حكمت بلدان أميركا اللاتينية بحجة مواجهة التمدد الشيوعي. الادعاء بأن بلدان أميركا اللاتينية تستفيد في علاقاتها مع «إسرائيل» ومن تجارب هذا البلد الاقتصادية الغنية، علماً أن استيراد الأسلحة هو العلاقة الأهم التي تربط هذه الدول بـ «إسرائيل»[1].

---

(1) Khalil Khalil, Nabil, Propagandistas del Terror, Editorial Ciencias Sociales, La Habana, Cuba 1987, pp.1227.

تعتمد الحركة الصهيونية في تنفيذ حملاتها الإعلامية في جنوب القارة بشكل أساسي على الاحتكارات المالية وما لـ «إسرائيل» من اتفاقات متعددة مع المؤسسات الثقافية والتربوية والعسكرية في هذه البلدان، هذا إلى جانب العمل على احتكار الصناعة الثقافية بحد ذاتها. ومع ذلك يمكن اعتبار سلطة الإعلان والملكية المالية المباشرة لمؤسسات الثقافة والإعلام السبيل الرئيسي لتحديد سياسات وسائل الثقافة والإعلام مباشرة في هذه البلدان.

نذكر من هذه الوسائل على سبيل المثال، نشرة (كرونيكاس) الأسبوعية التي يوزع منها 66 ألف نسخة على غالبية المراكز الثقافية في الأرجنتين، وهي تصدر عن مركز يعد المقالات والتحقيقات الصحفية لتوزع على وسائل الإعلام. كما توزع في هذا البلد سلسلة («إسرائيل» دي أوي) أي «إسرائيل» اليوم، باللغة الإسبانية، وهي نشرة نصف شهرية تشمل أهم الأحداث الإسرائيلية وتوزع على الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة. تصدر الصهيونية في الأرجنتين أيضاً عدداً من الصحف والمجلات الموجهة إلى جميع الفئات الاجتماعية هناك، نذكر منها ثلاث صحف يومية هي (دي بريس)، و(نويفا برينسا)، و(موندو «إسرائيل» يتا). بالإضافة إلى مجلة (لالوس) وهي نصف شهرية، ومجلة (بلورال) الشهرية التي توزع على 22 ألف مشترك[1].

إلا أن الأمر لا يقتصر على ذلك وحده، لأن رؤوس الأموال الصهيونية المحلية والأجنبية تشكل وسيلة ضغط تنال من الفنون التشكيلية والكتابة والسينما والمسرح والإنتاج التلفزيوني أيضاً.

(1) م ن، ص 101.

يمكن أن نرى أهمية الإنتاج التلفزيوني في أميركا اللاتينية بالنسبة لمجتمعاتنا العربية إذا أخذنا بعين الاعتبار أن خمسة مسلسلات من جنوب القارة الأميركية التي تعرف إقليمياً بالمسلسلات المكسيكية، تعرض في آن واحد وفي أي وقت من العام على مختلف المحطات الفضائية العربية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المسلسلات تصل إلى بلداننا وهي محشوة بالكثير من الرموز والصور والحوارات الصهيونية العنصرية المعادية لحضارتنا وتقاليدنا ومفاهيمنا من جهة، بينما تبالغ في احترام الحكمة والفكر اليهودي العميق من جهة أخرى.

لدينا أهم مثال على ذلك في مسلسل أرجنتيني استوردته ومنتجته شركة (فيلمالي) اللبنانية في أواسط التسعينات، وقد جاء تحت عنوان (سيليستي)، يحمل فيه الكلب اسم (أربي) أي عربي، أما شخصية السيدة العجوز الحكيمة المتواضعة والإنسانية جداً فيه، فهي تعتنق الديانة اليهودية. لا بد هنا من تقدير الدور الهام الذي لعبه المخرج الكبير الأستاذ نقولا أبو سمح والفريق المخلص الذي عمل معه على إزالة جميع المحاذير الرقابية من هذا المسلسل ومن غيره، حتى أصبح بالإمكان عرضها على المحطات الفضائية العربية.

هذا ما ينطبق أيضاً على مسلسل تم عرضه على إحدى المحطات العربية، وقد استورد تحت عنوان (كاليبسو) من فنزويلا عبر شركة (سوبر إم) بمركزها في بيروت، حيث بذل العاملون فيها جهداً كبيراً في إلغاء مشاهد تحتوي على صور لرموز صهيونية وتلافي حوارات تبالغ في تقدير الحكمة والفلسفة اليهودية التي تنقل على لسان شخصية المخرج السينمائي (هاسينتو) الأساسية في القصة.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن فنزويلا هي الأقل شراً بالمقارنة مع الأرجنتين مثلاً بالنسبة إلى نفوذ الإعلام الصهيوني وسمومه الذي يتبع نهجاً أشد عدوانية من ذلك المعتمد في البلدان اللاتينية الأخرى، إلاّ أنه يركز بشكل خاص على التعاقدات ومشاريع التعاون والاتفاقيات الموقعة بين الكيان الصهيوني والوزارات والجامعات ومؤسسات ثقافية متنوعة.

وهذه اتفاقيات تتجدد باستمرار، إلاّ أن أهمها ما وقعته سلطات تل أبيب عام 1981 مع الجامعات الوطنية كافة، والتي لم يكن لبنودها أي مبررات أكاديمية أو علمية، إنما هي اتفاقات فكرية وذات أهداف سياسية. تؤدي هذه الاتفاقات إلى جلب مجموعات من المحاضرين التي تأتي أربع أو خمس مرات كل عام، لتشارك خلال زياراتها في طاولات مستديرة تناقش خلالها مسائل سياسية وثقافية تتعلق بآخر التطورات في أميركا اللاتينية والشرق الأوسط. هذا ما يؤدي على أرض الواقع إلى جعل كوستا ريكا أول بلد في العالم، وربما البلد الوحيد الذي نقل سفارته من تل أبيب إلى القدس، وهو طبعاً من بلدان أميركا اللاتينية التي ما زالت ترفض حتى اليوم إعادة النظر في سياساتها الخارجية تجاه الشرق الأوسط.

قد يشكل ما حدث لبرنامج تيستيمونيو السياسي للقناة الرابعة في تلفزيون البيرو شاهداً حياً على مستوى التأثير الصهيوني على الإعلام في بلد آخر من أميركا اللاتينية، حيث هددت رؤوس الأموال الصهيونية بحجب إعلاناتها كاملة عن المحطة إن لم توقف هذا البرنامج. عالج هذا البرنامج السياسي، قبل وقفه، القضايا السياسية الساخنة، وقد أوضح معد هذا البرنامج ومقدمه سيزار إيلدبرانت، أن أشد ما أغضب الصهاينة هو أن يجرؤ أحد في البيرو على توجيه إصبع

الاتهام إلى تورط «إسرائيل» في المجازر التي ارتكبت بحق الفلسطينيين في مخيمات بيروت.

لم يكتف الصهاينة بوقف البرنامج عبر ابتزازهم المالي، بل أجبروا القناة على تقديم إدواردو بييخو، رئيس لجنة العلاقات الإنسانية للتجمع اليهودي في البيرو حينها، للتحدث عن قضية إيلدبرانت قائلاً إن «إسرائيل» هي المثال الوحيد للديمقراطية والإنسانية في العالم[1]...

قد لا نستغرب ما جرى عند الاطلاع على ما تداولته الإحصاءات هناك من أن المؤسسات الاقتصادية المرتبطة بالحركة الصهيونية تمول ما يقارب 80% من الإعلانات التجارية في الصحافة المحلية على أنواعها. والأمثلة أكثر من أن يتسع صدر هذه الصحيفة لها، إلاّ أنها جميعاً تؤكد على ضرورة إحراز المزيد من التفاعل بين شعوبنا المتشابهة في العديد من المجالات، والتي قد تجمعها مصالح مشتركة لا تقل أهمية عن بلدان أخرى تقع على المسافة الجغرافية نفسها منها.

كما تؤكد أيضاً ضرورة إبراز أهمية ضلوع وسائل الإعلام العربية بواجباتها في التوجه الجدي والحضاري إلى هذه الشعوب، حاملة معها الرسالة الإنسانية للهوية العربية عبر كل السبل المتاحة انطلاقاً من ظروف العولمة نفسها التي يتوجهون هم إلينا من خلالها. تعزيز العلاقات الدبلوماسية والثقافية والتقارب مع جنوب القارة الأميركية انطلاقاً من الهامش الديمقراطي الكبير الذي تنعم به اليوم، والذي يسمح لها بإقامة علاقات متوازنة تخدم المصالح المشتركة بالتساوي.

---

(1) أشكال التغلغل الصهيوني في أميركا اللاتينية، م س، ص 402.

كل هذا ضمن إشراك الجاليات العربية بفاعلية أكبر في قضايا أمتها عبر مشاريع اقتصادية وثقافية وإعلامية تعود بالنفع على جميع الأطراف وتقيم جسور علاقات متينة ودائمة لا تقتصر على قضية واحدة فحسب. . .

هذه مجرد أفكار يتم تداولها في أوساط الجاليات العربية هناك، وهي تعبر عن الرغبة الشديدة في العمل على مدّ جسور مباشرة مع قارة بكاملها كانت وما زالت تتأثر جدياً بمختلف الحملات الإعلامية المعادية لجميع القضايا العربية المحقة.

... في الولايات المتحدة:

رصدت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية، مثل «جيروزاليم ريبورت» و«جيروزاليم بوست» في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2000 قصة صوني كالهان مع اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، حين تحدثتا عن الشعور بالراحة الذي ينتاب اللوبي الصهيوني بسبب تخلي كالهان عن منصبه كرئيس للجنة العمليات الخارجية التابعة للجنة الاعتمادات المالية بمجلس النواب بعد انقضاء دورة رئاسته لها، والتي بلغت ست سنوات.

وبهذه المناسبة أخذت الوسيلتان الإعلاميتان تحصيان حجم المساندة الموجودة لإسرائيل في الكونغرس الأميركي، وقد كانت «جيروزاليم ريبورت» أكثر صراحة في هذا المجال، إذ أخذت تتحدث في مقالة نشرتها في التاسع والعشرين من كانون الثاني/ يناير عن عدد الأعضاء اليهود في الكونغرس الذي بلغ 27 نائباً في مجلس النواب وعشرة نواب في مجلس الشيوخ، واختصت «جيروزاليم ريبورت» بالتحليل لجنتي العلاقات الدولية والاعتمادات المالية، في مجلس

النواب، وتحدثت عن خسارة اللوبي الإسرائيلي لجهود النائب اليهودي الأميركي بنجامين جيلمان كرئيس للجنة العلاقات الدولية بسبب انتهاء دورة رئاسته لها، ما اضطره للتخلي عن المنصب للنائب هنري هايد، بينما انتقل جيلمان لرئاسة إحدى اللجان الفرعية بلجنة العلاقات الدولية، وهي لجنة الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى لجنة الاعتمادات المالية فقد احتفلت وسائل الإعلام الإسرائيلية بتخلي كالهان عن رئاسة إحدى لجانها الفرعية الخاصة بالعمليات الخارجية والتي تولى رئاستها من بعد كالهان النائب جيمس كلوب ممثل ولاية أريزونا.

وقد أفشت هذه التحليلات بعض أسرار اللوبي الإسرائيلي والتي يندر التعبير عنها في وسائل الإعلام الأميركية الشديدة الحرص في كل ما يتعلق بإسرائيل أكثر من وسائل الإعلام الإسرائيلية ذاتها. ومن أهم هذه الأسرار شعور اللوبي الإسرائيلي بقلة مصادر قوته ومحدوديتها حتى لو كانت كثيرة، وذلك لأنها محكومة أساساً بعدد الموالين لإسرائيل والذين يجدهم اللوبي الإسرائيلي بالأساس في النواب اليهود الأميركيين، ثم في بعض النواب الذين استطاع اللوبي الإسرائيلي التأثير عليهم بالأموال أو بالأصوات.

والواضح ـ كما يتبين من التحليلات ـ أن اللوبي الإسرائيلي يهتم أساساً بالتأثير على أعضاء الكونغرس الذين يشغلون لجاناً هامة مؤثرة على مصالح إسرائيل، غالباً ما يكون هؤلاء الأعضاء قبل احتلالهم لهذه المواقع، بعيدين إلى حد كبير عن دوائر العلاقات الدولية والسياسة الخارجية الأميركية والتي يغلب على الأميركيين عدم الاهتمام بها. وينطبق هذا التحليل على صوني كالهان والنائب جيمس كلوب الذي خلفه في رئاسة لجنة العمليات الخارجية التابعة للجنة الاعتمادات المالية، وينطبق أيضاً على هنري هايد الرئيس الجديد

للجنة العلاقات الدولية، فهم ـ كما توضح المصادر الإسرائيلية ـ ليسوا من المهتمين أساساً بقضايا السياسة الخارجية.

وما يحدث في العادة هو أن منظمات اللوبي الإسرائيلي تسرع بعد كل انتخابات تشريعية بدراسة مواقف أعضاء الكونغرس الموجوين لأول مرة في مواقع حساسة، ثم تبدأ في التأثير عليهم من خلال شبكة علاقاتها بالناخبين والمتبرعين. وفي العادة تنجح لأسباب عديدة، من أهمها غياب دور عربي وإسلامي موازٍ لدور اللوبي الإسرائيلي والذي لا يجب المبالغة فيه، فاللوبي الإسرائيلي على الرغم من قدراته التي لا ينكرها أحد، لا يمتلك عصا سحرية بل يستخدم أساليب معروفة ومتاحة جداً للجماعات الناشطة المنظمة المثابرة والمصرة على التأثير في السياسة الأميركية. وأحياناً يفشل اللوبي الإسرائيلي ولو فشلاً نسبياً، كما هو في حالة النائب صوني كالهان والذي انتخب لعضوية مجلس النواب الأميركي لأول مرة في عام 1984، والذي أتى إلى الكونغرس من القطاع المالي الأميركي حيث جاء كرجل أعمال.

جرت أصعب المواجهات بين كالهان واللوبي الإسرائيلي مرتين على الأقل: إحداهما في نهاية عام 1997 حيث هرب شاب أميركي ـ إسرائيلي بعد ارتكابه جريمة قتل، وقد هدد كالهان في ذلك الحين إسرائيل بقطع 200 مليون دولار من المساعدات الأميركية لها إذا لم يتم تسليم الشاب القاتل. أثارت هذه القضية ضجة إعلامية داخل أميركا وإسرائيل، دفعت قادة أكبر المنظمات اليهودية الأميركية للتدخل متوسطة لحل المشكلة.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1997 أصدر قاض إسرائيلي حكماً بالسماح بتسليم الشاب القاتل، في الوقت الذي هاجمت فيه الصحف

الإسرائيلية كالهان لتهديده إسرائيل بوقف المساعدات، كما لامته وسائل الإعلام الإسرائيلية لضغطه على إسرائيل في عام 1996 للموافقة على منح الأردن حوالي 50 مليون دولار من حصتها بالمساعدات الأميركية. وفي السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 كتب نيل شير المدير التنفيذي السابق لمنظمة إيباك أكبر منظمات اللوبي الإسرائيلي مقالة في «جيروزاليم بوست» تتحدث عن خطورة الموقف الذي اتخذه كالهان هو ورئيس لجنة الاعتمادات المالية روبرت ليفنجستون خلال أزمة تسليم الشاب الإسرائيلي - الأميركي القاتل، وحذر شير من خطورة الموقف الكبيرة وخاصة في السرعة والعلانية اللتين لجأ بهما كالهان وليفنجستون إلى استخدام ورقة المساعدات للضغط على إسرائيل. أما الأزمة الثانية فقد حدثت في أواخر عام 2000 حين هدد كالهان بحرمان إسرائيل من 250 مليون دولار من المساعدات الأميركية لها إذا مضت إسرائيل في بيع صفقة رادار مضاد لطائرات الفالكون للصين، وأوضح خلال الأزمة أنه من الأجدى بأميركا أن تضغط على إسرائيل مقارنة بدول أخرى، لأن إسرائيل أكبر دولة مستقبلة للمساعدات الأميركية في العالم، ومع ذلك لا تتورع عن بيع أسلحة وتكنولوجيا أميركية طورتها بمساعدات عسكرية أميركية لدول أخرى كالصين دون موافقة الولايات المتحدة. ومرة أخرى نجحت ضغوط كالهان في إرغام اللوبي الإسرائيلي وإسرائيل على التراجع.

شهدت فترة منتصف الثمانينات مرحلة نشاط متزايد للوبي العربي - الأميركي، وقد أشادت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» في الثالث عشر من شباط/ فبراير من عام 1996 بالنشاط المتزايد للوبي العربي مشيرة إلى وجود أكثر من عربي منتخب في أماكن سياسية هامة مثل

الجمهوري فيكتور عطية حاكم ولاية أوريغون في ذلك الوقت والجمهوري جيمس عبد النور عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ساوث داكوتا حينها، إضافة إلى النائب الديمقراطي نك رحال عن ولاية وست فرجينيا، والنائب ماري روز عوكر عن ولاية أوهايو.

بدأت في العام نفسه توجه اتهامات لجميع النواب المدافعين عن القضايا العربية ومنها تهمة معاداة السامية التي وجهت لنك رحال الذي رد عليها بالتحذير من خطورة تصاعد لهجة العداء للعرب داخل الدوائر السياسية الأميركية.

في النصف الثاني من عام 1986 اتخذت علاقات اللوبي الصهيوني بالمؤيدين للقضايا العربية منحى شديد التوتر بعد اغتيال أليكس عودة أحد أبرز الناشطين العرب ـ الأميركيين ومدير مكتب اللجنة العربية لمكافحة التميز في كليفورنيا على يد بعض الجماعات اليهودية المتطرفة، ما استدعى مجلس النواب الأميركي إلى تنظيم جلسة مباحثات للنظر في ظاهرة العنف وجرائم الكراهية الموجهة ضد العرب الأميركيين، بعد اتهام المنظمات العربية للحكومة الأميركية بالتقاعس عن تعقب المسؤولين عن اغتيال أليكس عودة والقبض عليهم مشيرة إلى أن الحادث وقع على أيدي جماعات إرهابية داخلية.

وفي عام 1988 مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، تحدثت الصحافة الأميركية عن حالة نشاط كبيرة في الأوساط العربية ـ الأميركية وخاصة في مجالات التبرع والعمل السياسي، ما استدعى تحركات صهيونية مضادة ويائسة...

خلال الدورة الانتخابية لعام 1988 صرفت الـ PAC المؤيدة لإسرائيل مبلغ 5432055 دولاراً على حملات تأييد لأعضاء في

الكونغرس، جلبت لها ستة بلايين دولارات على شكل مساعدات لإسرائيل. لوضع الأمور في نصابها، تحصل الحكومة الإسرائيلية على 1105 دولار من دافعي الضرائب مقابل كل دولار واحد تدفعه الـ PAC المؤيدة لإسرائيل في لوبي الكونغرس[1].

وهكذا عندما كانت الحكومة الإسرائيلية برئاسة مناحيم بيغن في بداية الثمانينات، تموّل بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقدم عضو الكونغرس الأميركي بول ماكلوسكي، بمجموعة أفكار واقتراحات تقلص من المساعدات الأميركية لإسرائيل طالما استمرت ببناء هذه المستوطنات. وجدت الـ AIPAC في الدورة الانتخابية لعام 1982 مناسبة لتجميد عضوية ماكلوسكي في الكونغرس، منتهزة هذه الفرصة. لم تكتف الـ AIPAC بدعم بيت ويلسون لمواجهة ماكلوسكي فحسب، بل أطلقت حملة دعائية ضد هذا الأخير في محاولة لتدمير سمعته. وقد شكلت هذه الحملة تحدياً كبيراً آخذة بعين الاعتبار تاريخه كبطل حرب أميركي. «خدم ماكلوسكي متطوعاً في البحرية بعد أن كان من المشاركين في الحرب العالمية الثانية. وقد قاد شخصياً في كوريا ستة هجمات بالبنادق فأصيب بجروح فاز على أثرها بالنجمة الفضية وصليب البحرية معاً»[2].

«ومع ذلك لم تنقذه هذه السمعة من الحملات الإعلامية التي جعلته يبدو وكأنه يشكل «تهديداً أكبر لأمن إسرائيل من أي تحالف

---

(1) Richard H. Curtiss, Stacalth PACS: Lobbying Congress for Control of U.S. Middle East policy (Washington. DC.: The American Educational Trust. 1996) pvi.

(2) م ن، ص 39.

مشترك بين الدول العربية»[1]. تلقى منافسه ويلسون 7500 دولار فقط من الـ PAC المؤيدة لإسرائيل، (غالبية التبرعات الأخرى جاءته من الأفراد)، إلاّ أن الهجمات الإعلامية ضده كانت كافية لجعله ينهزم. وقد أعلن ماكلوسكي لاحقاً بأن «الكونغرس يرتعد من الـ AIPAC»[2].

لا يسمح قانون منع الرشوة الفدرالي في الكونغرس للـ PAC «بدفع أكثر من 10000 دولار للمرشح الواحد في الدورة الانتخابية»[3].

تعمل مجموعة الـ PAC المؤيدة لإسرائيل تحت قيادة الـ AIPAC التي هي «جزء من اللوبي الإسرائيلي، أما في ما يخصّ التأثير المباشر في سياسة الشأن العام، فمن الواضح بأنها الأهم»[4]. وهي تعمل ضمن الخط العام والرؤية السياسية للـ AIPAC. عندما تقرر هذه الأخيرة دعم مرشح محدد مالياً، تفعل جميع الـ PAC الأخرى المؤيدة لإسرائيل ذلك أيضاً، ما يؤدي عادة إلى فوز المرشح. وهذا ما يحدث أيضاً عندما تعارض الـ AIPAC مرشحاً محدداً وتقرر دعم خصمه في الانتخابات. يسمح ذلك مبدئياً للـ AIPAC بوضع حدود العشرة آلاف دولار المقررة لكل PAC مؤيدة لإسرائيل تحت تصرفها، وهي تستعمل المال لدعم السياسي المؤيد لإسرائيل، فتمنحه الإمكانات اللازمة للتفوق على منافسه.

---

(1) م ن، ص 40.

(2) Paul Findley Institutions Confront Israel's Lobyy, They Dare to Speak out: People & Chicago, Illinois: Chicago review, 1985, pp.26.

(3) Richard H. Curtiss, Stacalth PACS: Lobbying Congress For Control of U.S. Middle East policy, (Washington. DC.: The American Educational Trust. 1996) pvi.

(4) Paul Findley. Institutions Confront Israel's Lobby, They Dare to Speak Out: people & Chicago, Illinois: Chicago review, 1985, pp.26.

إلى جانب التلاعب على القانون، هناك أسباب أخرى تكمن وراء قوة وفاعلية الـ PAC المؤيدة لإسرائيل في تحديد السياسة الخارجية للولايات المتحدة المتعلقة في الشرق الأوسط. تحافظ هذه اللجان على الهدوء النسبي بحيث لا تلفت أنظار الرأي العام إلى استراتيجيتها التآمرية. لهذا تتخذ أسماء مثل PAC المترو وPAC تشيلي، وPAC الغرير، وPAC المدينة وPAC الهادىء وQPAC وغيرها. «من بين هذه اللجان الـ 120 المؤيدة لإسرائيل منذ عام 1976 هناك ست فقط تأتي على ذكر الشرق الأوسط وإسرائيل واليهودية والصهيونية. ومن بين هؤلاء نشط اثنان بعد عام 1984»(1).

يعاني اللوبي العربي على خلاف اليهودي، من انقسامات كبيرة تتوافق والحالة في العالم العربي. «حقيقة أن العضوية (في اللوبي العربي ـ الأميركي) هي من أسلاف 22 دولة عربية، وأن غالبية هذه الدول تواجه مشاكل جدية فيما بينها، يعني بأنه لا يمكن لأي مجموعة عربية ـ أميركية أن تعلن انتماءها إلى أي بلد أو طائفة عربية واحدة خلف البحار، ثم تتوقع بالمقابل أن تنتمي إليها أعداد كبيرة من الأعضاء»(2). وقد عادت هذه الحقيقة بنتيجة عكسية على مصادر التمويل العربية ـ الأميركية، حالت دون تمكينهم من منافسة الموارد الهائلة التي تتمتع بها اللجان المؤيدة لإسرائيل.

يؤكد ريتشارد إتش كورتيس في "Stealth PACs," أنه عندما تقدمت الـ PAC العربية ـ الأميركية النشطة الوحيدة بمرشحها في الدورة

---

(1) Richard H. Curtiss, Stacalth PACS: Lobbying Congress For Control of U.S. Middle East Policy, (Washington. DC.: The American Educational Trust. 1996), p. VI.

(2) م ن، ص 222.

الانتخابية الخاصة بعام 1984، صرفت 17350 دولار في حملات الكونغرس مقابل 3772994 دولاراً صرفتها PAC 81 مؤيدة لإسرائيل. عام 1986 صرفت الـ 94 لجنة نشطة المؤيدة لإسرائيل 34609984 دولاراً بينما صرفت الـ PAC العربية ـ الأميركية 61147 دولاراً.

في الدورة الانتخابية لعام 1988 صرفت ثلاث لجان عربية ـ أميركية ومسلمة 38370 دولاراً مقابل 5432055 دولاراً صرفتها 78 PAC مؤيدة لإسرائيل. أي إن هذه اللجان الأخيرة تفوقت على العربية ـ الأميركية بـ 217 مقابل 1، و75 مقابل 1، و141 مقابل 1، في الدورات الانتخابية الخاصة بأعوام 1984 و1986 و1988 على التوالي.

لائحة الانتصارات التي حققتها الـ AIPAC لأنصارها السياسيين تثير الرعب لدى رجال الدولة الأميركيين، نجد أفضل مثال على هذا الرعب في تصريح أدلى به عضو الكونغرس كلارينس دي لونغ حين قال: «قررت منذ زمن بعيد أن أصوت لكل ما تريده الـ AIPAC. فأنا لا أرغب بمقارعتهم، دائرتي الانتخابية صعبة جداً. لست بحاجة إلى المتاعب التي يمكن أن يسببها لي (اللوبي المؤيد إسرائيل). لقد عزمت على أن أدعمهم وأتلقى الدعم منهم»(1). وصل حجم المبالغ التي تقدمها جميع فروع الـ PAC للمرشحين إلى عضوية الكونغرس إلى 27744072 دولاراً. علماً أن إجمالي مصاريف هؤلاء المرشحين قد وصل إلى 29141474 دولاراً(2). بعبارة أخرى، قدمت اللجان

(1) Paul Findley, The Dare To Speak Out: People & Institutions Confront Israel's Lob-Chicago review, 1985, Chicago, Illinois, pp.38.

(2) Richard H. Curtiss, Stacalth PACS: Lobbying Congress For Control of U.S. Middle East Policy, (Washington. DC.: The American Educational Trust. 1996, p.244.

المؤيدة لإسرائيل أكثر من 95% من التمويل اللازم للحملات الانتخابية الخاصة بالمرشحين الذين تدعمهم في الكونغرس، والذين بالتالي سيدعمون إسرائيل. لم يتمكن أي لوبي آخر من الوصول إلى أرقام ولو قريبة من هذه الأرقام. من خلال شواهد معززة بالأرقام كالمذكورة أعلاه، أكدت الـ AIPAC للساسة الأميركيين بوضوح تام أنهم إن لم يعملوا بانسجام مع سياسة الحكومة الإسرائيلية، سيواجهون المتاعب في الحصول أو المحافظة على مناصبهم.

يمكن التأكيد بثقة تامة بأن حريات التعبير الأساسية التي يضمنها الدستور للشعب الأميركي قد انتهكت بسبب القوة التي يتمتع بها اللوبي الإسرائيلي. لقد رأينا في هذه الورقة، أن الذين «يجرؤون على الكلام»، كما فعل بول فيندلي، واجهوا ظروفاً عصيبة أخافت المحيطين بهم من توجيه الانتقادات إلى إسرائيل.

رغم هذه الوقائع المؤكدة، هناك حقائق لا يمكن إغفالها، وهي أن الكونغرس هو من مقرري السياسة الخارجية الأميركية كما أن الرأي العام الأميركي فيها يلعب دوراً ما في قراراتها، والصحافة مقررة في مجموعات الضغط أي اللوبي ومقررة جداً، وبهذا المعنى فالسياسة الخارجية تأتي عادة لتعكس كل هذه التجاذبات المجتمعة.

في مسألة بداية الاهتمام الأميركي بالقضية الفلسطينية يظهر لدينا أول موقف مباشر للسياسة الأميركية في المنطقة. إنها لا تعارض المشروع الصهيوني ولا تعارض الموقف البريطاني في ضرورة إنشاء وطن قومي لليهود في بلادنا، وهنا ممكن أن نأتي بشاهد بسيط على الموضوع يقول فيه - في دراسة حول فلسطين بين الماضي والحاضر - أن «واجمان» قدم مذكرة إلى المؤتمرين (مؤتمر الصلح في فرساي

ولاحقاً مؤتمر سان ريمو) يطالب فيها أن تكون حدود فلسطين إلى قرب صُور ومتصلة مع جبل الشيخ وممتدة في سوريا حتى درعا ومن هناك حتى محاذاة خط الحجاز لسكك الحديد حتى العقبة. وحضر الرئيس الأميركي ويلسون مؤتمر السلام وأعلن نقاطه الأربع عشر التي يطالب فيها بحق تقرير المصير لشعوب الدولة العثمانية المنهارة. وبعد أن رأى كيف انتهى مؤتمر سان ريمو في 26 حزيران/ يونيو 1920، فقد وصف الرئيس ويلسون ما جرى في هذا المؤتمر بصدد المنطقة بأنه تزاحم على الشرق الأوسط مثير للقرف والاشمئزاز. كان هذا موقف ويلسون لكن في الوقت نفسه تبنى مجلس عصبة الأمم إدخال نص وعد بلفور في مقدمة صك الانتداب بناء على طلب من بريطانيا وبتأييد إنشاء إدارة مستقلة لشرق الأردن وحظي هذا الأمر بالموافقة الأميركية الصريحة.

صحيح أن الموقف الأميركي قبل قيام دولة إسرائيل، قبل الحرب العالمية الثانية، كان موقفاً يتسم بالتعاطف مع الحركة الصهيونية. ولم يكن ثمة لوبي يهودي قوي في أميركا ولم يكن هناك وزن كبير للصوت اليهودي في الانتخابات الأميركية، لكن رؤية المصالح الأميركية أيضاً للمنطقة بأن تعتمد على قوة استراتيجية موثوقة تعتبر بمثابة ذراع للجسد الأميركي تطمئن لها في أغراض تحقيق حلم السيطرة المطلقة على الشرق الأوسط باعتباره المجال الحيوي الرئيسي للاقتصاد العالمي.

إن قدرة الولايات المتحدة الأميركية على رعاية دولة إسرائيل منذ لحظة اتخاذ قرار التقسيم وتحول الحركة الصهيونية عن مركزها الأوروبي إلى المركز الأميركي ليصبح هذا الأخير في جوهر بناء مؤسسات دولة إسرائيل، البناء الاقتصادي والبناء العسكري والبناء الاستخباراتي مع التجميل الديمقراطي المعهود، هو الذي جعل من

هذا البناء الذي تدخلت به أميركا منذ اللحظات الأولى، جعل من هذه الدولة موثوقة، لأن مصيرها مرتبط بالدعم الأميركي. ومصير هذه الدولة ارتبط في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الكبرى التي تريدها الولايات المتحدة الأميركية على النطاق الدولي وفي منطقة الشرق الأوسط.

أي إنها قضية مصالح بالدرجة الأولى، فالولايات المتحدة عندما تريد السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وتشمل إيران حتى تركيا والصومال، هذا الحقل الاقتصادي الضخم في العالم، لا تجد أي تعارض في سياستها مع المصلحة الإسرائيلية. وعندما يحدث ذلك، ولن يحدث، سيكون الحسم لصالح الإدارة الأميركية، قطعاً مهما بلغت ضغوط اللوبي اليهودي وجماعات الضغط الأخرى على الإدارة الأميركية. فهذه الأخيرة ستتخذ الموقف المنسجم مع مصالحها تماماً. وفي سياق هذه العملية نرى بأن القوة الإسرائيلية في الشرق الأوسط وفرت للإدارة الأميركية قاعدة اعتبرت من أكبر حاملات الطائرات الثابتة في العالم في هذا المجال.

نجد إشارة إلى ذلك في مقولة لبيغن عندما عقد اتفاقية «كامب ديفيد» مع السادات، حين سأله أحد الصحافيين لماذا تطالبون بكثير من المساعدات، ألا تخجلون من هذه المساعدات المالية التي تطالبون بها الإدارة الأميركية؟ فرد عليه بسخرية شديدة قائلاً بأن الإدارة الأميركية تكسب من خلالنا أضعاف ما تقدمه لنا فنحن أكبر مشروع استثماري سياسي عسكري لهم في الشرق الأوسط. يعكس هذا القول حقيقة علاقة الاستثمار السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تجسده إسرائيل في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الإدارة الأميركية.

وثمة موقف آخر لبيغن في هذا المجال قال فيه: لقد حاربنا عام 1967 وضحينا من أجل احتلال سيناء وها نحن نعود لتسليم سيناء وعقد اتفاقية سلام لا نكسب من ورائها شيئاً إنما أميركا تقطف ثمراتها بالكامل. نرى هنا أن السياسة الخارجية الإسرائيلية ليست سوى قاعدة انطلاق أساسية. كانت أساساً حرب حزيران/ يونيو وليدة توافق إسرائيلي - أميركي لإحداث تغيير في منطقة الشرق الأوسط في لحظة كانت السياسة الأميركية في فيتنام وشرق آسيا تعاني من اهتزازات وأزمات عميقة.

لو توقفنا قليلاً أمام العمليات العسكرية الكبرى سنجد أن الجيش الإسرائيلي يقوم بها بصورة دورية. هذا يعني تحديداً أن المنطقة تخضع باستمرار لفك وتركيب سياسي. تصل أحياناً الاستهدافات، وفق تصور شارون وتشيني مؤخراً، لضرورة تقسيم السعودية مثلاً إلى مناطق نفط خاضعة للشركات وإلى مملكة تأخذ منها الهبات. هذا لكي تعيش الشركات البترولية محكمة السيطرة المباشرة على النفط علانيّة مرة واحدة. وهناك مشاريع يتحدثون عنها أيضاً منسوبة إلى تشيني وشارون، باعتبارهما أكثر اثنين متقاربين في السياسة تقول بإمكانية قيام مملكة هاشمية جديدة ممتدة من فلسطين إلى العراق عبر الأردن لإنهاء الصراع على قاعدة التحكم والسيطرة الإسرائيلية بعد توجيه ضربة للعراق وإسقاط صدام حسين وكل ما هنالك من سيناريوهات.

تتضح طبيعة هذه العلاقة أكثر عندما يطالب شارون بتعويضات تصل إلى 12 مليار دولار كتعويض عن الحروب التي خاضها ضد المدن الفلسطينية التي اجتاحها في شهر نيسان/ أبريل 2003 إذا وصلت المسألة إلى التفكير في هذه الاحتمالات الحقيقية وليس كمجرد فانتازيا سياسية، فهذا يدلّ على النظرة التي تسيّر السياسة

الأميركية الإسرائيلية في المنطقة وعلى طبيعة استهدافاتها فيها. إن التوافق الذي يحصل إنما يحصل من زاوية محددة تماماً هي كيف يمكن نهب هذه المنطقة ومنعها من التطور، وكيف يمكن إعادة ترتيب أوضاعها في كل عقد من الزمن بما يناسب استمرار عملية النهب المنظم والمنهجي، ما يجعلها دائماً منطقة متخلفة غير قادرة على الوقوف على قدميها؟

وبالعودة إلى مجموعات الضغط اليهودية نستطيع القول إن اللوبي اليهودي من أكبر اللوبيات الضاغطة والمؤثرة في صناعة القرار، لكنها لا تصنع القرار وحدها، لنأخذ مثلاً مختلفاً بعض الشيء عما يدور في الشرق الأوسط حيث غالباً ما نرى السياسة الخارجية الأميركية وخلفها اللوبي الصهيوني. لكن عندما ننظر للسياسة الخارجية إزاء كوبا، سنرى السياسة الأميركية ووراءها اللوبي الكوبي وهو ثاني لوبي في أميركا يضغط لصالح القوى المعادية لكوبا. فهل يمكن أن نقول عن الشرق الأوسط إن اللوبي الكوبي هو المسيطر؟ إن صناعة القرار في السياسة الخارجية الأميركية يخضع بالدرجة الأولى للمصلحة الأميركية الأكثر انسجاماً مع المصلحة الصهيونية والتي تلعب المصلحة الإسرائيلية دور الرافعة لهذه المصلحة الأميركية، ولذلك نرى التطابق على أنه صناعة يهودية كاملة ناجمة عن سيطرة يهودية في أميركا. علماً أن أميركا أكبر من اللوبي اليهودي ومع ذلك علينا أن نعتبره كأحد أجنحة صنع القرار الذي تحتاج إليه الإدارة الأميركية في لحظات معينة لتبرزه كصاحب قوة طاغية وفي لحظة معينة عندما لا تحتاجه يمكن أن تسكته.

يتأكد مما سبق، أن هناك سياسة أميركية معادية لنا تلعب إسرائيل دور القوة الضاربة فيها، وفي هذا المعنى، إن من يقول إن عدوتنا هي إسرائيل وأميركا تدعم هذا العدو وتنحاز له إنما يقرأون

النص بالعكس، فلا يمكن تجاوز العداء الإسرائيلي المباشر والخاص للمنطقة، ولكن الصراع السياسي المباشر في المنطقة هو مع الإدارة الأميركية، بينما تعتبر إسرائيل تجسيداً عسكرياً سياسياً كذراع ضاربة للإدارة الأميركية. إذا فهمنا المعادلة على أنها قضية صراع مع إسرائيل، فعلينا أن نسلم بأن الإدارة الأميركية منحازة إليها.

كانت شعارات الأحزاب العربية كلها في الستينات وشعارات الأنظمة والصحافة تتحدث باستمرار عن أن الصراع هو مع الإدارة الأميركية ومع المصالح الأميركية، لكن التبدل الذي حصل مع انهيار الاتحاد السوفياتي ألغى هذا المشهد بالفكر السياسي في المنطقة ولم نعد نسمع أي صحيفة رسمية أو حزب يولي هذا الموضوع أهمية خاصة، أصبحت اللغة السياسية مختلفة تماماً، وغاب الكثير من المفردات وأصبحنا نتحدث عن الانحياز والوسيط النزيه الذي تخلى عن دوره، مع أن هذا لا يتعدى كونه تحريفاً مطلقاً لما يجري في الواقع، لأن العلاقات الراهنة ليست علاقات صدامية ولأن الصراع الراهن لا يدور وفق منهج صدامي بل يدور وفق منهج تسووي ونهج تصالحي يسعى لحلول أسقطت هذه اللغة ليبدو الحديث عنها غريباً رغم استمرار الصراع. ومع أن شكل الصراع الراهن ولغته ومضامينه وأسلوبه مختلف، نرى تبدلاً في الكثير من اللغة السياسية في هذا الإطار. لكن هل يعني التبدل في اللغة السياسية تبدلاً في واقع الصراع؟ أم أن الصراع يدور مع الإدارة الأميركية بالدرجة الأولى؟

إن صراعنا المباشر مع أميركا، وإن المشروع الصهيوني ليس سوى تجسيد للمشروع الإمبريالي الأميركي في المنطقة بشكل مباشر ولا يوجد أي إمكانية لأن نكسب أميركا أو نحيدها أو نحلم بأن تكون إلى جانبنا في يوم من الأيام.

اليهود والأميركيون يتساءلون مستغربين هل تحول بوش وإدارته إلى لعبة في يد شارون؟(*)

العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل المتجلية بالنفوذ اليهودي في الإدارة الأميركية كما في الإعلام تسبب القلق لكثير من اليهود أنفسهم وهم يقولون إن ذلك لا بد وأن يؤدي إلى ردة فعل تكون عاقبتها وبالاً على إسرائيل.

جيم مور ومن خلال موقع «إيثير زون الفضائي» يطرح سؤالاً مثيرا ومقلقاً في الوقت نفسه حين يقول: ماذا يفعل كل هؤلاء اليهود في الإدارة الأميركية؟ وكيف تسللوا بتلك الأعداد الكبيرة إلى مواقع السلطة والنفوذ؟ ثم يسلط الضوء على أمر خطير في تلك العلاقة فيقول إنه حين يقول شارون لبوش: اقفز في الهواء يسأله بوش: إلى أي ارتفاع تريدني أن أقفز.

(*) **المرجع**: مجلة «الصياد». العدد 3045. 14 آذار/ مارس 2003. ص54.

بوش يرقص على مزمار شارون

يبدأ جيم مور مقالته كما يلي: مقالتي هذه ستكون عن اليهود، فإذا كنت أيها القارىء غير راض عن الموضوع فمن الأفضل أن تتركه الآن.

قبل أشهر قليلة كتبت مقالة للجريدة اليومية التي كنت أعمل فيها، ما كان يجب أن أكتبها، لو كنت مهتماً بالحصول على ترقية في وظيفتي، إذ يبدو ـ كما قيل ـ إن حقدي غير المنضبط هو الذي دفعني يومها إلى التساؤل عما تجنيه أميركا وتكسبه من الـ 3 ـ 5 بلايين دولار التي ندفعها أو نستثمرها في إسرائيل سنوياً.

تلك المقالة كانت كافية لاستبعادي، ليس استبعادي بالضبط بل وتصويري كما لو كنت الشيطان وإني معاد للسامية، ولهذا لم تعد تلك الصحيفة تنشر أو تقبل مني أية مقالة أكتبها. ويا لسذاجتي لأني لم أعرف يومها مقدار الخطأ الذي وقعت فيه، أما الآن فقد صارت معرفتي أفضل من قبل.

دعوني الآن أجمع بعض الخيوط!

قبل فترة ليست بعيدة قرأت تقريراً أنه في أثناء انعقاد جلسة الكنيست الإسرائيلي قال شارون لنائبه ـ شيمون بيريز: لا تقلق بشأن الأميركيين فنحن نمتلك ونتحكم بأميركا، نحن جميعاً نعرف أن أميركا في أيدينا.

لم أصدق ذلك في البداية فاتصلت بزميل صحفي في مدينة الخليل أستوضحه الأمر فأكده تماماً قائلاً إن كلام شارون هذا أذيع من راديو إسرائيل بالذات وأن الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء سمعوه وتناولوه بكثير من التعليقات.

هل تماسكت بعض الخيوط الآن؟

نشرت «هآرتس» مقالة بقلم «ألوف بين» و«شارون سادي» وفيها أن شارون أبلغ وفداً يمثل الكونغرس الأميركي أن إيران وليبيا وسوريا هي دول يجب تجريدها من سلاحها بعد أن نتخلص من العراق. وإن تحركاً أميركياً ناجحاً في العراق سيجعل إنجاز المهمة مع تلك الدول أسهل وأسرع.

هذه الخيوط بدأت تشكل ملامح الصورة.

بعد أيام قليلة من ذلك الاجتماع مع رجال الكونغرس قال شارون لمستر بولتن أن إسرائيل معنية وقلقة بسبب الخطر الذي تشكله إيران على أمنها الوطني، ولهذا فمن المهم جداً التعامل مع إيران حتى ولو كانت أميركا تركز اهتمامها حالياً على العراق.

اعتقدت للحظة خاطفة أن بوش هو رئيسنا... ولقد أفاد مستر بولتن في اجتماع له مع مسؤولين إسرائيليين أنه لا يوجد أدنى شك في أن الولايات المتحدة سوف تهاجم العراق وأنه من الضروري بعد أن تفرغ من تلك المهمة أن تلتفت لتتعامل مع التهديدات الآتية من سوريا وإيران وكوريا الشمالية. نعم، صحيح ما تقرأون: كوريا الشمالية.

ولوضع الجميع في إطار تلك الصورة اجتمع مستر بولتن مع وزير خارجية إسرائيل يومذاك بنيامين نتنياهو، ومع وزير الإسكان والبناء «ناتان شارانسكي».

بالطبع لم يكن الاجتماع مع شارانسكي ونتنياهو لمناقشة أسعار الإسمنت.

والآن، لنعرف من هو ذلك الرجل الغامض ـ مستر بولتن

المقرب جداً من شارون وغيره من المسؤولين والرسميين الإسرائيليين، والذي لا يجد غضاضة في أن يعين للجيش الأميركي الأماكن والساحات التي يتوجب عليه أن يحارب فيها بعد أن ينهزم العراق.

هل هو سمسار أسلحة أو تاجر إسرائيلي؟ كلا، إنه جوشوا ب. بولتن ـ نائب رئيس مستشاري الرئيس بوش والجماعة المقربة منه في البيت الأبيض وهو الموجه السياسي في حملة بوش لعام 2000، وهو واحد من 25 يهودياً يحتلون أعلى المناصب وأكثرها نفوذاً في إدارة الرئيس بوش.

نعم أيها الأميركيون، إنه واحد من الرسميين في حكومتكم المحترمة.

وهكذا تجمعت الخيوط الآن لترسم الصورة البشعة!

لا بد أن المؤرخ المعروف باول شرودر كان يتعجب حين كتب: «إذا كان أمن إسرائيل حقاً هو الشغل الشاغل والمحرك الحقيقي وراء اندفاع أميركا إلى الحرب ضد العراق، فإن ذلك يمثل لي أمراً في غاية الغرابة ولا مثيل له في التاريخ. إنه لأمر مألوف بالنسبة للدول الكبرى أنها توجد من يحارب عنها بالوكالة إذ تجد بين الدول الصغرى من يحارب دفاعاً عن مصالحها. ولكن ما يحدث الآن هو أننا لأول مرة في التاريخ نجد دولة كبرى ـ بل الدولة الأكبر والأقوى ـ تحارب بالوكالة نيابة عن دولة صغرى.

هل هذا تحول كلاسيكي وتغير في المفاهيم أم ماذا؟

وإذا كنت تريد صورة أوضح وأكثر شمولية لتعرف لماذا وكيف ترقص أميركا على نغمة مزمار إسرائيل فإني أحيلك لقراءة الخمس

مقالات التي كتبها «ستيفن سنغوسكي» تحت عنوان: «الحرب على العراق ولدت في إسرائيل».

ويختم جيم مور مقالته قائلاً: قد تجد - عزيزي القارىء - في هذا ما يصعب تصديقه لكنني بصراحة أقول لك إني معجب بكثيرين من اليهود، فهم أذكياء ذوو عقول خلاّقة وجادون في عملهم، ولكن حين يحاول اليهود أو أية جماعة عرقية التسلل وممارسة السيطرة والنفوذ على سياسات أميركا الداخلية أو الخارجية فإني أشعر بالاستفزاز وأصبح ميالاً إلى الرفض والمقاومة، وإذا كان ذلك النفوذ يعرض للخطر حياة جنودنا فإني أعتبر أن اللعبة قد انتهت ويجب أن تنتهي.

اليهود وخطر الذوبان في المجتمع الأميركي(*)

لقد حقق اليهودي الأميركي كل ما كان يطمح إليه. ولم يكن في يوم من الأيام أكثر أمناً، وأسعد حالاً، مما هو عليه الآن. فهو قد حصل على القبول في المجتمع الأميركي، وتمتع بالنفوذ والثراء. وأصبح من الأمور المثيرة للسخرية القول بأن اليهودي الأميركي قد حصل على حق المساواة، لأنه أصبح في الواقع أقوى نفوذاً من سائر المواطنين في الولايات المتحدة، سواء كانوا بيضاً أم ملونين. فإن عدد أفراد الجالية اليهودية في أميركا لا يتجاوز 2,5% من عدد السكان، ولكن معظم الناس هناك يعتقدون أنهم عشرة أضعاف هذا العدد، نظراً للنفوذ الهائل الذي يتمتع به اليهود، كأفراد وكجالية، في المجتمع الأميركي، ولتأثيرهم الكبير في هذا المجتمع، ولكن رغم كل هذا الثراء، وذلك النفوذ الذي يتبدّى أكثر ما يكون في السيطرة على مجلسي الكونغرس، وعلى عملية الانتخاب التي تشكل العمود الفقري للحياة السياسية في الولايات المتحدة الأميركية، والسيطرة شبه التامة على وسائل الإعلام التي تقود التفكير، وتحرك المشاعر. رغم كل هذا يشعر اليهود ـ الإصلاحيون والأصوليون على حد سواء ـ بقلق

(*) **المرجع**: محمد جلال عناية «القوة اليهودية في أميركا». طباعة خاصة. القاهرة. الطبعة الأولى 2001. ص172 ـ 179.

عميق على هوية «اليهودي الأميركي»، والتحولات التي طرأت عليها.

ويقرع الكاتب اليهودي الأميركي ألان ديرشويتز، الأستاذ في مدرسة القانون في جامعة هارفرد ناقوس الخطر عندما يقول: «إن استمرار أكثر الأقليات اليهودية نفوذاً في التاريخ اليهودي يحدق به الخطر ما لم نقم الآن بعمل استثنائي لمجابهة هذا الخطر». أما الخطر الذي يعنيه ديرشويتز فهو تدنّي معدل الإنجاب بين اليهود، واستيعاب اليهود في المجتمع الأميركي، والتزاوج بين اليهود والأغيار (غير اليهود)، واندماج هؤلاء الأغيار في اليهود بدافع الإعجاب. ويقول الحاخام يتسحاق كوبر سميث: «إن استيعابنا (في المجتمع الأميركي) يقضي على شعبنا (اليهودي) بأسلوب أكثر خبثاً ودقة من الأسلحة النارية وصواريخ سكود». ويمضي الحاخام سميث محذراً: «إن هذا القاتل الهادىء يفكك نسيج الشعب اليهودي». ويضيف قائلاً: «إن كل وسائل الإعلام تتنبأ باحتمال زوال اليهود من شمال أميركا»، أما ديرشويتز فيقول: «إن أخطر التهديدات لا تأتينا اليوم من الذين يودون إبادتنا، ولكن التهديد يأتي من الذين لا يكنون لنا حقداً أو بغضاً، من الذين يقتلوننا بعطفهم علينا، وباستيعابهم لنا، وبالتزاوج بنا، والاندماج فينا محبة وإعجاباً».

منذ القدم، وحتى عصرنا الحاضر، حدث الزواج المختلط والاختلاط الجنسي بين اليهود والأغيار رغم التحذير والإنذار والتحريم من خلال القواعد والقوانين، سواء من طرف اليهود أو الأطراف الأخرى. وكانت لهذه المخالطة الجنسية، سواء عن طريق الزواج أو طرق أخرى خارج إطار الزوجية، كالمحظيات والإماء والدعارة والاغتصاب، آثار ثقافية وآثار تتعلق بعناصر الوراثة.

إن القوانين اليهودية التقليدية المرتكزة على التوراة لا تعترف بالزواج المختلط بين اليهود وغير اليهود ـ ذكوراً وإناثاً ـ وتعتبر مثل هذا الزواج غير قائم قانونياً. ولكن القانون شيء والممارسة العملية المتعددة والمتواصلة شيء آخر. فإن سيدنا إبراهيم وسيدنا يعقوب عليهما السلام قد أنجبا أطفالاً من نساء غير زوجاتهم. ولقد عرف في المجتمع اليهودي على مدى تاريخه أن قوانين الزواج مثالية ونادراً ما كان يتم تطبيقها. ولقد تمت زيجات مختلطة بين اليهود وغيرهم في مصر الفرعونية، وبين اليهود واليونان في العصر الهلّيني.

في العصر الروماني، عندما أصبحت المسيحية الدين الرسمي للدولة، فإن قوانين الدولة من جهة والمجالس الكنسية من جهة أخرى منعت الزواج بين اليهود والمسيحيين. وكذلك، فإن حكام الإمبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية) حرموا مثل هذا الزواج. وفي القرنين التاسع والعاشر بعد الميلاد أصبح الزواج المختلط في مرتبة الزنا قانوناً وأصبحت عقوبته الموت.

ولقد حدث التزاوج المختلط بين العرب واليهود في عصر ما قبل الإسلام. وعندما جاء الإسلام أباح زواج المسلم باليهودية والمسيحية، وكانت صفية بنت حيي بن أخطب اليهودي إحدى زوجات الرسول الكريم سيدنا محمد ﷺ. وكذلك حدث التزاوج المختلط بين اليهود وغيرهم من الأجناس الأخرى ممن كانوا من رعايا الدولة الإسلامية.

وعندما ساءت أحوال اليهود في أوروبا المسيحية في العصور الوسطى، التزم اليهود الحيطة والحذر ومنعوا نساءهم من الاختلاط بالأغيار وقيدوا حركتهم، أما السلطات المسيحية من جهتها فقد

حرمت ليس فقط المخالطة الجنسية بين المسيحيين واليهود بل جميع أنواع الاتصال بين أصحاب الديانتين، ولكن هذا الحال تغير في عصر النهضة حيث حدث انحلال في الضوابط الخلقيّة في الدول الأوروبية التي تقع على البحر المتوسط مثل إسبانيا وإيطاليا، وقد امتد هذا الانحلال إلى الأقليات اليهودية في هذه المناطق. وفي هذه الفترة لم يعتبر اليهود أو الأغيار أنهم ارتكبوا معصية إذا تزاوجوا فيما بينهم.

عندما قامت الثورة الفرنسية لم يعد الزواج طقساً دينياً بل أصبح إجراء مدنياً، لا يعير اهتماماً للاختلاف الديني بين الزوج والزوجة. وسرعان ما امتد الزواج المدني إلى كافة الأقطار الأوروبية. ومع قيام الحرب العالمية الأولى كان الزواج المختلط بين اليهود والمسيحيين مباحاً في كافة الأقطار المسيحية باستثناء روسيا وبولندا.

يشير الحاخام كوبر سميث إلى الأخطار الآنيّة التي تهدد الكينونة اليهودية في الولايات المتحدة والتي يتمثل أحدها في أن ستمائة ألف يهودي فقط من أصل خمسة ملايين ونصف المليون يهودي في الولايات المتحدة يلتزمون بالشعائر اليهودية في أيام السبت. أما الخطر الآخر الذي يشير إليه الحاخام المذكور فهو يتمثل في أن 52% من الزيجات التي تمت كان أحد الزوجين فقط فيها يهودياً. ويقول الحاخام كوبر سميث: «إن الجهل عدونا الرئيسي وليس الزواج المختلط». ففي رأيه أن اليهود الذين يعرفون «الديانة اليهودية» تكون الأفضلية لديهم هي الاقتران بزوج يهودي. ويأسف كوبر سميث لأن الغالبية العظمى من اليهود في أميركا الشماليّة لم يتلقوا التعليم اليهودي الذي يعزز التزامهم بيهوديتهم، ويقول: «على كل حال يجب علينا أن نجذبهم إلينا، وأن نعلمهم».

تعتبر المدارس اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية حصوناً لوقاية الأجيال اليهودية الجديدة من الذوبان في التيار السائد، أو ما يسمى بالطبقة الوسطى في المجتمع الأميركي، والتي تعني في الواقع الأغلبية البيضاء. ولكن عدد الطلاب اليهود في المدارس اليهودية انخفض في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، انخفض من ستمائة ألف طالب إلى أربعمائة ألف طالب، إضافة إلى أن حوالي عشرة آلاف يافع من اليهود اعتنقوا المسيحية أو التحقوا بديانات أخرى. ويرجع الكاتب ماكس ديمونت، المتخصص في الدراسات اليهودية، ذلك إلى أن «المعاهد الدينية اليهودية تعلم كيف تكون يهودياً وليس لماذا تكون يهودياً؟».

تكتظ الصحف اليهودية في أميركا قبل بداية العام الدراسي بالإعلانات الصادرة عن الجماعات والمنظمات اليهودية والتي تحث اليهود على إلحاق أبنائهم وبناتهم بالمدارس اليهودية. وقد ظهر نداء في إحدى الصحف اليهودية في صيف 2000 صادر عن مجموعة من الحاخامين اليهود، ورد فيه: «إننا نشعر بأسى عميق لحال إخوتنا الذين وصلوا حديثاً من روسيا، ومن بخارى بالذات، لأن الكثيرين منهم يبعثون بأولادهم وبناتهم إلى المدارس الحكومية (الأميركية)، حيث يتلقون هناك تعليماً يباعد بينهم وبين اليهودية، ويندمجون في الأغيار. هنا في نيويورك لا يستطيع الآباء دفع رسوم المدارس الدينية اليهودية فيبعثون بأطفالهم إلى المدارس الحكومية». وفي ختام النداء صرخة (بالبنط العريض) تقول: «إنه واجب مقدس على كل يهودي أن يشعر بمسؤوليته عن الأطفال اليهود، وإن من يحافظ على يهودي واحد يعتبر كأنه حافظ على العالم بأسره».

هناك حكاية تروى، بطلها الحاخام إيلخانان فاسرمان، عميد

الكلية الحاخامية في بارانوفيتز في بولندا، فقد تسلم الحاخام فاسرمان قبيل حملة التهديد النازية دعوتين له ولكافة الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في كليته للالتحاق بواحدة من الكليات اليهودية في نيويورك أو شيكاغو في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك للنجاة بأنفسهم مما ينتظرهم على أيدي النازية. ولكن الحاخام رفض الدعوتين، وبرّر ذلك بأن الكليّتين اليهوديتين في كل من نيويورك وشيكاغو تشكلان خطراً روحياً (على اليهود) لأن التعليم فيهما يجري في جو يسمح بحرية التفكير. وتساءل الحاخام: «ماذا سيربح المرء إذا نجا من خطر جسدي ليواجه خطراً روحياً؟» أما النتيجة فكانت قتل الحاخام فاسرمان وتلامذته على أيدي النازيين. إن كثيراً من المفكرين اليهود وغير اليهود يعتقدون بأن اليهود في حاجة إلى الأعداء ليحافظوا على كينونتهم. ويقول ألان ديرشويتز: «يحتاج اليهود إلى متاعب خارجية ليبقوا يهوداً»، ويتساءل هذا الكاتب: «إذا كانت حياة اليهود لا تزدهر في بيئة ينعمون فيها بحرية الاختيار، وحرية التفكير، والثراء والنجاح، والمواطنة من الدرجة الأولى، وأننا حقاً في حاجة إلى المذابح والفقر والعزلة، والعقول المغلقة، والعداء للسامية لنبقى يهوداً ـ إذا حياة اليهود كما نعرفها لن تستمر حتى منتصف القرن القادم». أما الكاتب ماكس ديمونت فإنه يلفت النظر إلى الطابع المأساوي الذي يغلف التاريخ اليهودي، حيث يقول: «هناك طريقة واحدة ليتعرف (اليهودي) على جذوره، هي أن يقرأ التاريخ اليهودي. وظاهرة عزوف الشباب اليهودي عن قراءة تاريخه تعود إلى أن هذا التاريخ مكتوب على شكل سيمفونية حزينة تتردد فيها حوادث الظلم والاضطهاد». ويقول أحد الباحثين من غير اليهود: «شيء وحيد لا أستطيع فهمه عن المؤرخين اليهود، هو التباهي بكونهم ضحايا»، وهناك صفة خاصة تميز التاريخ

اليهودي، هي عزلته عن مجرى أحداث التاريخ في العالم، حيث يبدو هذا التاريخ على شكل أحداث هائمة في الزمن، تحمل نبرة العداء لكل ما هو ليس في صالح اليهود.

يتصدى كل من التيارين اليهوديين، الأصولي والإصلاحي، في الولايات المتحدة لمشكلة محو الشخصية اليهودية، على صعيد الفرد والمجموع، من منطلقات فكرية وتطبيقات عملية مختلفة. فبينما يرى التيار اليهودي الأصولي تعميق يهودية اليهود الحاليين، أي شعب الله المختار، وذلك ببناء أسوار عالية تمنع، أو تعوق على الأقل، الامتزاج الثقافي بين اليهود والأغيار، وتتمثل هذه الأسوار في التوسع في إنشاء المدارس اليهودية لتستوعب أطفال اليهود جميعاً، وفي تعميق التعاليم الدينية لدى الناشئة والكبار على حد سواء، ويقول الحاخام يتسحاق كوبر سميث: «إن مساعدة هؤلاء الذين لديهم الرغبة لأن يتعلموا سهلة نسبياً، ولكن المطلوب هو إيجاد أسلوب لاجتذاب اليهود غير المكترثين بنا والبعيدين عنا». إن راندي سيمكو - على سبيل المثال - امرأة يهودية بالغة، ولكنها لا تعرف من الديانة اليهودية سوى أيام الأعياد التي تذهب فيها إلى الكنيس، وقد التحقت السيدة سيمكو أخيراً، وهي في سن الخامسة والثلاثين، ببعض الصفوف الدراسية لتتعمق في فهم الديانة اليهودية، ولتتعرف على كيفية تحضير الطعام اليهودي، ولتتفهّم دور المرأة اليهودية، ولتستكشف المعاني الكامنة وراء الأعياد اليهودية.

يحذر الحاخام أفرايم بوتشوالد بأنه: «خلال جيلين قادمين، سيختفي اثنان من بين كل ثلاثة يهود». وقال: «إن أطفالنا يغرقون»، مشبهاً الجالية اليهودية في أميركا بالسفينة التي هي في طريقها إلى الغرق. ويدير الحاخام بوتشوالد برنامجاً للتوسع في التعليم اليهودي

ولإحياء المناسبات اليهودية. وهو شديد القلق لانخفاض معدلات الإنجاب لدى اليهود الأميركيين ولارتفاع معدلات اندماج اليهود في المجتمع الأميركي، ويشير الحاخام بوتشوالد إلى أن عدد سكان الولايات المتحدة الأميركية قد تضاعف منذ عام 1945، ولكن عدد أفراد الجالية اليهودية بقي على حاله منذ ذلك التاريخ، وهو خمسة ملايين ونصف المليون نسمة. ويرى اليهود الأصوليون أن الجهود يجب أن تتركز على تعميق يهودية من هم يهود أصلاً، وأن الأموال يجب أن تنفق كذلك في سبيل هذه الغاية. «إنه ليس من الأخلاق في شيء أن ننفق الأموال لمحاولة إقناع أحد الأغيار بأن يضع القلنسوة على رأسه». هذا ما يقوله الحاخام بوتشوالد ليعبر عن رفضة لتهويد غير اليهود. أما جون رسكاي، رئيس العمليات في أحد الاتحادات اليهودية في نيويورك فإنه يقول: «إن أموال الجالية اليهودية يجب أن تنفق على تقوية البنية التحتية اليهودية، وذلك بتعزيز التعليم اليهودي للشبان اليهود».

وعلى الجانب الآخر، طرح غاري توبين، مدير أحد مراكز الأبحاث المتخصّصة في الشؤون اليهودية في سان فرنسيسكو، طرح في كتابه «فتح البوابات» مبادرة لتهويد غير اليهود لإنعاش الجالية اليهودية في أميركا. ويرى توبين أن إضافة ملايين اليهود الجدد ـ المتهودين من خلفيات دينية وعرقية مختلفة ـ سوف يعمل على تقوية الجالية اليهودية في مختلف الوجوه. ويذكر في كتابه المشار إليه أن عدد الأشخاص الذين اعتنقوا اليهودية في أميركا يصل اليوم إلى مائتي ألف شخص. ويتنبأ توبين بأن عدد الذين سيعتنقون اليهودية سيصل إلى 10% من عدد أفراد الجالية اليهودية في العقد القادم. كما يرى أن الزيادة العددية لليهود سوف تزيد في قوتهم السياسية، وتعزز نفوذهم

«لإصلاح عالم يسير نحو التفكك بسرعة» على حد تعبيره. ويرى توبين أن الطريقة الصحيحة لدمج اليهود في المجتمع الأميركي هي أن يكون من بين اليهود عناصر من السود والآسيويين والإسبان. ويقترح إنشاء مركز لإعداد اليهود الجدد سواء كانوا من الأشخاص العاديين أو ممن سيتولون مهمات الحاخامين، بحيث يكون هذا المركز من الضخامة والإعداد والتجهيز ليخدم الولايات المتحدة بأكملها، ويرى توبين أن التمويل لا يشكل عائقاً لمشروعه لأن الجالية اليهودية في أميركا، «تجلس على تل من المال يتكون من عشرات المليارات من الدولارات»، على حد قوله.

يبدو أن كلاً من التيارين ـ الأصولي والإصلاحي ـ لا يستطيع أي منهما تقديم حل شافٍ لمشكلة التآكل الذي يفعل فعله في الجاليات اليهودية في كل من الولايات المتحدة الأميركية والمجتمعات الغربية بشكل عام. فقد ظل اليهود طيلة النصف الأول من القرن العشرين يعانون من العزل والانعزال وما رافقهما من اضطهاد ومذابح، ثم أقاموا لهذه الأحداث مأتماً استمر طيلة النصف الثاني من القرن العشرين. أما اليوم، فإن عملية التآكل تتم على أيديهم. فهم أنفسهم يتزاوجون بالأغيار، ويحددون الإنجاب، ويندمجون في المجتمعات الغربية. لذلك يقول الكاتب اليهودي ألان ديرشويتز: «إن أعظم الأخطار التي تهدد بقاء اليهود اليوم تأتي من اليهود أنفسهم».

تقرير حول التغلغل اليهودي في العراق(*)

لعبت الولايات المتحدة الأميركية ـ ولا تزال ـ دوراً رئيسياً في عملية التغلغل اليهودي الصهيوني في العراق ـ ما بعد الاحتلال ـ وذلك وفق المخطط الأميركي الصهيوني الذي يحمل أهدافاً وأبعاداً خطيرة على المنطقة.

فعلى صعيد التهجير تحدثت الأنباء عن حملة سرية لتهجير يهود العراق إلى فلسطين. فقد وصل إلى مطار «بن غوريون» الدولي بتاريخ 20 آب/ أغسطس 2003، 17 يهودياً من العراق. ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن مصادر صهيونية أن اليهود العراقيين وصلوا في حملة سرية نفذتها الوكالة اليهودية، واستقبل مندوبو الوكالة ووزارة الهجرة الإسرائيلية، اليهود القادمين من العراق في المطار، وتم نقلهم إلى مركز استقبال القادمين الجدد في مدينة بئر السبع. وتتراوح أعمار القادمين من العراق بين 5 أعوام و60 عاماً، وينتمون إلى عائلتين في بغداد. وتم تسليمهم جوازات سفرهم الإسرائيلية الجديدة. وكان ستة من اليهود العراقيين قد قدموا إلى فلسطين قبل شهر من ذلك التاريخ.

(*) **المرجع**: نشرة «القدس الاقتصادي» السنة الثانية. العدد الثامن عشر. تشرين أول/ أكتوبر 2003. ص3 ـ 5. (مقال بقلم: فاطمة الصمادي).

وتحت عنوان: سؤال عن مصير العراق في ظل التغلغل الصهيوني؟ نقلت مجلة «حقائق مصرية» بتاريخ 8/ 7/ 2003م عن النائب «أكرم الشاعر» استغرابه من موقف الحكومات العربية مما يحدث في العراق المحتل، وقال النائب في سؤال لوزير الخارجية (المصري أحمد ماهر) ، إن التغلغل الصهيوني الذي بدأ في العراق بعد الاحتلال يشكل خطراً على الأمن العربي كله، وأكد النائب أن جريدة «يديعوت أحرونوت» نشرت أن مندوبين عن شركات أميركية وتركية قد زارت الكيان الصهيوني مؤخراً، بهدف التعرف على شركات «إسرائيلية» للمشاركة في مشاريع إعادة إعمار العراق، وأنه سيعقد لقاء خاص بين مندوبين عن شركات أميركية وتركية ستشارك في مشاريع إعمار العراق ومندوبين عن شركات «إسرائيلية»، وأن هناك لقاء سيتم مع مندوبي هذه الشركات بدعوة من معهد التصدير الإسرائيلي، وأنه تم الاتفاق أن تعمل الشركات الصهيونية كمقاول ثانوي مع هذه الشركات. وأشار النائب إلى أن معهد التصدير أجرى اتصالات مع رجال أعمال عراقيين معروفين، يعيشون في لندن، ومن المتوقع أن يعودوا إلى مسقط رأسهم، ويباشروا العمل في العراق. كما منحت وزارة المالية الصهيونية ـ المسؤولة عن منح التصاريح للشركات «الإسرائيلية» المعنية بالعمل في «دول عدوة» (بينها العراق) التراخيص اللازمة للشركات الصهيونية التي أبدت رغبتها في العمل في العراق، ومن بينها شركة الملاحة «ستسيم». قال النائب: كل هذا يحدث والحكومات العربية تكتفي بموقف المتفرج، كما لم تتخذ الجامعة العربية أي موقف، رغم ما يشكله ذلك من خطورة على الأمن القومي العربي بشكل عام وفي أكثر موقع على الإنترنت لصحف أميركية وعربية جرى الحديث عن أن واشنطن تحض الشركات الإسرائيلية

لاستغلال (الفرصة الذهبية) في العراق وأن اليهود يتدفقون على بغداد لشراء عقارات وأراضي.

وقال الدكتور محمد الدعمي وهو باحث عراقي في تقرير له أن الولايات المتحدة دعت الشركات الإسرائيلية إلى المشاركة في إعادة أعمار العراق، مؤكدة أن «الطريق مفتوح أمامها» وعليها أن تعرف كيف تستغل الفرص الذهبية المتاحة أمامها «وذلك في خطوة تزامنت مع زيارة قام بها موفد من الوكالة اليهودية» للهجرة إلى بغداد حيث تنتشر بقوة أنباء عن محاولة اليهود شراء أرض وعقارات، ومحاولة «الموساد» إيجاد موطىء قدم له في العراق.

في هذا الوقت، اعتبر عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي من الغالبية الجمهورية والمعارضة الديمقراطية أن الولايات المتحدة ستبقى في العراق لسنوات، وأشاروا إلى أن التدخل الأميركي كان سيء التحضير ولم يكن موضع شرح جيد من قبل إدارة الرئيس جورج بوش.

وقال نائب وزير المالية الأميركي جون تيلور، في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» أجريت معه خلال مشاركته في المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت، إن عملية التشريع في المجالات الاقتصادية التي سيشهدها العراق ستتيح الفرصة أمام شركات إسرائيلية للبدء في تنفيذ مشاريع في العراق والاستثمار فيه، وأضاف أن مشاركة إسرائيل في إعمار العراق ستدفع بالاقتصاد الإسرائيلي إلى الأمام. وأوضح تيلور، رداً على سؤال حول إمكانية مشاركة الشركات الإسرائيلية في مناقصات لتطوير البنى الأساسية في العراق، بالطبع، لا مانع يحول دون ذلك. الشركات الإسرائيلية لها مميزات مثبتة في

مجالات التكنولوجيا المتقدمة وتطوير البنى الأساسية. كذلك يمكنها بيع منتوجات إسرائيلية في العراق، ويمكن فعل ذلك بشكل ذاتي أو بالمشاركة مع جهات أخرى. لا يفرض في العراق حالياً أي قيود على الاستيراد، بل إن الواردات محررة من الجمارك. أبواب السوق العراقية مفتوحة على مصراعيها.

وتيلور كما هو معروف المسؤول عن السياسة الاقتصادية في إدارة الرئيس جورج بوش بما في ذلك السياسة الاقتصادية في العراق. كما يشغل تيلور منصب الأمين العام للجنة الأميركية المكلفة بالإشراف على الاقتصاد الإسرائيلي.

في غضون ذلك، تحدثت الصحف الإسرائيلية عن زيارة المسؤول في الوكالة اليهودية، (وهي جهاز شبه حكومي ينظم الهجرة لإسرائيل)، جيف كايي، إلى بغداد وأجرى أول اتصال مع يهود العراق، وهم بقايا واحدة من أبرز الجاليات اليهودية في العالم. وقال كايي إن الغرض الرئيسي من زيارته التي استغرقت ثلاثة أيام إلى بغداد هو التأكد من أن اليهود فيها سالمون، وأضاف لوكالة «رويترز»، أن «الهجرة لم تكن هدفنا»، مضيفاً ولكن لو أن أناساً عبروا عن تلك الحاجة (للهجرة) لما كانت هناك ضرورة لتكرار الطلب... كنا سنفعل كل ما في وسعنا لإخراجهم. واستطرد كايي أنه، في حين أن يهود بغداد تعرضوا لبعض الاضطهاد ومصادرة الممتلكات على مر السنين، فإن صدام حسين كان يضمن عدم تعرضهم للأذى. وقال كايي، عن صدام، «أعتقد أنه كان من المهم بالنسبة إليه أن يظهر للعالم أنه معاد لإسرائيل ولكن ليس لليهود» وأوضح المسؤول الإسرائيلي أنه لم يكن هناك أطفال بين يهود بغداد الذين تزيد أعمار نصفهم عن 70 عاماً ولم يتم زفاف يهودي في المدينة منذ العام

1978. وأضاف أن 34 شخصاً هم اليهود المعلنون ولكن من الممكن أن يكون هناك يهود آخرون في بغداد لم يريدوا أن يجتذبوا الانتباه إليهم. وأخذ كايي معه إلى يهود بغداد كتب المزامير وبعض الرموز الدينية، وقال إن هناك المزيد من البعثات المزمع إرسالها لمساعدة الموساد في بغداد.

جاء ذلك في وقت تؤكد فيه خطب أئمة ومناشير ومقالات صحافية عراقية أن اليهود يشترون منازل وأراضي في العراق ما أدى إلى رد فعل من شركة عراقية تعمل وفق عقد مع الأميركيين، وتحدثت أنباء أنها تعمل لصالح الاستخبارات الإسرائيلية. ونظم مسؤولو شركة (القاطن) المتخصصة في ترميم المساكن والأبنية مؤتمراً صحافياً في فندق (عقال) لتفنيد اتهامات بشأن عملهم لحساب «الموساد» ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وطلب منشور مجهول المصدر وزع في بغداد، من العراقيين عدم الذهاب إلى هذا الفندق وحذر سكان العاصمة من أن اليهود يريدون شراء المنازل والسيطرة على وسائل الإعلام والتجارة، كما دعاهم إلى عدم الذهاب إلى المستشفى السامري حيث يعمل أطباء يهود. وكتبت صحيفة (الدعوة العراقية في مقال بعنوان «أسرار فندق في الكرادة» أن فندقاً في وسط المدينة يستقبل مجموعة من الصهاينة بهدف شراء منازل أو قصور كانت ملك ضباط النظام السابق، واتهم أئمة المساجد قوات الاحتلال بفتح أبواب العراق لليهود. وجاءت هذه التصريحات إثر تزايد المقالات في الصحف المحلية العراقية التي تتحدث عن الموضوع. وعنونت صحيفة «اليوم الآخر»: «اليهود يشترون كل شيء» أما «الهلال» فكتبت «اليهود جاؤوا، ويشترون كما فعلوا في فلسطين» أما صحيفة «الساعة» فتساءلت في اليوم نفسه إن كان اليهود سيطالبون بالأملاك المصادرة

العام 1951. وأوردت هذه الصحف شهادات لسكان من بغداد يؤكدون أنه عرضت عليهم مبالغ كبيرة لشراء منازلهم. وذكرت صحيفة «الرياض» السعودية أن تجار يهود قادمون من إسرائيل اشتروا فندق «زهرة الخليج» بأربعة أضعاف سعره الحقيقي الذي يقع بشارع السعدون قلب العاصمة العراقية كما قامت مجموعة من «الإسرائيليين» التابعيين لمنظمة تطلق على نفسها اسم «أراضي إسرائيل» بشراء عدد من الدور والمحلات التجارية في شارع فلسطين ببغداد. وقد ارتفعت أسعار العقارات أربعة أضعاف سعرها الحقيقي ولا سيما بعد زوال قانون الإحصاء الذي أصدره الرئيس السابق صدام حسين ومنع بموجبه كل من يحمل إحصاء 1957 من التملك في بغداد بشراء عقار فيها. وهذا الارتفاع الخيالي في أسعار العقارات لأربعة أضعاف انعكس بشكل سلبي على المواطن العراقي حيث أصبح اللصوص الذين سرقوا البنوك والوزارات أثرياء يطلق عليهم العراقيون «أثرياء النهب»، وباتوا نداً لليهود ومنافسين لهم، مما دعى اليهود إلى رفع أسعارهم في مزايدات تبدو خفية وهي واضحة للحصول على مبتغاهم. ويتساءل العراقيون كيف تجري عمليات الشراء رغم أنه لا يوجد (تسجيل) عقاري ولا (سندات) للتمليك؟ الأمر الذي أدى إلى قيام تظاهرة نسائية حاشدة تقودها مجموعة من النساء دعت الشعب العراقي إلى اليقظة والحذر من مؤامرة تدبر له في الخفاء. وحذرت التظاهرة النسوية الشعب العراقي من بيع الأملاك لليهود القادمين من إسرائيل، وقُلْنَ بالحرف الواحد «حذار حذار أن يصبح العراق فلسطين ثانية ونصبح نحن لاجئين في وطننا»، وطالبت النساء العراقيات الوقوف بحزم لصد هذه المؤامرة الإسرائيلية والإجهاز عليها.

وحول العلاقة بين العراق والكيان الصهيوني قال الدعمي

(وعنوانه على شبكة الإنترنت هو maldammi@yahoo.com) تتردد الأنباء هذه الأيام عن رغبة الإدارة الأميركية في العراق باستقدام شركات إسرائيلية للإسهام بعملية (إعادة الأعمار)، كما يتزايد حديث الشارع العراقي عن أصابع إسرائيلية مستوردة تعمل في الخفاء داخل العراق بعد أن فتحت حدوده لكل من هب ودب دون وجود سلطات وطنية مركزية أو حدودية. بل إن حديث الناس وصل حد إشاعة المقولات بأن الإسرائيليين، خاصة هؤلاء المنحدرين من أصول عراقية، يعملون جاهدين على شراء العقارات في مواقع (استراتيجية) في بغداد وبقية المدن الكبيرة، وبأنهم على استعداد لدفع مبالغ أسطورية لشراء ما يرغبون به من هذه العقارات المنتقاة. ويذهب البعض الآخر إلى أنهم قاموا بالفعل بشراء عدد من الفنادق والدور والبنايات. ولمباشرة هذا الموضوع يتوجب على المتابع عزل الغث عن السمين، والتمييز بين المبالغات والحقائق على طريق الإمساك بجوهر (التغلغل) الإسرائيلي في عراق ما بعد الحرب، فمن منظور أول، تقول الأنباء التي توردها وسائل إعلام واتصال محترمة، أن الحكومة الإسرائيلية بصدد تعديل بعض القوانين السارية على سبيل (السماح) للتجار الإسرائيليين بتصدير منتوجات إسرائيلية إلى العراق، ولكن على الرغم من نزول بعض الفواكه والأغذية الإسرائيلية إلى السوق العراقية (بدون عبارة صنع في إسرائيل) حال انتهاء الحرب، يشعر المرء بالحيرة حيال كيفية ورود هذه البضائع إلى السوق العراقية قبل أن (تدرس) الحكومة الإسرائيلية (تعديل) القوانين والتعليمات التي كانت (تمنع) التعاطي التجاري مع العراق. وفي هذه النقطة شيء يدعو للسخرية وللتندر، ذلك أن الحكومة الإسرائيلية، وبمساعدة خبراء «الموساد»، تحاول الإيحاء بأن التبادل التجاري مع إسرائيل كان غير ممكن بسبب (امتناع) إسرائيل

ذاتها من التعامل مع العراق. هذه الأضحوكة كما يقول الدعمي تعني بأن العراق كان يتمنى حدوث مثل هذا التعاون التجاري لولا العقبات القانونية التي تضعها حكومة إسرائيل إلى طريق ذلك! بيد أن الحقيقة هي عكس ذلك بالكامل، فالعراق عبر جميع الأنظمة التي مرت عليه ابتداء من النظام الملكي، مروراً بتنوع الأنظمة الجمهورية حتى يوم 9 ـ 4 ـ 2003 كان من أشد المتشددين في منع التعامل مع الكيان الصهيوني ومن أكثر الدول العربية والإسلامية تمسكاً والتزاماً بتعليمات لجان مقاطعة الشركات العالمية التي تتعامل مع إسرائيل. بيد أن خبراء الإعلام و«الموساد» الإسرائيلي يريدون أن يوحوا بحالة معاكسة، حالة تظهر صورة مشوهة ومشوشة للعراق وهو يلهث وراء التعامل مع الشركات الإسرائيلية التي تتمنع من التعامل مع هذا البلد ذي السوق الكبيرة.

هذه ليست هي الحقيقة، الحقيقة هي بالمقلوب، ذلك أن العراق بقي (حتى اللحظة) متشدداً بإخلاص في هذا المجال، ليس فقط بسبب تعنت حكوماته المتتالية، بل كذلك بسبب حساسية العراقيين عامة حيال هذا الموضوع وإزاء القبول بالتعاطي مع منتجات إسرائيلية. بيد أن الخطة الإسرائيلية لتحوير هذه الحقيقة وإساءة تقديمها تجسدت في الإدعاء الكاذب والملفق الذي يفيد بأن هناك تجاراً عراقيين كانوا يحاولون الاتصال مع التجار الإسرائيليين بشتى الطرق، عن طريق أقرانهم من إحدى الدول العربية التي تتعامل مع إسرائيل، من أجل توريد البضائع الإسرائيلية إلى العراق. مثل هذا الخبر المفبرك يراد له أن يقدم صورة للأسواق العراقية وكأنها متعطشة، حد الموت، للبضائع الإسرائيلية. بل إن مصممي ومروجي مثل هذه الأخبار غالباً ما يعبرون عن شغف التجار العراقيين بالبضائع الإسرائيلية ويتمادون

في ذلك لدرجة التحدث عن تاجر عراقي خيالي لديه شركة في شارع حيفا ببغداد (حيث أسكن شخصياً) ـ والكلام للدعمي ـ يقوم الآن باتصال بالشركات الإسرائيلية بإلحاح لتوريد بضائعها إلى العراق! ويؤكد الدعمي «لقد تحريت شخصياً عن هذا الموضوع»، فتفاجأت بعدم وجود مقر لأية شركة تجارية في هذا الشارع السكني، اللهم باستثناء حوانيت الخضار ومكتبين أو ثلاثة للخطوط الجوية العراقية (شركة متقاعدة منذ عام 1991) وللبنوك الرئيسية. إذ يحاول مصممو الحرب النفسية الإسرائيليين تقديم صورة لعراق متعطش للبضائع الإسرائيلية، خاصة في حقول الاتصالات! ولكن لماذا لا يكون هؤلاء متعطشون لوسائل الاتصالات والمنتوجات اليابانية أو الكورية أو الألمانية عوضاً عن الإسرائيلية؟ ولماذا ترسل إسرائيل البرتقال وأنواع الفواكه الأخرى إلى العراق بأسعار زهيدة؟ علماً أن العراق هو (فردوس) للفواكه المتنوعة والغزيرة صيفاً وشتاءً.

وعودة إلى موضوع شراء العقارات، يبدو أن الناس يحاولون تضخيم (الخطر الإسرائيلي) بالدرجة الكافية لأن تجعلك واقعاً تحت خيال ابتداء إسرائيل (اليوم) ببناء دولتها الموعودة المترامية (من النيل إلى الفرات)! هذه أسطورة أو خرافة تستدعي الابتئاس، خاصة وأن إسرائيل مخنوقة في شرائط ساحلية، لا تدري ماذا ستفعل إذا ما قامت دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. على إسرائيل أن تحل مشاكلها الجيوبولتيكية والديموغرافية في فلسطين أولاً، كي تبدأ بإيجاد موطىء قدم لها في العراق أو في غيره من دول الجوار. بيد أن الحديث في الشارع العراقي يبالغ بكل شيء، مشيراً إلى شبكات جهنمية ومبالغ فلكية لشراء عقارات عراقية وفي دولة لم تزل دوائر التسجيل العقاري فيها غير عاملة غير فاعلة. إذاً لماذا يشاع هذا كله؟ ولماذا لم يفعل

الإسرائيليون مثل هذا في دول لديهم علاقات رسمية معها ولديهم ذكريات توراتية في أراضيها، كما هي الحال في مصر والأردن؟

ويضيف الدعمي، ثمة مبالغة هنا ينبغي معرفة مروجيها وأهدافها النهائية، ربما تكون هذه المبالغة من تصميم الإسرائيليين أنفسهم (لغرض في نفس يعقوب)، ولكن هذا الأمر لا ينفي حقيقة مهمة مفادها أن إسرائيل تتمنى وتعمل جاهدة على مد الجسور الاقتصادية والتجارية مع عراق ما بعد الحرب، خاصة وأن الظروف مواتية الآن لمثل هذا الجهد تحت ظل الإدارة الأميركية وهذا أمر يثير الكثير من الجدل، فالعراق بلد غني ويمكن له الاستيراد منا أشياء محترمة في أميركا واليابان وأوروبا، ناهيك عن الإمكانيات الهائلة للتعاطي التجاري مع الدول العربية المجاورة. وهو لهذا ليس بحاجة إلى البضائع الإسرائيلية التي لا يمكن أن تنافس بضائع من دول متقدمة أخرى في مختلف المجالات. بيد أن إسرائيل ترى أن التجار هم الذين يمهدون الطريق للسفارات بين بغداد وتل أبيب. وهم لهذا يحاولون بكل جهودهم إرسال سفراء التجارة والاقتصاد من أجل تطبيع التعاطي مع إسرائيل على سبيل تحقيق النهائي المتمثل باعتراف العراق بالكيان الإسرائيلي. إن هذه القضية تشكل جزءاً أساسياً ومهماً من الخطة الأميركية لإحلال السلام في الشرق الأوسط، ذلك أن تحقيق مثل هذا الاعتراف العراقي بإسرائيل وإقامة التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين كفيل بإزالة عائق كبير أمام التطبيع العربي - الإسرائيلي، إضافة إلى إزالته لجدار نفسي الأكبر بين الطرفين. بيد أن مثل هذا القرار لا يمكن قط أن يتخذ من قبل الإدارة الأميركية في العراق، ذلك أنه قرار سيادي ويجب أن يوقع عليه من قبل حكومة عراقية خالصة وبناء على توصية من برلمان عراقي حقيقي التمثيل. أما إذا ما

قررت الإدارة الأميركية في العراق الاستفادة من صلاحياتها الاستثنائية ومن سلطاتها المطلقة الآن من أجل الاعتراف بإسرائيل (رغم أنف من لا يوافق) فإنها ستقترف خطأ لا يمكن إلا أن يؤذي سمعتها ويزيد من أفعال المقاومة لوجودها في العراق.

ثمة تراكمات نفسية وعواطف ثأرية كبيرة تقبع في دواخل العراقيين تجاه إسرائيل، خاصة بعد عشرات العقود من برامج ومناهج تنشئة وتربية وثقافة شائعة مضادة لإسرائيل وداعية إلى تحرير فلسطين (من البحر إلى النهر). لقد تركت هذه الأنظمة التثقيفية القومية والإسلامية آثاراً عميقة في النفس العراقية، وهي آثار لا يمكن أن تزال بين ليلة وضحاها وبجرة قلم من قبل سلطة غير عراقية.

الملاحق

ملحق رقم 1

خطر اليهود

هذه الوثيقة عمرها أكثر من 212 سنة تحذر من خطر اليهود الخطير في أميركا، النسخة الأصلية من هذه الوثيقة موجودة في معهد فرانكلين. فيلادلفيا. منذ 212 عاماً، واقتبست من محاضر جلسات تشارلز بيكين جنوب كارولينا المنبثقة عن المؤتمر الدستوري لعام 1789 المتعلقة بـ «بنجامين فرانكلين» داخل المؤتمر المتعلق باليهود، وهذا نصها. . قال: يوجد خطر عظيم على الولايات المتحدة الأميركية وهذا الخطر الخطير هم اليهود. أيها السادة، في أي أرض يحل فيها اليهود ويستقرون فيها، يكبحون جماح المستوى الأخلاقي كما يخفضون تجارة الشرف، يبقون منعزلين ولم يستوعبوا وكانوا ظالمين، دائماً يحاولون خنق الأمة مالياً كما حصل في البرتغال وإسبانيا منذ أكثر من 1700 سنة حيث وقعوا في قدرهم المؤسف وطردوا من هناك شر طرد أعني أنهم طردوا من أرضهم في إسبانيا والبرتغال. ولكن أيها السادة! إذا عاد العالم المتمدن اليوم وأعطاهم فلسطين وممتلكاتهم فسوف يجدون وسائل متعددة كيلا يعودوا إلى هناك. لماذا؟! لأنهم مصاصو دماء مبتزون، وأناس هذه ميزاتهم لا يستطيعون أن يعيشوا مع بعضهم بعضاً بل يجب أن يعيشوا مع الغير

أي المسيحيين وغيرهم ممن لا ينتمون إلى عنصرهم. أيها السادة: إذا لم يطرد اليهود من الولايات المتحدة الأميركية بالقانون في غضون أقل من 100 سنة فسوف يتدفقون إلى البلاد وبأعداد كبيرة، وبهذا العدد سوف يحكموننا ويهدموننا ويغيرون تكوين دولتنا التي نصير فيها نحن الأميركيين الأصليين تنزف دماءنا ونضحي بأنفسنا وممتلكاتنا وحرياتنا وهويتنا الشخصية والذاتية.

أيها السادة: إذا لم يطرد اليهود خلال 200 سنة فإن أبناءنا سيكونون في الحقول يعملون كي يطعموا اليهود، بينما يعيشون هم وأبناؤهم في مكاتب المحاسبة وعقد الصفقات مُنتشين طرباً ويفركون بأيديهم مرحاً.

أيها السادة: إنني أحذركم إذا لم تطردوا اليهود إلى الأبد فإن أبناءكم وأبناء أبنائكم سيلعنونكم في قبوركم.

من معتقداتهم أننا لسنا أميركيين رغم أنهم عاشوا بيننا لمدة عشرة أجيال، ذلك لأن الوحش المفترس لا يمكن أن يغير طباعه.

أيها السادة: اليهود خطر خطير على هذه البلاد وإذا سمح لهم بالدخول فسوف يفسدون حضارتنا، فيجب أن يطردوا بالقانون.

إن جميع الفوضى والاضطرابات التي تشهدها الولايات المتحدة اليوم هي من صنع اليهود.

ترجمة: أ. عارف علي البيتم.
(مجلة «الشاهد»)

ملحق رقم 2

اليهود في الولايات المتحدة في عهد الرئيس بيل كلينتون(*)

القائمة السوداء

ليس غريباً أن يسيطر عشرات اليهود على العديد من الوزارات والمفاصل. . والمواقع الحساسة في الإدارة الأميركية، خاصة في ظل وحدة الأهداف والرؤى. . والاستراتيجيات الأميركية ـ اليهودية الهادفة دائماً إلى السيطرة على مقدرات الشعوب ونهب ثرواتها واحتلال أراضيها وهلاك شعوبها من خلال تفجير النزاعات وتأجيج الفتن وتسعير نار الحروب الداخلية.

فطاقم المساعدين والمستشارين اليهود الذين يحيطون بالرئيس الأميركي بيل كلينتون ويتابعون كل شاردة وواردة، ويسيّرون كل شيء، يفسر المواقف والاستراتيجيات الموحدة للإدارة الأميركية والكيان اليهودي خصوصاً تجاه أمتنا العربية والأمم الإسلامية وتجاه الأمم والشعوب الأخرى عموماً.

(*) **المرجع**: «فلسطين الثورة» العدد (746). 2/ 4/ 1998. ص29.

فهذه قائمة بأسماء عدد من اليهود الذين يسيطرون على أهم الوزارات والمفاصل في الإدارة الأميركية ولا تشمل الموظفين العاديين.

وهناك عشرات السفراء والمساعدين والموظفين من درجة مدير وما دون، منهم على سبيل المثال دينيس روس «المبعوث الخاص للشرق الأوسط» ومارتن انديك «مساعد وزيرة الخارجية».

الرقم	الاسم	الوظيفة
1	مادلين أولبرايت	وزيرة الخارجية
2	روبرت روبن	وزير الخزانة
3	وليام كوهين	وزير الحرب
4	دان غليكمان	وزير الزراعة
5	جورج تينيت	مدير وكالة الاستخبارات المركزية
6	صموئيل بيرغر	رئيس مجلس الأمن القومي
7	إيفلين ليبرمان	مساعدة مسؤول موظفي البيت الأبيض
8	تيورات ايزنستات	مساعدة وزيرة الخارجية
9	تشارلين بارشفسكي	ممثل التجارة الأميركية
10	سوزان توماسيس	مساعدة السيدة الأولى
11	جوويل كلاين	مساعدة المدعي العام

12	جيين سبيرلين ينغ	مستشار الاقتصاد القومي
13	ايرا مغازينر	مجلس رعاية الصحة القومي
14	بيتر تارنوف	نائب وزيرة الخارجية
15	أليس ريفلين	المستشارية الاقتصادية
16	جانيت يلين	رئيسة مجلس الاقتصاد القومي
17	رام ايمانويل	مستشار سياسي
18	دوغ سوستيك	مستشار للرئيس
19	جاك فوتليك	صلة وصل خاص مع الجالية اليهودية «ولا توجد أي جالية أخرى لها مثل هذه الصلة الخاصة».
20	روبرت ناش	رئيس شخصي
21	جاين شيربورن	محامي الرئيس
22	مارك بين	خبير آسيوي لمجلس الاقتصاد القومي
23	ساندي كريستوفر	رئيس مجلس العناية الصحية
24	روبرت بروستين	مساعد اتصالات
25	جييف ايلير	مساعد خاص لكلينتون
26	توم ايبستاين	مستشار لشؤون العناية الصحية
27	جوديت فيدير	مستشار الأمن القومي
28	ريتشارد فاينبيرغر	سكرتير مساعد لقدامى الحرب

29	هيرشيل غوبر	إدارة الأطعمة والأدوية
30	ستيف كيسيلر	مستشار البيت الأبيض
31	رون كلاين	سكرتير مساعد للتعليم
32	مادلين كونين	مساعدة اتصالات
33	ديفيد كوسنيت	دائرة برنامج الإيدز
34	مارغريت هامبورغ	مديرة المؤتمرات الصحافية
35	صموئيل لويس	مجلس الأمن القومي
36	ستانلي روس	مجلس الأمن القومي
37	سدان سيفتر	مدير رابطة السلام
38	إيلي سيغال	نائب مدير موظفي البيت الأبيض

ملحق رقم 3

الصهاينة بين صقور وحمائم الإدارة الأميركية(*)

أثارت استقالة ريتشارد بيرل من إدارة الرئيس جورج بوش مرة أخرى موضوع العناصر الأكثر تطرفاً في هذه الإدارة، أي الذين هم الأكثر تأييداً لـ «إسرائيل» وعداء للعرب، وهم أشد الذين دفعوا باتجاه الحرب على العراق، وهنا تقرير يرصد «صهيونيي إدارة بوش» إسماً إسما.

1 ـ ريتشارد بيرل Perle, Richard: هو أحد مستشاري بوش في السياسة الخارجية، ورئيس مجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون. هو على الأرجح عميل للحكومة الإسرائيلية. لقد طرد بيرل من مكتب السناتور هنري جاكسون في السبعينيات بعدما قبضت عليه وكالة الأمن الوطني وهو يمرر للسفارة الإسرائيلية وثائق سرية جداً (للأمن القومي). وقد عمل لاحقاً لشركة الأسلحة الإسرائيلية Soltam.

2 ـ بول وولفوويتز Wolfowitz, Paul: هو نائب وزير الدفاع

(*) المرجع: صحيفة «البيان» (الإماراتية) بتاريخ 9/ 4/ 2003.

وعضو في مجلس بيرل للسياسة الدفاعية في البنتاغون. إنه مساعد لبيرل وثيق الصلة به، ويقال إنه على صلات وثيقة بالجيش الإسرائيلي. شقيقته تعيش في «إسرائيل». وهو القائد الرقم اثنين في هذه الإدارة خلف سياسة الدعوة للحرب على العراق.

3 ـ دوغلاس فيث Feith, Douglas: هو نائب وزير الدفاع ومستشار سياسي في البنتاغون. وهو معاون وثيق الصلة ببيرل وخدم بصفته مستشاره الخاص. ومثل بيرل والآخرين، فيث متطرف في دعمه لإسرائيل وقد دافع عن سياسات معادية للعرب في الماضي. وهو على صلة وثيقة بالمجموعة المتطرفة «المنظمة الصهيونية الأميركية» التي تهاجم حتى اليهود الذين لا يؤيدون نظراتها المتطرفة. وفيث كثيراً ما يتكلم في مؤتمرات هذه المنظمة. وهو يدير مكتب محاماة صغير، له فرع خارجي واحد في إسرائيل. ومعظم عمل المكتب هو تمثيل المصالح الإسرائيلية. أما موقع المكتب على الإنترنت فيقول، قبل تعيين فيث في منصبه، إنه «يمثل صانع أسلحة إسرائيلياً». ويمثل فيث أساساً الآلة العسكرية الإسرائيلية. وهو مثل بيرل وولفوويتز يروّج بقوة لهذه الحرب الإسرائيلية بالواسطة ضد العراق.

4 ـ إدوارد لوتواك Luttwak, Edward: هو عضو في فريق دراسات الأمن القومي في البنتاغون. ويقال إنه مواطن إسرائيلي وإنه علّم في إسرائيل. لوتواك يكتب بانتظام لصحف إسرائيلية وأخرى مؤيدة لإسرائيل. وهو متطرف إسرائيلي والموضوع الرئيسي في الكثير من مقالاته هو ضرورة أن تخوض الولايات المتحدة حرباً ضد العراق.

5 ـ هنري كيسينجر Kissinger, Henri: هو واحد من مستشارين

كثر للبنتاغون. وهو عضو في مجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون بإشراف بيرل. ومن أجل معلومات تفصيلية حول الماضي الشرير لكيسنجر، يمكن قراءة كتاب سيمور هيرش: «ثمن السلطة. كيسنجر في البيت الأبيض أيام نيكسون». كيسنجر شريك في جرائم ووترغيت، وفي الجرائم الجماعية في جنوب شرق آسيا، في ديكتاتورية التشيلي، وفي وقت قريب خدم كمستشار لديكتاتور صربيا سلوبودان ميلوسيفيتش، وهو يدعو دائماً للذهاب إلى الحرب ضد العراق. كيسنجر هو أرييل شارون أميركا.

6 ـ دوف زاخم: Dov, Zakhei: هو نائب لوزير الدفاع، ومراقب للنفقات، وموظف مالي عالي الرتبة في وزارة الدفاع. هو حاخام مكرّس، ويقال إنه يحمل الجنسية الإسرائيلية. وزاخم كان متابعاً في الكلية اليهودية في لندن وأصبح حاخاماً أرثوذكسياً مكرّساً في سافي عام 1973، وكان أستاذاً مساعداً في جامعة نيويورك اليهودية التلمودية، وهو قريب من اللوبي الإسرائيلي.

7 ـ ل. لويس ليبي Libby, Lewis. L: هو رئيس موظفي نائب الرئيس ديك تشيني، ومستشاره المؤيد لإسرائيل الأعلى رتبة. وهذا يساعد في تفسير موقف تشيني الغريزي في الدعوة لاجتياح العراق. ليبي مساعد قديم لوولفوويتز. وهو محام للجاسوس الإسرائيلي المدان مارك ريتش الذي عفا عنه بيل كلينتون في الأيام الأخيرة من ولايته.

8 ـ فلوبير ساتلوف Satloff, Folbert: هو مستشار مجلس الأمن القومي الأميركي، وكان المدير التنفيذي لـ «لجنة التفكير» الخاصة باللوبي الإسرائيلي والمسماة «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى». علماً أن «خبراء» كثيرين للوبي الإسرائيلي يأتون من هذه المؤسسة الواجهة مثل مارتن أنديك.

9 ـ إليوت ابرامز Abrams, Eliote: مستشار لمجلس الأمن القومي. وقد عمل سابقاً في «لجنة التفكير»: «مركز الأخلاقيات والسياسة العامة» في واشنطن. وأثناء رئاسة رونالد ريغان كان أبرامز مساعداً لوزير الخارجية، يدير، في معظم الأحيان، شؤون أميركا اللاتينية. وقد لعب دوراً مهماً في فضيحة إيران ـ كونترا والتي تتعلق ببيع إيران على نحو مخالف للقانون أسلحة للقتال ضد العراق، وبتمويل غير شرعي لمتمردي «الكونترا» الذين كانوا يقاتلون لإطاحة حكومة نيكاراغوا الساندينية. وقد خدع أيضاً ثلاث لجان في الكونغرس في شأن تورطه وواجه تاليا اتهامات جنائية بالاستناد إلى شهادته.

وقد اعترف أبرامز عام 1991 بأنه مذنب في جنحتين وقد حكم عليه بالسجن سنة مع إطلاق سراحه تحت المراقبة وبمئة ساعة من الخدمة الاجتماعية. وبعد سنة منح الرئيس السابق جورج بوش الأب أبرامز عفواً شاملاً. وأبرامز كان واحداً من أبرز اليهود الصقور المؤيدين لإسرائيل في وزارة الخارجية أيام رئاسة ريغان.

10 ـ مارك غروسمان Grossman, Marc: نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية. كان المدير العام للسلك الخارجي ومديراً للموارد الإنسانية في وزارة الخارجية. غروسمان واحد من الرسميين اليهود المؤيدين لإسرائيل من إدارة كلينتون والذين رفعهم بوش إلى مناصب أعلى.

11 ـ ريتشارد هاس Hass, Richard: هو مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية وسفير. وهو مدير برامج الأمن القومي وعضو رفيع في مجلس العلاقات الخارجية. كان واحداً من أكثر اليهود الصقور دعماً لإسرائيل في إدارة بوش الأب وعضواً في مجلس الأمن

القومي وداعية ذهاب إلى الحرب ضد العراق. هاس هو أيضاً عضو في فريق دراسات الأمن القومي في وزارة الدفاع.

12 ـ آري فليشر Fleischer, Ary: هو ناطق رسمي باسم البيت الأبيض في إدارة بوش الابن. ذو موقع بارز في المجتمع اليهودي. تقول بعض التقارير إنه يحمل الجنسية الإسرائيلية. وفليشر على صلة وثيقة بمجموعة يهودية تعتمد مذهب «القبلانية» الذي ينظر نظرة مهينة ومتطرفة لغير اليهود. وفليشر كان الرئيس ـ الشريك للمنتدى اليهودي في الكونغرس وقد تلقى جائزة القيادة الشابة من الأصدقاء الأميركيين لـ Lubavitch في تشرين الأول/ أكتوبر 2001.

13 ـ جيمس شليسنجر Schlesinger, James: هو واحد من مستشارين كثيرين في البنتاغون. وهو عضو في مجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون بإشراف بيرل، ومستشار يهودي آخر متطرف ومناصر لإسرائيل يدعم الحرب على العراق. وشليسنجر هو أيضاً مفوض في فريق دراسات الأمن القومي في وزارة الدفاع.

14 ـ مل سمبلر Sembler, Mel: هو رئيس مصرف الولايات المتحدة للاستيراد والتصدير. جمهوري يهودي مرموق والرئيس المالي الوطني في اللجنة الجمهورية الوطنية. ومصرف الاستيراد والتصدير يسهل العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والدول الأجنبية وخصوصاً تلك التي تعاني من مشكلات اقتصادية.

15 ـ مايكل شرتوف shertoff, Michael: مساعد النائب العام في الدائرة الجنائية في وزارة العدل.

16 ـ جو شوا بولتن Bolten, Joshua: المدير السياسي الأول لبوش، مصرفي ومساعد سابق في مجلس النواب. بارز في المجتمع اليهودي.

17 ـ آدم غولدمان Goldman, Adam: يلعب دور صلة الوصل الخاصة بين البيت الأبيض والمجتمع اليهودي.

18 ـ جوزف غيلدينهورن Gildenhorn, Joseph: هو صلة الوصل الخاصة بين حملة الرئيس بوش الانتخابية والمجتمع اليهودي. كان المدير المالي لحملة بوش ومنسّقها، وهو سفير سابق في سويسرا.

19 ـ كريستوفر غيرستن Gersten, Christopher: نائب وزير في الإدارة الخاصة بالأطفال والعائلات. كان المدير التنفيذي في التحالف اليهودي الجمهوري. هو زوج وزيرة العمل ليندا شافيز. ويقال إنه مؤيد بشدة لإسرائيل. أولادهما تربوا كيهود.

20 ـ مارك واينبرغر Weinberger, Mark: مساعد وزير الخزانة للسياسة الضريبية.

21 ـ صموئيل بودمان Bodman, Samuel: هو نائب وزير التجارة. كان رئيس شركة كابوت في بوسطن (مساتشوستس).

22 ـ بوني كوهن Cohen, Bonnie: نائب وزير الخارجية للإدارة.

23 ـ روث ديفيس Davis, Ruth: مدير معهد السلك الخارجي الذي يتبع لمكتب نائب وزير الخارجية للإدارة. هذا المكتب مسؤول عن تدريب كل موظفي وزارة الخارجية (بمن فيهم السفراء).

ملحق رقم 4

يهود مؤيدون لإسرائيل.. معادون للعرب(*)

لا يمكن فهم حركة المحافظين الجدد من دون إطلالة على السيرة الشخصية لأبرز المنظرين والناشطين في هذه الحركة، التي تظهر أن «الآباء المؤسسين» كانوا بغالبيتهم من اليهود التروتسكيين الذين تحولوا نحو أقصى اليمين، فيما عدد لا بأس به من المحافظين الجدد الشباب متهمون بالفساد. واللائحة أدناه لا تتضمن بعض الأسماء مثل نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني (وهو متهم بالفساد أيضاً) وجيب وجيف بوش وغيرهم ممن لا حاجة إلى التعريف بهم.

جين كيرك باتريك

متخصصة بالعلوم السياسية ولدت في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1926. كانت شيوعية في بداية حياتها قبل أن تتحول إلى حركة «المحافظين الجدد» وتخدم لاحقاً في إدارة الرئيس رونالد ريغان كمستشارة للسياسة الخارجية في حملته للعام 1980 وتُعيّن سفيرة

(*) **المرجع**: «المستقبل». السبت 8 ت2/ نوفمبر 2003. ص15 (عن موسوعة ويكيبيديا).

للولايات المتحدة في الأمم المتحدة. معادية بشدّة للشيوعية وساهمت كثيراً في دعم الحكومات المعادية لها في كل أنحاء العالم. وفي أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 رفعت مع وليام بينت وجاك كيمب مذكرة إلى الكونغرس تحثه فيها على إعلان الحرب على «كل شبكات الإرهاب الإسلامية» في العالم. تخرجت من كلية العلوم السياسية في جامعة برنارد في أوكلاهوما في 1948. وفي السبعينيات من القرن العشرين كانت ناشطة في حملة المرشح الديموقراطي للرئاسة هوبرت همفري لكنها في الفترة نفسها كانت قد نشرت عدداً كبيراً من المقالات تنتقد فيها سياسة الحزب الديموقراطي الخارجية، سلطت جام غضبها خاصة على السياسة الخارجية التي اتبعها الرئيس جيمي كارتر، ومنذ ذلك الوقت أظهرت ارتداداً عن أفكارها السابقة وأصبحت تعتبر شخصية شديدة التدين، وظهر بوضوح انتماؤها إلى «المحافظين الجدد» من خلال الانتقادات القاسية التي وجهتها إلى المؤسسات الدولية لا سيما الأمم المتحدة. اتهمت بتلقي رشاوى وتزوير أشرطة تسجيل عن حادثة إسقاط القوات السوفياتية للطائرة الكورية الجنوبية في الأجواء السوفياتية في 1 أيلول/ سبتمبر 1983 والتوسط في صفقة تسلح هندية، وهي اتهامات نفتها. انضمت في العام 1985 إلى الحزب الجمهوري رسمياً وعادت للتدريس في جامعة جورج تاون، وأصبحت عضوة في «معهد المؤسسة الأميركية». وفي العام 1993 ساهمت في تأسيس منظمة «تقوية أميركا» المحافظة.

ريتشارد بيرل

أحد أبرز المحافظين الجدد مولود في 16 أيلول/ سبتمبر 1941 وكان من أشد الداعين إلى غزو العراق في عام 2003 وداعم بلا

تحفظ سياسة الإدارة الحالية الخارجية. وقد لُقب في الثمانينيات من القرن العشرين بـ «أمير الظلام» بسبب يمينيته المفرطة وأفكاره العسكريتارية. كان رئيساً لمجلس المستشارين في وزارة الدفاع في إدارة بوش (الابن) حيث استقال بعد أن اتهم باستغلال موقعه في صفقات تجارية، لكنه بقي عضواً في المجلس. حائز بكالوريوس من جامعة جنوبي كاليفورنيا في 1964 ودرجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة برينستون في 1967. وعمل بين 1969 و1980 ضمن فريق السناتور الديموقراطي هنري جاكسون في واشنطن. أظهرت تحقيقات لمكتب التحقيقات الاتحادي «أف. بي. اي» تورطه في تمرير معلومات سرية إلى إسرائيل عندما خدم بين العام 1981 و1987 مساعداً لوزير الدفاع لسياسة الأمن الدولي في إدارة ريغان. واتهم بتلقي رشاوى من صناعة السلاح الإسرائيلية لكنه لم يخضع للمحاكمة. وهو فضلاً عن عضويته في المجلس الاستشاري لوزارة الدفاع زميل في «معهد المؤسسة الأميركية»، ويُعتبر من الشخصيات الأشد عداء للدول الإسلامية والعربية.

بول وولفوويتز

ولد في كانون الأول/ ديسمبر 1943 ويعمل نائباً لوزير الدفاع، وهو معروف جداً بتأييده المطلق لإسرائيل وبدعمه غير المحدود لغزو العراق. ومن الأفكار التي يحملها «اضرب أولاً لإزالة التحديات». محلل عسكري في إدارة الرئيس رونالد ريغان وموظف رفيع في إدارة جورج بوش (الأب) وعضو قيادي في مؤسسة «المشروع من أجل عهد أميركي جديد» التي تأسست في 1997 خلال عهد الرئيس السابق بيل كلينتون، ولم تكن أفكاره شديدة التعصب والعنيفة تلاقي إقبالاً إلى أن

حدثت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر حيث باتت جزءاً من سياسة الإدارة الحالية. وكان من أول من دعا إلى غزو أفغانستان بعد تلك الهجمات. حائز شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة كورنيل في 1965 ودكتوراه في العلوم السياسية من جامعة شيكاغو في 1972.

وليام بونيت

ولد في 3 تموز/ يوليو 1943 في بروكلين ومتخرج من جامعة تكساس ومعهد هارفرد للحقوق. مؤلف كتاب «كنز قصص الأخلاق الكبرى» وعدة كتب في الأخلاق والتعليم والسياسة وعلم الاجتماع. وكان أحد الناشطين في إدارة الرئيس رونالد ريغان وجورج بوش (الأب). وكان وزيراً للتعليم وأول رئيس لمكتب مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من كتبه الكثيرة عن الأخلاق اتهم بإدمانه على لعب الميسر وقيل إنه خسر 8 ملايين دولار في اللعب.

دوغلاس فايث

عُيّن نائباً لنائب وزير الدفاع في حكومة بوش (الابن) منذ تموز/ يوليو 2001 ومسؤوليته وضع إرشادات للخطط الدفاعية وسياسة وزارة الدفاع وعلاقاتها بالدول الأجنبية وكان قبل ذلك عضواً في فريق الأمن القومي في الإدارة ومساعداً لرئيس مجلس مستشاري وزارة الدفاع. سياسياً أحد أساطين مدرسة «المحافظين الجدد» وهو معروف على نطاق واسع بصهيونيته وعمله الدؤوب لتعزيز العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة ومعاد شديد للدول العربية.

فرانسيس فوكوياما

أحد أشهر منظري «المحافظين الجدد» وهو كاتب ومؤلف

مشهور متخصص في الاقتصاد السياسي. أميركي من أصل ياباني ولد في 1955 ويعمل أستاذاً في الاقتصاد السياسي في جامعة جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة. من أشهر كتبه «نهاية التاريخ» و«آخر رجل» و«الثقة» و«الفضائل الاجتماعية» و«خلق الازدهار». لا يشغل مناصب رسمية لكن آراءه تؤخذ بعين الاعتبار.

دافيد هوروفيتز

ولد في 1939 ونشأ في عائلة ماركسية راديكالية ستالينية. وفي شبابه كان ماركسياً متشدداً وتبنى في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين آراء تعتبر راديكالية. وهو من الذين تخلوا عن أفكارهم وأرسوا المنهج الجديد لـ «المحافظين الجدد» في الولايات المتحدة. له كتابات كثيرة منها «الابن الراديكالي» و«أحفاد الأوديسا».

إيرفينغ هو

ولد في 1920 وتوفي في 1993 وهو ابن مهاجر يهودي فقير. وكان يسارياً في شبابه ويُعتبر من آباء «المحافظين الجدد»، أسس أو ساهم في تأسيس عدد من المنظمات ولوبي الضغط اليهودي.

إيرفنغ كريستول

ولد في 1920. ويعتبر كذلك من الآباء المؤسسين لحركة «المحافظين الجدد» وكان تروتسكياً في شبابه قبل أن يتحول مع مجموعة من التروتسكيين اليهود نحو أقصى اليمين ويعمل في إدارة ريغان لاحقاً.

وليام كريستول

ابن إيرفنغ كريستول، وهو شديد التأييد لإسرائيل وداعم كبير للتدخل العسكري الأميركي في الخارج خاصة خلال حرب بوش (الأب) ضد العراق، وكذلك داعم للوجود الأميركي المباشر في الشرق الأوسط. حائز دكتوراه في الفلسفة والسياسات الأميركية من جامعتي بنسلفانيا ومعهد هارفرد، عمل في العام 1985 مع وليام بونيت في وزارة التعليم وهو الآن رئيس «المشروع من أجل قرن أميركي جديد» ومؤسس لعدد من منظمات ودوريات «المحافظين الجدد» ودائم الحضور في قناة «فوكس» التلفزيونية الأميركية حيث يتخذ منها منبراً للدعوة إلى أفكار «المحافظين الجدد».

ماكس شاتشمان

كان يُعتبر أحد أهم منظري التروتسكية في الولايات المتحدة ونشط في حزب العمال الاشتراكي قبل أن يتحول مع من تحولوا من مجموعة المهاجرين اليهود عن أفكارهم ليؤسسوا حركة «المحافظين الجدد» في وقت مبكر من ستينيات القرن العشرين، وقد توفي في العام 1972.

ماكس بوت

حائز بكالوريوس في التاريخ بدرجة شرف من جامعة بيركلي في كاليفورنيا في 1991 ودرجة ماجيستير في التاريخ من جامعة «ييل» في 1992، متزوج وله 3 أطفال، وهو زميل في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك ومحرر في أسبوعية «ستاندرد» الناطقة باسم «المحافظين الجدد». له عدة كتب أبرزها «حروب السلام الهمجية»

و«الحروب الصغيرة وبروز القوة الأميركية» وقد اختيرت كأفضل كتب للعام 2002 من قبل «واشنطن بوست» و«لوس أنجلوس تايمز» و«كريستيان ساينس مونيتور». كتب أيضاً في «نيويورك تايمز» و«فايننشال تايمز» و«فورين افيرز» وغير ذلك من الصحف والمجلات والمنشورات، وله ظهور كثيف على قنوات «فوكس نيوز» و«سي. أن. أن» و«سي. أن. بي. سي» و«اي. بي. سي» وعدد آخر من المحطات التلفزيونية والإذاعات. يعد كتاباً عن تاريخ ثورة التكنولوجيا العسكرية في القرون الخمس الماضية. عمل قبل التحاقه بمجلس العلاقات الخارجية محرراً في «وول ستريت جورنال» واختير مرتين بين أفضل 30 صحافياً اقتصادياً أميركياً دون سن الثلاثين.

بطاقة المؤلف



- ولد د. صالح زهر الدين في قرية كفرفاقود/ الشوف 1951. وتلقى علومه الابتدائية والثانوية في المنطقة.
- حاصل على إجازة في التاريخ من الجامعة اللبنانية عام 1979.
- تابع دراساته العليا في فرنسا، وبالتحديد في جامعة باريس السابعة (Paris 7) وحصل منها على شهادات (AESA) و(DEA) ودكتوراه في التاريخ والحضارات.
- كما حصل على دكتوراه في العلوم التاريخية من معهد الاستشراق في أكاديمية العلوم القومية في أرمينيا عام 1994، وكان أول مؤرّخ عربي يحصل على هذه الشهادة منذ تأسيس الأكاديمية حتى اليوم.
- عضو في اتحاد الكتاب اللبنانيين.
- عضو إتحاد المؤرخين العرب.
- عضو لجنة وضع منهاج التاريخ الموحّد في لبنان.
- تسلم مسؤوليات عديدة في مؤسسات ثقافية وتوثيقية وإعلامية في لبنان.
- شارك في مؤتمرات ومحاضرات ثقافية وفكرية في لبنان والخارج.
- حائز على «وسام الاستحقاق الوطني» من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود.

من مؤلفاته:

1 ـ موسوعة أسرار من التاريخ (جزءان).

2 ـ موسوعة معارك العرب (6 أجزاء).

3 ـ المنطقة العربية في ملف المخابرات الصهيونية.

4 ـ الأرمن شعب وقضية.

5 ـ تاريخ المسلمين الموحدين (الدروز).

6 ـ الإسلام والاستشراق.

7 ـ الخلفية التاريخية لمحاكمة روجيه غارودي.

8 ـ خلفيات الحصار الأميركي ـ البريطاني للعراق.

9 ـ الأمير شكيب أرسلان وجهاده ضد الاستعمار والصهيونية.

10 ـ مشروع «إسرائيل الكبرى» بين الديموغرافيا والنفط والمياه.

11 ـ اليهود في تركيا.

12 ـ مخاطر الدور التركي في المنطقة العربية.

13 ـ سياسة الحكومة العثمانية في أرمينيا وموقف القوى الدولية منها.

14 ـ موسوعة «الأمن والاستخبارات في العالم» (12 جزءاً).

15 ـ موسوعة رجالات من بلاد العرب...

الفهرس


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

«موسوعة الامبراطورية الأميركية» أول وأشمل عمل موسوعي من نوعه باللغة العربية يتناول تاريخ الولايات المتحدة منذ اكتشافها حتى اليوم.

تتضمن الموسوعة المواضيع التالية - نشوء الولايات المتحدة - إبادة الهنود الحمر - قضية الزنوج - العرب والمسلمون واليهود الأميركيون - المسيحيون المتصهينون - المحافظون الجدد - الحرب الأميركية على العراق في بعديها النفطي والحضاري - أميركا والمنظمات الدولية - المؤسسات والجريمة المنظمة - وأبرز الشخصيات.

كل ذلك، وفق منهج توثيقي يشتمل على وجهات نظر مختلفة متعددة الآراء والتوجهات، ومتناقضة فيما بينها أحياناً، مما يشكل زاداً ثقافياً معرفياً هاماً لكل طالب علم وثقافة ومعرفة.